

کتابخانه مجلس شورای ملی کتابخانه ضیاع السیاح اسم کتاب: مہرین رتخ طہت کتب مؤلف: ۲ موضوع: ۲ شمارہ دفتر: ۱۳۰۲ شماره: ۱۳۳۹ ۱۳۳۲		۱۹۰۶ ۱۳۰۲ ۱۳۳۹
--	--	----------------------

دید شد
۱۳۸۱

بازدید شد
۱۳۸۱

بازرسی شد
۳۸ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

اسم کتاب: مفاتیح السیاح

مؤلف: مهندس رزق طبیبی

موضوع: تاریخ

مؤسسه: ۱۳۰۲

شماره دفتر: ۱۳۳۹

۱۳۱۱

في بعض النوازل ومجود التلاوة
المستحب واحكام السلام ورده
وانه لا يجبر على سواها
١٠٦

طاعة القلب اضافة المعاصي المكرهات بيان الكفاية
١٠٧

البناء رباياي وحق الحب والقرابة والاشفاق
فضلها على ما ينبغي والسرقات واحكام نظم
الشعر والشايعه والفتا
١٠٨

الاخبار عن الغائبه الفضل لغيره
والكتمان والسرور والحيه وغير ذلك
١٠٩

معاصي القلب النذر اليقين اليقين البراءة ووجها
١١٠

مفاتيح الحب في القول في القضاء الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر
١١١

اخلا القبط القول في الدفاع حدود الفواحش وتغيرها
١١٢

الزنا في الدنيا والآخرة المجتمعات تحت
الزنا واحكامه
١١٣

مفاتيح الحب في الامام في كل حال حد القذف
١١٤

الزنا في الدنيا والآخرة المجتمعات تحت
الزنا واحكامه
١١٥

الزنا في الدنيا والآخرة المجتمعات تحت
الزنا واحكامه
١١٦

الزنا في الدنيا والآخرة المجتمعات تحت
الزنا واحكامه
١١٧

الزنا في الدنيا والآخرة المجتمعات تحت
الزنا واحكامه
١١٨

الزنا في الدنيا والآخرة المجتمعات تحت
الزنا واحكامه
١١٩

الزنا في الدنيا والآخرة المجتمعات تحت
الزنا واحكامه
١٢٠

الزنا في الدنيا والآخرة المجتمعات تحت
الزنا واحكامه
١٢١

الزنا في الدنيا والآخرة المجتمعات تحت
الزنا واحكامه
١٢٢

الزنا في الدنيا والآخرة المجتمعات تحت
الزنا واحكامه
١٢٣

اذا اتفق المالك والسيب اذا جازبه او وضعه اذا فطر في ضغط
 ضيق المالك في الكثرة لم يقسم بين المالك والسيب اذا فطر في ضغط
 ١٣٣ ١٣٣ ١٣٣
 الطبيب ضامن المالك اذا جازبه من غير ان يضره لا تقدر
 ١٣٤ ١٣٤ ١٣٤
 اذا جازبهه معاقبة التواخيلا يثبت القسامة هي الايمان
 ١٣٤ ١٣٤ ١٣٤
 كسرة الايمان خيون شرايط القصاص القسامة هي الايمان
 ١٣٦ ١٣٦ ١٣٦
 اذا اشتكر في قتل واحد لا يقضي الوكيل جناية العبد الذي قتل
 ١٣٨ ١٣٨ ١٣٨
 اذا جازبه على جماعة من القصاص والدم اذا اعطى بعض
 ١٤٠ ١٤٠ ١٤٠
 القتل في موارد محو له الواجب الدارات ربه قبل الزنا
 ١٤١ ١٤١ ١٤١
 من اصاب حيوانا خاتمة الفقة في احكام الجنائز يستحق الوصية
 ١٤٢ ١٤٢ ١٤٢
 توجيه المحقر بفعل او تركه في بعض مع ساعده
 ١٤٧ ١٤٧ ١٤٧
 تكفينه وتشييع لا يجوز جهيز غير الكفن الواجب مقدم
 ١٤٨ ١٤٨ ١٤٨
 يتخير التفرقة صلوة الوصية يخرج وجه الاسلام لم
 ١٥١ ١٥١ ١٥١
 المحقوق الواجب للمالك في الاصل والارثا في الكلام في من العبادات
 ١٥٢ ١٥٢ ١٥٢

وهو النصف الثاني من العبادات والمعاملات ١٥٥
 قبل محرم من المحرم ١٥٥
 كل الارواح ما جازفه قبل محرم من المحرم ١٥٥
 ١٥٥ ١٥٥ ١٥٥
 ما يكره في الطير قد يورث التبرع السبق والاني تحريم الميت
 ١٥٦ ١٥٦ ١٥٦
 لا خلاف في تحريم جميع القوارح النذرية ذكاة السمك
 ١٥٧ ١٥٧ ١٥٧
 ذكاة النخيل في القوارح في الصلوات والحكم في غير الحيوان
 ١٦٠ ١٦٠ ١٦٠
 ما جازبه محرم الاكل الطهي حرام ال العتور فيما جازبه محرم الاكل من مال
 ١٦٣ ١٦٣ ١٦٣
 الشهادات ما يكره في شرب في الواجب والاقول
 ١٦٤ ١٦٤ ١٦٤
 يجوز الاستشفاء اذ كان الاكل وان تمام المناسك
 ١٦٥ ١٦٥ ١٦٥
 ما يحرم من الشكاح يحرم طاراض ما يشترط في الرضاع
 ١٦٦ ١٦٦ ١٦٦
 ما يحرم بالمصاهرة من راي امرأة ملكية على غيره اذا استأمنه
 ١٦٧ ١٦٧ ١٦٧
 النسا ان كان طاراضا لم ينشأ حرمة منادى عليها
 ١٦٨ ١٦٨ ١٦٨

لوديعة	٢٤٣	العارية	٢٤٦	العقبة	٢٤٨	اللقطة الثمانية	٢٤٨
الوكالة	٢٤٨	اولياء الصبي	٢٤٩	الوكالة	٢٤٩	الوصاية كتمان العطاء	٢٤٩
العبات والهدايا	٢٥٢	الوقف	٢٥٣	الحبس	٢٥٦	السكنى والعري و الزوجه	٢٥٦
الوصية	٢٥٧	الوصية بما دون	٢٥٨	العق	٢٥٩	التدبير الثمانية	٢٦١
العقبة	٢٥٧	العقبة فضل	٢٥٨	الدواقي	٢٧٠	الظواهر في	٢٧٠
قضاء منافع القضاء	٢٦٥	كيفية الحكم	٢٦٥	الشهادات	٢٧٥	الشهادة	٢٧٥
الشهادات	٢٦٥	تحمل الشهادة	٢٧٣	في الشهادات	٢٧٥	الشهادة	٢٧٥
الدواقي	٢٧٦	نقل السهام	٢٧٧	الحقوق للولد الأكبر	٢٧٧	الحقوق	٢٧٧
حاشية في الجمل الشرعي	٢٨١	ختم واقام	٢٨١	حاشية في الجمل الشرعي	٢٨١	حاشية في الجمل الشرعي	٢٨١

١٨٩
سب ايجد هو حلى كل سحفض قرشت ثخذ ضيطخ الالف واحد والباقي اثنان
والجيم ثلثة والذال اربعة ثم كذلك الى الياء وهو عشرة ثم الكاف عشرون واللام ثمانون
والميم اربعون ثم كذلك الى القاف وهو مائة ثم الزاى مائتان ثم السين ثلثمائة ثم
الضاد اربعمائة ثم كذلك الى العين الف وهكذا ايضا ورويت الرواية عن ابي عبد الله
حين قال الالف واحد والباء اثنان والجيم ثلثة والذال اربعة والهاء خمسة والنواك ستة
والزاي سبعة والحاء ثمانية والطاء تسعة والياء عشرة والكاف عشرون واللام ثمانون والميم
اربعون والفون خمسون والسين ستون والعين سبعون والغاء ثمانون والحاء تسعون
القاف مائة والزاي مائتان والسين ثلثمائة والطاء اربعمائة الى هنا ولم يذكر البواقي ولم
يقل ايها لا يخرج الامر منها اقول والفاء خمسمائة والحاء ثلثمائة والذال مسعمائة والضماد
ثمانمائة والطاء تسعمائة والعين الف والقاف اثني عشر مائة ومثلت وان لم يدرك بالاسم
قال اني يجب الياء والف ولا مانع من ان يكون الالف مائة وان كان الالف مئة فوطر
من حيث اصله في اللام وان كانت غير ملفوظة لانها مكتوبة وحده دون واحد
فكان الالف النون المئتين وحده وكل حرف مشدد بحسب واحد وحمل مصداق
بحسب مائة وساد وطرف وباء ولا يجب الف هنا فان الالف مكتوبة بـ

القبول في البيع والربوا	بيع السلم	بيع الثمار والأوراق
٢١٢	٢١٥	على الشئ أو المخفض على الأرض
بيع الأصواف والأوبار	شرط في العوض	بيع الحايض والحائضين
على الأنعام	القدره على أوقافها	٢١٥
٢١٥	٢١٥	٢١٩
شرطان للكوناريون	لرس بين الرجل	التخلص من
مع زيادة أحدهما	وذلك بزيادة ذلك	الربوي
٢١٦	من ماسأخ فيه الربوا	٢١٧
شرط أن لا يكون	شرط الفرق	٢٢٠
مما قلته ولا غشيشة	التعاضد	٢١٨
٢١٧	٢١٨	٢١٨
الحجار	الأرض	بجس المبارة إلى
٢١٨	٢٢٠	قطعة الغنم
الشقة	القيمة	المضاربة والبضاعة الزراعية
٢٢٢	٢٢٣	٢٢٤
الإجارة	العوض المتساوية	إذا أسود الصانع ضربه
٢٢٧	لا ينفذ وأخرى	ولو كان حادقا وآخر شرط
٢٢٣	٢٢٣	٢٣٠
الحجالة	التولية بين الزوج والنخل والخف	الصلح
٢٣٠	٢٣١	٢٣٢
الاقالة	الدست	يتم في الأقراض إذا عرفت
٢٣٢	٢٣٣	الدراهم
٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣
يجوز في المضار	يقضى غير	لا يحل مطالبة
والإجازة للمرو	الثابت	المعسر
لخاصة الدين	من مالكم	٢٣٤
الاغناظ بالقرعة	٢٣٤	٢٣٤
٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤
إذا حجج الدين ووقع	للجور تاف شئ من	رسم الأوراق
لم غنى مالك ما كان	الخوف بزيادة	بالدينون وغير
المقاصدة	لام ربوا	ذلك
٢٣٤	٢٣٥	٢٣٥
العول في الرهن	الصمان	الكفالة
٢٣٥	٢٣٧	٢٣٩
تفليس المديون	العول في الأقرار	٢٣٩
٢٤٠	٢٤١	٢٤٢

وخل في نوبة الحقيق

محمد جعفر

فصل



ويعتق التوبة عن بعض المعاصي
دون بعض وهو الحق والصدق
اسم مولانا محمد جعفر
محمد بن ابي بكر

قد اجاز لي استاذي
والمعلمين في هذا
الكتاب الذي هو
في بيان احوال
الانبياء وخصائصهم
وآثارهم وفضائلهم
والمعاني التي
فيها من النور والبرق

هذا هو الكتاب

اعادته من كتاب
الشيخ روضه ليدى الاول
محمد حسن الكاظمي

فصل في بيان
الخصائص
التي هي
منها

من امره وهو جوف صدره من ذلك حج لا يقبل منه ولا يؤخذ ولا
ولا حج العالم على غيره كذا في غير المنهج ^{في} الكتاب في الرسالة
^{في} الكتاب ان صاحب هذا الاصل وهو خادم العلوم الدينية محمد بن يوسف
عنه السلام له حاله يقول في كتابه في غنى عن شيا في شدة بقاء
الى معرفة احكام الدين والعلم بشارع سيد المرسلين عليه السلام افضل
صلوات المصلين فكنت مع بعض ائمة الزعماء اخرجوا عن هذا الاثر بها
بالمستحقين الى ان وقع في الله سبحانه لانتهاج هذا في حلة تلك
الاورام من اخذها المدينة واحملها الحكمة وهي كلام الله عز وجل
وكلام رسول الله صلى الله عليه وآله وكلام اهل البيت عليهم السلام في غير
تقليد لغويهم وان كان من القول ولا اعتناء بما يتبع احكاما ولا في القول
عليه فلا رسولا ارجع الى كلام العصور من آل الرسول ولا يتابعه في الشريعة
من غيره ليل ولا بناء على اصول بدعة ليس اليها من الشريعة سبيل ولا
جور على الاطراف بيد قصرة ولا على قضايا عادية من غير قصرة
بل من غير منه شجاعة وهذا درجة ولله في هذه النعمة فخر عظيم
في تصنيف كتابي في ذلك بسوطين بسوق بمثل منتهى عدم الشدة والاعتناء
الشريعة او عتقت بها انما ابلغ مع ذكر الاقل بما لا يزال في احسن
بيان وتريخ علمي فرت من مائة واثنين سنة لهذا اشتغلت بالترجمة
مما بقي منه وهو تحقيق اصول الدين بالبصرة واليقين فضا حق في العلم انما
منه من غير ثم رجعت اليه فابتناء اختصره واكتب تلك الخارج مع ما بقي
منها في فريقات قليلة وقصود وجيزة لتكون تذكرة للمرابسة وتبصرة
للمستبصرين ثم ساعدني التوفيق انتمت ذلك الكتاب على ما يكون كالترجمة
لغة المختصرة وذلك لما رايت من قصور العلم من طاعة ذلك ومدارسته
فان رغبة العلماء الى التوسل والوجيزة اكثرها الى المصطلحات فخره في سعيها

باب في بيان...

باب في بيان... يا لله وشوكة عليه فناء محمد لله مع وجازته وتجوده عن الفروع المستقيمة
المكتثرة على وجه يمكن ان يعرف منه حكم اكثر المسائل الساخرة بومًا فيها
للمستطمين لاشتباه الكمال الكبير ولو بالاشارة على اكثر الاشياء
التي لا يمكن على ما وصلت في وكيفية الاستنباط طاكما ظهرت لذي
مع نقل الاجماع فيها او عجزه ببعض عدم اطلاق مذهب في عصره على
الطوائف من احد علماء الدين والمذهب كما هو لفظا من تلك النسخ
ولكننا نحن في كلامهم لولا ذلك ولم اسند النقل للمصاحبه لعدم لفظ
فيه ولا ذكره بعنوان النقل لعدم الاشتباه ولو اعتمدنا لعلنا لم
نذكر المصنوع فيه المراءى في غير دين والمذهب لعدم محتمل فيه
واشرت في كل حكم المحدثين لورده فيه حجة وجدته او ذكره من يوثق به ولا
نعتنه وحسنه وتوثيقه كذلك فالياء وان كان مع التعدد مختلفة بالاشارة
الفلان حشرتها بالمعبرة او غلبت لا شرفها لاكثرها بالرواية
على ثلاثه فيقيد به بالمستقيمة وما كان في سنده ضعفا وجها لثبات
ارسله بقرينة بالخبر او الاخبار بحدود عن سفة وذلك في الاول والآخر
غيره في كل ما تفرق عنه وما لا يخلو منه من اعتبار ما يشبهه ومقبولته
اقتياده ببعض الظواهر واشتباهه مع التعلق على معتبره وغيره للمعبر
عنه بالقرين وما يشبهه والمعتبر من دون رادة الخصم بالنسخ بلغة
الجعل والنسب ان كان ناسا والافعال رواية او بظاهر الرواية وما كان
منها في ذكره من زيادة يد كالتنبيه على موضع الدلالة منه او على سراجته
الطلب حيث يكون جهة على المشهور ومحققا للظواهر على ان ما لم يذكر
من قبيل ما ذكرنا وغرض ذلك ذكره بلفظه مقتدر على قدر الحاجة من غير ذكر
الرواية الروي عند القلة الفريدة في معرفة خصومها بعد العلم على ذلك
وعنه الشافعي فان حاشيتنا على السلم جميعا واحدا حديثهم حديث رسول

باب في بيان...

باب في بيان... سلم الله عليه وآله ورضي عنهم عليه السلام ومن غلط اصحابنا المجتهدين
بالقائم لهم وجيزة اختصارا وتعظيما كالسدوق لا وجهه عندنا على ما يروى
الشيخ رحمه الله والصدوق هو له مع والد والفيدي لا وجهه عندنا في حديثه
والشيخ التلميذ ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي والشيخين هما معا في
تلميذ التلميذ او التسامح تقرب بينهم والاذيا في تلميذه الاخر سلاطين
عبد العزيز والسيد الميرزا علم الهدى والاسكا في لافي محمد بن احمد
بن الجند الكاشي والعاشق في لافي محمد بن الحسن بن عتيق والفتني بن محمد
والقاسم بن عبد العزيز بن البراج والمحقق بن محمد بن القاسم جعفر بن عبد
والعلاء بن محمد بن الحسين بن يوسف بن المطهر بن محمد بن ابراهيم الشيباني
اشبه لادن محمد بن علي والشيباني في ابنه الذي بن علي بن احمد بن محمد بن
الوجه ذلك وسببها في التاريخ وتقدم ذكره في كتابنا الكبير على
كتابا وخاتمتين في فقه في العبادات والسياسة وفي العبادات والسياسة
في كتابها سنة كتب وخاتمة في كل كتاب مقدمة وابواب نفع الله بذلك
وجعله في خرايم الدين واجز الحلق على الساق امين ربنا شرح لوصديقي
بشرط الميرزا وحلقة سلسا في فضله قولنا نذير متعا وعليك الشكران
فقه العبادات والسياسة وفيه كتاب في فقه السلوة مفاتيح الزكوة
مفاتيح الصيام مفاتيح الحج مفاتيح النذور والعهود مفاتيح الحسنة والصدقة
خاتمة في الجواز ويدخل في الاول بابا حاشا لخاصات والخصائيات وفيها
الحسنات والسيئات وفي الثالث لا شك في الكفارات وفي الرابع العسرة
والزيارات وفي الخامس الايمان واسماها المعاصي والقرابات وفي السادس
الافشاء واخذ القيد والقياس والفتاوى **وفي الخاتمة** احكام
الاصحاحات والوصيات ولقد الحمد **كتاب مفاتيح السلوة** قال الله تبارك
وتعالى ان السلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وقال سبحانه ان السلوة

باب في بيان...

وغيره و غیره

ذكرنا الشافعي في بيان على البيع ٥ لا بد من ذلك
 و يبلغ خمسة عشر سنة كاملة للذكر وتسع سنين للإناث على المشهور للنسب
 و يقيد بالخلع في الأربع عشرة في الذكر للعتبة و لأغلب بقية و بالبيع الحبل
 للأنثى بلا خلاف يعرفه لا فركها و بالبيع على سبعة للتخييع في الألف
 السبعة و بالانكاح في الشافعي و تحت تيرتها العتيق بالقيمة لسبع سنين
 للعتبة و التوفيق بين الأشبا و يقتضي اختلاف معنى البيع بحسب السن
 بالاختلاف في الإخراج انكاحا يظهر متاروي في باب النكاح أنه لا يجب
 على الأنثى قبل اكملها الثلث عشرة سنة إلا إذا كانت قبل ذلك و ما روي ذكر
 في باب الحدود أن الأنثى لو أخذ بها و هي في ذلك خلا تام إذا اكملت تسع
 سنين أو في غيره من النكاح و في الوصية و العتق و غيرها أنها تتنقض بذي
 العشر **فتاح** الحوط من سود حوا يخرج بحرقه بعتاد المرأة كل شهر غالباً
 أقله ثلثة أيام و أكثره عشرة كالحل الثانية بكونه مرتين متتابعين
 و يحق اعتبار النسبة مع العادة الثانية بكونه مرتين متتابعين
 في الحوط للتخييع و لا خلاف ما دل على اعتبار العادة غالباً بقاء العادة
 أو استصحابها الدم حتى يتجاوزها و إنما تقطع بتركها العادة أو اجاباً أو غيره
 أو ثقل أو لغيره للتصحيح و لا يتم العشرة على قول المرفق فيه و بعد منقضية
 التصحيح خلا فالشهر حيث قبل أن يتجاوز العشرة فالجمع حوضاً و بقاء
 فاقتراباً على العادة كملها طهر و على ما قضاء عبادته الاستظهار و لو غلب
 و ليس من الشرع أن كان حوط و أقله عادة لها مستقرة أن اكتمها الرجوع
 إلى النسبة ما يكون ما بالصفة لا ينقص عن ثلثة أيام و لا يزيد على عشرة و ما
 ليس بالنسبة و بعده أو مع الثلثة عشرة فإذا ارتجع إليها لا يطلق التصحيح
 الذي دل على حبسها و مقتضاها لزوم تركها العادة عليها بغير الزيادة بالصفة
 و قوله المرفق و قيل بالاعتناط حتى ينقض لها ثلثة أيام و إن لم يكن الرجوع إلى

[illegible]

بان يكون بخلاف ذلك فالمشهور ان كان مستدركا في العادة فاشيا
 اما من والاخص في كل سنة في كل شهر سبعة ايام او عشرة من شهر
 وثلاثة من اخر وقيل هذا قول اخر ويستدل الكل بصحيف قال الحق الزهر
 عندى ان تحيض كل واحدة منها ثلثة ايام لانه اليقين في الحيض وقيل
 وقيل بقية الشهر استظهارا وعلا بالاسل في يوم العبادات وهو
 حسن لافي الدور الاول للبتداء فحصة للموتق ويحب لها يضرب
 بتوفى في وقت كل صلاة فتذكر الله عز وجل مقدار الصلاة للعبادة
 واجبة المدونة **مفتاح** التفاسير في الولادة وانما يكون معها الوعد
 وليلا فله حلق الشرع واكثره لذات العادة عادتها على الاصح للمحتاج
 الشفيقة وقيل يبرهن كما في اكثرها والبقية عشرة سرور استظهارا
 وقيل ثمانية عشر وقيل بال عشرة مطلقا وقيل بال ثمانية عشر كذلك
 وقيل احدى عشر والتمس بصحيفة وفي بعضها ثلثون واربون وخمسين
 والاولى حلها ذكر منها على ازيد من العشرة على التقية وهي اقرب محاسنها
مفتاح الظهور فيها ان اختياره واضطرارى بقدر الكتاب كما ان اعتبر
 بعدانه لاطلاق شرطية الطهارة واستلزام المشروط الشرط واستباح
 تكليفه بالاطلاق ولا اعرف مما لنا الا في وجوب الغسل **مفتاح**
 بتجسوة الجمعة على التكليف ذكر حرمانها من المعنى والمهر والهمم وكل
 ما يؤدى مع التكليف بها الى المخرج بشرط وجود امام ذكر بالغ مؤمن عادل قادر
 على الاتيان بالخطبة طاهر المولد مسلم المجنون والبله والبرص والحلة
 الشرى والاعرابية والرقبة والسفر ووجود اربعة نفر من غير المسلمين
 المكشوفين الحاضرين الاحرار غير عبيد من جميعا بغير حنيفة ولا غير ولا يحرى عن
 فرض الظهور بشرط ثلث هي شرط صحتها الخمسة ان الجماعة وعدم جمعة اخرى
 بينها اقل من فرسخ ولا يجوز القهر عنها الا اذا كانا اقل من سبعة ويكون هذا

توبة او فدية اما وجوبها فبالله وبها كتاب السنة المتواترة واما
 الشرط على الوجه المذكور فاكثرها جميع عليه منسوق في الصحاح واما الخطا
 في منعه عن احداهما فمهم اشترط شي غيرا ذكره للدليل والحق جواز اشتراط
 حضور امام الا على التمسك او ثابته الماذون من قبله بالاذن الخاص عاما
 منها ان يجمع عليه عندنا وان فرض الظهيرة في الزمة يفتون فلا يبرأ
 المكلف الا بفعله وكلاهما مستحب عليهما كما بيناه في الكتاب الكبير
 والتمس في عدم اجزائه الظهور عنهما وهو لما عزم من المتأخرين حيث ذهبوا
 الى اجزائها في زمان الغيبة مطلقا وان وجوبها في تحية فان كان
 افضل لاشتراط طهر الامام عليه السلام وانما به الخاص في الوجوب العيني
 زعم منهم انه يجمع عليه عندنا وان بعض الآثار والاحاديث يدل عليه
 وكلاهما مستحب كما بيناه ومنهم من زعم اجماع اصحابنا على اشتراط ذلك
 العام وهو الفقيه الجاهل بشرائط التقوى في اصل الوجوب فان ارد
 اشتراط الاستئذان منه في فعلها ان لم يكن هو هو لشبهة الخلاف
 فله وجه والا فلا ما خذله ولا يبرهان عليه **مفتاح** يشترط كل من
 الايمان والعدالة وطهارة المولد بعدم ظهور خلافه عند جماعة من
 القدماء انظر اكثر من الروايات وعند المتأخرين لا بد في الاثنين
 من المباشرة او شهادة عدلين وفي الصحيح لم يعرف عدالة الرجل
 من المسلم حتى يقبل شهادته ولم عليه فمقال ان يعرفه بالسيرة والعقائد
 وكنت البصر والعزيم واليد واللسان وباجتناب الكبار التي وعد الله
 عز وجل عليها التنازع من شره والخير الزنا والربا وعقوق الوالد والفرار
 من الزحف وغير ذلك والدليل عليه ان يكون سائر العيوب حتى يخرج عن المسلمين
 فتفتش بها وراء ذلك من عشرة وعيوبه ويحجب به تركه وانما عدالته
 في الناس وان لا يتخلل عن جماعة المسلمين في صلته لم الامر حلة فاذ استل

عند في قبلة ومحلته قائلوا ما رأينا من الأختار أو طبا على الصلوات شعرا
لا وقتا لها في صلاته وأما ما يدل على الاكتفاء في أمان الصلوة بأقل من
من الزمان أو الزيادة فيه بالخصيص فعارض منه والحزم لا يصلح خلف
من لا يثق بدينه وما شئت كما ورد في العترة وكيف كان فلا يحتاج فيها فعل
الصغيرة نورا كما ظهر من الحديث المذكور كيف ولو قيل للزم المخرج والفتوى
لنقدرا لا نكاحا عنها إلا فيما يقتل بغير مقتح فيها الأصغر عليها الزكاة
مع الأصغر كما لا كبرية مع الاستغفار وكذا الظاهر يجعل الموضع وحده
وهو يقتصر فيها فعل ما ينافي المروءة كليل العقبة لباس الجندى والتمنا
ففي الحاميين في موضع لم يتجرعها فيها فبذلك والتضيق في البسمة الذي
لا يستقص فيه وغرف ذلك المشهور فم لا نسا ذلك ما لم يجل ونقصا
عقل وقلة سبالة وحياء وعلى التقديرين لا يفتقر بقوله وفعله منضم
من توفيق ذلك لا نفيها لعل العادة لا الشرح أما الصناعات المكررة
وللحرف الدينية فغير قاصد عندنا وكذا ترك المندوبات إلا إذا بلغ
حد الزيادة أو انتهاى بالدين وقلة المبالاة بركات الشرح **مفتاح**
الدين وضع الله عنهم الجمعة متى حضروها لزمهم لدخول فيها كما ورد المقر
في بعضهم على ذلك والظاهر أنه لا خلاف في ذلك فيما سوى المرأة ولا
في احتسابهم من العدد فيما سوى النساء والعبد بغيره لا في عدم احتسابها
وذلك لأننا نأخذ عنهم إنما هو التسوي وهذا من كان على رأسه من غير يجب
عليه مع الحضور قطعاً وروى الصدوق في ما يله عن أبيه عليه السلام
قال إنا عا فرص على الجمعة رضية فيها وجب لها إعتداد الله عز وجل
مائة جمعة للقيم ويستفاد من بعض الروايات اجراء الجمعة عن المرأة
أيضا **مفتاح** الفرق بين ثلثة مبالاة الإجماع والاحتجاج والميل إلى ربيعة
الأنف ذراع كقوله وبعضه اللغة بذراع اليد لا يخلو الأربعة وعشرون

يحيى

غالباً وفي رواية ثلثة آلاف وخمسة مائة وفي أخرى ألف وخمسة مائة وشبهه
هذه أن يكون سهواً وقع من الشائع له أن القصة فيها واحدة والأصح
سبع شعيرات غرضا وقيل ست شعيرات والشعيرة سبع شعيرات شعر
البرصين **مفتاح** يجب تقديم الخطيئة على الصلوة والطهارة فيها والفتوى
الاصح العجز والاحتياط إلى كل منها على حد ذاته والصلوة على التوسل إلى الله عز وجل
والاحتياط والبراءة وقيل باستصحابها والاولى أن يعمل لما توفى وفي
عريتها أو رفع الصوت بها بحيث يسمع العدد الفصل بينهما بجملة خفيفة
والاحتياط لها وتركت الاحتياط في ثنائيا أو احتياط في كل مكان خلافا لما استحب
القاسم السليم ولم يأت بعدد الجواب حتى يخرج الزيادة والتعم شائبا
وعاينا والزيادة من روية والاحتياط على عساة وسيف وقوس وثلة
الخطيئة تصادفها سريه وانذاره عما ينهيه عن كل ما استحبته وأكثر ما ذكرناه
منصوص على حدة دون وجوب احتياطه **مفتاح** يستحب يوم الجمعة البكورة
إلى المسجد بعد طلاق الرأس وقيل لا طهارة وأخذ الشارب من المسجد على ما يفرق
الغسل على سكرته ووقار متقبلا لباسا اغتسل الشاي عا عا بالما ثور
كذلك الشعر وقيل يجوز الغسل للظواهر العترة وحملت على التاكيد وقيل لا يلزم
الظفر لفظا لا تشبه ما في غسل الجمعة والاحتياط لما رواه البكر إلى المسجد
أن يقده عليه ويجوز تقديم يوم الخميس لغيره فاعرف الماء للفقير يربح خوف
الغسل بطلان كما قال الشيخ وكذا احتسابه يوم السبت من فاته التوقيتين وياق
كجهته **مفتاح** يحرم يوم الجمعة البيع والشراء قبل التساوية
بالكتاب السنة والجماع وفي غير البيع من العقود وجهاً والفتوى لا يكره
الشراء بعد طلوع الفجر قبل الزوال بل الجماع والخبر ويحتمل الفجر لا زواله بالفتوى
الاجمعة من غير من غير كيف ينبغي عنها **مفتاح** من ترك ثلث جمع متواليه طبع الله
على قلبه كذا في الصحيح وغيره ومن التمس على الله عز وجل أن الله قد فرغ من عباده الجمعة

و يشترط في القصر قصد المسافة فلو قصد دونه المسافة يتم وكذا لو قصد ما دون المسافة ثم قصد ما دونها يتم
 ولو بلغ المجموع ان يد من مسافة فلو خرج مما الكوفة في طلب ابي على را س من سفين فلم يجد ثم قصد
 من سفين اخر فلم يجده وهكذا وتعالى به السير حتى يفي بنية وبينه وبين محل سائر ثلث فلو سافر فانه
 اذا قصد محل سائر يتم في الذهاب وفي محل سائر وان كانا الذهاب مع الاياب ان يد من مسافة
 لانه الذهاب لا يثبت مع الاياب الا اذا كانا الذهاب اربعين فرسا سفي نعم في الاياب يتم اذا كان
 الاياب مسافة ففي الصورة المذكورة اذا خرج من محل سائر ثلثة فرسا سفي وقصد محل سائر والرجوع منها
 الى الكوفة فانه يتم في الذهاب وفي قصر في الرجوع منها
 وفي محل سائر ويقصر في الرجوع منها
 ويشترط في القصر قصد المسافة فلو خرج
 في طلب ابي فانه يتم وان بلغ المخرج
 ان يد من مسافة يتم في الذهاب لا
 الذهاب لا يثبت مع الاياب الا اذا
 كانا الذهاب اربعين فرسا سفي وفي
 يثبت الذهاب مع الاياب مطاقا
 وقبل يثبت مع الاياب اذا كان الاياب
 مسافة والاول اتموه

ويشترط في القصر قصد المسافة فلو خرج
 في طلب ابي فانه يتم وان بلغ المخرج
 ان يد من مسافة يتم في الذهاب لا
 الذهاب لا يثبت مع الاياب الا اذا
 كانا الذهاب اربعين فرسا سفي وفي
 يثبت الذهاب مع الاياب مطاقا
 وقبل يثبت مع الاياب اذا كان الاياب
 مسافة والاول اتموه

ويشترط في القصر قصد المسافة فلو خرج
 في طلب ابي فانه يتم وان بلغ المخرج
 ان يد من مسافة يتم في الذهاب لا
 الذهاب لا يثبت مع الاياب الا اذا
 كانا الذهاب اربعين فرسا سفي وفي
 يثبت الذهاب مع الاياب مطاقا
 وقبل يثبت مع الاياب اذا كان الاياب
 مسافة والاول اتموه

الوجه ان يكون له فيه من اربعة فرسا سفي او اكثر ان كان كذلك يتم فيه ويكفي
 في الصحيح للذهب هنا اختلاف شديد في القول في ذلك التصريح اعني
 سند كذا لكل محل على ذكره فاذا قصد في السفر والرجوع وسئلوا عن
 بالعمومات للتحقيق فيها اختلافنا لروايات فيها وجه **فتاح** اشترط في وجه
 الوجه ان يكون السفر ان لا يقيم في بلد عشرة ايام فلو اقام عشرة فانه اسافر
 قصر والمقيم به لا ينعى الا فانه عشرة ايام فلو اقام عشرة ايام فانه اسافر
 لها حيلة جعل لمدد في ثلثة ايام فلو اقام خمسة ايام فانه اسافر
 دون مسافة لم يلزم في هذا الاشتراط من اصل قوله في السفر والرجوع
 ومنه وكذا ومعارضة الصحاح اللقم اذا ثبت عليه الاجماع **فتاح** في
 اعتبار التواريخ من المدة ان وقفه الا اذا ثبت في العود السفر خلافه لا يثبت
 عدم الاعتبار بالمدة **فتاح** لو دخل الوقت وهو مائة فرسا فلو انزل في وقت
 يترنم على وقت الجواب وقيل قصر اعتبارا على الايام وقيل بغيره قيل يتم
 مع التسعة ويضم مع التسعة كذا الخلاف لو دخل الوقت وهو مائة فرسا فلو انزل في وقت
 باقية والمعتبر اعتبار حال الاداء في الحاضر للعمومات وخبر الصحاح سقاها
 ان كذا الخلف ومما اتفقوا عليه في خلافه **القول** في غير ما نقلنا
 قال الله تعالى قد افلح من زكركم واسمى به فضلي يعني في القطر كما في الصحيح
 وقال عز وجل من فضل الله ان يخرج من قبلي لا يخرج في الحاضر وقال سبحانه والفقراء
 منكم قائم بهم من فضل الله ان يخرج من قبلي لا يخرج في الحاضر وقال سبحانه والفقراء
 وقال النبي صلى الله عليه وآله الكوفة اذ اتمتم والاصل **فتاح** في المسافة
 في العديد من القطر الا يخرج على الايام في المسافة والجماع وهو كتمان الصحاح
 في الجماع وليست بوضوح ما جاز في المسافة لا يثبت في الجماع بل لا يشترط في الجماع
 كما يستدل من اعتبره سوى الخلفين فانها لا تنجم عدم اشتراطها فيها واما في المسافة
 لا يثبتها هنا وعدم وجوبها فيها اجماعا والقول بوجوبها ضعيف ومما

بعد الصلوة حينئذ وتعدى بها بدعة راجعاً عن المعتبة وكيفية اشتراكه في
خطيئة المعصية غير أن الأمام يذكر في خطبة الصلوة ما يتعلق بالقطر من اشتراكه
القطر الوقت وفيه لا يخفى ما يتعلق بالاختصاص والروايات في اشتراكه وجوبية
العبادة بخلافه في خصوصه وشأنه ومع اختلافه في اشتراكه في حق التائبين لها أو لا
لأنه يصل إلى ما يتعدى وقوله في اشتراكه فيها في قول **مفتاح** يستحب لأهلها
هذه الصلوة في غير مكة ومباشرة الأرض في جميع عليها وإن لم نقل المشركين لها
وإن لم يعلم قبل خروجهم في القطر بعد عودهم في الأضحية ما ينشأ عما كان من ينشأ
بعد الفصل مستحباً غير العباد فإنهم يخرجون من قبل ولا بأساً أحدياً بها شيئاً
ما في على سبيلته ووقار ذكر الله تعالى راحياً بالماثورة عنها مرة ما في
هذا الذكر راحياً من طريق ما إذا ما خرجوا من قبل المودع بارقع صورة عند التقاء
الوجه السكوني ثم لا تعلق للصلوة بالرواية وإن يكبر في القطر عقب أربع صلوات
المسافر غير أنها صلوة العيد وفيها لا يخفى عقيب خمسة عشر أولها الظاهر في
لمن كان من عشر لغيره ما لا فرق في المعتبة وأوجب السيد مدعيها على
الاجماع لا يخرج من كلوا العدد ولا تكبروا الله على ما هديكم وذكروا التقية
معدودات فإن الأولى ما شاء الله في القطر والثانية في الأضحية في النسوة
وهذا دمع في التقية الأولى أنه سنوياً وما في كيفية مباحث التحقيق في
للأرجح بالسلام لأن يكون عددها ظاهر في التقية في ذلك اليوم إلى أن يزل المنع
اللافتين في صمد النبي صلى الله عليه وآله بالمدينة كما في الخبرين السفيين على
الخير للنبي أما بعد طلوع الشمس فم لا تستلزمه إلا خلافها لو لم يكن **مفتاح**
اجتمع صيد وجمعة فخير من صلي العيد في حضور الجمعة وعدد للتحقق قبل ذلك
للقضية دليله وقيل بغير التحقير من كان قاصداً لمنزله في الأضحية والأول هو ما في
لذا كثر **مفتاح** يستحب الصلوة بسوقها عند التبرير والركلة على التبرير
صلوة الكسوف في مكة وفي رواية فاذا انكسفت واحدة ما فصلوا وفي آخر

فاذا كان ذلك فاصنع قال صلوة الكسوف وقيل باستحبها في أول الركعة والأصح
والأكثر على وجوبها للترابح المصلحة وغيرها ما رواه الشيخ في الصلاة
التي رويها قال صلوة الصلوة وقيل بالتحقق لذلك وقيل بالاحتمال
المعقولة والمصلحة الشرعية خاصة **مفتاح** هذه الصلوة عشرة ركعات وأربع
سجدات بالإجماع والصلوة فيها زيادة على ما يشترط في اليومين العلم
بالأدلة لا سيما في تكليف الغافل بخمس العشاء في الكسوف مع الاستحباب و
عدم العلم ولكنه فرض ستان كما ياق والشرط بعضهم في غير ذلك إلا أن الساعات الوقت
وفيظهر **مفتاح** يستحب الغسل مع الاستحباب في يومين بعد الصلوة في الأضحية
والصلوة تحت السماء والأدلة لا تذكر إلا ما رواه أبا حنيفة وأبو داود في قبل الأضحية
أو الأضحية حتى يغسل في رواية آية الله في التواتر في الصلاة في يومين في الأضحية
والكبر عند الزوال راحياً من طريق ما رواه **مفتاح** يستحب صلوة ركعتين بعد
الطواف الواجب ويحتمل بعد الطواف المحقق للكتاب السنة وقيل بالتحقق
في الطواف الواجب يوماً واحداً وهو شاذ ويشترطها مع ما يشترط في اليومين ما
يأتي في نتائج الحج **مفتاح** إذا التزم التكليف على نفسه صلوة بنذره بعد
اليمين وجب عليه الأيقاع بجملة شرطه كما وكيفا وكان زماناً لا يكمل في شرط
مناقب الحقيقة الصلوة للكتاب والسنة والجماع ولو لم يكن له رتبة في حق
أنه فاده فخرها في حقها ذلك وفي الأضحية بالاتباع بدوهم وسمان وإقار في محلة
القول في التوافل قال الله تعالى في الحديث القديم أن العبد يستقر في الصلاة
حقاً حتى لا يدرى **مفتاح** يستحب لكل مكلف من الأهل والبيت والنفار واجبة المصروف
في كل يوم وأيلة في الحديث الإجماع وتكون ركعة من الصلوة استحباباً ما مؤكداً للإجماع
والاجتماع شأن إذا زالت الشمس بعد الظهر وأربع بعد المغرب وركعتان بعد العشاء
قاعدة أو فائداً بعدان بواحدة شتميان بالوترية وتلك عشرة ركعات من الليل ما رواه
عشرها سفرة واللتان بعدهما سنة في حق بعض الصلوات أقل من ذلك ما رواه في

بعد الظهر ركعتين بعد المغرب ركعتين بعد العشاء ولا منافاة اذا لم يستأذ
 الا تأكيد الاحتياط في الاقل وفي الصحيح لا تسفل اقل من اربع ركعات واربعة ركعات
 يصح مع الركعة وفيه بعد عدد التوافل انما هذا كله خروج وليس فيه موضع
 ان تارك الركعة كافران تارك هذا ليس كافرا ولكنها معصية لا يوجب
 اذا عمل الرجل عملا من الجهد ان يدوم عليه **مفتاح** الذي انما هو التوافل يقتضي
 تكميلها بقدر ما لا يفرق بين تركها لا عملا عليها ففي الصحيح ان العبد لم يرض لغير
 صلوة ثلثها ونقصها وديعها وحسبها فاربعة الا انما اقبل منها بقليل
 وانما امره بالتوافل لانه لم يقصر من الركعة **مفتاح** من فاتته
 صلوة الليل فقام قبل فجر فضلى وتر وسنة الفركتت لصلوة الليلا
 في الصحيح والمراد بالوتر الركعات الثلثا للثلاث بعد ثلثا كان يتعدا من ركعات
مفتاح يكرر الكلام بعد اربع ركعات المغرب وبينها وبين المغرب للغير يركع ركعة
 النجعة بعد صلاة الفجر على ان يكون في الركعة فاما بالماثور المستغنية
 للنامية والعمامة ويجوز بدلها النجدة والقيام والقعود والجلوس
 والنجعة افضل ويكره التيمم بعدها تين الركعتين للغير **مفتاح** يستحب
 التسليم للجمعة بعشرين ركعة زيادة على اربع ركعات والتمتع في
 توزيعها مختلفة ففي بعضها ست ركعات عند ارتفاع النهار وست ركعات
 قبل غروبها اثنا عشر ركعات اذا زاد الى التسليم قبل الجمعة وست ركعات
 بعد الجمعة وفي بعضها غير ذلك ومنها ما يدل على ان يزيد من ذلك وشبهه
 ما يدل على اقل ومنها ما يدل على انها قبل الفريضة افضل وفي غيرها
 بعد الفريضة وهو ثلث اول العمل يصح ان لكل حسن انشاء **القدم** **مفتاح**
 يسقط التسليم في النهار والوتر في المسحاح وفيه لا يسقط الوتر في الغيرة
 ويستأذ من ثلثها ليست من الرواتب ولا ينبغي ترك شيء منها في الامكان الا ان
 سباسب انما الغرض من النهي **مفتاح** يستحب صلوة الاستسقاء عند الضرر لانها

وفتر الاستسقاء للمحتاج والناقص ويطلبها صاحب الخطيب العبد بعد صلاة على الشجرة
 بل الاجماع للتسمية بينها وبين صلاة العبد في التوسيع والتسليم لها فاعلم
 لكن في الموضع ان الخطبة فيه قبل الصلوة وهو ان **مفتاح** يستحب فيه
 الغسل وسيلان لنا من ثلثة ايام وخروجهم يوم الثالث وكونه لا يشترط في
 الغسل حفاة على كسبة وقارن ذلك وخشوعا واخراجهم للشرع والاعمال
 والجهاد والقيام ببعض الايام فربما الى الرحمة واسرع الى الاجابة وتفرغهم من الاعمال
 وانها تترك البكاء والضحك وان يقل الامام رداءه اذا صعد المنبر فجلل الذين على
 يسيد على رداءه بالعكس فيستقبل القبلة فيركب الله ما يشره ثم يلحق باللائحة
 عن عيسى فاستمع الله ما لا تسبحه في طينتها لهم من رداءه فيملا الله ما لا تقبله
 ثم يستقبل الناس فيصعد الله ما لا تسبحه في طينتها لهم من رداءه فيملا الله ما لا تقبله
 بعده فيدعوه فيدعون واركرهوا الخروج لاحتاحت الاجابة اجابا وانك
 للزيادة الا ما حال بنحوها **مفتاح** قيل يستحب في شهر رمضان صلوة الف
 ركعة زيادة على التوافل المربعة على المشهور والخصوص بذلك مستغنية وهي
 مختلفة فحة لطيفة وتزد بها على التليان وكلها مشتركة في عدم جواز التسوية
 قال النووي رحمه الله لا نافذة في شهر رمضان زيادة على غيره وبدعها
 حريية واوطا سائر الاصحاب بتايلات بعيدة والمسلمة محل اشكال **مفتاح**
 من الصلوات الموكدة صلاة جعفر بن اوطا لبا جاعا ويحق بصلوة التسليم
 بصلوة التيمم ويدركها ثانيا اربعة وهي مشهورة والمحتاج بها مستغنية منها
 حتى ما سكت به يعني ركعات الاربع غفر لك ما بينه وبين ان استطعت كل يوم والآن
 فكيف يكون وكما جدد وكل شهر او كل سنة فانه يغفر لك ما بينه وبينها فربما
 لو كان على مثل فعل جليل او زيد لم يزد في الغفر الله له ويجوز جعلها من التوافل
 والقضاء للمعصية فربما سأل التسليم فمقتضى بعدها وصواب في جوابه
 فاربعة ركعات للغير افضل وقاها من الجمعة سدا لثباتها للغير **مفتاح** يستحب الصلوة

فريضة قبل دخول وقتها او قرأه للقرآن او طلبها لخاصة او نيا او جاعا
لمرة جاعا على او دخل على صلاته سدا وصلوة على جنازة او ادنا لا لا ليت
في جرة كل ذلك للنقص من المصلحة اذا اراد الصلوة فريضة كانت او ما قلنا
لان المصلحة على الضرورة نزل على نزل ومن جدد وضوءه من غير حدث جدد
قد يتدبر غير استغفار وكذا في المني وهو جاعا على والنقص به مستغفيرة
ويجوز على السابق ان يضر ضاده وكذا اذا احدث بالنيابة والحق او الخليل
المخرج للدم مع كراهة الطبع فيها او المذبح او انشاد الشعر لها على زيادة
على اربعة ايات او اكثرها والقبض والظلم والتقييد بشبهة او
مثل الخرج او ما خرج من الذكر بعد الاستبراء واذا انقضت قبل الاستبراء
بالماء فيبعد بعده كله للندوة او جدد الصدوق في الاخر اذا كان في البول
ويذكر الصالح وكذا اذا اراد الجن الاكل او النوم او الجماع او تعجيل الميت
او اراد خاسا الميت الجماع لما يغسل او ارادة الحائض الا في وقت
الصلوة كذا في ذلك لنفسه **فتاح** يجزي على المتقلى ان يجلس بحيث لا يرى عورة
من جرم نظره اليها وما هي الا القبلة والذبح والانيان على المشهور للاصلح
وقيل من الشرة الى الركبة وقيل الى نصف الساق وما احوط وان يغسل يخرجه
البول بالماء ولا يجزي غيره جاعا سدا والمحتاج يقبلا لانهما يتق
عنه وفما قاله الخليل وجاعا وقيل بالقدمين يجزي شللا على المشقة الخبير
وهو ضعيف ويحتمل في الاخيرين الماء ولو اراد اجسام جاعا مرة عليه حتى يتغذى له
تجاء وعمل العادة للتشجيع بعد تعذرا لاوليها جاعا ولمع سدا لا استغفارة
عليه ولا يستبرأ بعد من غير جاعا بل يدها النقاء وفما قاله الخليل للخص لا ان يكون
جاءا لان المتطهر يحصل منه وقيل لا يجزى لثبته وان يغتسل بها الطاهر اذ ايات
وقيل لا بد ان يكون سدا لا يرضى له جاعا خفيفا وانصف منها عدم الاكتفاء
بذي الثلث والنصف منه على الغالب ويجوز ان يرضى بالعمق تداقا والنجس وبما

على

على المشهور وبما يقيد بالمحتمل ويجزى لو فعلها ان ثم **فتاح** سلاته انما
الموضع المناسب ان يكون يغسل في السرا جاعا اقرارا ما تد غير متبرئ بنفسه للغير
كما قاله الصدوق ولما اذ يصار الى الصلوة الخفيفة الموصاة خرا خا الشرح وغيره يستغفرا
للغير ومقتضاها لا يجزى اليه عند ان نزل ولا يغسل عند الخروج من مكان الشرب
كما قاله سبيليا للنجس جاعا عند الدخول والكشف والمجوسر الفعل والنظر والاستغفارة
والخراج والمخرج بالماء او يستدبر في الاستغفارة بالماء ثم لا يغسل الا في البول
لأنه مع عدم التمتع لا يبالغ في التطيف والنجس والجمع اكلها في البول وموترا
بالاجاء والنقص سبيلها البول لا ينقص وضوءه ولو خرج بغيره بعد
والمعتبرة او جدد النجس وان مسح بطنه عند المخرج جاعا بالماء فهو **فتاح**
يكره الجوسر في موارد المياه والحق في الدخا ذرة وساقطه انما وصوله الى
وسرا ضح القطن وهي اولى بالماء وعلى الغير واستقبال القبلة واستدبرها
بالبدن في الصحارى والبيداء وقيل في الاواني خاصة وقيل في غيرها واستقبالا
الرجوع واستدبرها واستقبال الشربين بالخرج والبول في الصلابة وقائمها
مطحا من الشرب لم يتغير منه في الهواء وفي الحجر والماء والكل جاعا وبما كذا
في الاول وطول الجوسر على الحذاء والاكل عليه والقبض والستران والفتك كراهة
للضرورة والذكر والاستغفارة بالبدن ومن الذكر بها بعد البول لا استغفارة
بالجوسر وفيها خاتم عليه اسم الله ودخل الحذاء وهو عليه كراهة لان للندوة
الاكثر سدا لا يغني عن اولى الباب **فتاح** الوضوء عند غسلتان
وصحنتان اما الغسلتان فالوجه واليدان والمرصق مستوصية واما الصحنتان
فالاسر والبولان في الكهين ببعضهما مكانا للماء الداخلية على الشدة بنفسه
الستحبة لغاية والضرورة سدا لذهب فيها او خضر في الارض عنده في الفتنة
بهم جاعا للاجاء والنقص وكفى للستحبة فيها خذلا لا كراهة لعدم التعدي والفتاح منها
اذا استحب بشي من اسما وبشي من قوسيات ما يبرك عينها على طرفها انما ينع فقد

في الحق قصد الفعل المعين فقد كان من شعثنا في الواقع هذا وان لم يكن معلوما له
وكان له طريق الى العلم والاطلاع ليس التعيين حتى يتبين ان لم يكن عليه فاستغل عليه
تعيينه لاواه والقضاء مثلا فيما يتقسم اليها التعيين بخلاف ما ذكرنا من ان العلم لا يستلزم
عليه التعيين وكذا القول في الحرب والفتنة وسائر الفتنة في سائر العبادات فخذ
هذا ومع الفضول ما سكتها سكتته عند معرفتنا اننا لم نكن ناهلا
لذلك والحق ما سنه والهاية او لشكره والقطيع والاشكال امره وما حقه اراة
لو التزم منه والحرب من بعد عندا والليل الشارب عندا او الخلاص من عقاب على
الخلاص في محبة الامير من غير الخدبر ويطلب النصص وان يعتزل الناس ليس جيم
اعلى ولا يرفع في موضع المقصود الا تتركه عليه الحس القاسم للعلم انما لا يتوكل
منه في الفضل كترت ما في الذكر متزلة وفيه اراجيح غير خيرا كالحية في الغيم
والا اعلام التنكية او اجسادهم وكذا الظاهر في ذلك اننا لم نعلم الاصل في التنكية
المعروف ما سوى ذلك من اجل **مفتاح** من شك في شيء من اعمال الزعماء فان كان
قبل الشرف مستدق له وما بعده وان كان بعد ذلك لم يثبتت بل خلاف فيها
الضاح ومن كان في موضع غلبة جبهة وليكنه اجماعا لما تحتها بفتح او
تكرير على ما على المشهور للسان وفي التفتيح وغيره الاقتدار على فعل ما حوله
فيكون على الحق على الاحتجابا ما في غير الجبهة فيقتصر عليه قطعنا وفي كل المسح
يتغير لسان في المسح مع الامكان والاسم عليها ولو كان ما هو اجسا فيها
قالا وفي موضع طاهر عليها ثم سمعها قالوا ويستفاد من بعض الضاحج جواز التيمم
في مثل هذا دعيا يجمع بالتحية ويحمل على ان لا يشر في غسل ما حوله والذات
اقرب احوط **مفتاح** يحتمل التواتر عند الوضوء والتسمية وغسل الكفين قبل
ادخالها الى الماء من حدث القدم والبول مرة ومسا لهما يطهر بغير المنقصة والاستنسا
وضع اليد واليد باليد في غسل كل طرف من راس اليد بالغسل وتخليها عن الغرور وان
كان كشيئا على المشهور ولا يستند له بعد ذلك كما مر في الاشارة اليد وبقاء الرجل بغير

نداجية

ذو حية والاراء بينها والاسباع جدد وهو على نصف بارعا الى المدينة كما
في الصحيح فيكون رطله رطلها بالاراء في العراق وقول الزيني يكون رطله رطلها
بالاراء في شاذ وفي التحرير انه تعويل على رواية ضعيفة والاراء في العراق مائة
وششون درهمها احد وستون شقا لا على الاصح الا شهر كما يؤيد الخبر وقيل
مائة وششون درهمها احدى وستون درهمها اربعة اسباع درهم ستون شقا لا
والدعوى مستندة وروايتنا في الحاجة والعامة ونقول اهل اللغة والادب
ثما في حياتهم سوا وسط حبة الشعور في خلاف سماء الفكر والادب في ضعف
وعلى قائلنا يكون رطلها الحيار المتعارف في زماننا بفتح مترين في رطل
والا ولي وحد الغسل من قريتين وترك الاستعانة والشعر والآخر مشهور
الحاضر الغير لما سوتة واليهودي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
وما اسما به الازمنة والحجة والعقود في القليل اسما به الحفاصة ولم يتغير
وسا المدة التي احصا به وما ينزع منها ما قدوة المستعمل في دفع الحورث
الاكبر وقيل بعدم الامراء في الاخير ومستند ضعيف كذا في مستغ
من الضمير ونزول الكراهة في الكلام عندنا لا ضطرار كما في **القول**
في الغسل قال القدر تعالي وان كنتم جنبا فامسوا وقال عز وجل حق
يطهر من **مفتاح** وجعل الغسل بالحديث الاكبر للصلوة الواجبة وتطهير
المطهرات الصلوة من روات الذين وكذا الطواف الواجب ويجب للمسكن
القرآن لما سفي في الوضوء والكتف في الساجد وضع شق فيها ودخل المسجدة
وقراءة العزايوس وجوب الادوية لتقريبها على الحديث الاكبر لقول تعالي
ولا يجب الاعرابى سبيل والمحتاج وقول الذين في الكراهة غير القراءة
شاذ كقولنا في التحرير فيها مطلقا وكقولنا في زيادة على سبع ايات وفيها
جميعا الصالح الصريح والادب في صور ومسا على المشهور الصالح المستندة
خلافا للصدوق الظاهر لان اشارة الى قوله حق يتبين لكم الصالح حلت

على التيقية ويعاينها الى على الاستحباب وليس بشئ وكيف كان فليعلم
غير رمضان فافا للعتبة وخالفنا الظاهر الاكثر للتحقيق الصحيح في الثلثة لا بما
السنة في الشهر ولا غسل غير الجنابة وقفا على ما في سنة من المتأخرين ومختلفا
لاخرين ولا في التقدية واذ لا اختصاصا للدليل بها على اشكال في الاخير
لورود الحق بالحق والحق في الصحيح المشتمل على حكم الغير المعول بالحق والاشارة
نعم فليست بربما وقضاؤه قطعاً للتقصير وغيره وعلله في الخبر بان لا يشبه
رمضان شئ من الشهور والحج في عدم اتفاق المتخرج حين سئل عنه و
على تقدير اسكان الوجوه في تمام الدليل كالتيقية لعدم اسكان الخبر به وحيث
الاصحاب منطوقاً وقديماً في الغسل بغيره كما ياق ولا يغير ذلك
بلا خلاف ولا لغيره مطلقاً للتصريح بغيره كما في الرضوي وهذا مما عذر
الوجوه في الجنابة خاصة لنفسه نظراً الى خلاف التصريح وهو ضعيف
لانها معتدلة بدلائل اخرتها منهم الشارح في الآية وحمل الاصل على التيقية
ضعيف كما بين في محله مع انه لا وجه لتخصيص ذلك بالجنابة قال الحق والآخر
غسل الجنابة من دون ذلك حكم بارده وربما يقال فيجوز ذلك في غسل الجنابة
لانها ثابتة فيها من غسل الجرح ولم تنقل على ما يقتضيه شرايطه في شئ من
العبادات فلا مانع من ان يكون واجبا لنفسه كغسل الجمعة والاحرام عند
من اوجبهما **مفتاح** الحديث الا كبر الوجوب للغسل بالجنابة والحديث
والنفا من الاستحسانة المشبهة للكسوف والموث بالضرورة من الدين
ومثالثت نفساً لا لصحاح المستقيمة وقرئ السيد رحمه الله باستحبابه
شأنه ويحقق الجنابة بالانزال من ذكره وان في نقطة او رقم والايام الحسنة
فالخذ او منعوا في قبل اجاعا او در على المشهور بخلافه للشيخ في رواية نقاهم
الصحيح صريح المخرج وهو من اذاعه السيد لا جماع على الوجوب ودلالة بعض الروايات
على الصحيح اذا دخل وجب الغسل في الصحيح وجوب عليه الجمل في الجرح ولا يجوز عليه

سأنا معاً وبالمسألة وهو من في وجوبه على الرجل خاصة في الروايات الاخر
ناشئة في غير وجهه على المرأة فلهذا ذكره كذا الخلاف في رواية القدام من الاخرين
والخبر في النفا على ما رجحنا ان الغسل بعدا لغيره بما لا يستحقه التيقية حجة
لثبوتها في الغسل في اليوم والليلة غسل المغداة وغسل المظهرين مع غيرها وغسل
للعشائرين كذا في المتن وسأل الدم من الكسوف ولم يسل على الصحيح كما في العترة
والمتن في فافا للتقديس بالصحاح المستقيمة وقيل ان لم يسل فغسل بالليل
خاصة للتقصير ولا لغيره عليه نعم بدليله خبر ضعيف لا يسل على الجنابة
الصحاح وان اشهر العمل به وفي الصحيح لم تغسل المرأة احتياطاً بالالتفات في مرة للغسل
مفتاح يستحب الغسل المحدث بالاكبر مع عدم الوجوب وطهارة الدم من مطلقاً
كما اشهدنا اليه من قبله خصوصاً اذا اراد صلوة مندوبة او صلواتاً مندوبة الى
آخر ما قلناه في اسبقنا بالرسول للحديث بالاصح في صحيحه يوم الجمعة كما في
السدوق ويوم العيدين واليلة الفطر ويوم النحر واليلة الترميزية واليلة الميا
واليلة ليلة من رمضان واليلة سبع عشرة واثني عشر وثلاث وعشرين منه
بارد في الاخير في طهرها واليلة النصف من شعبان ويوم النيرة واذ
اراد الاحرام واجاب العاقل فادخل كذا والمدينة او مسجد بها والافضل
ان يقدم على خول الحريم او دخول الكعبة او ذهابها او الفجر والايام او
الحلق او زيادة احرام العيصين عليه السلام والاستسقاء كاحرام ولا استسقاء
او صلوة الكسوف مع الاستحباب اذ كانتا وقفاً مع تعذر الترتيب وخفف
بعضهم بالثاني ومنهم من اوجبه من من لم يستد بالاستحباب ولا حجة قلنا
واذا احدث بغسل الاحرام او الزيادة ولما ثبتها واذا اتى عن الذنوب و
قيدها المنية الكبار او مرتبة بعد غسله او سعى المصطفى عاذاً او بغيره
فيما وقيل ونحوه وغسل المولود كان لا يفسد وذا جاز سائر ليا في الاخرين وضاً
وليلة النصف من شعبان يوم المبعث من يوم الازواج واشتد في ذلك الوقت وجب حقيق

ويصح الغسل في غير الجنابة وان لم يدر
ان لا يغسل في غير الجنابة
كما هو في المسألة

الاصح للبرائة مطلقا وفاقا للمقدور وجازة لا فصل في عيوبه فضيلة والوقت
 واطلاقه لا يرد للمعتبرة الدالة على عدم وجوبه لاحادة مع بقاء الوقت ووجوبه
 الماء نعم يتبين انما خبره انما هو ان كان يتبعها دس المعصية وهي مستند القولون
 ولا دلالة لثبوتها على الوجوب مع ما فيها من خافرة في الوجدان **مفتاح** من سئل بان
 لا يجوز عليه الاحادة مطلقا وفاقا للتكرار لا يتاثر به ما هو مريد والاحتجاج المستوفى
 وكثيرتها صحيح في بقاء الوقت وقيل بجواب الاحادة مع بقاء التبع وقيل مع عدمه
 الجواب فيكون انما هو الفصل الصحيح وقيل بانما هو الفصل المانع من الاحتجاج
 مع الترتيب الفصل فبقا الماء لا دلالة للوقت وحمل كل على لا يستحق الجمع
 والموت في الاول ما انا فاق كنت فاعاد وفي الخبر المعامى قال لم يرد
 مع بقاء الوقت اصبت السنة والمعيد للبرائة من مرتين **مفتاح** اذا وجد
 الماء وتكرره استباح له ولو طمنا انتقض بجهته وان فقد قبل الاستماع
 للذبح والتصح في انشاء الصلوة يرجع ما لم يركع وفاقا للمقدور وجازة
 للصحيح وغيره وقيل يفسد في صلوة مطلقا لا يرد ولا ابتداء واطلاق بعض
 الزوايات وحمل على المقتيد وقيل فيه قول اخر ضعيفة **مفتاح** من تبين
 بدلا من الفصل ثم احدها بالاصح فيتم بدلا من الوضوء فان تكرر من الوضوء في
 الفصل فبقا وفاقا للسنة وخلافه لا يرد كحديثه وجوابه الا انه لا يرد كحديثه
 الفصل مطلقا وبني الخادم على ان يتم حمل رفع الحذر في غاية التكرار في
 بناء على عدم الفرق بين رفع الحدث واستباحة العبادة لم لا يرفع مطلقا بل انما
 يمنع العبادة خاصة والتحقيق الاول على ان الاحادة كافي في هذا الاستصحاب حكمها
 حتى يعلم رفعها المعلوم قطع ما نفيه الاصل لا يرد حكم الاكثر **القول** في الثاني
 وادانها قال الله تعالى وثيا بلت فظهر **مفتاح** البيه والفاطمه لا يرد على
 ما ذكره من انما عدا الطهر غير ان كان يتبعها لا كل عارضا كالحل في الوضوء
 اجماعا لا سيما في بولي التيميم وهو شاذ والاحتجاج بنما في البيه مستند

وهي

وبعضه اصح في خاصة احوال الخيل والبعال والحيوان ايضا كما عليه الاسكافي الله
 قال في خاصة احوالها ايضا والمعتبرة تنادي ببقائه في قول اكثر على طهارة
 فضيلتها جميعا تتبعها للحمل على كل احدة في البول وعلى ما فان لم لا يحتاج
 الركبة الا فالفرق والتفصيل لا ما سريده واستثناء الطهر من غير اكل اللحم
 من غير احدة وبقا لها في الاصل والحسب كل شيء يظهر له باس حرمته وبقا
 للاكثر لا طلاق الحسن غسل ثوب من ابراهيم الا لا يرد على وجهه ورجعنا الاول
 للاصل والعمومات وانظر في عموم الطهارة مع عدم الثاني لا يرد على ما هو
 فيها مستند وفي الهياج وقيل في الشافعية خاصة فستنده ضعيف معارضة احواله
 وانظر **مفتاح** من سئل في الميت من ذي النفس جثة باطنا من الامم المختلفة
 في المذبح بعد التقديس المعتاد فانها طاهرة او لا قالوا انما هي طاهرة او لا
 وبما سفيحا والاحتجاج في الاولين مستغنية وخلافه لا سيما في الصلوة وفي
 قليل الاثافي شاذ واستدل بالثالث بالحسب ان كل سبب قربة جسد الميت قال
 يغسل ما اسباب النوب ولا دلالة في ذلك ان يكون المراد من ازاله ما اصل النوب
 ما على الميت من طهره او يتركه بعد ما عليه في ذلك ما في الرواية الاخرى ان كان
 غسلا فلا تغسل ما اسباب النوب منه وان كان لم يغسل فغسله اسباب النوب
 منه فان كان غير النوب لم يظهر بالتفصيل فقول انك غسلا لم يظهر منه
 الا وهو يغسل غسله وغيره وهو كذلك والشفاء من بعض الاخبار عدم تغذي
 جثة الميت مطلقا ولا بعد شيئا من معنى الجاسة لا يفسد في وجوه غسل الماء
 كما لا يقدح في حكمه من الكافر انشاء الله وفيه العلام طهارة من طهارة
 الحسن السابق تغذي غماستها مع اليوسفة ايضا حكمها بانها مع البيه يحكيه فلو
 لا في الملاقاة طهارة لم يغسله ليس بشيء لغايتها الاحتجاج عنها ما وقع فيه
 على كلب ميت قال يتعبد ويغسل فيه ولا بأس من غسله على ما روي قال اسبغ عليه
 غسله ويسبغ فيه ولا بأس من الوضوء كذا في قوله لا يرد على ما لا يرد على

وہاں رہا

الطبيب القزويني والآخرين على الياض جمعاً مع انما لا ينحصر عند من الحيوان لا ذوق
بين وطيبه وبياضه والاصيلة بالحق الحيوانية من ذلك ان في **مفتاح** لا يلحق بالبيت
بالحق الحيوانية بها بل بغيرها فالحق في عدم صدق النور عليه والحق في انقطاع
الاباس بالصدقة في ان من من سرف الميت ان البصير في ربيع ومنها التبين
والثبات والبضرة والشعر والصفوف والقرن والثابت والحافز وكما بين بنفسه
مراعاة والمذاق في مذكوراته فالحذر منه بعد ان عوت فاعلمه وصل غير
ومن بعد ان لا يفرغ من جرح الميت قال لا باس به قلت ان يكون في جرح
الشاة وقد ماتت قال لا باس قلت التبين يكون في شرح الشاة وقد ماتت قال لا
باس قلت ان تصوف الشعر وغضام القلب والبضرة يخرج من الياض بمقتضى الكلام
هذا لا باس به وقد اورد البصير بما اذا اكتفى لقته اعلى الجرح وحاشا لمجتمعة
من المتأخرين في التبين لملا قاتر الميتة بالطريقة والفرجة لا تلزم اجزاء اول
اجزاء في مقابلة الشعر على انه قد مر فيه والثاني ضعيف سنداً واولاً لا يدل
داوود وهو حبيب من اكتب البرية كما قاله الفضل بن سنان اجمع ان
الشيخ نقل طهراً بانواع **مفتاح** للشويعر طهراً وطلعت الميتة بالديماغ
فبعد التبين لا انتفاع بها وفي الصحيح الميتة يمنع نفث منها قال علافاً لا يمكن ان
وله الاخبار والستيفه وهو ظاهر لان عدم جواز الانتفاع لا يستلزم الحفاضة
على انود في جواز الانتفاع بها ايضاً في غير الصدقة اخبار كثيرة وايضاً فان
المسؤول عن الميتة **مفتاح** الحيوان من ما يقع عليه الذكاة ارحاماً يصفون
مذكاة طامر مذاق ميتة وهو ما يؤكل لحمه ومنه ما لا يقع عليه ارحاماً يصفون
مذكاة ويجوز كونه من صلاحيه يؤكل لحمه ومنه ما في قوله عليه خالفه
ما عدا ذلك كالسج عند سلم يصفها والحزوات والسباع المجوز ومنه الميتة
في السج والاذن في الكلف الانتفاع بالسلوانا المحتسب في حقها على الكمال وهو
الانتفاع مقتضى قوله على هذه الذكاة من جلدها وفي الحق مرقع البشاة

بجاستهم وانما هو بالشهادة واليمين وخالف السيد فيما لا يتعد الحيرة من الحيوان
الثلاثة نظر الى انه ليس من جنسها ولا من كمالها من الميتة والروايات
مطلقة بل الغالب تعلق الاسباب بالشعر ويحتمل فيها ما يدل على بقاء
شعر الخنزير وانما يدل على جواز الاستسقاء به هذا شاهد من فعال
الاناء بجزء المذقات او كونه لا يستسقاء فعلى القهارة والشرب
مفتاح الشهور نجاسة الحظر وكل سكر يبيع بالاساءة للائمة والنجاسة
والاجماع المدعى من الشيخ والسيد خلافا للتدوين وجماعة من لا يرضون
في الآية على الاثم والتقصير مطلقا والاحتساب لكونه معصية وانما كما
في الجسر ومعارضة النجاس بثلثها وطعن في الاجماع وتمسك بالاصل
وليس من احد النصارى على الحقيقة الا اول من لا يخلو من مغلطة العامة على
النجاسة ودلوع امرائهم فيها مقتضى الفتوى بالطهارة فتعاضدوا نعم
حمل الامر بالغسل منها على الاستحباب يمكن الا ان العمل على المشهور وهو
احوط بل انظر اقول في الحق وانما نجاسة الفجاء وان لم يكن من السكر الخمر لا
تزيد فانه من جهل فاذا اصاب ثوبك فاغسله وفي سنده جهالة
فان ثبت اطلاق الخبر عليه حقيقة كما ادعاه بعضهم ودفعه اليه الخبر
يعني كما ذكره حكيمها **مفتاح** كل شئ خمر ما ذكره ظاهره بالاملاق شيئا
من النجاسات برطوبة للائمة السلام على المعارض والوثوق كل شئ نظيف
حق يعلم انه قد خلافا للشهور بين المتأخرين في عصر العيني اذا خلا
اشد وما خلا غير معلوم حتى عند الشهيد والعامة صرح بطهارته و
واختار الشهيد الثاني وابناء والشافعية في عرق الا بل للملحة لا ذكر
بالغسل منه في الصحيحين وحمل على الاستحباب وان كان احوط وطهارة للملحة
في عرق الخمر من الحرام الخمر وهو ضعيف فيحمل على الكراهة والاسكان في اللزوم
عقب الشهوة للخمرين ويدفعها مع ضعفها الصحيح وفيها الجارية الخمرية

عرق الخمر بظاهر
على الظاهر منه

والنقد

والنقد والقبالة والعارضة والنجاسة والنجاسة في النجاسة والنجاسة
والنجاسة في النجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة
انها معارضة بثلثها وليس تأويلها المحل او من محل الاخر على استحباب
النجاسة ان كان احوط والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة
سوى النجاسة وهما منجبان وكذا المحقق دفعا لثبوت النجاسة والنجاسة
في الكليتين للنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة
النجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة
فاجاب عن كل طهارة الدم والنجاسة في غير ذل النجاسة والنجاسة
من سائر الطهارة والنجاسة وقد ورد بذلك جميعا **مفتاح** يحل الله
النجاسة من النجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة
النجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة
للكل لعدم جواز العبادتين في النجاسة الا ما استثنى في كل النجاسة
كلها بانه من النجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة
النجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة
المقدسة وكسوتها وما يعلق عليها حرمتها ويستحب للحدود من النجاسة
وان كانت نجاسة في نجاستها **مفتاح** الواجب ازالة النجاسة من النجاسة
والنجاسة خلافا للائمة بل ادعى المحقق عليه الاجماع وقد ورد في الحديث انه
يذهب بقره بالفضل صبيح يمشي ولا يمس ثوبه الغسل من البول في
التزويج ليدن من فضله بالفضل للنجاسة والاستغسقة وربما يلحق بالنجاسة
لان له قواما ونجاسته في النجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة
كما فعل الآخرون وربما يكتفى في كذا مرة للزينة وفيه طرأ النجاسة انما هو المحتسب
فلا خلافا في الاكتفاء فيجب صبا الماء والنجاسة كايستغسل منه
ونافعا للتدقيق وان كان لا يكتفى في النجاسة من الماء فيه لونه يغيره

الثالث

احدها كباقي ولا فرق بين المستنقعة وغيرها وبحيث ولو في الكمال ان يغسل بالتراب
 او لا ثم بالماء مرتين عند الاكثر كما في الصحيح لفظة مرتين ليست في كثير من الحديث
 المتداول وان نقل في المعبرة والاسكا في وجوب السبع احدهن بالتراب
 للوقوع وغيره ولا يغسل مرة واحدة بالتراب بل بدعي من السبع كما في الصحيح
 وان كان في بعضهما ثلث مستقيما للتراب **مفتاح** انما يغسل بالتراب مرتين
 الفحاسة واما الاطلاق المذكور فيها بعد ما ازيل عن العيون السبع وغيره بحيث لا
 يبقى بقية من ماء غسله كما يستفاد من المعبرة على ان لا يحتاج الى
 دليل في الدفان لعدم الدليل على وجوب الغسل دليل على عدم الوجوب لا
 تكفي الا بعد البيان ولا حكم الا بعد البرهان الا ان هذا الحكم ما يكبر في
 صدور الذين يغسلونهم التقليل من صحابا لوسواس الذين يكفرون بعبادة الله
 ولا يشكرون سعة رحمة الله وفي الحديث ان الخوارج شيقوا على انفسهم فماتهم
 وان الذين اوسع من ذلك **مفتاح** انما السبع وجبا عتقا لان التورق
 للماء على الفحاسة فلو عكر بغير الماء ولو بعد غسله بغيره بناء على اصله من
 تغيير التكليف بحدود الفحاسة عليه دون العكر بغيره الشبهة رخص الله
 حصولا من ارجاء الماء بها على التقديرين والورد لا يخرج عن التلاق وكذا
 التزام فحاسة الماء في الحيا ليرى مع طهارة بعضه ونقي القبايا فيفعال
 التقليل بحدود المداقات لا بد من ارتكاب حاد من ما شغبت في الدنيا للماء
 بالفحاسة العينية دون المختص وعدم جواز الا ان الدنيا لتقليل مطلقا والثبات
 خلافا لاجماع بل الضرورة من الذين يفتنون لا اول كما تروى في انه لا يستأن
 سوا التقليل لئلا عليه ان يمد من ذلك وحل هذا فيجب التزام وجوب المير في كل
 نجاسة ليزال بالاول في العيون ويكون الغسل او الحبل تخفيفا ويجعل الثانية
 التطهير ويكونان طاهرين من غير فرق بين الورودين والبراهدين الروايات الا
 انهم اختلفوا في الاول والآخر عند غسلهما **مفتاح** المشهور توقفه على طهارة

الماء

الماء على العبد وغسل بالقليل الاول اذ يتبع خلافا لبعض المتأخرين كما لا يفتصل
 الغسل اذ يستند بالعصر كما لصاحبين والمؤكد يشكل لزوم الحج والوضوء بان ما
 يختلف في غسله بالماء وما كان اقل من المتخالف في الحيا بعد الدعاء للتعين
 وقد ذكرنا بطهارة الماء بذكره من غير عصب وبما خلا في الامور يغسل بالقليل
 التقليل والكثير والظاهر **مفتاح** يستطير في الاثار خلافا للماء
 على المشهور خلافا للتبديد والمفيد يخرجا بالمتخالف بل جواز الشبهة بغيره
 التقليل بالمتبع بحيث يزول العين بتراب العلة ولا خلاف في قوة اذغابها
 يستفاد من الشرح وجوبه بارتبا عيانا بالنجاسات اما وجوب غسلها بالماء
 على كل حال فلا شك ما علم من النجاسات عند قطعها حكم تطهيرها لا ما
 خرج بالدليل حيث اختلف فيه اشارة الماء كالشربة لبدن ومن هنا
 يظهر طهارة البواطن كلها بزوال العين منها فالانفوخ بالحجر وبرد عليه
 الموقن وكذا احضاء الحيوان المستنقعة غير لادى كما يستفاد من النجاسة
 انما الاوى فاشتهر بعضهم بغيره وما نأى بغيره لانه لا يفسد في اذ
 العضو ليا طر لا يحتاج فيه الى ذلك والظاهر لا يخفى في ذلك بل لا بد العلم
 بان التورق للتراب العترة بها ولو استدلت الى اخباره مع عدم حجة خلافه والاشارة
 بجزالة الماء بالماء السابق وولد التورق وجعلها على غير التورق لغيره من السقا
 يمكن **مفتاح** لو حصل وضع المداقة غسل كما وقع فيه الاشتباه بالقاء
 للمصاحح المستقيمة وعدم انتفاء اليقين بالثبات كما في الصحيح وان لم يحكم بجملة
 كل جزء لعين اذكر ولو شأت في المداقة او لا في كبرها وقربها الماء استحبها
 كما في التورق وربما غلبت من رواها كالبول والمق الشوكير الذي وصرق
 الجنب من المحرم والكحل ليا مرة بوزل البعير والشاة والاطم التعيم وفي قبايلهم
 المداقة مقام العلم بكنة اقرارها القيام واستدلاله بسبب جند الشرائع
 كنهادة عدلين واجبا والمال له غناه لروايات عدم سلقا فيكنها اذ روي ان

الصبي

كان انقباضا حار مفتاح قبل مصحح الاستطفا وقال انه ينبغي
 الغسل وتقليد دون يباشرها بفضه اذا كانت في ثوب ملوثة كما يشعر به
 الحس والعصر في البول الرضيع والزاله دون الدوم من الدم للتمسك به وسيف
 لو بعدد والعين من الثوب بظاهره الشق فغسل وغسل في القوم فويده
 في كل يوم مرة والزاله في البول الحار والزاله في البول في القوم فويده
 غير الجلاء وسور لكل الحبيب والماء ايضا المنهه ومن لا يتوق الفاسدة والحية
 والقارة والورقة والتعالي لا تزيح الحشرات ولها بالمسح ولها باليد
 وللم الحلف في اللحم والحق والحق والذى والذى وطير الطير بعد ثلثه
 ايام من انقطاع المطر والمديد وقد ورد في بعضه للماء يذوب ما اشربا
 اليه وان يغسل لانه من السكر وموت كبر الفارة سبعا للموت وقيل بالوجه
 فيها وقيل بوجوبها ثلث في الموقن لا يجوز حتى يذوب كيديه ويغسله
 ثلث مرات وهو حار مفتاح الا كثر من طهر باطن الحلق واسفل القدم المستحقة
 للتحلل وغيره خلافا للفرق في قوة الصلوة معها في وضوء وفي الصبح
 لا يرق قبل بعضها بعضا يعني بالزاله والاحالة والحق في الوطى عليها مرة بعد
 اخرى وانتقال بعضها الى بعض مفتاح النفس تطهر الارض والبارد والمصر
 مما يبول في الحقيقة على الشهور المعتدة وليست حارة في الطهارة بل هو ان الصلوة
 عليها حار كما عليه الارز وتزويجها بعد عليه الموقن صفا وفي الصحيح كذا ظهر
 من غيرها واما الصحيح الاخر اذا جفت من الشمس فغسل فيه فوطا هر فغسل في كبري
 من قبل كبري برة كبري برة بين القصور وربما يلحق بالبول على جأ استماعه
 وبالارض واخرها كلها لا يكون فثقله كالاشجار والابنية كما هو ظاهر للمزج فيها
مفتاح تنه لا عيان الحقيقة بالاستطفا كان يصير بماء الورد خانا او غيرها
 مخلوقا لمسيو في انشاق شاذ وكثيره العذرة والميتات تريا اودود والقلب
 لها اذ الحكم لما تعلق بالاسم والحقيقة وكذا للصيغة والكافر يسلم او يوا الفرق

كس
 الكره

كس كس كس وكذا الانتفا في ما لا ينفس كدم البعوض والبق وكذا انقلاب
 الحرة خلافا كما في المعتدلة بلاء خلاف سوء كان يعالج ومن قبل نفسه وسوا
 كان ما يعالج به عينا باقية واستهلكه على المشهور وان كره العلاج للغير
 استفادة التعيم من المعتدلة ليس من حيث العموم او المصوم قطعية التحلل ايضا
 العيصير في غير اخيصيب على الجمل وشي بغيره حتى يصير جلا قال باس به فله
 لتوقف الشبهة لما في العلاج بالاجسام ولا اشترط حذها بالاصح للمعالج
 قبل ان يصير خلا لا ينجس لا مظهرها كما قيل لا تتأخذ بالابنية والاعمال كركم
 بغيرها ان انقلاب نفسها وفروقت بالحق فاستهلك في فدا لشهور علم الحما
 التحلل خلا للمداقة ولا يظهر ان ليس له ما لا يتعلق باليه بغيرها كما لا يخفى اذا
 الشئ ولا اسكاف فيها اذا من ان يعلم انقلابه في المداقة على الاصح وسما
 اذا جردنا الطهر مطلقا اذا التحل لا يقر من ثلثا لاهيان المعالج بها **القول**
 في المياه قال الله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا **مفتاح** الماء كذا ظهر
 ومطورا لكتاب وبالسنة والضرورة من الدين وانما ينجس استيلاء القما
 عليه لا غير فاما الدعاء بالتصوير المستقيمة منها الحديث المشهور والمؤمن
 من الطرفين بعدة طرق خلق الله الماء طهورا لا ينجس شي الا ما غلبت فيه
 او طهر او ربي وفي بعضها كلها غلب الماء ربح الحقيقة فتوشا من الماء
 واشرب واذا تغير الماء وتغير الطعم فلا تتوشا ولا تشرب وفي بعضها
 اذا كان الماء قاصرا ولا يوجد فيه ريح فتوشا اذ ريح الحقيقة وسد الحما
 يبا فيها قال لا ساذ غلب لون الماء لون البول ومنها الحسن عن الخليل
 ينهى الى الماء القليل في الطريق ويبيد ان يغسل منه وليس صفا نا يغفره
 فيداه قلد تان قال ينجح يده ويتوشا ويغسل هذا ما قال الله عز وجل ما جعل
 عليكم في الدين من حرج ولا تقولوا انفسنا شئ منه بدون فانه لا تسقا لانه الحبيب برب
 من اوجوه في التام با طرا بالضرورة من الدين وذلك ان كل من من اهل الارض على

وقال لما مكن مدر

يشتبه انتم بغيركم كل من الظاهر من العشاءين والوجه المشبه على وجه من المذهب
 كعلمية جواز الطبع واستثنى المصلحة في المعية ومقتضى بان يكون بالشأنية بعد
 انقضاء وقت فضيلة الاولى وقبل بان يفر ما بعد ان خلتها وهو ان كان يستفاد
 من المصلحة الكثيرة مضافا الى الحلاق ما دل على فضيلة اول الوقت فالاول من
 فريضة من فريضة المغرب والى ان يذهب الشق اشطره ما به العشاء كمن لا يفر العشاء
 الا في وقت العشاء ولا يستعمل للمصلحة في فضيلة ما غيرها عن غير وقت
 الصلوة بل في فضيلة فضيلة اذا غاب الشق والشق الحرة وليس المصلحة من الشق
مقتضى وقت صلوة الجمعة والى ان يكون في وقتها والى ان يكون في وقتها
 الفريضة وما يلزم ذلك من صلوة الفريضة والى ان يكون في وقتها فاما في وقتها
 في وقتها فانت وزماد او ما اربعا بالخطبة واما في وقتها في وقتها في وقتها
 من صلوة حيا للفرج والصلوة منها ان سر الا سوراء في وقتها واما في وقتها
 ان الوقت وقتان والصلوة ما قبل السعة فربما جعل رسول الله صلى الله عليه وآله
 اخر الاصلوة للجمعة فان صلوة الجمعة من المصلحة في وقتها واما في وقتها
 الشق لا كمن على استاده الى ان يصير على كل شئ مثله ولا يجزى لهم بغيرها وقيل
 بل عتبت استداد الظن المتناهي الى مقتضى المصلحة واما في وقتها في وقتها
 على ان فضيلة ولا يغلب من قوة الا في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 السيد جواز تقديرها على الزوال وهو شاذ نعم في تقدير الخطبة على الزوال في وقتها في وقتها
 ذلك قول الجواز وعليه جازع لكل المصلحة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 للمعاضة **مقتضى** وقت صلوة العيد ما بين طلوع الشمس الى الزوال للجمعة والمصلحة
 في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 لا التمسوة وقيل يستحب زيادة الشاخير في الفطرية لا في غيرها اما لا سيما في وقتها
 واخراج الفطرية من قبل التمسوة بخلافها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 صلوة الامة من ابتدائها الى ان يذهبها وقيل الى ان يذهبها في وقتها في وقتها في وقتها

يستدل

يستفاد من المعبرة واذا عاين الفريضة لا يكتفى في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 وغيره وجبت اذ لا يستحق العرب في الزلزلة وقتها تمام العمل المشهور
 بل على التكون بغير قضاء وهو شاذ والحقيقة اهل التمسوة في وقتها في وقتها
مقتضى وقت نافلة الفريضة الى الزوال الى ان يبلغ الفريضة في وقتها في وقتها في وقتها
 والصلوة الى ان يبلغ في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 بعدها الى ان لا يتفاد الكل من التمسوة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 مثل الشق بقدر اداء الفريضة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 ولا يقتض على استدعاء وقيل يستدل في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 فعلها بالغير تقديرها على وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 بمنزلة الهدية متى ما اقبلت تقدم منها ما شئت واخر ما شئت كمن لا يفضل
 ما قلناه لما يات من هذه التمسوة بعد وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 وهو ان كرسن الاوقات كما في الصلوة واما في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 آخره فلو لم يكن في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 يجوز تقديرها على الوقت المشهور الى ان قضاءها افضل من وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 ويجوز فعلها بعد الفريضة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 بما اذا تلبس بها قبل الفريضة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 الا قضاءها على الزوال في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 من التمسوة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 كما كان يفضل الفريضة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 القيد الى طلوع الحرة واما في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 عند ما تمزق والصلوة وقيل بل وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 وقيل يستدل باستدعاء الفريضة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 يستحب عاداتها اذا اصابها عليه فطرية من الليل تمام بعدها كما في المعبرة

مفتاح يعرف الزيادة النقصان كما في الاخبار او جودته بعدد
 في بعض المواضع ويحمل التفسير على ما قبله لا من استقبل خطه الجوزي في حمل
 الظاهر من خطه نصف النصف والوجه الشرق للغرب في بعض المواضع
 القوس في بعض المواضع المتعارضة لخطها على الاصح فاما في بعض المواضع
 للعبارة المستقيمة منها الصحيح وقت المغرب اذا عاينها في بعض المواضع
 ذلك وقد سلكنا عدة من التسلية ومضى صومدي وكفى على طعنا لم نكن
 اصبت منه شيئا وقيل بل يذهب بالحركة المتبقية وعليه الاكثر لانها ضعيفة
 مخالفة للاعتبار فاما بدليلها فيلزم ان لا يكون ما قبله من الغرب فاما في
 والعاف ما سواد الا في من الشرق للغرب والحد السدوق في بعض المواضع
 للصحيح مما شاذ ان الصحيح ما قبله ويعرف انقطاعا للامساك في بعض المواضع
 عند الفريضة عن سمت الواسع كما في المغرب وعين في الفريضة عدة من جودته
 ويعرف في الجواز قول بالقوة المستقيمة التي في وسط بينه وبين الاخر
 فائدة في الجواز الثاني باريداد ذلك في بعض المواضع بحيث يخالطها وعرضا
 عرض الا في بعض المواضع كما في **مفتاح** لا يجوز التعديل على الظن في بعض
 الوقت مع التمكن من العلم للايجاع والعبارة ويجوز مع عدم التعديل على
 انظر الى قليات خللها في الاسكا في بعض المواضع في بعض المواضع
 اعاد مطلقا فاما في السدوق وجماعة العربيات والوثيق وقيل ان دخل الوقت
 هو تلويسها ولو قيل في التسلية لم يعد للغير وعليه الاكثر في سنده جميعا
مفتاح مراد بك عدة من الوقت في ذلك التسلية واما في السدوق وجماعة العربيات
 فلو ادرك قبل الغروب او الانتصاف بعدا وحسن في سنده الفريضة وكذا لو ادرك
 قبل الانتصاف مقدار ربع على وجه الصدوق ولا يجوز ذلك في وقت الفريضة
 يستقر التسلية في الفريضة حتى يمتد من الوقت مقدار الطهارة واما في السدوق
 بالاستيعاب خلافا للصدوق والسيد فاما كتبنا بمقدار اكثر التسلية وهو شاذ في بعض

بغير

بغيره كما يشاهد في بعض المواضع في بعض المواضع في بعض المواضع
 وارادة اداءه وقضاءه **مفتاح** لا يشتغل بالاعتبار في بعض المواضع
 في سائر المواضع بل يلاحظ في بعض المواضع في بعض المواضع
 بالادلة على قول الصدوق في بعض المواضع في بعض المواضع
 عن الاول في الظاهر كما يدل على الصحيح وغيره انما هي مع اربع او لها
 الشيخ ما بعد **مفتاح** اذا حصلنا لا في وقت فريضة واحدة قدمت
 المتبقية لهما فاما في تفتيشا قدمت الحاضرة بل في خلاف لهما اهم ولما في ان
 استعنا بخبره فاما في الاكثر لاداءه في بعض المواضع بل في بعض المواضع
 ابدأ ما في الفريضة وينبغي حمل على الاستيعاب للصحيح بينه وبين الصحيح الا في بعض المواضع
 تخبرون ان يذهب في وقت الفريضة فان تخبرون فاما في بعض المواضع او قطع ما كسبه
 من سعة الكسوف فاما في فريضة من الفريضة فاما في جميع المواضع كسبه قطعت
 بما مضى والقطع البناء في هذه الصورة منسوخ في بعض المواضع في بعض المواضع
 القطع لهما على ما في البناء فاما في بعض المواضع في بعض المواضع
 فالذكر في بعض المواضع في بعض المواضع في بعض المواضع
 بعد خبره فاما في بعض المواضع في بعض المواضع في بعض المواضع
 الا ان القطع باستيعابها في وقت الفريضة فاما في بعض المواضع في بعض المواضع
 بقاؤه على ما هو من العدم اما الاول في بعض المواضع في بعض المواضع
 اذا دخل وقت الفريضة استعنا بها في بعض المواضع في بعض المواضع
 فاما في بعض المواضع في بعض المواضع في بعض المواضع
 القوس في بعض المواضع في بعض المواضع في بعض المواضع
 ويؤيده الاصل فاما في بعض المواضع في بعض المواضع في بعض المواضع
 عن بعض المواضع في بعض المواضع في بعض المواضع
 معلومة القليل في بعض المواضع في بعض المواضع في بعض المواضع

وقد افرغته وفي عمار الحسن واشتد الى الوقت لم يزل ياتى فاقا وقتا لمقدور
للساعة خارج صوفنا لفرينة في حق المستنق كما يظن بالحسن الساق وهو وقع التصريح
بدق الفصاح المستغنية **مفتاح** المشهور كراهة التنقل بالنوافل المبدا عند
طبع النفس عروبها وقهاها وبعد ملوك القبح والعدو للنفس وظاهر السيد
الفرير وليس في التنوير قيدا لا مبتدا ولا مبداء هب في النهاية فالاولى لم يكن التمدد
الا ان ظاهرا القريم وتوضنا السدوق في اسل الحكم فيها لتعاين الرقابا وصر
فبعده وينبغي استنباط برهنة من اثباتها في الصحيح وقضاء التواخل في الله
كما في المستغنية **الكول** وكان الصلوات ان الله تعالى انما يعمر ساجدا فتم
من الله باليوم الآخر **مفتاح** المشهور انه يشترط في مكان المصلي ان
يكون سجدا او طوقا او ذنبا فيه ولو بالحق او شاعدا لم يخل في التصريح
عالمه اختيارا واما مع الجهد والاضطرار فلا وليس لهم على ذلك دليل يثبت
اليوم والسيد رحمه الله قد قرأ في الصحاح في القول مغلطا استعاضا بالمكان قبل الغيب
من شاعدا لم يخل في التصريح غير الغا مغلطا بالتواضع وبقا بالخالق جواز الصلوة
في مكان ياذن بالكل القول فيه وان كان غاصبا وفاقا لغفلين شاذان رجعا لله لا
القول فيه وان كان غاصبا وفاقا لغفلين شاذان رجعا لله لا ان القول فيه به بعد صلي
او لم يصلا فان اقيم بغيره التي عند الصلوة ولم يجعل شرطها واعتقده لذلك
الاصول وعبر بغير الغفلين شاذان الكلام فذلك ونقله عندها حيلة كما في كتاب
الاصول ومنه **مفتاح** لا يشترط خلو المكان عن الجوامد الا في عمل الجبهة والمعتك
لا المصلين فاقا لا كونه لعمومات والفتاح المستغنية وقيل بل يشترط خلوها من مغلطا
للتوضيعة الصلوة في المزارع والظلمات وهو موطن الجوامد والموثر وحل على كراهة
ظلال الشترطها في المساجد البعيدة ولم يفتقر على مستند **مفتاح** يحق للمصلي ان
يصل المكتوبة في السجدة العبد من غير ركعة كما مر سببا بما ذكره في الامعاء والاصح
المستغنية وروى كذا في الحديث فان ركعة فيها تعدلها لعمام في غيرهما كما في الصحيح

وفيه

في يد من يرك في المسجد الحرم صلوة مكتوبة قبل ان تقدمه كل صلوة صلاها من يوم
وجبت عليه الصلوة وكل صلوة يصلها الى ان يوت وكان سجدا كركعة في الصلاة
في هذا سجدة واحدة في كل صلاة وورد ان الصلوة في بيت المقدس تعدل سجدة واحدة
مرة وورد ان الصلوة في بيت المقدس تعدل الصلوة وفي مسجد الحرام
تعدل ما يرك وفي مسجد النبينا عشرة وفي مسجد السوق اثنا
عشرة وفي المنزل واحدة واما التواخل فان اركعتين في الصلاة او ركعة
اقتداء بالناس به وركعتين في الخبر فكذلك والاصح في المنزل افضل لانها
الى الاقرب الى الاحل صلا بعد من الوساو وعليه عمل الخبر واما المرأة
فصلواتها في بيتها افضل منها في غيرها وفي غفقتها افضل منها في غيرها واما
وفي غيرها افضل منها في غيرها كذا في الخبر وفي رواية يرخر ساجدا كما
البيت **مفتاح** يستحب للمصلي التحاذا للركعة والركعة من ركعتين يركن بدو الامعاء
والنفس المستغنية ويحقق بالقرب من الحائط والسارية ومقره للركعة
مرفوع من الارض كالعزلة والرجل والقلعة والكعبة من ثياب بخط خطه
بين يديه كما في التصريح وشيخ الذوق بها الغيرة وقلة غير من انشاء للصحح وغيره
وفي الحسن لا يقطع صلوة المسلم شي ولكن ادراسا استعنت وحمل على استحباب
الدفع بعد الاستحباب ويكره المرويين يد المصلي لما في يد من شغل قلبه وتعرضه
للدفع والخبر **مفتاح** يكره كلام الرجل والمرأة ان يصلي الجاهل بالركعة او يتقدم
للركعة المصلي الجاهل وبعد عشرة اذيع وحرة الشيطان وجواز الاستغناء عن التوفيق
فيما لا يشاء كالكراهة على حسب تناف وتوافيق في الشدة والضعف بحسب مراتب البعد
جها ما اشدها عدم الغسل ثم الشترط المدايع ووضع الرجل الماكث في ركعة اذوع
اوتقدم الرجل فيتنق الكراهة راسا ويكره ان يصلي بها المدايع الا مع بعد عشرة اذوع من كل
جانب كما في الرقوع بما اذا التفت اليه قبل ذلك في آخر الصلاة ولا المصلي عليه السلام
فانه سجد كما يستغنا ومن لا يشاء ان يتدبر لغيره على يد التفت على غيره من المصليين

بجدة تكفي في الركعة والركعة ان يصلي
فانما الاشارة الى تنقله عليه

في رواية اخرى انما يتم الركعة بان لا يتدبر ساجدا

فلذا كان في الصحيح ما لا يجد في غيره من الكتب في جرد الكعبة في جرد الكعبة
 سبها وقيل يحرم الدابة الصلوة في الحياء وذات الصلوة من الحيان وهي
 موضع في طريق مكة وقوادا الشجرة وهي بادية سر المدينة وقوادا الطرق
 وقيل في الحرم وفي معاطل الابل وراية المليل في البنا وقيل يحرم الاخيرين
 ونزول الكرامه وتحت نفضها بالماء وفي الحما لم اذا كان المحل نظيفا وقيل طلقا
 وقيل تحت حجر وحرس السدوق وفيه يحرم وكلمها وتقال فاناء بها الخبز وفيما
 تغيبا ١٧٢ بعد الغنايط وقوادا طقت من بالوعة وفي الحرم والماء ويجري
 السبا وقرى المناداة في الشجرة اذا لم تقع الجبهة مستوية وفي النخل الامع القنورة
 والقنورة وان يتوقد الحديدا واناء وتماثلا ومحفف مفتوح وقيل يحرم المثانة
 الاخرة كذا في ذلك للرواية وما يلحق بالاخيرة كل مكتوب في الحق للملح الباب
 المفتوح والانسان المجدد وعلافا لثنا غلام مستقبلا بالستر **مفتاح**
 الاخير ان يستل الفرصة على الدابة والاشيا سماء في الحرم والفرصة
 بالاجاج والصحاح المستفيضة والمستفاد منها اجزاء الائمة على الرجوع والنجود
 عند القنورة وسقوط الاستقبال لا يكره الا حرام والمتأخر واداء
 الاستقبال فيها يمكن لقوله عز وجل ولوا وصورة يجهز الفرصة في السنية
 اختيارا وقا لا كذا في تقييد السنية في كذا من الصحاح المستفيضة
 في لا يجوز الا مع الاستطاعة للحق وغيره وحمل على كراهة جميعا اما لما في الجوز
 فيها وعلى ارجحها مع الاختيار بلا خلاف في السرا اما الحق فيقبل المنيح
 اختيارا ويدفعه الصحاح والا ولها دلتان بالرجوع والجمود مع الامكان وان جاء
 الائمة بالصحيح والاستقرار مع الاختيار اخضر كما في الصحيح فان صلوات على الذين
 احبوا في **مفتاح** تحب بناء المساجد يجعل المنيحة على اوليها واما
 بالرواية والعبادة وكثرة الاختلاف فيها وتعارض الفعل عند ادبها وسبها
 سادى وتقدم الاجل ليعني عند الدعوة المرسى عند الخروج على الكمال الحسين والائمة

عند الامير ما لا يثر في الحقيقة وكيفية كونهما وتصورها على ذلك للصور وكيفية
 تشبهها وظلالها الا ان يجعل عريضا وكذا ان يخرقها وتصورها وقيل يحرمها
 والحاريب وقيل بت بالامثلة وقيل تارة بالداخلية في المسجد واخرى بالداخلية
 في الحائط وليس التقييد في التمر وتقوليل المنارة وجعلها في الوسط وقيل
 يحرم ذلك وتعليقها واخراج الحصى منها وان فعل فليدق فانها شجر اما القفا
 المستفاد فمجرد اخرجها بالاسبق واذا شاد اشعر لاما لا ياسبى والبيع والشر
 وتكون الجاهل بين الصبيان واقامة الحدود ورفع الصوت المنيح واذعروا لفتا
 واذا شاد الصلابة وحديث الدنيا وحمل السنانج وكشف العورة فانها الغير
 هذه بنيت والنوم في المسجد وقيل جميع المسا جد ويدفعه الحسن والاصل
 مع راحة النوم والجسد وشبهها والتسقي وهو في المسجد شطبة وكهانة
 دفعه وكذا التفتيم في زوى بد المسجد والحج بها قتل قنر فليدق وان يجعل
 طريقا غير صائفة ودعا نداء عام فيها على التكلم بالاقضية المحمودة من
 المراضعات والوضوء من البول طلقا يد وقيل يحرم كل ذلك للرواية بخبر
 اذ كان الفها سلة اليد وان اتها فيه الطاهر عيشها وخسة المتأخر ومن المستفيدة
 وهو لا يخرج **القول** في لباس المسلي قال الله تعالى خذوا زينتك عند كل
 مسجد **مفتاح** يجب سعة العورة في السلوة اجاعا والائمة نزلت في باننا
 المغتسلين وهو شرط في محبتها سمع الامكان فقبل مع الا خلاف بعد عافان لير
 يست ولو حششا أو ما وهو قان لم لا يرد احد ولا تجا لاجماع الصحاح
 وقيل بالتحريم مطلقا وقيل بل قانما مطلقا وقيل بلها لسا مطلقا ولا ذلك
 اشهر وعليه الاكثر والمرسل من رجا وقيل في الجاهل غير يفي الامام خذوا ما يظفر
 في كبرهون ويصعدون الموتى وشيقو كنهم جلوسا يستقروا لانا مبر كبرهون كما في الصحيح
 يجع على المرأة الحرة الباء الغزيرة ما يستره المتقنة والذرع الشاملة لبا كما في الصحيح
 على الاكثر وقيل كما قيل للوفى وهو شاذ ان الامم والمغيرة فتسليان غير قناع كما

في الصبح **مفتاح** لا يجوز الصلوة مع نجاسة الثوب والبدن الا ما عرفت
 منها يأتي بالكتاب والسنة والاجماع فيجوز مع الاحتياط والتعديف كما
 في الصبح المستحب انما الوقت النجاسة فالاحوط نزع الماء بل غسله
 ان استند اليه معتبر كما مر وان جعلها قبل الصلوة ولم يعلم بها حتى
 الوقت صح ما جاء وان علم بها في الاثناء فان كان نزع مع النسيء او بعده
 او بعده استمر ولا استأنف الا اذا استيقن سبقها على الصلوة
 فاستأنف مطلقا وقيل بالتعديف وان استيقن سبقها وقيل يستأنف
 مطلقا مع سعة الوقت وان علم بها بعد الفراغ فان كان عالما بها قبلها
 ولكنه نسي فليس عليه الاعادة مع بقاء الوقت وروى غيره وقيل يصيد
 مطلقا وعليه الاكثر وقيل لا يصيد مطلقا وان لم يكن عليها فلا يصيد
 مطلقا وقيل يصيد مع بقاء الوقت لنا في كل الجمع بين الصبح ولهم
 خبر بعضها **مفتاح** النجاسة المعقوبة فيها في الصلوة منها في القرب
 والجرم والحق لا ترقى سوءا قليا وكثيرا والندم مستقدا لا للصحة وقيل
 مع المشقة خاصة وهو شاذ ويجب غسل الثوب منه في كل يوم مرة للصحة
 ما ورنه من الدم للجماع والصحاح ويستثنى منه في المشهور من الجن
 الغير والخوف والشيخ لا يستحاضه والنفاس والراوندى ومجلس العيون والشيخ
 وابن خنيس بالثوب ان يتم اجروها الى المبدن ولو كان مستغفرا فاعتبرا
 الله في كل واحد والجموع او لمقتضيا لفتحا حتى يشك في اقلها نجاسة
 فلا يتم الصلوة هذه منفردة اية نجاسة كانت بل خلا في الشهور المستفيدة واعتبر
 العلامة كونهما في حالها وحدهم الراوندى في نجاسة القلوة والنكح والحلق والجرب
 وانقل ونحوه في الملاءمة فيه انه لا دليل على جرمها في النجاسة غير الملاءمة
 البدن للصلوة وما يوجبها بل قلنا المستحاضة لكل سر كما هو المشهور فلم يرد عليه لولا
 بل انقرايات في علم النجاسة فانه من وجوبها نجاسة في الملاءمة للثوب في غسله كل يوم

ولين

وليس لها أثر على المشهور للغير منها الحج ولا معوق في المأثورات **مفتاح** اذا لم يكن
 التيمم قبل في مكان في الصبح المستفيدة ويجوز نزع الصلوة عنها ما عدا موبيا
 للغير من الجرب ونحوها بالثوب وكذا في الصلاة القيام واستيقاظها اذا
 لا سكا في وقيل بل يجب الخلع عنها كما في الخبرين وليس في ذلك اشتباه ثوبه او
 ازدياد ولم يكن التيمم قبل في مكان اذا على التيقن النجاسة في كل واحدة ولا يصح
 عرياننا فانما لا لا يكون بعد من الثوب الطاهر واستيقاظا انما يطول في الصلوة
 في التيقن النجاسة في المكان او في الثوب وهو غير قديم وقيل بل يصير باثنا في
 الجرم عند الافتتاح يكونها في الصلوة الواجبة وهو متيقن في ثوبها وفيه منع
 ذلك لا في الاستيقاظا عن في ثوبها كان الحرة وليس ما طهر من الصلوة
 والقيام واستيقاظا الاتصال **مفتاح** لا يجوز الصلوة في جملتها اجاعا الا
 ما عدا الجيرة منها سواء دبر او لم يدبر وسواء قلنا يطهره يد بدمه لا للمصير الى
 جملتها ابل في الصلوة اذا دبر قال لا ويدبر سبعين مرة وسواء كان
 سائر المعصية اكل للمعصية وفي القوي لا تصل في شيء منه ولا شمس وقيل هو
 كانت ذات النفس ولا اخلاق المنع وفيه نظر لا تصرف الاطلاق في الاثر
 للثبوت وهذا اذا علم كونه ميتة او جديدا يدركا وامام في الشك في التذكير
 فتبطل المنع ايضا لاصالة عدمها وليس في ذلك اجابة في مثل هذا العمل
 سيما في بلاد الاسلام فالحق الجواز او وجد في يدك بطلانها بالدين او يستحق
 فباحة اهل الكتاب بالان غير ذلك لا بدعوى التذكير لاصالة البراءة والصحاح
 المستفيدة منها سابقا حتى تعلم ندميت وفي آخره ليس عليكم المسئلة ان القوا
 فييقوا على التيمم بها التيمم ان الذين اوسع من ذلك **مفتاح** المشركون
 الصلوة في شيء مما لا يكله سواء دبر او لم يدبر وسواء كان تأمل في الجيرة اكل
 لا جاز لا تخلف من ضعف في سندا وقصور في الدلالة او في الخبرين لما في خبره في الاحتياط
 للثوب المستفيدة وكذا جملته الصحيح اذا حل به حاله والحق به الجواب الصحيح لكن

و يجوز الصلاة في ما ذكره الله والمشتبه معه

فيما ما يدل على احوالها في الفتن والفتور والشدة ايضا مع انهم اتفقوا على المنع
سرا لا ولين ومنهم من ذكره الثالث وفي بعض النسخ قال ما احب ان
اصلي فيها وفي الشدة والعلوية المعولين من غيرهم المأكول في بيان
اصحاب الغزاة وكذا للفقير الملبس من كاشعرة الملقاة على الثوب فها
المؤمن انما يفتخر باللباس ولا يلبس ثوبا من ثياب الدنيا يدور ما يستحقه
الصلوات من دون لبس **مفتاح** لا يجوز التملوة في الحرير الخشن لانه لا يرفع
وفقا للصواب والفتنة وما علة للصحيح وغيره وجوزها للتأخر وبها لا يتم
فيه شق ولا وفي المكثورة بالخبر وفي سنة ضعفا اما الحق بالقر وغيره
للصحيح وغيره والثاني ويلفتل المعز كما فعله السدوق بعيد وكذا للمعزج
فانهم لم يخلطوا من ثيابهم بالاجام والمنع للصحيحين لا يجوز الصلوة في
حرير عريض وكذا حال الثوروم واما للنساء فتعزلان من اطلاق المنع وتبادر
انتم اذ لا الرجال في ثيابهم في ثياب العزائم واما في عدم تكليف نزعهن اياه
حالة الصلوة والخبر **مفتاح** تكر الصلوة في الثوب الذي فيه تماثيل الخنازم الذي
فيه صورة ولو كانت صورة خفت الكراهة ولو غير متانت والقران العزيم
متعيف كالقبيصة بصورة الجنون وفي الحديث سواء الخاتم وغيره الا اذا
كان ستورا او حال ثوروم وغيره الصحيح وفي ثوب من لا يتوق الفجاسة ومنه يتحل
المسحة بالذبح والثوب الذي بلا صق ولا راسب والثعالب والستور الا
في الخشن والعمامة والكساء والشعب الذين لا يرقق الغير الحالك في اسرائيل
بعد الا ان يجعل على ما تقدريتها ولو جلد ومع الحفصان وان كانت خروقة
ظليفة والكتام الرجل ونقحت حالة الكرب وقيل تحريم والثعالب المرأة وطوبى
عن التقليد وفي الخلاص المصونة طاهر الثياب العزيم فيها والمستفاد من الصحيح
عدم اختصاصها بالصلوة بل مطلق كراهتها واشتباها للثياب وصران يدخل الثوب
مرحلت جناح فيجعل على منكب احداهما القميص الذي ليس عليه رداء للامام والعمامة

اشفاق

الذي لا يخلطها والثعالب كثر اثاره ايات عدم اختصاصها بالصلوة بل التي مطلقا
الا انه قد رتبت اليهم بغيرها وسرا لا ولين ومنهم من ذكره الثالث وفي بعض النسخ قال ما احب ان
اصلي فيها وفي الشدة والعلوية المعولين من غيرهم المأكول في بيان
اصحاب الغزاة وكذا للفقير الملبس من كاشعرة الملقاة على الثوب فها
المؤمن انما يفتخر باللباس ولا يلبس ثوبا من ثياب الدنيا يدور ما يستحقه
الصلوات من دون لبس **مفتاح** لا يجوز التملوة في الحرير الخشن لانه لا يرفع
وفقا للصواب والفتنة وما علة للصحيح وغيره وجوزها للتأخر وبها لا يتم
فيه شق ولا وفي المكثورة بالخبر وفي سنة ضعفا اما الحق بالقر وغيره
للصحيح وغيره والثاني ويلفتل المعز كما فعله السدوق بعيد وكذا للمعزج
فانهم لم يخلطوا من ثيابهم بالاجام والمنع للصحيحين لا يجوز الصلوة في
حرير عريض وكذا حال الثوروم واما للنساء فتعزلان من اطلاق المنع وتبادر
انتم اذ لا الرجال في ثيابهم في ثياب العزائم واما في عدم تكليف نزعهن اياه
حالة الصلوة والخبر **مفتاح** تكر الصلوة في الثوب الذي فيه تماثيل الخنازم الذي
فيه صورة ولو كانت صورة خفت الكراهة ولو غير متانت والقران العزيم
متعيف كالقبيصة بصورة الجنون وفي الحديث سواء الخاتم وغيره الا اذا
كان ستورا او حال ثوروم وغيره الصحيح وفي ثوب من لا يتوق الفجاسة ومنه يتحل
المسحة بالذبح والثوب الذي بلا صق ولا راسب والثعالب والستور الا
في الخشن والعمامة والكساء والشعب الذين لا يرقق الغير الحالك في اسرائيل
بعد الا ان يجعل على ما تقدريتها ولو جلد ومع الحفصان وان كانت خروقة
ظليفة والكتام الرجل ونقحت حالة الكرب وقيل تحريم والثعالب المرأة وطوبى
عن التقليد وفي الخلاص المصونة طاهر الثياب العزيم فيها والمستفاد من الصحيح
عدم اختصاصها بالصلوة بل مطلق كراهتها واشتباها للثياب وصران يدخل الثوب
مرحلت جناح فيجعل على منكب احداهما القميص الذي ليس عليه رداء للامام والعمامة

الذي لا يخلطها والثعالب كثر اثاره ايات عدم اختصاصها بالصلوة بل التي مطلقا
الا انه قد رتبت اليهم بغيرها وسرا لا ولين ومنهم من ذكره الثالث وفي بعض النسخ قال ما احب ان
اصلي فيها وفي الشدة والعلوية المعولين من غيرهم المأكول في بيان
اصحاب الغزاة وكذا للفقير الملبس من كاشعرة الملقاة على الثوب فها
المؤمن انما يفتخر باللباس ولا يلبس ثوبا من ثياب الدنيا يدور ما يستحقه
الصلوات من دون لبس **مفتاح** لا يجوز التملوة في الحرير الخشن لانه لا يرفع
وفقا للصواب والفتنة وما علة للصحيح وغيره وجوزها للتأخر وبها لا يتم
فيه شق ولا وفي المكثورة بالخبر وفي سنة ضعفا اما الحق بالقر وغيره
للصحيح وغيره والثاني ويلفتل المعز كما فعله السدوق بعيد وكذا للمعزج
فانهم لم يخلطوا من ثيابهم بالاجام والمنع للصحيحين لا يجوز الصلوة في
حرير عريض وكذا حال الثوروم واما للنساء فتعزلان من اطلاق المنع وتبادر
انتم اذ لا الرجال في ثيابهم في ثياب العزائم واما في عدم تكليف نزعهن اياه
حالة الصلوة والخبر **مفتاح** تكر الصلوة في الثوب الذي فيه تماثيل الخنازم الذي
فيه صورة ولو كانت صورة خفت الكراهة ولو غير متانت والقران العزيم
متعيف كالقبيصة بصورة الجنون وفي الحديث سواء الخاتم وغيره الا اذا
كان ستورا او حال ثوروم وغيره الصحيح وفي ثوب من لا يتوق الفجاسة ومنه يتحل
المسحة بالذبح والثوب الذي بلا صق ولا راسب والثعالب والستور الا
في الخشن والعمامة والكساء والشعب الذين لا يرقق الغير الحالك في اسرائيل
بعد الا ان يجعل على ما تقدريتها ولو جلد ومع الحفصان وان كانت خروقة
ظليفة والكتام الرجل ونقحت حالة الكرب وقيل تحريم والثعالب المرأة وطوبى
عن التقليد وفي الخلاص المصونة طاهر الثياب العزيم فيها والمستفاد من الصحيح
عدم اختصاصها بالصلوة بل مطلق كراهتها واشتباها للثياب وصران يدخل الثوب
مرحلت جناح فيجعل على منكب احداهما القميص الذي ليس عليه رداء للامام والعمامة

عند غلوه خلفه الاذن المسمى وينتشر عند طلوعها على الخيال بين
والثريا عند غروبها على العين المسمى لاهل السند والحد وجعل الخريف
على الخيال لا بين والشوكة اذا انزلت للغيبة بين العينين والشمس الطائر عند
طلوعه بين الكعبين لاهل البصرة وفارس وجعل الجدول على المنكب لا بين
والشمس عند الزوال على طرف الخيال لا بين ما على لاهل المغرب والشرق
على العينين واليسار والقوسية السابع من كل شهر عند غروب الشمس بين
العينين وكذا ليلة احدى وعشرين عند طلوع الخيل لاهل الشرق كعرف
العرب ما والا وقد روت في العلامة الاولى ثم رواية الا انها لا
العرف عند الزوال على طرف الغربية كالموصل وما اطراف الشرقية
فيما جاء في زيادة تعريب فيجعل فيها الجدول على الخيال كما قال جماعة
من المتأخرين لانه الموافق للقواعد والشهور مستقبا بانيها من لاهل العراق
لظهور وظاهر الشيخ وجرده المستند ضعيف مع ان البعد كثيرا يؤثر على الظاهر
الفاصل بين الليل وبين **مفتاح** جبهه الاجتهاد في تعيين القبلة مع القدرة والجهز
التعويل على التقدير مع انك لا تعلم ولا على ان تضع التقدير مع انك لا تعرفها
وجوز بدونه ذلك ما ينتهى والاجماع وكذا على الحاربي المستوية في
السلمين وقبولهم وطرقهم بل خلاصه الاجماع والاحتياط فيها في الجملة
لا يلحق فيها مع استمرار الخلق والتفاهيم بعيدا وما في التماس واليقين
فوجها ان قولهم بالحواس ومن لم يتمكن من الاجتهاد تحول على غير الواحد وان
كان كما في اذا فاد التفت ولم يكن هناك عرق عند وقبله يصل الى
جماعتهم السعة ويختار من النيش وهو ضعيف ومن فقد العلم والظن
صلى حيث شاء وفاقا للسند والاعمال والاحتياط ولا كثر على وجوب المسئلة
للاربع جماعتهم الجهر وهو ضعيف مع ان الاحتياط يجعله في الثلث لان الخيرة
والغربة يكثر كما في الصحيح ولا سيما الحق في الحق والحق ابراهيم فوجد

اذ لم يعلم ابراهيم وجه القبلة **مفتاح** من جعل الوجه من حقه خطأ فاقبل
بين الشرق والمغرب فوجه القبلة تحت ضلوة الاجماع والعينين ولا اعاد
في الوقت دون خواجه الصالح المستقيمة وقيل ان استدلال القبلة بجبهه
مطلقا للمؤمن ولا ولا تزيفه عليه وان كانا حوط **الباب الثاني** في فضل
المسئلة وادكارها المستقيمة عليها والمقارنة لها والمنفعة عنها **القول**
في الاذان والاقامة قال الله تعالى واذا نزلتم الى المسئلة وقال عز وجل
واذا نزلت الى المسئلة **مفتاح** يستقبل الاذان والاقامة في الفرائض اليومية
وبالجمعة حاشا ويتأكد للرجال وسبها وفي الجملة وفي الصحيح والمغربا كدلالة
اشد تاكيدا وفاقا لاكثر الاحتجاج المستقيمة وقيل جريها وفي الجملة
يخبر سورة وقيل باشتراطها فيها وقيل بجريها الاذان في الجهر والمغرب
والجمعة على الرجال والنساء وفي الجملة على الرجال خاصة والاقامة في كل
فريضة على الرجال وقيل فيها قول آخر شاذ وفي الصحيح اذا اذنت اجتمعا
صلى خلفك صفان من المملوكة وان اقبلت خاصة بغيرة ان يصل خلفك صف
واحد **مفتاح** وينتظران عن السماع وفاقا للشهر للصوم والاسبوعا
مع عدل الحكم للغير والظاهر انه رخصة فيسقط التكرار الا للسامع كذا قيل
ويصح الحكم بآية السماع كما في النصوص وعنه جاء السجد ولما يفتقر
الصف وان فرغ القوم من صلواتهم فانه يكتب باذانهم واقامتهم بالتوفيق وغيره
وهل هو رخصة او غزوة قولان لو اشتهر اصطحاب الاذان وينقطع الاذان حاشا
في السفر رخصة للعبادة وعلى الجماع بين الفريضة في الثانية للصحيح والاسبوعا
في عمره وعرفه وعنه مزدلفة فان في الصحيح وغيره انه السنة وما هو كونه
وعنه القام في غير الاذان من ورده للصحيح وقيل انه رخصة وقيل بغيره
الثاني فالاسبوعا به سكره وحرام والخبر في المشهور اذا انصرف يوم الجمعة فان
كان لا سجد بالجمع قد غلب وان كان الخبر فيه ضعف سندا ودلالة وعنه يثبت

بمصل الحصة دون النظر الى الاصح عدم التمتع ط فيه مطلقا الى ما لا يلحق وقا
 للشيء والقاضي لاطلاق الامر **مفتاح** في اختيار المنصرف في غيرهما والمشتور
 ضل الى ان ياتي بغيره من التكبير او مع الشهادتين بالترديد بالرسالة للمعدة
 الثلثة في التكبير في التمهيد كما منها مرتان والاقامة سبعة عشر كما مشق
 الا التمهيد في آخرها فان دمر في زيادة في اقامتها الصلوة بعد الجلاء
 وعلى هذا ينبغي العمل ولو اقتصر في الاذان على تكبيرتين جاز ايضا كما في الصحيح
 وغيره ويشترط فيها الترتيب كما في الاخبار ولو اخل به اعادة ما يحصل عدوله
 شك في غيرهما ان يه ان يفي ذلك والا فلا كما في الاصل المروي في كل ما يثبت
 فيه ويخبر او اذ الفصل في التسليم وعند العذر كما في المنصور كرا لاقامة وحده
 تامة الفصل منها من غير التكبير **مفتاح** يستحب فيها الطهارة والاستقبال
 والقيام اجماعا ورياء في المقامة المعتبرة وقيل بوجوبها فيها والاستقبال
 في الشهادتين اكد للصحيح والوقوف على اواخر الفصل اجماعا والنصر لثاني في
 الاذان والحد في الاقامة ورفع الصوت بالاذان للقول في تدوير على مد
 صوته ويشهد لكل ما في صحيحه والافاضاح بالالف والهاء فيه وروى الا
 في الاذنه صوته والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله عند ذكره والتمثيل
 بينهما كعتبها وسجدة او طوسا وسليحا وتحييدا وكلاما وسكتة لهما لهما بينهما
 جاسا اوسا جدا لما في الروايات عادة الاقامة تسلم بعدها والكل يصوم
مفتاح ذكره الكلام في خلاصتها ويتأكد في الاقامة للصحيح وغيره وقيل بتكريره
 فيها وهو شاذ نعم يعرف في الجماعة بعد قول الموزن قد قامت الصلوة الاسما على التسليم
 من تقديم امام او تسويده صفا وغزو له وقفا على المشيخين والسيل للصالح
 المستغنى عن الوردية بالخط الحريم والا كزعل الكرام للصحيح من الرجل يتكلم
 بعد ما يقيم الصلوة قال نعم في جوارحه وشده وهو يعمل على المنع او ما يتعلق بالصلوة
 جعل من الكلام المذكور الترجيع لغو تيمنا او شعرا سواء في زيادة تكرار التكبير

والشهادتين

والشهادتين والاذان والاقامة فلهذا ينبغي ان يستكرار الفصل زيادة على المنصرف
 كما فعلوا في شيعة واستكرار الحاشية في غيرهم **مفتاح** كما فعلوا في غيرهم
 كذا التوسيع سواء في غيرهم في الصلوة غير من التوسيع والتوسيع في غيرهم
 او ما لا يتيان بالجميعتين شق بينهما الاذان والاقامة وكذا في غيرهما من التكبير
 وان كان حقا بل كان من احكام الامانة لان ذلك كله في الفصلين فان
 اعتقد شيئا فهو حرام وما يجوز الا سكنا في الصحيحين والتوسيع بالمعنى
 ان يقلل من اركانه فاذا انظرنا في شاذ وهو من مع **مفتاح** لا يجوز
 الا بعد دخول الوقت اجماعا وما جاز تقديم على الصحيح لما في الصلوة والاقامة
 الجنب واستماع التسليم من الاكل والجماع ونحو ذلك فذلك شاذ آخر لا بد من
 اذان الصلوة في شق ولهذا بعد اذارة اخرى كما في الصحاح **مفتاح** لو تكلم
 بغيره في الصلوة فان تعد فليس من شق فليس من تكلم بغيره استباحا وقفا
 لذلك للصحيح وقيل لا يعكس قيدا لا يستباحا في غلقها وليس في شق وجاز
 الاستقبال قبل القراءة للصحيح وغيره ويضعف بعد اركوع قبل الفرائض
 للصحيح **مفتاح** يشترط في الموزن الذي يتخذ ليلدا وصوته يمتد اذنه
 في الصلوة ان يكون عاكفا على احوال من الدق ويستحب ان يكون عدلا لغيره
 الاخبار وتقليد ذوقا لا عارا وقيل باشتراط العدول في حسن النية وسنة
 العرف من حسن الصوت لقبول القلوب كما في ما علم من تصحيح تأكيد للغير وللغير بصيرا
 بالاقامة ليس باللفظ ويصح من الصلوة الميمز بالنقرا اجماعا وكذا المرأة اذا اذنت
 لنفسها او لغيرها اما في اعتداد الاجنبى باذانها في شكل وكبر واحد او على
 الاذان وقفا كما للسيد المنقرا الا كذا في غيرهم وبدره ضعف السيد وينتقد لو اخذ
 وان قيل بالخير للزيادة وشعار فان اذنت احدهما لم يثبت الاخر القول في القيا
 قال الله تعالى فقموا لله قانتين **مفتاح** يجب القيام في الفرائض من الاختيار الكفا
 والسنة والاجماع وهو في تكبير الاحرام وما يصح بنا ركنه كونه في الصلوة

ان كان من غير اطلاق لفظ الشك وحده الانتساب عرفا ويحقق بنسبها والظاهر كما
 في المتن فلا يخفى الاطراف ونحو الميل الى احد الجانبين كذا قيل ويشترط في ذلك
 لان معتبر في عدمه وهو في المتن كونه على التارة حال الشبهة ولا كثر على وجوه استقلال
 على الاختيار في عدم الاعتداد على شئ من موضع الشك لا سقط للناسخ والصح
 خلافا للظاهر في استحقاق الاستناد والمعتبر ولا يغفل عن قوله وان كان الاطلاق
مقتضى يقتضيه ويعر عن التقييد الى الصلوة بالماثور وان يستقبل بها سا طوله
 جميعا القيل كذا في الصحيح ان يعان بما تضمنه الصحيح اذا اقتضت فلا يلحقه عدمه بالآخر
 وبما فيها فصلا اصعبا اقرارا لما في الخبر الكثر واسد سكيك وارسل
 بذلك ولا تشكك اصابا بذلك وتكونا على غير ذلك في الحديث وليكن
 على موضع يجوز ذلك الحديث وان يكون قيا من في الصلوة قيام العبد للادليل بين
 من ان الجليل بالانتماء للحياة والمختار والتدليل لها اربا طنا مستدبرا
 قوله تعالى الذي يركب ظهره وتعلم في الشاهد بين وان يثبت على قدميه
 ولا يطأه على هذه مرة على هذه ولا يتقدمه ويتأخر اخر كذا قيل وكذا
 وهو وضع اليدين على الشمال كما يفعله الجوسر في الصلاة في الصحيح وغيره ولما قلنا الشك
 ومن وضعها على الخديس الا كثر على خبره بل اطلاق الصلوة بمعنى ان الشك في السجدة
 على الامعاء ولم يثبت وانما على الجوارح والحق في المعتبر ويجوز للثبوت بل قد
 يجزى خلافه واما المدة ففي الصحيح انها اذا قامت جعت من قديمها فلا تقرب بينها
 وتتم بدورها الى جودها لكان تديها **مقتضى** اذا جاز عن القيام ولو بيع
 الاستناد صليا وان غير شططها والاهتليلها ولو عجز عنها لم يقا لا فناء
 انتقل الى دونها وبالعكس لا خلا في شئ من ذلك للتصور ثم في تقديم الجانب
 لا يجزى الا في التحريم بينهما مع فضل الامور مع القدرة عليها قولان واجللاق
 للتصريح الثاني وان كان الاول احول للتحريم ومعرفة الجوز كونه اليه فان الاصل
 على غنصه بصيرة وفي الصحيح ان الرجل يسرع في عرجه ولكن لم يفسد ولا كثر اذ فرق

طريق

فليتم بهما التحويل على قول الاطباء كما استغفروا التحويل وسماها بالجزء والارض
 وبطريقه وحول الشك والعدو والشك في الكثرة وقدر الشك وخوف ذلك
مقتضى جواز الجوسر في المناقعة مع الاختيار بلا خلافنا الا في شدة التحويل
 المستفيدة واذ كان في اخر الشك فتمام قائمها وكبح سرها بحسب معلوم القيا
 للصحيح في رواية اذا اسلح الرجل جالس وهو سبيح القيام فليضعف وفي حديثه
 الجوسر في الوضوء لم القيام بولان وسحق التبرع في الجوسر ويكره الا قضاء للتحويل
 فويشد كذا في الصلوة وانا غلة وصلي بولان لا شططها ولا استلقاء في التوافي
 مع القدرة على القيام والقعود الاظهر لا لعدم ثبوت شرعية ولغير الجوز يضعف
مقتضى مقتضى **القول** في النية والاحكام ما اذا قلنا تعالى فصل بالنية
 في الصحيح صور رفع يديك حاله وجهات **مقتضى** يجب النية في الصلوة وقد يفتي
 فقيها في ما حاشا لوضوءه وانما يفتي في النية والنية في التحريم في غير التحريم بين
 الا وهو كمر في الصلوة تبطل الا خلا لها عدا وبها بلا خلاف والشك في وضوءه
 حاشا لها ولا يرد من التحريم جواز العزم وقيل يجب استحسانها الى انتهاء التكبير
 ومنهم من جعلها بغيره لا لغيره واما وجهها ضعفا جدا قيل ويجزى استحسانها الى آخر
 الصلوة بمعنى عدم نيتها بنية القطع وروا استصحابها فعلا بلا خلاف وفي بطلان
 الصلوة بنية التحريم او فعل المناقعة لم يفعلها وجهان اقربهما لعدم **مقتضى**
 يجوز نقل النية فيما اذا اشتغل بالصدق اذا ذكر الله تعالى سواء كان شامرا او بين
 او معتقدا او معدوا ليهما فاشية او بالعكس بشرط نية في الوقت من الحاضرة وق
 من القصر الى التمام وبالعكس ومنه لا يتم الى آخره فاد بشرط العذر وفاعا للبدن
 فان كثر على اطلاق الجوز اما العكس فلا خلا في الخلاف وسر لا يتم الا لاما في سر
 باما الى آخره ومن الغرض الى النقل الى آخره كذا في الامام ولما سواه وسر لم يفتي
 في الجملة وناسخا وان كان لا فاعا بطول القطع لغير العدول ولا ما من الشك في الجوز
 فكلها في ذلك اكثر من ذلك مستغنا وسر التحويل والاظهر جوازه لطلب طلبا للضميمة

ولمن نية الصلوة
لم يفتي الصلوة

لاشتر الى الوادة في المنصور عليه وقد ورد في الصحيح جاز العرو بعد الفرج ايتم
فيما اذا اصل العرو قبل الفجر قالوا بياهي اربع مكيان اربع وهو حسن **مفتاح** تكبير
الاحرام وكن في الصلوة بصلتها بركتها عدا وسبوا بالاجماع والصحاح المستفيضة
وسا في شواذها ما انا في بطلانها من ذلك فاول ما وقع الشك فيمن انما وز الحلق
بالزوم في القرية واللاق بها وكذا في كل من اضا في الصلوة وبها قال لا يكثر للصلوة
المستفيضة وقيل ان شئت في شئ من اوكتمها لا وليها عا د مطلقا للغيرين
ولا دلالة فيها الا على الشك في العدد وهو مسلم واستقر في الشك في مستزيل
الشك في الاكتم في الشك في العدد وفيه من زيادة تكبير الاحرام بصلته على
كنها على ما كانت اوسهوا وفي مستندة نظروا في القول في كل **مفتاح** يجب
التلفيق بها على الوجه المنقول في طحا من في الجلالة واكثر من ذلك في ما لا يكثر من التلفيق
تعلق فان تعددا وضا في الوقت احرم بركتها والاخرس ما في بها على قدر الاحكام
ويستحق ان لا يزيد في كل عا دة بين اللطم والهاء كذا قاله وتكون الاحراب
في آخرها لحدوث التكبير من رفع اليد به بها حقا وجه الصحاح المستفيضة
واجوب السيد الاسكافي لحدوث الحركتين من الصحاح ولا يخلو من قرعة وكذا في كل
تكبير وهو زيادة الصلوة والعبودية كما في الصحاح ولا يخلو من التكبير ولا يوصف
انما كان بغير من بعضها ويشا كذا لا ما كان في الصحيح من لا يبعد اختصا منه اوبه
وبالشك وان لا يفيما وز بها راسه واذ فيه للعبدة واستقيا الى القبلة بغير
الكفون للصحة والابتداء بالرفع مع ابتداء ثوبا والانتها بانها ثوبا على المشي
والجهر بها على قول الاشارة بخصيصه بالامام كما ياتي واستشفا بعبارة الشيخان
وكبريا واد استغفار ما سواه في تلك الحالة كما في الخبر واردة كونه كبر من كل شئ
او من بركتها ويومهم والثالثة مروية في معناها **مفتاح** يستحب افتتاح
الصلوة بسبع تكبيرات بينها ثلثتها على المأثور كما في الصحاح ودونها للحق ودونها
الثالث كما في الصحيح غيره ويجزى لاء كما في المتن ويصح في جعلها ثلثا تكبير الاحرام

بلا خلاف

بالخلاف كبر في اخلاصه الاول ام الاخرة وجها كما قاله واستفاد من الاخبار في
في تكبير الاحرام وهل يشترط في ذلك جميع الصلوات ام يقتضي ان يركع بها وباقول
سنة التكبير والمفردة سر لوتر واولا فاعلم ان اول اولها فاعلم ان اول اولها فاعلم ان اول اولها
الاحرام لم يهدى المست والوترية اقول انما اجدها مستند اسوي العود الاول يعرف
وعا دة اربعا وسر في شئ من طين التوحيد والتكبير في اول الزوال في الصلوة الاولى
الشركة من الوترية في شئ من طين التوحيد والتكبير في اول الزوال في الصلوة الاولى
في الصحيح واكثر في قول الصلوة بها الاستقام احدي عشر تكبير فثبت التكبير
اخر الى التكبير الا في الصلوة كلفها والمراد بها الرباعية فذكر في قول
سنة البكر احدي عشر تكبير بعد افتتاح فثبت في التكبير انما في ذلك **القول**
في القرية قال في قوله عز وجل فاقرأوا ما نزلنا من احكام **مفتاح** يجب قراءة
النافع في الصلوة على المنفرد والام في كل ركعة ثمانية والاوليين من كل ثلاثين
ورباعية بالاجماع والصحاح المستفيضة اما المأموم في ركعة واحدة فثبت في
حزبكم فاد شئ على العبدة خلافا لمصلحة الصحيح وهو محمول على العاديين من حيث
حقا في السورة قبل ان ياتي في صورة عا فثبت على الترتيب بالانطلاق والوثاق والما
هذه لم يلتفت وقالوا في الحق والحق المحمود اذا خست من شئ قد دخلت في غيره فثبت
ليس في الوارد في الصحاح وقيل بعد عدم تحقق التواجد من المرأة وهو **مفتاح**
يجب قراءتها في عشر ركعات الايات كماها ان كان يقرأ في كل منها سورة كاملة
بعدها وقالا على ما دسة ثمانية ان كان يقرأ سورة على العشر في كل خمس
سورة الصحاح المستفيضة واستحبها للحل مع اكمال السورة بحجها بالانها
كركعة واحدة ولا خلاف في هذا التفسير بل المستفاد من إطلاق الصحيح انما في
بان بعض سورة في احد المجرى يقرأ في الاخرى شيا والجمع واحد ما بين
الانجام والتعويض بان يتم السورة في القيام الاول مثلا وبعض سورة فلا يجمع
الاول **مفتاح** حقيقة آياتها اجمع حريجة على الوجه المنقول بانها تزجها للزج

منها خبرا راعيا للوالدة العذبة التي لا تتركها عندها ولا تتركها
 والصالح المستغنى وما يات في قوله على التوبة كما يصحح الله ومن لا يحسن تعلم
 فان تعدد اوصاف الوقت انما هو كذا وقد اقر في المصداق احسن ولا تتركها
 انما كان تعذر قرأتها بغيرها وان تعدد هذه وكثرة وسبغ
 للصحح والآخر ان لا يمكن ولا يجب عليه الا بتمام وقف وجوب قراءة تمام
 عن ظهر القلب في التوبة على التقادير على الحفظ وجهان والحكم في اللغة
 وفي قراءة قوله ان يتبين في آخرها لغة تبيتهام من غير ما يدعون الا بها لا وجه
 اقوالهم الا في الاول وقاما للاسكان في الحلق للفتنة عند في المنع مع اسالة
 الجواز وكذا دعاء **مفتاح** يتخير في كل ثالثة واربعة من الثالثة والرابعة
 بين المأخوذة والتبعية لا جاع والصالح المستغنى واختلف في تقدير التبعية
 لا اختلاف في صورته من اوجه شعبة وخمسة وهائلة تلتفت
 كما في الصحيح لغيره اضافة كنية اليها بعدها واخر اثنى عشر تكرارا لا ربع تكث
 مرات كما في الخبر ومنه من اكتفى بالاربعة كما في الصحيح واخرى التلحيز من دون قليل
 كما في اخرها بكماء وروى في قوله بل استغنى من بعضها الا كفاة بطلان الذكر
 وفي الصحيح تبين وعندها قد تستغنى لذنبك وان شئت فاقطع الكتاب فاقطع
 غيره دعاء وفي اخرها ما هو صحيح وكبير وقيل دعاء وليس فيها قراءة
 والقول في التبعية المأخوذة فيها لنا فيها في الاوليين شاذ يدعي عدم المتبين
 وتصحيح الصحيح وحديثه لا سلوة الا بفائدة الكتاب محمول على انما مدحها والصحيح
 من غير القراءة فقد ثبت سلوته وفي اخذ فائدة القراءة مطلقا ام لا ما م خاصة
 مطلقا ام مع تجزئة ودخل سبق خاصة ام التبعية مطلقا ام لغز لا ما م الذي
 لم يتبين عدم السبق ام قسا وفيها مطلقا قوله لكل من الاولين والآخرين واربعة
مفتاح يحسب قراءة سورة كانه بعد الحمد في الثانية والاولى في الثانية والاربعة
 من غير التبعية مع السعة والاختيار وان كان التعبد استحياءا بتركه وقاما للاسكان في

الربيع

الذي لم يلقه والحق في الحق فاحذر من العبد المستغنى والآخر من قبل جرحها
 لا دلالة فيها على ذلك بل يصحح ما معناه في الاصل والصالح المستغنى والذلة
 على جوار التبعية فان استكره بعض السورة يتلزم عدم جرحها لعدم ما يات
 كما صحح به في المختلف وفي الصحيح فاقطع الكتاب بغيره وسبغها وفي التوبة
 وهو ضرورة الطلب ما لا ينافي مع حال الضرورة وعدم ان كان التوبة فلا يجب
 قولا واحدا كما في الروايات **مفتاح** يكره القرآن من السورة في التوبة
 مع المناقضة الا في الصحيح والم تترك كما في الصحيح فعلا للفتنة لا في قوله او الغيل
 لا يلاف كما في ذلك الخبر ولا في الصحيح كطسورة وكعة وفي الخبر لا في المكتوبة
 باقل من سورة ولا يكثر وقيل بغيره وقيل بغيره بغيره التوبة ويذهبها الاصل
 في الجوارح والصحيح في القرآن من السورة في المكتوبة والمناقضة قال لا بأس في
 انما يكره ان تجمع بين السورتين في التوبة فاما المناقضة فلا بأس ولا في قوله
 من دون قوله لا وجع المستغنى على وحدة السورة في كل جرح من جوارح الاقتصار على
 احدها كما ظن من الثانية خاصة في التوبة مع عدم العيا عن ان الغيل و
 لا يلاف سورة واحدة **مفتاح** المشهور بقرينة قوله ما يتلوه في الوقت بقرينة
 وقراءة المرام في التوبة لا تستلزم الا الا خلافا لسلوة او بعضها على حد
 خرج الوقت والنافي الا خلافا لواجب ان يغني عن السورة وزيادة بغيره
 ان امره به ويقتضي الا في كل جرح كما في السورة وتحريم القرآن والنافي في ذلك
 على طريقة السورة مطلقا وعدم اجزائه الا بما عند وان كان بعد ذلك بزيادة
 السورة مطلقا وكذا هذه المقدمات تنقضي في العبد تارة بغيره فاما الخبر
 المانع من حمله في فضيحة مع ان كان حمله على ذكره كما يشهد له الاخر
 الا ان العمل على التوبة **مفتاح** يجوز العدول من سورة الى اخرى لا سيما في
 والجرح بغيره وقيل يكره الا في المكتوبين في المكتوبين في المكتوبين بين الصالحين وقيل
 يكره من السورتين مطلقا على كل بعضهما واخرهما في المشهور ما قيل في

الربيع

على ان يعدم تجاوزه على انما بعد ذلك فلا يجوز العود لعدم بطلان
 ابدلهم في ذلك يستند وفي الوقت في الرجل يدا وبقا السورة في غير غيرها
 قال ابن ابي عمير وميراثه في ثلثها وفي رواية يرجع الى الذي يرد ان
 طلع النصف ويجوز عند الضرورة مطلقا بالاختلاف وفي الصحيح مطلق في سورة
 فليقرأ قاهولة احدث لم يرد **مفتاح** يجب الجهر بالقراءة في السجدة والحمد
 المشايخ والاختلاف في المواضع على المشهور فتبطل القراءة في غير ذلك
 عند الاستسقاء والاختلاف في الجهر والسكوت في الصلاة والمأثبات
 اية ولا يجوز في الصحيح على ان يبدل من السورة في غير غيرها لقراءة حاله
 ان لا يجزى قال ابن شاذان جهر وان شاذ لم يرد وسكتة الامة على الجهر والاختلاف
 التلويح على العتاة في الاختلاف في التفسير والتدبر على الحقيقة والحكم
 عتقت بالرجال اما التفسير فغير ثابت مع عدم سماع الاجمعي ومعه قيل
 لا يجوز لغير الجهر فتبطل من غير جهر وفيه نظر واشترط في سماعه غير
 الفتنة غير بعيد واما غير التسماع للاجنب في شذوذ وطرد والمرجع فيها الى العرف
 وفي الحديث لا يكسر القراءة والادعاء الا ما سمع نفسه ويجوز في القراءة
 والتفسير مثل حديث التفسير في الصلاة وان لم يسمع كما في **مفتاح**
 يستحب ان يستعيد قبل القراءة في الركعة الاولى من كل صلاة للادية والحين
 والقول بوجوبها شاذ ولها صورتان مشهورتان وهي سرية ولو في الجهر على المشهور
 بل يقتل الشيخ رحمه الله على الجهر كما على السكوت فالحق في الفعل الجهر على تعليم
 للرازي وان يجزى بالسكوت في مواضع الاختلاف اجمع وفاقا لادلة العترة وروايتنا
 للامام بتخصيص السكوت في بدعيه وتخصيص الجهر في المكتوبة لا وليه يرضه
 اختلاف التصريح بالجهر فيهما والفتن مطلقا يرضهما الاسد والاشرة والمقر
 شاذ وان شاء جهر وان يترك القراءة وتزولا بالكتابة بالسنة والامانة
 وهو مخطا في قوله بيان المروءة كما في الخبر ولا يجب الجهر في مواضع الاصل

والصحيح

والصحيح في الجهر على النظم كما قاله ويكره قراءة التوحيد بغير واحد
 للذين واليه يستند ان يستل الجنة ويحرمه من النار عند قراءته آتيا كما في
 القصص وان يتركها لما غر منه بل يرجع الى آيات المحسنة وان يستكمل
 من الحمد والسورة بقدر كما في الخبر وفي رواية ان السكتة الاولى تكسر
 الافتتاح والثانية بعد الحمد واليه يرجع الجماعة واوليها الحمد وسكتة
 بالمتع من ثلثا للصغير وسكتة على التسمية وسكتة على الجهر في الصلاة
 جماعة ويذكره الصحاح انما الاول فاما غيره وان يقرأ سورة في النوافل الا
 والصالحين ويجوز الزيادة على الواحدة وقراءة العزائم والتعظيم فيها بالذكاء
 للعترة وفي الصحيح ما كان من صلاة الليل فقرأ بالسورة والفتنة وما كان
 من صلاة النهار فلا تقرأ الا بسورة وان يجزى في كل صلاة بالليل والفتنة
 بنوافل التمام والادعاء والتعظيم وان يجزى الحمد بعد التمام من السجود في
 عزيمته وكما نزل السجدة في آخرها للحمد وان يقرأ في الطلوع والعشاء بمثل الجهر
 والشمس وفي العصور المغرب والشمس والشمس في العشاء بما يقر به النبا
 والاعاشية والفتنة بالتعظيم وتاسيا بالنبي صلى الله عليه وسلم كما في الخبر واما
 ما هو المشهور في ذلك من قراءة طوطى الفصاح في السجود وسجدة في الظهر
 والعشاء وقصائد في المغرب ثم لا اختلاف في تفسيره في الصلاة ولا يحددها ذكر الولا
 انما لم يرد في شيء من اصولنا وانما هو محمول على قوله عز وجل يا ايها الذين آمنوا
 اذكروا الله في كل صلاة وورد في الحديث في اولها والقدر في الثانية يرجع
 للرازي بغيره بعكس الفتى السند في التفسير معللا وفروا به ان الضلال اقل فيها
 وان يقرأ في الصلاة من يجمع بين كما في الصحاح المستفيضة ووجبها للملوك فيها
 والسيد في الجمعة خاتمة الصدوق في غيرهما والاحتياط ان لا يترك الا في غيرهما
 في غير الجهر في غيرهما والتوحيد في غيرهما بالجمعة والاعلى للعترة وشذوذ
 قراءة الخبر في الاثنان بالدهر زاد الصدوق في العاشية الثانية وانه من تركها

وقد انشئت البنية بمكانها من فعل الرضا على التثنية وان يقرأ الشرح والغاشية
 في صلوته على يد المصلح في خير لا على في الدوة الشريفة الثانية واختاره
 السدوق وقراءة الكعبة والحجر في صلوته الايات لان يكون اما ما ينشئ على
 من خلفه كما في الصحيح وقراءة التوحيد والحمد في سبعة مواضع في الركعتين قبل
 الجهر وكفى انزال الركعتين بعد المغرب وركعتين في صلاة الصلوة القبلية وكفى
 الاحرام والخروج الى المسجد بها وكفى لقراءة في الحسن وقراءة في الاخرة
 والتوحيد في الوتر كما في الصحيح وقراءة المودة بين التوحيد في ثلاث ركعات
 الوتر كما في الصحيح والتوحيد في اثنتين كما في الصحيحين وقراءة التوحيد في الاولى
 من فاته انزال الحمد في الثانية والتوحيد مع آية الكرسي في الثالثة وفيه ومع
 القول في امر السورة في الرابعة ومع الحسن من القرآن في خلق الساعات
 والارض في الميعاد في الخامسة ومع ثلث آيات السورة ان تكم انزل في المحنيتين
 في السادسة ومع الآيات من الانعام وجعلوا لله شركاء الجن من الملائكة
 الخفية في السابعة ومع آخر سورة الحديد انزلنا هذا القرآن في آخرها في
 الثامنة كما في الخبر وقراءة التوحيد والحمد في صلوته جمع في المعنيتين
 او انزلوا في السورة والتوحيد في الركعة في الخبر **القول** في الركوع قال في الصحيح انه
 يا ايها الذين امنوا ركعوا **مفتاح** جبا ركوع في كل ركعة مرة بالضرورة
 من الركعة لا في صلوته الا ما يستحب من ركعات النسخ والاجماع وهو ركوع السجدة
 بتخل بركعة لو سجد الاجماع والمعتبة المستفضة فان سجدت حتى يسهل
 وقبل بركعة اخرى او يدا في الغاية للتباعد ويكره على الجواز ان كان السجدة
 افضل لا ان العمل على الاول وقبل بركعة في الركعة الاولى وتخل فيها ولو
 بعد استندة ولو ذكر قبل السجدة تمام ركوع ثم سجد للجماع والصحيح لو زاد ركوعا او شك
 فيه فسد بغير حكمه ولو تعلق المشكوك فيه فذكره بغيره فهو بطلان في السجدة وكان
 انهما الصلوة وفاقا لا غير ان شاء الله فربما ينسب الى الجهر **مفتاح** الركوع على الخشوع

على الترتيب في الاربع كما في الصحيح والاربع
 والاعوام والصلوة التوحيد

وقد انشئت البنية بمكانها من فعل الرضا على التثنية وان يقرأ الشرح والغاشية
 في صلوته على يد المصلح في خير لا على في الدوة الشريفة الثانية واختاره
 السدوق وقراءة الكعبة والحجر في صلوته الايات لان يكون اما ما ينشئ على
 من خلفه كما في الصحيح وقراءة التوحيد والحمد في سبعة مواضع في الركعتين قبل
 الجهر وكفى انزال الركعتين بعد المغرب وركعتين في صلاة الصلوة القبلية وكفى
 الاحرام والخروج الى المسجد بها وكفى لقراءة في الحسن وقراءة في الاخرة
 والتوحيد في الوتر كما في الصحيح وقراءة المودة بين التوحيد في ثلاث ركعات
 الوتر كما في الصحيح والتوحيد في اثنتين كما في الصحيحين وقراءة التوحيد في الاولى
 من فاته انزال الحمد في الثانية والتوحيد مع آية الكرسي في الثالثة وفيه ومع
 القول في امر السورة في الرابعة ومع الحسن من القرآن في خلق الساعات
 والارض في الميعاد في الخامسة ومع ثلث آيات السورة ان تكم انزل في المحنيتين
 في السادسة ومع الآيات من الانعام وجعلوا لله شركاء الجن من الملائكة
 الخفية في السابعة ومع آخر سورة الحديد انزلنا هذا القرآن في آخرها في
 الثامنة كما في الخبر وقراءة التوحيد والحمد في صلوته جمع في المعنيتين
 او انزلوا في السورة والتوحيد في الركعة في الخبر **القول** في الركوع قال في الصحيح انه
 يا ايها الذين امنوا ركعوا **مفتاح** جبا ركوع في كل ركعة مرة بالضرورة
 من الركعة لا في صلوته الا ما يستحب من ركعات النسخ والاجماع وهو ركوع السجدة
 بتخل بركعة لو سجد الاجماع والمعتبة المستفضة فان سجدت حتى يسهل
 وقبل بركعة اخرى او يدا في الغاية للتباعد ويكره على الجواز ان كان السجدة
 افضل لا ان العمل على الاول وقبل بركعة في الركعة الاولى وتخل فيها ولو
 بعد استندة ولو ذكر قبل السجدة تمام ركوع ثم سجد للجماع والصحيح لو زاد ركوعا او شك
 فيه فسد بغير حكمه ولو تعلق المشكوك فيه فذكره بغيره فهو بطلان في السجدة وكان
 انهما الصلوة وفاقا لا غير ان شاء الله فربما ينسب الى الجهر **مفتاح** الركوع على الخشوع

وقد

والقول بوجوب تكبير الركوع ورفع اليدين عندها شاذ ومنه لا يثبت ان يركع
 قبل الذكر لما شرط ان يركع التسبيح على الشاذ ان يركع لصدده فقد عدل
 للتسبيح على التسليم في الركوع والتسبيح تسبيح كافي للصحيح وفي الموضعين فليطو
 ما استطاع الا الا ان كان فانه يكتفي به وقيل لا يركع على التسبيح في غير ركعتين
 سجدا ودلالة ان يكون ركعة صلوة الايات بقدر زمان كل ركعة واحدة وقدرته
 للصحيح غير بل لا بعد القول باستصحاب تسوية الافعال الثلاثة في جميع الصلوات
 كما يشترط لصحة الصلاة بان يتحقق فيها للاجماع والصحيح كافي بان يكون التسبيح بالركعتين
 بلفظين في ركعتين كافي في ركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين
 كثيرا في ركعتين بلفظين في ركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين
 للصحيح ولكن لا يكتفي بلفظين في ركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين
 في الصحيح الا في الركعة الثانية في الركعة الثانية والعاشرة منها فليكن في الركعة
القول في الركعة الاولى الله تعالى يا ايها الذين امنوا اركعوا وسجدوا **مفتاح**
 بحيث كل ركعة سجدة واحدة بالضرورة من الدين وهما معا ركعتان بلفظين في الركعة
 ولو سجد بالاجماع والصحيح ما تعلقا عليها فلا فائدة للذكر للصلوات المستقيمة
 فان ذكرها قبل الركوع سجدة واحدة كما لو سجد بها سجدتين بلفظين في ركعة واحدة
 منها والاشهر وجوب سجدة في التسبيح التسبيح كافي في الركعة واحدة بلفظين في ركعتين
 فليكن التسبيح بلفظين في ركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين
 من الركعتين ولا تسبيح في الركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين
 بتسليم مطلقا للركعة وفي ركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين
 احوالها على الركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين
 الا بعد الركوع فالشهر السجل لا يستلزم التسبيح زيادة ذكر وحده بقية الركعة
 مضمون الشاذ في ذلك وقيل ان كان في الركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين
 وقدره حكم الشاذ **مفتاح** التسبيح هو لا يخفى حتى يسجد في ركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين

مما لا يبرر وتدور في المشهور ما للفتنة والادنى ان لا يرفع اسنانه للتسبيح
 وبها يلحقها لا ترفع الا بخلافه وقد روي في الحديث لا جرة ومنهم من يلحقها بالركعة
 بقية السجدة وهو الخط والعاجز يرفع من ركعة السجدة بقدر ما يحسن على السجدة
 ويسجد على السجدة عليه ان امكن ولا يركع الا في ركعة واحدة بلفظين في ركعتين
 كما قاله وورد في سلوة المريض في ركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين
 واستحب له وجواز الائمة قولان الخطا الثاني المتبعة منها هو ان يركع في الركعة
 واحدهما في ركعة واحدة ان كان ليس بركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين
 فليكن بلفظين في ركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين
 ليرتفع التسليم على الارض وجوبه باسباب المقدمة والركعة وسع الاستصحاب في ركعة واحدة
 جسيمة على المشهور فان تعذر في الركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين
 ان الله تعالى في قوله ويجزى له فان سجدت من غير تفصيل **مفتاح** بحيث يصح
 سجدتها على الارض للركعة والكثير في الركعتين والجماع الركعتين للركعة واحدة بلفظين في ركعتين
 فيها المستحب فانما لا ذكر للركعات والمعتبرة المستقيمة التسبيح فيها
 من ركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين
 لا سكا في تمام الجبهة للتسبيح وحمل على لا فضيلة للركعة الواحدة الجبهة الى ان تفت
 ان الله اسببت بالادنى جرك الركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين
 الركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين
 لورد الركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين
 من ركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين
 باودة ما عدا موضع الجبهة فان يكون ركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين
 جارة للركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين
 سجدة على الركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين
 كافي في الركعة واحدة بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين بلفظين في ركعتين

المستحق كالحق في النبوة والمعرفة فلا بد والصحيح في الحديث جبراً على الجبر والحرية على الحرية
 ثم لا بد من انحراف تركيزنا لا يقع عليه الشك في المستحق نعم يكرر على المكتوبة منه كما
 في الصحيح **محتاج** يجب عليه الذكر والخطاينة بقدره ورفع الاراس من كل شدة
 سلفاً بعد انما اعان على الخلق والمحتاج المستحق في الكلام في الذكر من كافي
 الكون بعدد الخلق والخلق لا لا فيقول في التسليم لتمام هذا بدليل العلم لا على كافي
 في التصريح **محتاج** يستحق خيراً ما تقتضيه الصالح من فضل الصادق عليه السلام في العلم
 ثم ذكره هو قال ثم وضع يده على وجهه ثم سجد وسجد كثيراً في السجود لا يسمع من يري
 ركبته حياء له وجهه فقال سبحان ربك الاعلى بجملة تلك ذرات ولم يسمع شيئاً
 من جسده على شيء منه وسجد على ثمانية اعظم الكثرة والذكرين وانا مل بالعلم والحق
 الطيبة والانت وقال سبعة منها في خبر غيره بها وهي الذكر بها الله في كتابه في دفعه
 وان المساجد فلاتدعوا مع الله احداً وهي الطيبة والحقان والركن في الالهة
 ووضع لا تفلح الا في رضى الله ثم رفع راسه في السجود على السجود في السجود
 الله اكبر ثم سجد على فخذه الا يسجد وقد ظهر قدما لا بين على ظهره ولا يسجد
 وقال استغفر الله ربك واتوب اليه فذكره وصحاحه من وجهه سجدة الثانية
 وقال كما قال في الاول وفي رضى الله عليه بنده على شئ منه في ركوع ولا يسجد وكما
 صححاً وليس ثم ذراعه على رضى الله عليه ولا يسجد ولا ينام بالانف في الخلق
 لا تحرق صوته لا يصيب لانت فيها ما يصيب الجبر والعدل المراء لا اجرة الجبر
 مما تقتضيه الصحيح الا في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه
 من ذلك منها على الاثر في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه
 ذراعه ولا تقتصر على رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه
 كفيك بركتيك ولا تدعها من وجهك بركتيك في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه
 من يدعى كفتها ولكن يترفع عن ذلك شيئاً والبطل على الذي يسلطها وفتها
 الجبر اقتضا وان كافتها في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه

ما تترجم

ولا تترجم من رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه
 يتساوى ساجد جميعاً في العلو والهبوط كما تترجم من رضى الله عليه في رضى الله عليه
 لا تداء بالحق في الخلق والخلق في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه
 الا رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه
 الذي رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه
 والحق في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه
 الذي رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه
 وهو ساجد وان يزيد في الذكر على ما يشبع له السجدة كما مضى ان يكون سجدة بقدر
 رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه
 الا على الله في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه
 الثانية والها تعيدنا وفي رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه
 عند سقوطها في السجود بالركن من قبل المدين ثم سجد لا طرفة بالارض فاذا
 كانت في جلوسها شئت فخذها ورضعت ركبته من الارض فاذا انصرفت انصرفت
 اسفل ولا ترفع يديها او يداها في الصحيح وان لا يعتد على ظهوره لا على رضى الله عليه
 الى الكف عند النهوض ولكن يبسط يده من رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه
 للسنن ويعني في الاصول لا قعاء وهو ركوعه بين السجدة في رضى الله عليه في رضى الله عليه
 لنفي البأس عنه في الصحيح وعلى رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه
 في المعصرة ويستعمل الاستراحة والوجع في السجدة ويدفعه التوسل
 فان يقول عند القيام من السجود الله عز وجل في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه
 وان يشاء قالوا وكعباً في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه
 وان يقول في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه في رضى الله عليه
 سألته جعفر بن المائدة في الصحيح **القول** في القنوت قال الله سبحانه وتعالى
 الله قانتين **محتاج** يستحق القنوت في كل ثمانية من كل صلاة وفي كل صلاة

دفاعه قد علمت ان لا يكون له في الدنيا والآخره ما ياتي من الله تعالى
على قدره من ان لا يكون له في الدنيا والآخره ما ياتي من الله تعالى
بعضه فلا يضره الله تعالى ولا يضره الله تعالى ولا يضره الله تعالى
ويحفظ الله تعالى من الله تعالى ولا يضره الله تعالى ولا يضره الله تعالى
من الاذكار وان يقول من يقول من الله تعالى ولا يضره الله تعالى
واقعد كما في الصحيح او عولت عقولنا قروا صدقنا في الاثر والفتنة
ويكبر صنفه ويرفضه كبره لسلطانهم من سوء الافتتاح
في خبره وسعد كما في الصحيح **القول** في التسليم قال الله تعالى ولا
تسليما **مفتاح** التسليم قليل الصلوة كما ان التكبير طهر بها والظهور
مقتضاها كما في الحديث النبوي وهو واجب كغيره من تسليمه على التسليم
اخره منها ام قارب على التقديرين فيه التسليم عليكم ام يتخير بينه وبين
التسليم علينا وعلى هذا والله الصالحين ام يتخير الثاني اقراره بالولاية ^{بعضه} وانما
يجب الظاهر الا انما في الوجهين والوجهين على وجهين الصلوة الاولى في
ان الوجهين يتاخران لا بد وان كان الوجهين يتحققان في التسليمين ويتقدمانها ان
الثاني من تسليما التسليم كما في التسليم على الانبياء والملائكة عليهم السلام كما في قوله
القرآن وان الله اعلم بالصواب وان الله اعلم بالصواب وان الله اعلم بالصواب
واوجه التسليم في الاولى وصحة التسليم كما في الصحيح وحله الا كقولنا لا تسليما
وركانه في حق الامام ولا يجب فيه الخروج بالتسليم لادخاله في التسليم
مفتاح في التسليم ما تضمنه الصحيح ان كنت تقوم قوما اجزلك تسليمة وحقة
عن عيسى عليه السلام ان كنت مع امام فستسلمت من واد كنت واصل فواجبة مستقبل
القبلة وفي المشهور ان الامام يفرجه بصفته وجهه الى بيته وكذا المأموم الى
بيته ويساوي والمنزلة في موضع ما لم يند مع الاستقبال في الصحيح وغيره
او المأموم ان لم يكن على يده احد اكثر من تسليمة بجمعه واكثر الصدوق في التلخيص

بالحمد عن يده ولم يند مستندا وينبغي ان يقصد به الانبياء والملائكة
عليهم السلام والامام بقصد الياسين من المأموم الرضائي والامام من غير الرضائي
قاروه وقيل يجوز هذا القول لعموم الآية الحقة والصدق وقيل ان التسليمين
مقتضاها ان لا يكون اثنان من المؤمنين والمؤمنات في الصلاة والركعة في تسليمة
للإمام أيضا ان يتوجه من المأمومين بالسلامة والامام من غير الامام
كما في الخبر **مفتاح** لا بد في كل ركعتين من التواضع من تسليمة لا بد في القول
من فعل الشايع والخبر لا يسلو الا على ما فيها كالتسليم والظاهر في ركعتين وتربعا
كما في الخبر ولا يجوز فيها دون ركعتين كما لا في صلاة التوبة الا انما في ركعتين
والظاهر به مستفيض ويتفاد من بعضها الخبرين فمصلحهما على الركعتين
ووصلها كما في الخبرين على حال عديدة والظاهر على ظاهره ليس بالبعيد اما
ما في الصحيح ان التسليم في الركعتين من الثلث ركعات لا يجوز تركه في كل ركعة على
التاكيد **القول** في التسليم قال الله تعالى فاذا قرعته فاضرب على الجبهة
فاضرب في الجبهة فاذا قرعته من السجدة المكتوبة فاضرب الى راسك للركعة وارض
اليمنى المسئلة يعطى **مفتاح** التسليم سبب الاجماع وهذا التسليم
عن الجلس بعد السجدة لدعاء او سئلة وضرب بعضهما سببا بالانفعال
السجدة بدعاء او ذكره او تسبيح ذلك ولم يذكر الجلس والرد بما ان السجدة
والذكر الكافي من خشية الله والتكبر فيهما يسبقهما تسبيح الذكر بحزب الله
وما هو من هذا القبيل وضرب عظيم وقيل بجمعه في التسليم التسليم بعد الركعة
اضرب من السجدة تنفلا وبذلك السجدة وقيل ان التسليم يطرح في
الركعة من السجدة في الصلاة في غير الصلاة فاضل تسبيح الركعة عليها السجدة
للمؤمنين ومنه مشهور كما في الصحيح وغيره والتسليم قد علم التسليم
والظاهر فيقول قاروه التلخيص كما في الخبر **مفتاح** في كل ركعة يكون جلوسه
في التسليم كجلوسه في التسليم من ركعتين قبل الصلاة من ركعة مستند

لما جازت محبتنا كما يستلزم الصلوة او ينقص ثوابها فقد روي ان ما ينشأ
 يشترى بالتقريب غير منفصل بطريقه لغير بطريقه التقريب ولو ان الصلوة
 كما يستلزم من بعض الاعمال والا فسلوة المغرب بعدتها فليتها على التقريب
 مما خلفه على الاصل لا يتبعه الا في الساعات التي فيها وان يبدا فيه
 بشك كبير لا فاضا بها كغيرها من الجهد مستقبلا بنفوسها وجهه
 ويظهرها القليلة واصفا لها في كل مرة على غزيرة وقربا منها وفي الخبر
 اذا سلت فارقم بذلك بالثبوت ثلثا وان ياق فيه بالمحبة في عتق الجنة
 والتموت في النار كما في الحسن والادعية المأثورة وقد جمعها جماعة من العلماء
 شكر الله سبحانه في كونه الموعظة للصلوة ان يقرأ حسين آية بعد التمجيد في الصلوة
 وان يتبعها بالتبجيلات لانها عتق بكل فريضة متصورة ثلثين مرة بعد الصلوة
 كما في الخبر ان يكثر في الصلوة الا في عتق عدة سنوات كما مر مع الخلافة وفي
 تدهيد صورته في الصلوة والصلوة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله
 اكبر الله اكبر الله اكبر والله الحمد الله اكبر على ما حدثنا كما في الخبر وفي
 الاضحية مختلف فيها وانصحا ما في الصحيح وهو المذكور بزيادة الله اكبر
 على ما رزقنا من عبادة الامام والحمد لله على ما اولانا في اخره وفي الصحيح
 انه ليس شيء موزن في الكلام **القول** في سجود الشكر قال الله تعالى
 واسجدوا وقرب **مفتاح** يستحب سجدة الشكر عند سجدة النعم ودفع النقم
 بالنقص والاجماع والاخبار بعد مستقيمة وفي الصحيح من سجدة الشكر وهو
 متروك في كتب الله لها عشر صلوات وعشر عشر خطايا اعظام وبيتا كذا ان
 عتق السبلوات شكرا على التوفيق لا داها بالاجماع والتصور منها الصحيح سجدة
 الشكر واجبه على كل مسلم تتم بها صلواتك وبرئيت بها ربك وتقبل الملائكة
 منه وانما اعمدا اصل ثم سجدة الشكر في الرب تعالى للحاج بالعباد
 وبير الملائكة فيقول يا سلك في انظروا العبد الذي فرضني واتممه مني

جهد

جهدا يشكر على ما انعمت به عليه مستكبرا اذا لم يقرب الملائكة يا ربنا وحياتك
 ثم يقول يا رب تعالى ثم اذا يقول الملائكة يا ربنا بحتك فيقول الرب ثم اذا
 فيقول الملائكة يا ربنا كفارة تهمته فيقول الرب تعالى ثم اذا فلا يقرب من
 الاقارب الملائكة فيقول الله تعالى سلك في ثم اذا يقول الملائكة يا ربنا
 لا علم لنا فيقول الله تعالى لا شكر كما شكرنا وقبل عليه بنفسه واربعه
 وهي **مفتاح** يستحب ان يكونا بعد التقريب بحيث يعملان في وقت واحد وفي الخبر
 بين فعلهما بعدا للبركة والنافعة لورود اية بها جميعا وفي الخبر
 القائل عليه السلام انما بعدا للبركة افضل وان يطولها ما استطاع ويكثر
 ذرا عبقها ويطول صده ويطول بالادب ويعف عنه ويغفر له
 على الصلوات فيصحب من هو التبرع به من الملائكة فيقول الله تعالى هاتوا وان
 فيها بالاجابة المأثورة والذكر المنفرد وادناها ان يقول في كل ثلث
 ويستحب المبالغة في الدعاء كآية التلخيص **الباب الرابع** في الدعاء
القول في طاعة قال الله تعالى واركعوا مع الركون **مفتاح** للملحة يستحب
 قالوا في كل يوم اية التوبة بالكتاب والسنن والقرآن من الذين
 وفي الصحيح الصلوة في ما عتق على صلوة الله باربع وعشرين مرة كغيره
 وعشرين صلوة وفيما قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا صلوة لم لا يصل في
 الصلوة على السليمة الا مرة واحدة وقال رسول الله صلى الله عليه وآله لا عتية
 الا لمن صلى في بيته ورغب من حاجتنا ومن رغب من حاجتنا السليمة وسب على
 السليمة في بيته وسقطت منهن هذا التبرع وسب على الله واذا وقع الى ما
 السليمة نذره وحذره فان حذر حاجته السليمة والا اجر عليه يد ولا
 يجب الا في الجملة والعبد من شرائط الاجماع والصحيح لا يتروك شيء من
 النوافل هذا الاستسقاء والعبد من شرائط العبد على الشكر ويجوز لها
 الجليل في التقدير رواه وقيل يجوزها في النوافل سلقا ويدل على انها حرة

الذين هم الخائفون في صلواتهم لا اقل لا يقطعوا لقراءه فيصير بها ويتقوا كما في الصحاح
مفتاح اقل ما تنفع الجاهل اعتبارا شريفا من ادعاء الامام بله خلافا للمعتزلة و
 يشترط ان يكون الامام مكلفا على المشهور خلافا لاختلاف بعض الامامة المراهقين
 الصالحين المشهورين هوسا ورضوخا في الموقر لا بأس بالعلم الذي يبلغ العلم
 ان يوم القيوم وان يكون ذكرا اذ كان الامام من ذكرا اذ كانا ما اذا غابا
 بالاجماع وانما اذ كان جميعا انا في هذا زامة المرأة على المشهور للاختلاف
 خلافا للمعتزلة والاسكافي والجعفي فلم يجوزوا امامتها مطلقا واخذوا
 في التمسك بالمتصالح فيتميم فانما خلافا ما في المكتوبة فلا وجه على ذلك
 وان يكون مؤنسا ما اذا ظهر الولد لاسم الجاهل والبربر والشرعي
 والاصح اربعة اقسام فاما عتوسا فقد ساء للمعتزلة والمشهور كراهة هذه الاربعة
 الاثيرة لا خيار يدل على الجواز نعم يجوز اما ستم بتميم كما اختاره المحقق في الاثر
 وول على التمسك وافق بعضهم في الجذور والاربع وقدر بيقين مما ثبت به لا يما
 والهداية وطهارة الولد وان لا يكون حائضا في قراءة تده والاسامع ليس كذلك
 على المشهور وفيه قول آخر ضعيف وان لا يكون فاعدا للمسامع قائم بالتمتع
 والاجماع وان لا يكون بينه ما حال من الشاهدة على المشهور للاجماع والتمتع
 الا اذا كان المسامع امرأة والامام بجلاء على المشهور والصحيح لا يرى الموقرين
 الاساطين بانسوان لا يكون المسامع بعيدا عن الامام والصف الذي يتقدم
 بما يربط عن قدر الحقيق وفاقا للحليل والشيء بالاثرة للشيخ ليس في قوله
 وبينهم وبين الامام ما لا يقتضي فليصور لنا الامام ما لا يقتضي فليصور لنا الامام
 وفيه شكنا هذا هل يصلون بصلوة امام وبينهم وبينه التمسك الذي يتقدمهم
 قد لا يقتضي طينس للمسلم بصلوة واقترانا لا كثر على الشيا عدا الزاوية المتأخرة
 ما دونها وكان اكثر من التمسك وحلوا المرأة على الاستقبال وان المراد ما لا يقتضي من
 لما لا للمساكنة وهو كما ترى مع انه لا ضرورة واجتماعا لنا ويزاد في قوله للبعد

ما يقتضي

من الصف

من الصفوة ان لا يبرأ من الصفوة حتى يبرأ من الصفوة من زوال صفته المتعدي
 ومن الصفوة ان لا يكون الامام على مسامعهم بما يتعدي في صفته المتعدي دون الصفوة
 على المشهور للبربر وفيه شك ذلك وهذا توه في الحقيقة وكيفية الشيخ ولا يقتضي
 قوة وان كان اعتبارا وحواظا انما اذا كان اسفل منهم فلا بأس به فلو اجماعا
 في الحواظ وان وردوا في صفته ايضا بالنوع وان لا يقتضي المسامع قدام الامام
 بالاجماع للتأني والمتمسك انما التساوي في الموقر في قوله الاكثر خلافا للعلوي
 فاعدا للتأخر وهذا قول للمعتزلة ولا يقتضي منها الا اذا كانا اثنين فيقف
 المسامع عن يمين الامام كما في المعتزلة وان يبنى ان يتقام ويصير الامام كما ستر
 في بابا حادثة وان يتابعه في الافعال اذ كان مريضيا ببعض عدم قدرته عليه
 بل ما يتاخر عنه ويتأخر عنه بالاجماع ولا يجب لنا تسلسل خلافا للمعتزلة
 فاشترط في ترتيب الشرايف والمخير انما جعل الامام ما ما ليس به فاذ لو كان
 واذا استجد فاستجدوا وهو حوذا المتابعة فلا قال فاقيد الشبهة خلافا
 للاكثر ولا يبرأ منها الحوط ولورفع راسه عن الكوم والسيحوا واهربوا اليه قبل
 الامام عاروفا بالفتنة للصحاح المستفيدة وحملها الاكثر على التمسك
 فاصحوا مع العهد الاستقلال رجعا بينهما وبين الموقر بصلوة على العهد الاستقلال
 الا عادة زيادة الزيادة والاشرا على الامام على الاستقبال كما في الموقر فلا
 صفة ولا دليل عليه والزيادة مع تسليم ابطالها مستفزة هنا بالنوع **مفتاح**
 ومن الصفوة ان لا يبرأ من الصفوة الا اذا كانت الصلوة جبرية ولا يصح ولا هي صفة
 بانهم يدعون على غير الفتنة الا اذا كانت الصلوة جبرية ولا يصح ولا هي صفة
 القراءة حيثما للمعتزلة وانما حملت على الاستقبال بالاصح لان صفة وارتقا
 او كان صفة وكما كانت الركعة للامن واليمين وللامام من التمسك في قوله
 ايضا كما ياتي وقيل باستقبال المرأة في غير الفتنة المذكورة دون
 الرجوع فيقول باختصاصها بالجهة وقيل هذا قول آخر مستفزة جدا ولا يلح علينا

اذا دخل الامام في صلاة الامام
 وكانت الاولى للامام فان الامام
 يقرأ الحمد والمدة اخرا فانها
 كانت الصلوة جبرية الا في البسطة
 فانها جبرية بها اغا

اما غير ذلك فلا يفتد القراءه خلفه بل يجب ان لا يتبين فيها ولو قبل حديث النفس
والا فتمتد على الحكما يستغاد من المعبرة وفي الصحيح قلت من لا اقتدر به
في الصلوة قال فرغ قبل ان يفرغ فانك في حصاره فان فرغ قبله فاقطع
القراءة واركن معه ولا حوط ان يجمع بين القراءة واركن معه والاحوط
ان يجمع بين القراءة واركن معه والاحوط ان يجمع بين القراءة واركن معها
ايكن لا يركن ولا يركن معهما في المعبرة **مسألة** ومن انظر ليدان شراف نعم العاقل
في الاضلاع في يتدقق في البيعة مع الكسوف والغيبة ولا العكس لعدم اكلان
لشاهد ما في هذه الركعات فلا للمصالح المستفيضة وكذا في النزع والشفق
يظهر اقتداءه المقتضي بالنقل بها العكس في كل من لم يمس مع الاخرى وفاقا
للمشهور للمصالح وتفصيل التدقيق في الظاهرين شاذ وكذا منع والركن صريحا
المقتضى بالمشهور والعكس بعد الصالح في التراجيع كبرية للثبوت وان يمتنع
الاقتداء من الاستدلال الى التهمة الا لعقد كثر في معاشاة **مسألة**
المشهور استيقظ وقولنا ما سوس من يربى الامام فكان وجلا واحدا وخلفا وان
كان اكثر وامراة او وجدا لا سكا في فاجل الصلوة مع الحظ المنة وهو الاحوط
لما روي في المرأة او واحدة مع التماثل لوقوع الحجة من الامام للصحيحين والتمس
يتقدمها وان كان بعد الصلوة فركان الامام امرأة ونعت النساء اليها فيها للصحة
وكذا العامر لما نصلي بالحرمة غير ان تدبر غير كبرية للصحيح وان يقدم من قبله
الما سوس مع النتائج لما فيه من استعجال القلوب ولا يقدم من كبرية جميعا
لغيره وان اختلفوا قدم صاحب الجمل لوان فيه وسأكل المثل بل لا يفتد بها
احد بل خلا في المشقة والاحوط في التميز ثم لا قرأ القرآن ثم التقد
بوجهة ثم لا كبرستانا في الخبر المشهور بتقديم النافذة الاخير مع ترتيبها المذكور
على الا يركن المستفاد من غير ما قلناه وهو لا يصح وان يكون في الشفقا الاقل
اصل المزية الكاملة من علم ومحل وعقل وقفا لثافي من دوتهم وهكذا التصحيح

فان يكون

وان يكون من بعد الصلوة لا فاضله لانه افضل كما في التوضوء ان يقام الصلوة
ويامر الامام بالمسح على يده من يركب السجدة للصلوة المستفيضة وان يتبين
اذا كان فيها خلل للمعبرة وفي الحديث ما من خطوة تشبهها فسد بها
مقا وان لا يتبين لما يوم في الشفق وحده للغير واسع العذر كما مثله الصلوة
فلا يركن مع هذا الامام للصحيح وان وجد في الصلوة في جازان يتقدم
او يتأخر كما في التوضوء **مسألة** ينبغي ان لا يؤخر المصالح عن العكس كما لا
المحقق للطلوعين واصحابه في المصالح الا فتاة والمتيقن المستفيضة ولا الاخرى في
الصحة **مسألة** ان لا يوجد الى التلبية ولا العبد الا لا هذه الاضلاع وانما حلت
على الكراهة المستفيضة مع معارضتها الاصل والعبادات والصالح المستفيضة
وان يترد للصلاة عند قول المؤذن قد قامت الصلوة كما في الخبر وان لا يتنقل
حان الاقامة للصحيح وقيل لا للغير من ذلك ومحل على الموكاة في الصلاة واجبة وادعى
ذلك في قرأها وان يعدل الى الفل والركعتين لوضوح في الفريضة ثم لا يصح
جماعة للصحيح وغيره وان يعدل لشرف صلوة اذ اجتمع من يصل تلك الصلوة جماعة
اسما كانا او مابيا للاجماع والصالح المستفيضة وان يركب الامام بالتكبيرات
المستحقة الا فتاحية وبغير تكبيرة الاحرام للصحيح وغيره وان يسمع من خلفه
جميع الا اذا رولا يسمع من خلفه شيئا للمؤمنين وشك في التفتد للصحيحين وان
يكره الماسوس مع عدم سماع المصحة في الجهرية كما روي في الاختلاف للصحيحين
بقرا كما روي في الاختلاف وان يسمع في نفسه مع الاضلاع اذا سمع الفسادة
للحسن وان يتيه الامام اذا اخطأ في القراءة او صاعا للمعبرة وان يسمع اذا
اخطأ في القراءة قبل الامام للمؤمنين وفي آخر مسألة آية وتجده الله واشر عليه
فاذا فرغ فارق الا يركع وان يقول عند فراغ الامام مسألة الحاجة للمؤمنة
مبشرا لها لمير الحسن كذا عند معانيه للصحيح وان لا يخطأ الامام بنفسه في الدعاء فان
خبا نكاح في الخبر وان يخطأ الامام صلوة اضعف من خلفه للمعبرة وهو كذلك الا اذا

للعبرة منها لمسلم انكره احد حق تركه من دينه وفيه اذا اخذها
لمرجهت فقتله على موته اذ لم يتغير قولنا انهما المراءى للصحيح والحق
لونه او قتلوا ونحوه يكلف كونهما ما خاضعا لركوة فيوتبع بها ذكرا فالأبوسع
وكما لا يحتاج ليد قال لا بأس بمقتل المتوفى في الزوجة خاصة لان مقتلهما كالموت
وهو متعلق بالمتوفى من الانا وفيها وانما والجميع قوله واحد **القول** وانما
مقتل يقتضيهما الميتة باجماع العلماء الا الاوراع في مقارفة لا يمنع
او متاعرة عند ما تقدم فلا ولا واحد ويحتل عدم جواز التناهي من مقتله
لانما الزمان ولا بد فيها من التمييز والتفريق كما مر تحت وفيها حاشا لوضو
ولا يتفرق اليقين بالجنس الذي يخرج منه بالاختلاف قال في الميتة الميتة
اقتدا بالفتاوى اذا اعتقد مقتلهما انما ذكره تفرقا الى الله تعالى كمن
ذله في غيري في الكيل منه وفيه من هذا الوجه الى الوكيل لان **مقتل**
لا يجب بقتله على الاصابة عند بل لخصه شخصيا واحدا من مقتلهما
جاذا بما عاين والفتاوى المستفيضة ولنا في الآية الشريفة ان الاثم فيها
للاختصاص لا للملح او جليها للفتاوى وتبين الفتاوى بحسبهم وديانهم
وقالوا بما يؤيدوه وفي الصحيحين مقتل الذي اصاب على الذي ياله واجب
صوم الحليين القاضيهما الا الاثم اونا يبدوا الحاصر مع القصة العام ولا دليل
عليه الا فضل لا لانه لم يصرحوا بها ويصح حمل المقتل على مقتله من وجهين
لغيرهم كما في **مقتل** اقربا على الفتنة بالجميع المصاب لا ولا عند لا كونه
للصحيح لا على احد من الزكاة اقل من خمسة دراهم فضا عدا وهو اقربا في الزكاة
في اموال المسلمين فلا تقتل احدا اقل من خمسة دراهم فضا عدا وفي معناه رواية لم ي
واقبل السكا في قوله لا يوجب في التناقض وهو دهم او عشرة دنانير ولم يحد ليلها
والسيرة للملوك في جدار بعد الاموال والاغلا في الاموال في التناهي من مقتلهما
جواز اعتناء الدهرم المتلفه من مثل عشرة دنانير ولا سيما اذا كان الخوان

الفتاوى

الزكاة والعتق من ذل لا على الاستحباب او على الاجماع عليه كقوله لا كونه
بل من غير المعية من ادى بان على الوترية لا كونه لا كونه لا كونه لا كونه لا كونه
غنى في الصحيحين على الزكاة حق تغنيه وفي التوفيق اذا اعطيت ما عدا
ونحنها ما مستقيمة وقيل لا يعطى الكسب القاصر زيادة على ما تم بها كونه
وهو **مقتل** لا يقتل من الزكاة في بلد المال كما في المقتل كما في بلد المال
يقسم صدقة اهل البلاد في اهل البلاد وصدقة اهل البلد في اهل البلد
ويجوز نقلها الى بلد آخر وان جازل السبق في بلد على الاصح للصحيحين في اخذها
للخلاف في بيعه منع وجوز المستقر في مخرج خلو وتغيرها وتغيرها لا لا فضا
ووبان من دفعها الى اهلها في بعض قتلها في بلدانها ما لا يجوز ما عاين وسبع
فتاوى المستفيضة لا ضمان ولا اثم الا على المستقر في بلد واحد وكذا الكلام في ما خوي
المريض وقت وجوبه لا يخرج فانما يضمن ببيع وجوبه المستقر في بلد واحد
ولا في طلبة المال ليعمل الا بصحته لا اقصا بتأخير البسط او دفعها الى المستقر في بلد
المال لا في بلد من المستفيضة ويستقر بها انزل وجوبه المستقر في بلد واحد
غيره ولا ضمان في الا بالانقضاء في الحاشا في اخرها من ما لم يقتضه ولم يسبها
لا حد مقتدر على منها ولا يجوز مقتضيهما الا على مبدل القرض ولا حساب بعد الاقصة
مع بناء الوجوب لا استحقاق للعبارة منها الحسن انكر الرجل الذي استحققت لسته
قال لا يسلو على قبل الزوال في بلد المعامل في بلد لا يسلو على لا بأس بتحويل الزكاة في بلد
وانا غيرهما من وجهين فخرقت فانما لا تقتل على لا في المقتل في بلد واحد
لا بأس به ولا على القرض لكونه المستفيضة بذلك منها الصحيح في رجل يملك كونه ما لم يقتض
الصحيحين ان اسر المستفيضة في بيعه لمعنى الزكاة وتخصيص التبرين بالكل لا يقتضى التخصيص
بالحكم فاذر وجوب الزكاة من ذلك وقد اوردنا في التحويل في بلد واحد لا احسن ثمة
اشهر فاذر ما من **مقتل** ابره الكيل في الزكاة على السائل انما من مقتلهما لا يخلو فضا
للصحيحين ويستحب ان يوسم نعم الصدقة في اقرى موضع منها بائنة والجماع في بلد واحد

يقول في القيمة بالاجماع والمعتبرة المستفيضة وفاقا كثيرا بالنظر الى درهم وفي
 الوقت ان ذلك انفع ليشترى به ما يريد ويخرج في البسط ويجوز ان يخرج من
 الاجناس حتى الثياب والسلعة كما هو ظاهر الخبر لا بأس بالقيمة في القطعة
 والا حوط الاول وعلى الثاني في جواز نصف صاع صاعا لغيره صاعا
 او نصفه لان احصاء الحبوب في الخبر لا يفسد بجمع عثمان ولا يفسد برفق
 القيمة بل يرجع الى السوقية وفاقا للاكثر وتقدرها بدرهم او اربعة
 دواينق مجهول القابل المستند في نقله على اختلاف الاسعار ولا يفضل
 اخراج الخبر لاند اسرع منعت وذلك اندا وقع في يد صاحبها كما عند
 كتاب الصحيح وفي اخراجه اعطى صاحبها استقرا حيا لم يرد اعطى صاحبها
مفتاح قد مر صاع بالاجماع والجماع المستفيضة وما دل منها على
 نصف صاع من الحنطة نحو على القيمة كما في الخبر وانما اخففت الحنطة
 معا وبدونها في خبري في اللبابة اربعة ارطال الخبر من رجل في البادية لا
 يمكنه القطرة قال تصديق اربعة ارطال من لبن وفستق المدف للصحيح كسيت
 الى ارطال سله من الرجل ثم روي فقال اربعة ارطال المدف والخبر
 شاذان مع ضعف سند الاول وقد مضى الكلام في بيان الصاع والارطال
 فيما حشا الوضوء **القول** في وقتها ومصرها **مفتاح** يجزى بغير وقت
 شمسية ليلة العيد للصحيح من سله ولا ليلته لقطر عليه فطرة قال لا
 قد خرج الخبر وصاحبه من يهودي سلم ليلة القطر عليه فطرة قال لا
 وقيل بل يلزم فخر للصحيح من الفطرة متى مضى قبل الصلوة يوم الفطر
 وقد روي ان اعطيت قبل ان يخرج الى العيد ففطرة ما كان بعد ما
 يخرج الى العيد فمصدق ولا ليلته كما ترى ولا يجوز تقديرها الا فطرة وفاقا
 للشهور لا معنى لتأخير الفطر قبل مجريه كانه عليه فطرة والجماع الواحدة والثلث
 بقرينة قوله بصل الاول في قبل الزوال ويجوز ما عداه تمام شهر رمضان ذكره للصحيح

بعض

بصل يوم الفطر ففطرة في وقتها بغيرها سله او يوم يدخل فيه ومنه انما
 اخره ما اعطى من فصاع لكل راسه او لم يقطر/ نصف صاع لكل راسه من
 او شعير وهو مقدم لا شتم له على ما يخالف على المسألة من اجزاء نصف
 صاع من الشعير وتأخيرها الى قبل صلوة العيد ففطرة لانه موضع نقص
 ونافق وفي جواز تأخيرها عن الصلوة قولان ولا كذا في العهد لم يزل اعطيت
 المذكور انما وفي معناها العا في دفع سندها نصفه ويجوز الاسك في الزوال
 واختاره في اختلاف الامتداد وقت الصلوة الذي وهو كما ترى وفي الخبر في الفطر
 التماسه انما وفي قبل ذلك باسفل قليلا لاجماع على عدم جواز تأخيرها
 عن الصلوة وقد ياتى به الصحيح قلت فان يقر بانه يندش بعد الصلوة قال لا بأس
 بخره على عيا التماسه ثم يفرق في نفسه وهو ظاهره انما اذا أخرها سله
 ولا خلاف في جواز تأخيرها مع ذلك وجد السقف لم يرد للصحيح في الخبر
 فلا بد من كونه عطيها وفي اخر من جعل يخرج فطرة بغيرها حتى يبيعها
 اهلها فحقا اذا أخرها ففطرة من صاعها والا فهو من سله حتى يبيعها
 الى اربابها وفي حاشا ما أخرها والعزل ان يعقبها في اليقظة وما والعيد
 ومما حده اسقطوا وجوبها بالزوال مع عدم العزل ولا قضاء لها عندهم
 بل هي تقطع بعبد الخبرين السابقين ولا تنها موقت فاق وقتها ففطرة
 وجوبه قسائما الزيل من خارج ولم يثبت وقيل بل يشترط ان يلم بات
 بالمسور بدقيق ففطرة التكليف والخط هو آداءه **مفتاح** من غدا
 من صاعها ليلية عند الاكزيلاية انما الصدقات ونظا من العيد احتسبا
 بالمساكين وفي الصحيح من كل اناس نصف صاع من حنطة او شعير او صاع
 من تمر او جرب انتقاء المسلمين وفروا يملن تحمل الفطرة فتا المالك في وفي
 اخره اما سقبل ذكره الما في عليه الفطرة ليس على من قبل الفطرة فطرة ويجوز
 جماعه دفعها الى المستفقر في النقص وبارد عليه وربما جعل على القيمة لعمارة

المعتبرة واشترطوا المعدل لكونه غير شامي ولا واجبا للنفقة كما شرع
 كذا الكلام في نقلها في بلد آخر فربما ذكرها خبيثة صرفة في البلد الذي
 هو فيها وفي الخبر لا يتقدم من ادخل في رضى وفي آخر لا يوجد ذلك في البلدة
 اخرى وان لم يجدوا فيها والمشهد المنع من اعطاء اهل رضى وادعى
 السيد عليا الامام الا ان يجمع جماعة لا يتبع لهم تعجبا للنفق و
 رضى لا ذرية المؤمن وفي المرسلا لا تحت احدا اقل من اسر وضعفه
 في الخبر ثم حمل على الاستصحاب تعجبا من بلدنا لا صاحب يجوز ان يعطى
 الواحد ما يغنيه بل خلافه وقوله لا ينفقها احبنا في رواية وفي الغنى
 ذوى القربى بها قبل الخبر ان يزوجها هذا الفصل والصلح كما يستاد
 صلاية صومر ولا يدفعها الى الامام ولا يشهد لها صومع الغيبة الغيبة
 المامون لا يتم بصحة حقها وفي الخبر لا امام علم منهما حيث يشاء و
 في آخر الغيبة لمن هو قال الامام ويعجز ان يقرها بنفسه بل خلافها
الكتاب الثالث في الخمس قال الله عز وجل واعلموا انما
 غنم من شئنا فانه لله خمس وللرسول ولذوى القربى واليتامى و
 المساكين واربعه **القول** فيما في الخبر وشراعه **مفتاح** لقما
 في الخبر في الغنائم وهي الفوايد فيها ما غنم في الحرب من الاموال والاية
 والصالح المستغنية قل وكثر واشترطوا المريد بلوغه عشرين دينارا
 شاذ خرج بالعمومات وقيل ما غنم من مال البغاة عند الاكثرو فيها يسرق
 او لو غنم عليه قولا وقيل لا غنم الا ما غنم في غير ذلك من الاموال المستغنية
 للخبر وموعنه ونسأ ليعا من الخبر **مفتاح** وصلى الفوايد المعادن
 كلها حق الطوع والكسب يجب فيها بالاجماع والصالح المستغنية وفي مثل الغرة
 وطهر الغسل سجادة الرمح والخبر والقرعة اشكال لا يشك في التمسك بالثقة
 في طاعة اسم المعدن عليها وينتظر فيها بلوغ عشرين دينارا للمتمم لغيره حتى

يلغ

يلغ ما يكون في مثل الزكوة عشرين دينارا خلافا للمالك في دينار واحد للخبر وكذا
 الصحيح على التبع والارضية من عشرين دينارا ولا يشك في ذلك في الاموال
 وجوبها ايضا مقيدة بما ذكرنا من الدليل **مفتاح** ومنها الكثرة ويجوز فيها بالاجماع
 والصالح لا يكون الا يكون للادوية من المصروفه فانه في الغلة وقال الاكثر
 كلها وجوبها في دار الاسلام وعليها ثمة في الغلة وهو ضعفها كما في خبر
 القصة ويشترط فيه بلوغه ثمانية اذ لا يكون للصحيح **مفتاح** ومنها ما يخرج من الجهر
 بالعموم كالنوى والجماع وغيره كالعموم ويجوز فيه بالاختلاف لا يصح من الغنم
 وغنم الزكوة فتشاكل على الخبر وانفقوا على اعتبار النصاب فيه فصار نصاب
 الجهر الغنم عشرون ولم يحدد مستند ومعه اعتبار راحة سبعا في الغنم في حق
 من وجده الماء **مفتاح** ومنها ارباع النجاسات والنجاسات والارباعا
 يجب فيها على القصور على اربعة ارباع على الاجماع بحكم ما غنم من المصروفه
 بل المتأخر في الدلالة على الوجوب لا ان المستغنية منها انهم عليهم السلام جعلوها
 شيعتهم من قبل جعلها حق الخبايا بحيث قصاصا بحسنه وانفقوا منها في حق
 الاموال حالها من شيعتنا لطيفهم بالولاية ومنها قلت لان لنا اسرا لا
 من غلات وتمازات ونحو ذلك وقد علمنا ان الغنم اخلافا لغيرها حالها اذا
 لشيعتنا الا كسب ولا دينهم كسب طلقا ما في خبر فحل ما في ايديهم من غنمنا
 فليبلغ لشاهد الغائب ومنها حالها من اسرق بغيره فربما لا يكون له
 البنا حقا الا وان شيعتنا من زكوة الف وانباء هم في حلقها جعلهم كالحالين
 يقوم قائما والاسكاف في الاصل لتقليد الامام جليته في ما اذا لا يسوغ
 تقليد الا بملك غيره ورده الحق اننا الامام لا يحل الا بالاعمال والولاية في
 تقليد نعم توبه اختصا لتقليد محققهم ومن حقهم لا تساقا لباقية وفيها ما في
 الخبر هذا النوع كالحكم عليهم السلام لان يقال ان معنى كل علم لهم انتم فقهه
 في من حقه هم بان يسمع في شيا وكيف شأنا اذ هو في خبرهم ما في مثل هذا

الزمان فتنقطع جميعهم خاصة دون التهام الباقية والمسئلة من المتشاكلات
والعلم عند الله **مفتاح** اضاف الخبر الى الارباع المذكورة الميراث و
الدية والحدية والشيخ العدل الجليل والمحقق والعلامة الصانع وشيخه
وفي الصحيح المشتمل على الاحكام المتروكة وهي القيمة بعينها المرو والقباية
يقيد بها والجازة من الانسان الانسان التي لها حظ الميراث الا ان
يحتسب من غير اب ولا ابوين ومثل عدو مسلم فيخذله لا يرثه ما يوجد ولا
يعرف له صاحب فظاهر القديمين المعروفين هذا النوع مطلقا وانما لا يضمن
فيه الا ان يضاف صاحب **مفتاح** ويجوز ان لا يرث المتشاكل من سلم الذي
عند اكثر المتشاكلين للصحيح بما اذ في شتر من سلم ايضا فان عليه الميراث انما
ان المراد اقول افراده وكثير من القديس لم يذكره ويحتمل ان يكون المراد
من الحديث تنقيح الخبر الى النسخ اذا كان نشا لا من غيره كما ذهب اليه
بعض العامة لا اخذ الخبر منه ليعني ما شتم **مفتاح** ويجوز ان لا يرث المتشاكل
بالحرمان من علوم القدر ولا الصاحب على المشهور الخبرين فظاهر ان لم
يعلم بدارته من الخبر ومعدومة صحة قبحها بعده كذا قاله ولم يذكره القديس
والحديث والا وان تصدق بما يتحققا تنقاه عند من الفقهاء بعد الراس
على العلم بالمال فان تصدق بالخبر منه لما ورد في خبره في عدة اخبار
تصدق بخبره فان الله جل اسمه رضى من الاشياء بالخبر وسائر المال الذي
مفتاح انما يجب الخبر بعد المؤنة التي يفتقر اليها الخراج الكثر والمعدن باله
خلاصه فلا يراها وسيله الى تحصيله فكانت من جميع الكثرين وفي اعتبار النسخ
بعدها او قبلها وجها وفي الارباع بعد مؤنة من له الواجب بعقده ومثله
والنذور والكفارات وما خذ العالم لعضيا او مصاغة والهدية والتصدق للفقير
بحاله ومثله ليجب العلم بالاكتساب وعرضه في ربات اسفار الطاعات والتزويج
وعقود كذا قاله وفي بعض الاخبار ان الخبر بعد المؤنة وفيما جاز وفي بعضها بعد مؤنة

ومثله

ومثله عايد وبعد خراج السلطات ولو كان له الاخر لا يخرجه في حق استحقاق
المؤنة منه ومن الكتب ومنها بالنسبة او بعد ولا يدخل في الميراث من
الانواع اجماعا نعمتها طاقا لا ارباعا بالتأخير كما لا بد له من التجدد مؤنة
القول في كيفية التسمية ومعرفة **مفتاح** يتسم تسمية اسم ثلثة
اسم الامام عليه السلام في نفسه وسيم الله وسيم رسول الله صلى الله عليه وآله وتلقاه
للاستبانة الثالثة الباقية لظاهر الآية والنسب المستفيدة وقيل بخمسة
اسمهم سيم اعطى السلم وسيم لا قربا الرسول صلى الله عليه وآله وتلقاه
للاستبانة الباقية للصحيح ويشترط في الاخبار باختصاص خبر الارباع كذا لا مام
على السلم كما في الاشارة اليه مع تأويله وفيه طرق الاصل والثالث الايمان
على المشهور لان الخبر من ذكره المعتبر في مستحقا للعدالة لا خلاف فيه
وان يكون لها شريعتين للاخبار والمستفيدة خلافا لظاهر الاسكان في قوله
اطلاق الآية والتعويض وضعف سند المعارضة لا يمكن ان نقاها لانه عند
الاكثر خلافا للسيد وارجحه وفي الخبرين كانتا من بين هاتين اربعين
سيرة يشرفا والصدقة عقله وليس له من الخبرين ولا يعتبر في حق
السبيل على الحاجة في هذا التسليم خاتمة كما في الزكوة وفي التبرع بقران ولا
يجوز شيئا من الاشياء اثنائة بلا خلاف اذا المراد بهم في الآية الذين لا يخبر
وفي المرقى ذال الامام وفي جريدته جميعهم عليهم وجوز تخصيصه بعد
بعضه فان اشهرها الثاني لان الآية ليس انما المصروف لا التبرع واحولها
الاول لان ذلك يحتاج الى دليل ولم يثبت هنا كما ثبت في الزكوة **مفتاح**
صلح بغيره والخبر في القضية الامام عليه السلام ورد من اخصر ويجوز تنقيح
تدريسهم به الى حضوره على السلم لان خبره ليس بالهدية المكرام بغيره
اذا قام ذلك الله على الكثر كما جاء في الخبرين من غير التسلط مستحقة ومثله ما يثبت
بالسماية والارباع من خبر في الكل والمخرجين لان عليه اتمام كفايتهم مع العز وله

ويصدق مدعي السيادة

الزيادة في جنونه كما ورد في الرواية هكذا مع العينة القول والا حجة
عند سقوط ما يختص به عليه انتم لعلكم تعلمون ان ذلك شيعتهم
ووجودهم في حقل القبر الى اهلها لعدم ما منع منه ولو صرفا لكل
اليوم كما ان لوط واحسن ولكن يتولى ذلك القيد المأمون بقول الشريعة
كما يتولى الغايب **الباب الرابع** في سائر الصدقات قال الله
بطل بدله وفيما هو لم يحق لثباته في الحرم **مفتاح** لا صدقة واجبة
في الزكاة الا ما وجب بنذره شيئا او كفارة كما ياتي في كتابه بغير الصدقة
بقدر الواسع والطايع استحقاقا بأكمله بالثبوت من الذين كان نطق الكتاب
والسنة دليل العقل في الحسبان الزكاة ليس بها صاحبها وانما
هو شيء ظاهرنا نحن بها اذ هو من حقها مسلما ولو لم يزد على ما يتبدل له
صلوة وان عليه في أموالكم غير الزكاة فقلت اصلها الله وما علينا
في أموالنا غير الزكاة فقال سبحانه الله ما سمع الله تعالى يقول والذين
في أموالهم حق معلوم للتأجيل لم يعرفوا قال قلت فاذ الحق لعلوم الذي
علينا قال هو والله الشئ معلوم الرجل ما له يعطيه في اليوم وفي الجمعة
او اكثر من ذلك وكثير غير ذلك يدوم عليه وقوله تعالى ويصنعون الماعون
قال هو الذين يقرضون المعروف فيسقط ويستأجر البيت بغيره ومن الزكاة
فقلت ان لنا جيلنا اذا اعزنا هم ستا عكسوه واخذوه فقلنا جئنا
ان منهم فقلنا لا ليس عليهم جناح ومنهم اذا كانوا كذلك قال قلت له
يصنعون الطعام على حبه مسكينا ويتيمما واسيرا قال ليس من الزكاة قلت
قوله تعالى ويصنعون الماعون لئلا يكونوا مسترا وعلا مية قلت قوله ان
تبدوا الصدقات فعدوا هو وان خفيوها وقبضوها **مفتاح** هو خير لكم قال
ليس من الزكاة وصلته بقرابته ليس من الزكاة والاخاؤه من غيرهم مستفيضة
وقد رويته ساله رجل في كسب الزكاة من المال فقال لئلا يكون الظاهر في الزكاة

نريد

نريد فقال لئلا يكونوا مستفيضة لانها اوسع
تلاوة في حقل القبر الى اهلها لعدم ما منع منه ولو صرفا لكل
اليوم كما ان لوط واحسن ولكن يتولى ذلك القيد المأمون بقول الشريعة
كما يتولى الغايب **الباب الرابع** في سائر الصدقات قال الله
بطل بدله وفيما هو لم يحق لثباته في الحرم **مفتاح** لا صدقة واجبة
في الزكاة الا ما وجب بنذره شيئا او كفارة كما ياتي في كتابه بغير الصدقة
بقدر الواسع والطايع استحقاقا بأكمله بالثبوت من الذين كان نطق الكتاب
والسنة دليل العقل في الحسبان الزكاة ليس بها صاحبها وانما
هو شيء ظاهرنا نحن بها اذ هو من حقها مسلما ولو لم يزد على ما يتبدل له
صلوة وان عليه في أموالكم غير الزكاة فقلت اصلها الله وما علينا
في أموالنا غير الزكاة فقال سبحانه الله ما سمع الله تعالى يقول والذين
في أموالهم حق معلوم للتأجيل لم يعرفوا قال قلت فاذ الحق لعلوم الذي
علينا قال هو والله الشئ معلوم الرجل ما له يعطيه في اليوم وفي الجمعة
او اكثر من ذلك وكثير غير ذلك يدوم عليه وقوله تعالى ويصنعون الماعون
قال هو الذين يقرضون المعروف فيسقط ويستأجر البيت بغيره ومن الزكاة
فقلت ان لنا جيلنا اذا اعزنا هم ستا عكسوه واخذوه فقلنا جئنا
ان منهم فقلنا لا ليس عليهم جناح ومنهم اذا كانوا كذلك قال قلت له
يصنعون الطعام على حبه مسكينا ويتيمما واسيرا قال ليس من الزكاة قلت
قوله تعالى ويصنعون الماعون لئلا يكونوا مسترا وعلا مية قلت قوله ان
تبدوا الصدقات فعدوا هو وان خفيوها وقبضوها **مفتاح** هو خير لكم قال
ليس من الزكاة وصلته بقرابته ليس من الزكاة والاخاؤه من غيرهم مستفيضة
وقد رويته ساله رجل في كسب الزكاة من المال فقال لئلا يكون الظاهر في الزكاة

لو لم يكن الصوم سفرا وجعلنا انما هو في الشهر من الصوم في الشهر للشمس
 انما لو لم يكن الصوم سفرا وجعلنا انما هو في الشهر من الصوم في الشهر للشمس
 انما لو لم يكن الصوم سفرا وجعلنا انما هو في الشهر من الصوم في الشهر للشمس

الفتنة لا ينافي في هذا الا انه كما ان وجوده لا ينافي في عدم وجوده الا انه وفي ذلك
 القضاء فخره جديلا كما حقيقته بجمله فخطب جميعهم وكذا القول في المحل في زمانه
 فالتفتة بخلاف ذلك لا كذا اما الحائض والفتنة والمرض المستمرة فبذلك لا يبيح
 منهم قول احدا وانما يصح بدستمنه في وقتها من مسحة شدة اذا انت بالفتنة
 ليعاها ما مع الاخلال فغير ذلك لا يقدرة في مسحة غسل من مسحة غسل
 وانما المسافر لا يبيح منه صوم شهر رمضان اجماعا والعقاص بدستمنه ولا
 غيره من اعيانهم لو لم يسهل الا في شهر ايام بدلهما في وقتها من مسحة شدة
 لمواظبة من غير ان قيل لغروب عاددا والفتنة المستمرة سفره وحصل عند
 الاكثر لاطلاق الصيام المستمنه في الشهر من الصوم في السفر فخرج الفتنة
 بالفتنة لا يوردها واما لاطلاق قوله تعالى في صيام ثلثة ايام في الحج فالأول
 في الباقى وهو صوم الايام في استثناء الثالث اشكال الاستثناء لا يبيح على
 يقبل به احدى وجوب الصوم المستند في المسطرة في الموضع لا يورده عدم الترخيص
 لا يقع مثل هذا المستند وانما استثناء الصوم في الصوم في السفر
 مطلق الصوم المستند اذا علق بوقت معين فخرج صوم رمضان في السفر والاداء
 به صوم رمضان في السفر المستند في قوله له وكذا احد قول القيد
 في صوم رمضان في السفر المستند في قوله لها الكراهة والاستحباب
 منه مطلقا لا يلائق الصوم في سفره في قوله في السفر المستند في قوله
 عند قوله تعالى على الله عليه انما للصوم المستند في قوله لا يبيح عليه السلام
 والمستند في الاستحباب في المساجد لا يبيح في المساجد والمستند في قوله لا يبيح عليه
 واما ما علق في الفتنة والرسام احد قول من ذوى الاعتدال في وجوب عليه
 القضاء كما علق في قوله لا يبيح عليه من ايام آخر الا المسافر في وجوب العمل
 بالحكم في السفر المستحاج في قوله لا يبيح عليه من ايام آخر الا المسافر في وجوب العمل
 عند الحائض والفتنة وان حصل العذر في الغرض والفتنة بعد الحج والاداء

والصالح

والصالح ولعدم حجة صوم رمضان وكذا لما علق في قوله لا يبيح عليه من ايام آخر الا المسافر في وجوب العمل
 في انشاء الصيام المستند في قوله لا يبيح عليه من ايام آخر الا المسافر في وجوب العمل
 قبل ان يوردهم في انشاء الصيام المستند في قوله لا يبيح عليه من ايام آخر الا المسافر في وجوب العمل
 فالصوم يمكن في وقتها من مسحة شدة اذا انت بالفتنة ليعاها ما مع الاخلال فغير ذلك لا يقدرة في مسحة غسل من مسحة غسل
 لتأخره ولا خلاف في وجوب عليه وعلى ما ذكره في قوله لا يبيح عليه من ايام آخر الا المسافر في وجوب العمل
 وفي الصحيح فاذا دخل رمضان قبل طلوع الفجر وهو يريد الاقامة بها صليده
 صوم رمضان فاما اذا دخل بعد طلوع الفجر فلا صيام عليه وان شاء صام
 ولو صام بعدهما في الاستثناء فالمرتب في قوله لا يبيح عليه من ايام آخر الا المسافر في وجوب العمل
 فالاصح انما يخرج من بيته قبل الزوال فطروا ان يخرج بعده صام والمستند
 كما في الخلاف وقا للمنفعة والاشكال في الصيام المستمنه وقيل في غير
 مطلقا انما هو الاية والمحل في قوله لا يبيح عليه من ايام آخر الا المسافر في وجوب العمل
 لا يبيح عليه من ايام آخر الا المسافر في وجوب العمل المستند في قوله له وكذا احد قول القيد
 في صوم رمضان في السفر المستند في قوله لها الكراهة والاستحباب
 منه مطلقا لا يلائق الصوم في سفره في قوله في السفر المستند في قوله
 عند قوله تعالى على الله عليه انما للصوم المستند في قوله لا يبيح عليه السلام
 والمستند في الاستحباب في المساجد لا يبيح في المساجد والمستند في قوله لا يبيح عليه
 واما ما علق في الفتنة والرسام احد قول من ذوى الاعتدال في وجوب عليه
 القضاء كما علق في قوله لا يبيح عليه من ايام آخر الا المسافر في وجوب العمل
 بالحكم في السفر المستحاج في قوله لا يبيح عليه من ايام آخر الا المسافر في وجوب العمل
 عند الحائض والفتنة وان حصل العذر في الغرض والفتنة بعد الحج والاداء

حتى العشر ثم بدأ له ان يصوم لم يكن في ذلك خلافا من يوم في الصوم ان شاء الله
وفي الصحيح ان في يوم من ايامه صلى الله عليه وسلم ذكر الصيام قبل ان يعلم طعاما او
يشرب شرابا ولم يقطع فيه ما احب وان شاء صام وان شاء افطر وفيه ان هو في
الصوم قبل ان يترور الشرب لم يجر له يومه وان شاء بعد ان ترور الشرب لم يجر له يومه
الذي هو فيه وفيه كان من اهل البيت عليه السلام من عمل في الصيام فيقولون قد صمت
والاصمت فان كان عنده شيء اقرب به الى الصيام وهو سلق ولا يجري تقديم الشربة
على البيل ولا في شهر رمضان مع الصيام والاعطاء على كل الشربة في شهر رمضان
لصيام الشربة على كل ما قبله من الشربة والسبب في ذلك ان الاجتماع **مستباح** هل
يحل الصوم فيه الا فطره في شهر رمضان لانهم لم يسموا الا افطار
نفسه دون شربه اذا اصبغ بهذه الشربة في شهر رمضان من غير ان يكثر
على البطون وان في الصوم قبل ان ياكل يقطع الصوم من الشربة وهو لا يقطع
وكذا السبب في كونها في شهر رمضان انما كانت في شهر رمضان من غير ان يكثر
الطعام المذكور فيه في شهر رمضان انما كان في شهر رمضان من غير ان يكثر
يكثر في الشهر بعد نية الا فطره في الشهر من نية الصوم في الشهر ما ان يقال
بالصحة في رمضان والنفذ والمعبر ايضا ويكتفي بنية الصوم مطلقا **مستباح**
يجزى صوم يوم من شدة من رمضان اذا افطاره نداء لا يكتفي له منه الا كفا وفيه
بالفطرة والمعتبة المستقيمة والاجماع وكذا في كل ما احب من فعل منية
الغنى مع عدم العلم كما في الشهادة ان لا يجزى عند افطاره من لا يجرى منه
شرا في الظاهر فلا يتحقق الاستئذان للصوم منها **الصح** في احوال الصوم في اليوم الذي
يشك فيه من رمضان فطره عليه قسما انه وان كان كذلك خلافا للظاهر والفقهاء
لا يقررونه الا في حق من يجزى من الشهر والموت وجوز ان التكليف منوطا بعتقاده في
الواقع ولا تكن ان افطاره من شعبان لم يجز به وهو باطل الاجماع والموقف معارض
بشك وكذا اذا افطاره من شهر رمضان في شهر رمضان وفيه نذر ولا يقع في رمضان غيره

صوم

بعد شهرين من التوبة به وبغيره الخ خلافا للظاهر ولو لم يغيره اجزاء عن ذنوبه
نواه الا كفا فيه بالقرينة وهو مع الجملة في التوبة ما اجتمع مع العلم في ان الصيام
عند الاكل والشراب والجماع والاستبراء والاجماع ولا ينافي في الصيام وفيه ان
الاكل والشراب من المعتاد والمطعم المعتاد الذي به خلافه والشراب لا ينافي
في الاكل على عدمه وكذا العمل في الاكل في المعتاد وعرضه في المعتاد
وتقدمه بقاء على الحنابة الى طلوع الفجر في شهر رمضان وقتها ثم انما على
الاجماع للصيام خلافا للمنفرد وقد سفي في ما حشا الفصل من الافعال في
الحاق التوبة بالفتنة بها ولا فيقتضي الجمع ان تقدم وكذا في الصوم واجبا
للصيام وكثيرا بالجماع خاصة على الانسداد والاعتكاف وفيه ان يكون
مع الصيام من رمضان والنفذ للمعبر والاجماع والجماع واجبا الاكثر
بالانterior ايضا لا يجزى الا بغيره من ضعف وانما بغيره من خلافا للظاهر
ولقد ساء رمضان ايضا بعد ان ترور الشربة خلافا للظاهر وفيه ان لا يقطع
بعد الصيام من شهر رمضان في الشهر ايضا وهو شاذ ومنهم من ساقط فيه الصيام
ايضا للتعذر وهو محل غير العادة ولا يفسد الحلقه بالما مع الصيام
وكذا العمل الاول ولا يسا في الثاني وهو شاذ ولا يجب به شيء الا كفا
المؤيد بالخير في الاكل خلافا لما حاشه فيقتضي حاشه والاخر في كفاه القضا وكذا
الكل على الله وعلى سواه على الاكل يعلم المسلم فاما في الحلقه فيختلف في ذلك
والحلقه في وقتها يجب في القضا والكنافة استنادا الى خبرين في العمل فيقتضي
الوضوء بذلك ايضا وليس في شيء وهو على ما لا يسا في الثاني والظاهر
المشهور في الصوم وجوبه للقضا والكنافة به استنادا الى رواية ضعيفة
مقطوعة تدل على جزمها بعد المقتضى والاستئذان ايضا مع دخلا في الاجماع
ومنهم من يذهب الى ان الصيام من رمضان واجب في القضا خاصة في الشهرين من رمضان

ولا يتم انقضاء المدة الخفيفة سنة والرياحان بدعة للضباب وبها يجمع بين
 منع ان اخبار الكراهة ضعيفة **مفتاح** في المسألة اذا صحت فليس معنى كون
 وشعرك وجلدك وهذا غير هذا وقال لا يكون يوم صومك يوم فطر لك
 ناذق غير خروج المرأة ولذا عاها دم ولكن عليك وقار الصيام فان روت الله
 على الله طلقه اترس مع امرأة تستبها ريتما وهي مائة قدما لعلها فقال لها
 كلي فقال لاني سامت فقال كيف تكوني مائة وقد سببت جارتك ان
 الصوم ليس من الطعام والشرب **مفتاح** ليس على الناس شي في شئ من انواع
 الصيام ولا في شئ من المفسقات الا لاجماع والصالح منها لا ينقض ما هو في شئ
 من ذلك قد انقضت صومه ولا على الجور في حلقه بالاختلاف ولا على المكره
 عند الاكثر للاصل وحديثه ما استكره عليه ولا لا خيرة له فلا يتبعه
 اليه الا في خلافه لا يسهل ان يفعل باختياره وهو ضعيف وفي حكمه المفسر
 في يومه صوم للثنية كما في التصحيح المتنازع قبل الغروب لذلك يكون
 في الجواز ظن الغرض بالترك وان لم يلحق التساقط خلافا لتصحيح المفسر
 لها مع وجوب الاقتضا على ما يندفع فيه الحاجة ولا على الجاهل في حكمه على
 خلافا للاكثر في حقها في خلافه لا يراى اقتضا عند غروبها بل الضاد ومنهم
 من اوجب الكفاية ايضا ولا يظن بغيرها للاسراع لتعلق الحكم بها في التمسك
 على تقدير الاخطار لا تعمد الفعل بل في حق بعضها بغير المعذور لعل الحكم التقي
 الا عند اكمال استقضاء المعتمد منها اقر جاز كبر لغيرها لانه فلا تنقض عليه
 بل يمكن القول بسقوط القضاء ايضا المرتفع عن رطل الى امله في شهر رمضان
 او في اهله وهو محرم مما لا يراى الا ان ذلك لاجل ان الله قال لا يظن بغيرها **مفتاح**
 يجوز ان يغير المعتمد قبل انقضاء المصليا للمعتبرة ويكره بعده في غير قضاء
 رمضان والخبر فيه لا يجوز لضعفها المستقيمة في كبرها يات مع التمسك بغيره
 فيكون مطلقا والعمد في جرحه ضاده فيه مطلقا للصحيح جاعل الكراهة جسيما

والله اعلم

والمطلوب جرحه في الواجب مطلقا وواجب الكفاية في قضاء التمسك المعتمد كونه
 اوجبها ما لا يندرج في قضاء مطلقا والندرج هو شاذ لا الفضل المذخور اذا
 ادعى الى طعام ان يظفر له بعد انزال المنصور المستقيمة عنها الصحيح في حلق
 على خد وصرها في غفر عنه ولم يعمله بغيره فليس عليه كفاية الله له جرحه
مفتاح يتكرر الكفاية بتكرار الوجبة لربما عاها في اليوم الواحد في تكررها
 بتكرار الوطر او مطلقا المفسر حتى لا يزداد والرفع اوسع اختلاف الجدل مع حالها او
 العدم مطلقا اقل والاخر لا يخبره فاقا للحق وجاها ان تعدل الاخطار انما يسهلها
 الغرض وينسب للصوم فيبقى ما عدا على اعادة البراءة السليمة من الجاهل في جرحه
 لعدم الاستعانة بغيره المجرى عنه في التصحيح ان الاكثر يتكرر مع الاخطار
 عبر القول بتكرره بتعدد الاذواق والرفع ويجوز سائر الاخطار العظيمة وان كان الخط
 واما الخطر والادوية يتكرر لهما في دويا الاكل والشرب فيوطر بقا صيد في
 من لشواذ الا انه لا جوط ولا في رواه المندرج في عيون الانبياء **مفتاح**
 يسقط الكفاية لما انكشف كون المصور من رمضان بالاختلاف في تساقطها
 بالقطر في دون غيره اتما في سقوطها بطريقان سقطت التسمية كالحصص
 السعة مطلقا او الشرور وما وعد مطلقا وان قصد الغرض قالوا لا يجرى
 عدم السقوط مطلقا كحاطبه الا كبريد لا تفي في الخلافة عليه اذ لا ان التمسك
 لها هي المصلحة والافساد بالتسبب الموجب والعقد المسقط لا يصح للمصلحة
مفتاح المكره من الزعيمين يتحمل كفاية المكره وتقريره بالتمسك بالامام
 خلافا للما لا شاذ ولا لغيره الا لا يجرى في مفسدة لا شاذة الا انقام ولا
 انما لان في الاكراه نفع فتم ليس فيه خلافا للتمسك ولا للمسا في مفسدة لا شاذة
مفتاح يستحق تغير الصيام من قول المحدث فيكون اخطا لتمام خبره من سبيل
 دار ينقض على الجواز ان لم يجد الماء الفار فانه يقبل في القلب كذا في الحديث في ذلك
 يخرج عن الصلوة الا ان يتنظر انقضاء للمصالح ومالك في المرقوم بانه قد حصل انقضاء

مع غيرة وهو صوم كفارة قتل العمد فان خصا لها الثالث جهه على الجاه
والعبرة المستفيدة منها العبيد على المؤمنين يقتل المؤمن مقتله لا توبة
فقال ان كان قتله لا يمانه فلا توبة له وان كان قتله لا يمانه فلا توبة له وان
كان قتله لعنسا وبسبب امر الدنيا فان توبته ان يغادرتا وان لم يكن علم
بذلك انطلق الى الدنيا المقتولة فارتد عنهم قتل ما جهم فان غفرتهم فمقتلوه
انما هم الذرية واعتق منهم ونام شهرين منها بعين واعلم مستحقين سكينتها
كفارة من افطر على يوم في شهر رمضان على قول الصدوق والشيخ وكذا الحديث
للموتى وحله في المعتبر على الاستحباب والاكثر على الخبر منها كما في **فتاوى** وقد يجب
بعد الخبر غيره صوم يومه صوم كفارة قتل الخطاء قال الله تعالى ومن قتل مؤمنا
خطا غير وقتة الى قوله فلم يجد ضياءا شهرين منها بعين وفي معناه
الصوم المستفيدة والافلا في هذا الموضع خبرين منها وشكها كفارة الخطايا
قال عز من قال في الذين يظاهرون من ضياءهم ثم يعودون لما كانوا في الضمير وقتة
للقول من لم يجد ضياءا شهرين منها بعين من قول الله تعالى من لم يستطع
فا طعام شهرين سكتا وشكها كفارة الجراح في الاعتكاف ووافي المعتكفين
للصوم من المكلف جامع اهله قال اذا فعل ذلك لم يفتل على المظاهر والاكثر
على الخبر من الخطايا الثلاثة الموقر عن مكلف واقع اهله قال في خبره في فطر
يومان شهر رمضان او وجبها المفيد والسيد عطلق فعل المفطر من الجراح
في غير ولم يجد ضياءا وشكها كفارة من مكلف بالهالة على قول الشيخين ومما
فان يجوز كفارة يمين كما ياق وقيل باثم ولا كفارة وفي الكافية العبيد يعمل
حلفا لبراءة من الله وسو له الله على كراهة فحلت ما توعد وكذا رتد
فخرج يومه عشرة ساكنين كل سكرين ويرتفع الله عز وجل به في الخلف
وهو **فتاوى** وسنة للصوم كفارة اليمين قال الله عز وجل لا يؤخذكم الله
بالقوى ايمانكم ولكن ثقتكم بما وعدتم الايمان فلكل رتد طعام عشرة ساكنين

او سكران ففطرنا عليكم او كسرتهم او تحرروا رقية مائة درهم ففطرنا ففطرنا
ايام ذلك كفارة ايمانكم اذا جلفتم وشكها كفارة الذمة والعهد وفاقا
للمعتكفين للصوم فان قاتل الله على كفارة يمين والاكثر على انها شكها
المفطر في رمضان كما ياق الخبر وقيل ان كان المشرك وصريا فالف في ولا
فالاكثر على الجوع وقيل هذا قول آخر شاذ ومثل كفارة اليمين كفارة وشكها
شبهه على الوجبة وولده وكفارة خدش المرأة وجهها حقها دمها
شعرها سها في المسار على الشهر والخبر واستحبها الحل وهو حسن **فتاوى**
وسنة للصوم كفارة الاضارة فقتلناه شهر رمضان بعد الزوال وهو ثلثة
ايام بعد الفجر طعام عشرة ساكنين على الشهر والخبر خلافا للخبر في غير رمضان
ولما خشي ففطرنا كفارة يمين ولله في فاسقطها وله الخبر والمعتكفين
بقضاء كفارة شهر رمضان ولله الوثيق وحله الفتح على من فعل ذلك استحبنا
وقضاء ما لم يفتل على الاستحباب في ائده الشيدل لثان باختلاف تقديرها
وتحديده وقت شربها في التصوم وفي الصحيح جيل وقع على اهله وهو يقتل شهر
رمضان قال ان كان وقع عليها قبل ليلة العشر لا شئ عليه يصوم يوما
بدل يوم وان فعل بعد العشر ساءم ذلك اليوم واعلم عشرة ساكنين فان لم يكن له
صائم ثلثة ايام كفارة الذمة وهو صحيح ما في الباب ولم يجد بها ساءم
ذلك صوم كفارة من فطر من عرفا طعاما قبل الغروب وهو ثلثة عشر يوما
الخبر عن المدينة الصحيح وكفارة جزاء الصبي على قول التصديق في ثمانية **فتاوى**
وقيل على الخبر يمينه ويرضيه وهو صوم كفارة من افطر يوما في شهر رمضان
عاما ايا يوجب لكفارة على الشهر للمعتكفين في جمل فطر شهر رمضان شعرا يوما
واحدا من غير عذر قال يعقوب بن ابي بصير شهرين منها بعين واعلم مستحقين سكينتها
فان لم يتد ففطرنا بها يطيق والعا في رقب برب الحنك الخبر الاعرابي المشهور
مع ضعف سند له سائسا في الترتيب ولا يظهر له انه وروى سائسا في آخر

بان لا يكسب ما يفتل من قوته وقوت عياله يوم وليلة على او لا يعا
 ثيا الجسد ولا المسكن الا ما يغتسل من قدر الحاجة وعمره ليعياها لمطرو
 سنة وما حصل به شقة شديدة وان رجا بروه وما خاف به من زيادة
 ذلك لا السخر الا مع تعدد الاقامة **مفتاح** يتحقق التسامع في الشهرين
 شهرين اثنا في ولويوما اجماعا والصحاح ولا ياتي به عند الاكثر
 لظهوره من غير خلاف في المبدأ والمحل وهو شاذ وفي تحقده خمسة عشر يوما في الشهر
 الواحد كونه في العبد اثنا ذر تردد وان كان المشورة له وورود المحل اليه
 وبطلان التقياس وكلما اضطر لغيره وجعل لغيره اسما وانما ما وقره للمنفعة
 زواله وان كان قبل ثمانية اوقات نصف قولا واجل الصحاح وفي بعضها الله
 جسد وفي رواية هذا ما غلبا الله عليه وليس على ما غلبا الله عليه
 عليه شي اسما السخران كان ضروريا لم يعلم به من غير هذا الشروع فكانت
 والا فلا ولا يجوز ان يستدعي ما لا يسلم فيه ففي الصحيح في رجل صام فظلم
 شعبا ثم فرغ من شهر رمضان قال يصوم شهر رمضان ويستأنف الصوم
 صام في الظهار يوما وفي النصف يوما فصح قيته وكذا الحكم في ما يجر فيه
 التنازع من التسام لا الثالثة بهما لهذا اذا كان ثلثا العبد على رواية
 كما ياتي في القاتل في الشهر الحرام يصوم شهرين منها وان دخل في العبد ثلثا
 القس في الشهرين في الحرس جاز قتل جلا في الحرم قال عليه وده وثلثه يصوم
 شهرين منها جبره من الشهرين بعقوبة ويصوم شهرين سكنا قال قلت يدخل
 في هذا ان قال وما يدخل تحت العبد وما ياتي بالشرع قال يصوم ثلثه ثلثه
 وفيه قرة ولما رتبها العبد بالشفقة لغيره يصوم هذه الايام لم يجمع عليها **مفتاح**
 انما ابتداء في الصوم سوا ذلك لا لا اعتبار له بالهلال وان كان ناقصا لا انزل الله
 ان طلاق شرها الا ان يمنع مانع من جلا عليه وان شرع فيه في ثلثه انما الشهر
 اتم الحد فثلاثين يوما لعدم مكانه على الهلال فيلزم جلا عليه شهرين شرع

بانها بالنسبة قد ولدت على الترتيب لثلاثة على الاستقبال بجمعها والحدود
 بالجمع المحل وجعل الاول من القسم لانه وقدره من قوته مستندة وشيئا كذا
 في المرأة شرعا في المسار على المشهور للغير وقبل هو مثل كفارة الظهار والزوج
 انه لكفارة فيها واجبة ومثلها كفارة الطلاق في اعتكاف على المشهور كما مر
 هذا القسم صوم كفارة حلق الرأس في الا حرام قال تعالى ولا تحلقوا رؤسكم
 حتى تبلغ الهدى هذه حدكم منكم وفيها ابدان من من راسه فصدية
 من صيام او صدقة او نسك او ياتي في التسام فيه **مفتاح** وقد يجزئها
 على غيره بخلافه ويمنع غيره وهو صوم كفارة الظهار في كفارة ما ذكره
 بدنة او بقرة فان جهر فثلاثة او صيام ثلثة ايام كما ياتي في هذه **مفتاح**
 وقد يصير الصوم من غير ترتيب لا يجزئ وهو صوم كفارة من عام على العشاء
 الاخرة حتى تنقضي وتنفق القليل فانما يصح صياما للغير وانما يستقبل به
 لضعف المستند واداء وجهه السيد ما عيا على الاجماع وبعد الجليل فانه
 منوع ومن هذا القسم من الملوك في جميع الكفارات فانما يتعين على الشيا
 فيما جمع وقصد فيه نصفه في كل مرة لجمع وقفا في المشهور قبل بل هو
 في الظهار كما يجوز في العبد على ما علمنا عليها وقال نصفها على الترتيب
 شهر ليس عليه كفارة من صدقة او حتى ولو كره عند الوفا في غير الصوم اذ قد
 وكذا لو كره غيره باذنا المولى قبل لا يجوز له ان يملك بالانكحان وانما كفارة
 وعلى المولى ان يزوج المرأة في صحتها وضرب الملوك فرق الحد في حق منها حتى
 كما ياتي في كل في هذه هي اقسامها في الكفارات بل اقسام الكفارات جمع اقسام
 ما يتعلق بالحرم فانما ياتي في ثمانية اقسام انشاء الله ونسكت الان في ما يجرها
 تبعها للتصيام ولا بد من شرط حدثان وجوبه في جلا وعمره في غيرهما و
 لنسوق الكلام فيها **مفتاح** يتحقق الجهر في الرقبة بعد ما وعلم انكحانها
 وجعل الاصل هو جلا ولا يقتل المظهر للفضيلة وتعد حسب العادة وهو الطعام

فإنه يشاء أحسنها في الحلال ولا يملك إلا ما لم يملكه الله تعالى من غير ما هو قائل
بكله منه بغير ما عساه ولا يمكن اعتباره الماهل فيه وقيل بل يحسن
الأول كمن يجمع ويحل عبدا ولا حيلة له إلا ما لا يملكه لا يدخل حتى يملكه إلا ما لا
يشعر **مفتاح** بشرط في الرقة العتقة عن كفارة القتل إلا سلب بالشرع
والأية وإن وردت في الخطأ الذي هو على العبد لا تفاديه من العتق والاعتناء
على عتقه في سائر أوقات أيضا حال المطلق على العتق وإن اعتناء العتق
والعبد يجوز المسلم يعتق مملوكا مشتركا قال لا يفرق تعالى ولا يفرق بينه
تنتفون خلافا للخلاف والمبسوط والإسكان في عتقها لا علاقة بتبقيها
للأية المذكورة وهو الظاهر وإن كان الأول هو الصحيح في الولد في غير القتل كما في
المبسوط ولا يجوز له المالك خلافا ولا المهر من مع عدمه من المهرين خلافا للشيخ
إسار المالك ولا المكاتب المطلق الذي سكت عنه شيئا ولو لم يولد
أمكن مشروطا ففقدان ولا يصح الإجراء ويجوز المدة برفا فلا يكره العتق
لغيره المشدق في المنع في المعتبرين محمول على الكراهة ومن اعتق عنه بعد
مترد كما في الآخر وكذا أم الولد لبقاء الملك وتوريته المهر والعتق بالمنع
وكذا الأب إذا لم يعلم مترد ذكر وتوريته المهر العتق بما لم يعرف منه سوتا
وفي المخطأ أيضا علم أنه مترد وفي حكم المصوب وكذا المبيع بغير
العيوب المعتقة خلافا للإسكان في لنا قصر في الخلقة وبطلان الجارية
إذا لم يكن في بدن سواها كالحنين والامتنع الآخر من الاشتراك بدعا
كالطعن فيها وهو شاذ وفي الخبر لا يجوز لأبي في الرقة ويجزى ما كان منه
مثل الاقطع والاشهاد لا يخرج من الاخير ولا يخرج من المتعد وكذا إذا
كان في المهر خلافا له والمستبد للإجماع وذلك لا يمتنع وأما عتقها وكذا العتق
وكمن يجمع مرقى بملكه له في الخطأ واحتيازا وطيا والقتول لله في العبدية
له أو غيره من الجارية وفا في العتق الذي في الخبر لا يخرج من الخطأ ويجزى العتق

وقيل بالعكس وما شيعنا وفي المقتضى عليه بالشرع في رد المهر أو شبهه كما في
المبسوط كمن شرط استصحابه بالنية خلافا لغيره ببيع ثمنه المالك **مفتاح**
يقضي في الطعام بين التسليم إلى المصدق وبين أن يطعمه الخ لا يبيع على الأول
بقا المصنف وغيره والشيخ أو وجب تسليمه لإجماع الاحتيا وطوا منجبان
نعم يجبان من يرد عتقة لونه هو مملوكه وغيره أن يوقف على ذلك كما في صحيح
وأوجها الإسكان في مثل الشاق قد بالاشباع وشرط في المشركه كما في
أو غلبه بين سبها والمقدار وكما إذا ما لو نزع السفاد بالأكلي فبطلت الاشتا
منهم بواحد الخبر لا يخرج طعام التسعة في كفارة اليمين كمن سقير بغيره
وهو مع ضعف سند متناخا فلا يطلق لاية وإن كان لا يوطأ ما في المكي
في البيت من كل أكثر من الأربعة من كل أكثر من المهر من سبها كمن أخر المهر
في ذلك بقوله تعالى لو سوط ما تعلمون عليكم فلا ينال فيه لادى الاختلاف
في الإجماع يفتن في الكبارينا وكذا ما في الصحيح على العتق والأكبار سوطا والرجال
والنساء أو يفتن في الكبار على العتق والرجال على النساء فقال كمن سبها لا يوطأ
في سورة التسليم ويكفي شيئا عنهم واحدة كما هو المشهور لصدق التنزيل والنسب
خلافا للمفيد فاجب مترد عدة بعيشة وهو شاذ **مفتاح** لا يمتنع مترد
المستحق ما بعد المترد فلا يخرج ما دون ما في العتق في الدفع بأن دفع في سكر
واحد في سكرين يوما شلا لعدم صدق الاشتراك في دفع الجميع ذلك لأن واحد صلا
فقال لا ولكن يبيع لنا ما قال قد تعالى والمشرع يجوز ذلك للمع العتق والخبر هو
صحيح لا أنه لا بد من سكرهم كما في التفسير لا يخرج من سبها عتقا
على التماس مع عدم بطلان المهر واستباحة مولا سبها خلافا لغيره ما إن أقر
هذا الحل الهدا له وهو شاذ وفي الصحيح في سبها أو المهر من سبها وسبها لا يمتنع
التي تزل أهل المصنف من لا ينسب في الأثر قلت في سبها سبها من غير أهل الأثر
قال نعم وهذا لأية أصبا في ويعد لمرأى فأنما الشرط الاستحقاق أو إذا أجاز

لوقوع في حيز من حيث كان قد ساء ما في ذلك الرجوع في الاذن بالمرحله
 فالتفتاح يخرج عليه القساوجا عاقلها وتبين له الشبهه فترى ان
 ولا تشبهه وحقنا لاشا بالمشقة ويظهر بان قبله بالانذار ووردا لالتعريف
 على الاظهر والحق بها في القبول الاستدلال ان اشدت وفي الصبح المعك لا يتم
 القريب ولا يشك بالارتباك ولا يبارى ولا يشترى ولا يبيع وفي الغد في
 المشروط في غير الاول ما التثنية الاخيرة خلافا لغيره في قوله ما ارمي بغير
 بها انما للعلل ومن شاذ والحق بها العلامة كل ما يقتضي الاستدلال في
 الاثنية من استنادها لغيرها بالادليل في قوله يخرج على ما لم يخرج
 ولم يشك ويظهر في معاشه والمؤثر في الجاهل كذا في الاقتصار من
 فالتفتاح في قوله **فتفتاح** ارجاعه للافعل كقوله واحدة شذ كقوله في القيا
 وقوله في كقوله ومنها ان قد مضى بها انما وكذا ان جاعلها في غير زمان انما
 فيه كقوله ان كقوله الا عكاف واصلح لاسم ومنها ان كقوله لا اكره
 امرنا العكاف ولعل هذه قبله من كقوله انما ولم يشك لعدم دليل
 عليه وجعله لا كقوله في يوم ومنها ان قيسر ما اذا افسد من لوط فلو كذا
 وان لم يزل القضا مع المرجع خلافا للسيد المعين فاجبا عما وكذا كقوله مع
 الا سحر بطلنا الا عند من لم يزل الرجوع فيه الا في قوله **فتفتاح** يستحب
 المعكفان ويشترط على ان يبين من الاستكاف ان عجزه عاقلها عاقلها
 مستفيضة غير الحسد المخرج سق شاذ كقوله او غيره فان مع هذه يجوز المخرج
 مطلقا ولم يشترط وفي الصبح اذا استكفروا ولم يكن شذ في ذلك عجزه ومعنى الاستكاف
 فان قام به من وليك شذ في غير ما ان يبين عكافا حقيق معني ثلثة ايام والفرق في
 جواز الرجوع بعد اليوم وعدمه بالاشراط وعدمه انما يظهر من علم القدره المسوطة المخرج
 تنقب كما عاقلها وفي الصبح ما عاقلها معكافا ان ذنوبها عاقلها في علمها كقوله
 فخرجت من الجحد وقهتان لمضى واقها اقل ان كانت خرجت من الجحد قبل ان يبين ثلثة ولم

بكر

كقوله ان شذ فان عليها ما على الاضطرار وهو عاقلها الرجوع ليس من القدره المسوطة
 للمخرج وان كان من القوا رضى منهم لم يقتضها العاقلها بل على جواز
 اشتراط الرجوع سق شاذ كقوله لا وليا ثلثه لاشبهه بالشرط في الشرط
 المخرج وهو مقتضى لها لغيره قبل ان فائدة الشرط سقوطه القضا في الواجب
 المعين وفيه فترده ومعه في التبرع بمقتضى في المنة وعندها انذار
 كما قاله والقاصر جواز فيه ايضا عند التوبة اذا كان مطلقا وسما اذا قلنا
 بسا وان التفتاح في قوله وجوب المنة فيه لا بعد اليوم **فتفتاح** في سائر
 اقسام التفتاح قال الله تعالى بل بعد المنة فمن بعد ففتحا ثلثة
 ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم **فتفتاح** يا فاكلام في المنة في قوله
 التفتاح وسما في معناه فلهذا ما التفتاح فالتفتاح منه يوم التفتاح القامسين
 كل شهر اول خميس منه واخره في اول اربعاء في الشهر الثاني فترده كقوله في
 والمنة المنة والتمومين به مستفيضة من التفتاح وفيه ما في التفتاح
 صورة المنة ويظهر من السيرة في الراوي ان يوم التفتاح وفيه التفتاح
 على التفتاح وادق عليه وقا المنة قد جميع اجرت به السنة في
 وفي رواية لا يقتضي شيئا من الصوم التفتاح لا التفتاح الايام التفتاح
 سكره في يوم التفتاح ومع التفتاح في التفتاح وكذا المنة في المنة
 اعذر ولغيره ويجوز تأخيرها من التفتاح الى التفتاح واختيارا في التفتاح في
 اسبق لان التفتاح من كل يوم بذلك في التفتاح او درهم كما في خبر آخر وذهب
 الشيخ الى التفتاح من يوم ربا بغيره من او خمس من او ربا في التفتاح
 الاسكاف في كذا في شهر وهذا في شهر ربا او ولد المنة والعاقل جعله ربا
 الا ان الاخير من التفتاح في ربا قلنا اشترط في ربا **فتفتاح** المشهور
 استقام ايام ليس هو التفتاح لغيره والراي عاقلها سق شذ في شهر
 وعندها على كذا فتردها التفتاح في العاقلها التفتاح على التفتاح

والصحة والعبد ولا يأثم بالتشريق ولا الهيم لا بدع بترك فيه فانما يدل على
 انما لا يتبع من صوره ووجه غير رمضان ولا يتاخر ما ورد في صوم رمضان
 فيه **مفتاح** من رمضان ان الله وقوله **مفتاح** يحرم صوم الرأى والمولود من ابوين
 اذن الزوج والمولى ومع فيه اجماعا والتصريح بالهيم عند استيفائه ولا فرق
 فالوجه من الدائم والمستمتع بهما ولا فرق الزوج بين الحائض والغائبة لا طلاق في
 وكذا المولود فينفذ المولود من حقه ولا وقا حيره الا في حجبها ما والى انما
مفتاح ومن المهر المتزوج فالسنة اما استثنى كما هو وكذا المهر المتزوج
 الذي يتكفلها كما جنى ومنه حرمه في الحصة شكر العدم كان التقرب به
 وكذا صوم العبد والوصال في التفرج والجماع ولا يمانع من وقوع في ليلة الاساءة
 فيكونان بدعة والوصال في الجماع ولا يمانع من وقوع في ليلة الاساءة
 من يصوم يومين متواليين من غير انقطاع في شهر رمضان **الباب الثالث**
 في الفرائض من الفتيان في الله عز وجل فعدة من ايام **مفتاح** يستط
 القضاء من الفتيان من الجنون والكمال والاصل بعد البلوغ والافاق والاسلام
 بالاختلاف والاصل وحديث دفع الفم وجبا لاسلامه وفي الصحيح لم يوطئه الا
 ما اسلم فيه وقا خرب عليه قضاء ولا يرمم الا في سدا فيه الا ان يكونوا
 اسلموا قبل طهر الفجر وما ما في الخبر عن رجل اسلم بعد ما دخل شهر رمضان
 بالايام فقام في يقين فافترقوا على الاستحباب في ذلك الغرض عليه فانما الدنيا بوعا
 المتأخرين للصالح المستوفى وخلافه خلاف في المندوب السد في سبب سدا فيه
 ولا يصح اذا خرج ما يفتقر ولا يفتقر لهم بعد ما انما الحائض القضاء فيحرمها القضاء
 بالنسبة والايام وفي الحسن ثلث الحائض يقضى بالصلوة قال لا تلت يقضى بالتزويج
 قال نعم قلت من جاءه صدقة او ولد من قاسا وليس وكذا النابذ والناسي
 مع عدم سبب النية وكل تارك له بعد وجوبه عليه مع عدم قيام غيره مقامه كما
 يستأنس من المصنف وكل منفسد له بما وجبه ما مضى ومن يتنفس الحائض حتى تجليه

ايام

ايام انما يفتقر اليه الا في الصوم **مفتاح** خلافا للحاكم المحقق في احد قولين في ذلك
 ما اذا احتل الجمعة في الاشياء فلا يقضى بها بعد ذلك لا الاحتجاج من الخبر
 الاقتصار على القرية في القيامة وكذا يجيب القضاء على المرتد من قبل
 الاسلام من التوبة المحكومة بكنههم كالحرج والغلاة على ما قاله ورون
 الحائض من المسلمين الا ما قاتروا لم يصح شي من عباداته ولكنه تنقل
 من الله شيئا كما يستفاد من المعبر **مفتاح** من قاتله شهر رمضان
 او بعضه لم يدر ما مات قبل المرو او المهر لم يقضى منه للجماع **مفتاح**
 المستوفى واستحبدهما علة لا ند طاعة فعلت من حيث فصل المندوب
 وليس في ذلك الكلام في جرح التلويح عند واما الكلام في قضاء الفرائض
 والوطا ايضا فمعية انما استفاد من النقل وليرد التقيد بذلك بل ورد
 خلافا فيهما وايضا ستره المهر الى رمضان آخر سقط قضاءه وكذا في غيره
 بد من طعام وقا في الاكثر للعتبة المستوفى والنفقة واجبة في قضاء
 دون الصدقة الظاهرة لانه عدم تغييره بما يرضى من لوقته قضاء وقا
 هذا في وجوب قضاء ويجعل الشافى وهو طريح المتحاج وحسب الاستحباب
 بالجماع من الزهر المحرم وهو يحرم على الاستحباب كما هو الظاهر منه وصريح الصحيح
 شيئا من قضاء في عذر اذ ركض رمضان آخر وهو غير ملتصق بقضاء المحرم
 واما نافي همت ونسفته ويستفاد منه تعدد الحكم الى سرفاته الصوريين
 ثم حصل الزهر المستزود هو الفرائض والقول لا يخرج من التعدد شكاهم
 الآية الا ما خرج ما له دليل وجها لغيره على الترخيص في وجوبه وان يرضى
 واخر القضاء الى رمضان اخر وانما من غير قضاء وكذا في كل يوم وقضاء
 كما في افتتاح المستوفى وقا في الصدوقين وجا في قوله ان كان عارضا على
 فلا كفارة للحضرة ولا في فعله انما هو بدو منه بعد سببها يمكنه القضاء
 في الوقت مع عزه عليه فلا كفارة عليه كما يستفاد من الخبر في تعدد تعدد

والشهر

فوقه السعة الوقت للحال سقطها مطلقا لانه لا يعمل غير الواحد وهو من
 حكمه الكفارة لما قامت به من الاعذار فزال ولا خلاف في ذلك
 اما الغنم فلا خلاف في وجوب مطلقا كما هو ظاهر وان برئ وان
 القضاة مع تركه منه حتى مات فمضى عليه وليه وكما كان يوم استقر
 في ذنبه بعد ان خربوا قدامه فمضى فيهما حاشا لحياته انشاء الله **فصل**
 وجوب القضاة على الناصر لا الفرو لا الخراج منها ما هو منها ان شاء
 القضاة على الله عليه اذا كان عليه من ماله من ذلها لشعبه كراهة ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله اذا كان عليه من ماله من ذلها لشعبه
 عليه آله وقوله شعبا من شعري وعلا للمالين شاذ في سبيل الموالاة وقاما لذلك
 احتياجا لا لبراءة وسما بقدر الخيرة والمصلحة منها من غير شيا
 من رمضان فان غنمه متسا بها فهو افضل وان غنمه متفرقا
 غنم وقيل بل يتصل بالتميز للمنفعة وجعلها المفيدة ووجه ما
 فمضى وبغير ذلك في الخبر وقيل في شاذ لا **فصل** لا يجوز
 في القضاة للاصل في سبيلها قال في التمساح والامام في التمساح بالذينة
 مع انتفاء التمساح بين افراد الواجب كالقضاة والكفارة خلافا للفتا
 فتح من سوء النذر والكفارة لمن عليه قضاء رمضان ولم يغير مستند اما
 التمساح فلا يبرح من ذمته واجبه للعبارة منها الحسن من الرجل عليه من شهر
 رمضان عايفة ايتبع قال الحسن فيمن عليه من شهر رمضان خلافا
 للسيد وهو شاذ ومنهم من خففه بقضاء رمضان اقتصادا على موزة التمساح
 لو تركه من الواجب اذ قطع الكرم شعبان نذر الرجل كفاية كبره كما عليه
 فالذوق من كتاب **فصل** **الحج** قال الله عز وجل ولله على الناس حج
 البيت مراما استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غافل عما يعملون
 وقال سبحانه وانما الحج والعمرة لله وفي الحشر وفي الآخرة الا وحده

يعني الحج والعمرة جميعا لانها مرفوضان وفي الثانية يعني تمامها
 اذ انما وانما ما يتبع الحج فيها وفي التمساح واجبة على الخلق جميعا وله
 الحج على مرام استطاع لان الله يقول وانما الحج والعمرة لله وفيه منيات
 والحج حجة الاسلام لم ينفذ من ذلك حاشا بحجف به او غير لا يجوز فيه
 الحج او سبيلها من جهة فليست بوجوب تام او مناصرا لها وفيه ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله لقيه اعرابي فقال يا رسول الله فخرجت اريد
 الحج فمضى فمضى ما راى من رجل فمضى فمضى ما راى من رجل فمضى فمضى ما راى من رجل
 الحاج قال ما لفتنا ليدرسوا الله صلى الله عليه وآله فقال انظر الى
 ابراهيم فلان يا قيس لك ذممة حمراء انفتحت في سبيل الله
 ما بلغت ما يبلغ الحاج ثم قال ان الحاج اذا اخذ في حجه لم يرفع
 شيئا ولم يضعه الا ما كتب الله له عشر حسنة وعشر حسنة
 ووقع له عشر درجات فاذا ركب بعيره لم يرفع خفا ولم يضعه الا كتابته
 له مثل ذلك فاذا طاف بالبيت خرج من ذنوبه فاذا اسير من القضا
 والمروة خرج من ذنوبه فاذا وقف بعرفات خرج من ذنوبه فاذا اقام
 بالمشعر لم يخرج من ذنوبه فاذا رمى الجمار خرج من ذنوبه ثم قال ان
 للحاج ما يبلغ الحاج قال ابو عبد الله عليه السلام ولا يكتب عليه
 الذنوب لادبعتا شهره ويكتب الحسنات لادبعتا شهره وفي الصحيح
 على نفسه اسما في نصف يستحق من التمساح ومنه يخرج من ذنوبه حسنة
 يوم ولدته امه ومنه يحفظ في اهله وماله وهو في ما يرجع به الحاج
 وفيه الحج والعمرة يغنيان النذر كما ينبغي للحديث قال الرازي قلت سمعت
 افضل واعين رقية قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت رسول الله
 يقول سمعت الله يقول سمعت الله يقول سمعت الله يقول سمعت الله يقول
 في فضل الحج والعمرة اكثر من ان يحصى لا يجيب ان ما سأل الشيخ الا مرة واحدة

قال في قوله رسول الله صلى الله عليه وآله
 ونفها للماء طبع من ذنوبه

وهذه الاسلام ومرة الاسلام ووجوبها اخرى بالاجماع والنصوص وقد
يجب ان لا يتقدم فيها ولا فساد ولا تنافي ولا تنافي ولا تنافي
سكن من خارج الحرم مع انتفاء العذر وعدم تكرار التحول فانه لا يجوز
لغيرها دخولها الا عرياً بمقبرة او غيره الا ان يكون ترفيها او بدو طريقها
في الصحراء وكان قد اعترف في شهر ذلحجة في المعتمرين وقيل بغيره
الشهرين كما هو ظاهر المصنف يرجع الى مكة بعرة ان كان في غير الشهر الذي
يتستحب فيه الا في كل شهر وعرة وصرح من يابح ويكره حله على الا في وفيه
في الشهر يخرج في الحائض من الحرم قال ان رجوع في الشهر الذي خرج فيه دخل
بغير اكله وان دخل في غيره دخل بالحرام والا ففضل للمعتمر ان يرجع عنه
كما في الصحيح وسأعد له الاستحباب كلفه التجمع عليه واكثره مرة وربما
الذين وما ورد في المعطرة من وجوبها على هذه الحدة في كل عام
على ما كيد الاستحباب لغة الوجوب لاجماع المسلمين كافة واعلم
انما يوجب عارة عن الاحرام وما يلزمه وليس في ربه والتلبية او ما
يعتبر مقامها والوقوف بعرفات والمبيت بالمسجد والمعرفة به ووجوب
حجرة العنبر وذبح الهدي ان كان في الحلق او التقصر وطواف البيت
للتبارة وركعتيه والسعي بين الصفا والمروة وطواف النساء وركعتيه
والعدو الى معنى البيت بها السابح التشرية وركعتي الحج والتمتع
ولا يكون في السنة الا مرة والعمرة عبادة عن الاحرام ولو اذمه في اللبس
والتلبية او ما يعتم مقامها وطواف الزيارة وركعتيه والسعي للحلق
او التقصر وطواف النساء وركعتيه ان افرزت من الحج وتصح في جميع ايام السنة
واضلالها ما وقع في جبال ذلك لاجماع والنصوص ويستحب العمرة في كل شهر
وهو قال ما يبرأ من غير من عند حلة المعطرة لكل شهر وعرة والعائنة لا يجوز عريان في
علم والحل للمعتمرين وحل على عرة التمتع جمعاً من الميسر اعلم بما فيها عشرة ايام

الحج

الحج وفي سنة ضعف وجوبه في ايامه اطلاقاً لا خلافاً الا في ما لا يتحل
من العشرة او الشكر ويكره ويستحب ان يلبس الثياب ولا يشاء واجتبا
ما يجتبه المحرم من العا لوقت من غير تلبية الى يوم الحرة ويبلغ الحدة على حلق
كما في التمتع المستفيدة وفي التمتع عن غير الا التماساً في عليه لانه قال لا يمنح
احدكم ان يخرج كل سنة فحيلة لا يبلغ ذلك ما هو التماساً اما بقوله حد كذا
خرج اخوه ان يبعث معه بمثل شعبة وبارء ان يطوف عندا سبعة بالبيت
ويخرج عندا اذا كان يوم عرفه ليس في ربه وحقاً وافي المسجد فلهذا لا يقلل
حقه في التمتع وليس في استباحته ما يجتبه المحرم وهو وفيه للمعتمدين **الباب الاول**
في شرائطها واقسامها **القول** في شرائطها قال الله عز وجل استطاع اليه
سبيلاً **استباح** اي ما يجبان على كل مكلف مستطيع بالاجماع والتصحيح
المستفيدة ومنها ان من المميز والمميز ان الذي هو الاول بالاجماع والتمتع
وان لم يجبا عليها وكذا يعلم ان جعل الاول في الميزان ما وافي بالناسك منه
بالفعل في التمتع والمختار بالجنون لانه ليس بمتفهم الا منه وهو قاصر عن
الافاد في اول هذا هو لا يلزمه رها والاشد به علاقة كراهة التماساً في جميع
اللغة والعرفان استباحة من الذي هو القرب في كل من هو ربه ولا ية الى
خاصة كالابن للمدرك الوصي وقيل لا وما يضاهي لا ية الى خاصة دون غيره
للتصحيح فاستلها راء وحيها جليلها فقال لا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا اثنان
تتم للابحار وانكره الحق وهذا الحديث لا يرد الحائض في العا لافاد لا في
فيه على تخصيص الامم ان السؤال ليس بمتفهم فثبت الزيادة يلزم الاول انه من اجل
عليه قلزم بالتب في الصحيح فان قلتم بعدا فعليه ولا يجوز هذا التمتع للمعتمدين
والعبد من ربه الاسلام بالاجماع والتصحيح لا اذا ادركه العبد احد الوصيين مستمناً
فيجوز ما جازنا في التمتع والمختار بالجنون والمميز اذا ادركه مع العا والمميز و
صحيحاً من القارق ولا يشترط اذا انزج في حجة اسلامه لا التصريح ولا وجوب ذبح

اذا كانت مأمونة وغير محتاجة فالاختيار مفتاح الاستسلام
ان يكون له ما يرجو به كما في المعتنقين ويعتبر فيها ان يتكلم بالمعاني والبدل
منه ويرى لما كان له من الشرب والمذاق والكن ذهابا وايضا بالملذات وان
ليكون له بها اصل لا طاعة واشق عليه من ان يتركها لغيره ولا يتركها
بغيرها مع الحاجة اليها كذلك وكذا كل ما ينظر اليه من الآلات ومن
منه واجوب نفقة كذلك والحقبة من المثل ما منع وعلم العبد شيئا
ما منع او قطع عن شئ ولا يترك الا على الشر والشرع والمال ولو منع
مال من غير ما وعد منق الوقت بحيث يحتاج في قطع المسافة الى السير
عنيف لا يتحمل شدة عار ولا يبيع ما وده ولا دار سكناء باجماع المسلمين
لانظر الى ما ولحقها الشيا باللازمة بخالد وزير الروم كتب اليه
وانا انما البتة وهو تقي الدين من غير دليل الا مع الحاجة الشديدة اليها
دفعها للرجوع وقا شرط الرجوع الى كتابه من سنة او مال فانا طهرها
العدم لا اصل والعوام من المخرج مع ضعفه في الاشارة وفي الجمع من
كان يحيط فيه بغيره فانه لم يزدوا ما لم يعمروا بطلبه وفيه عيب عليه
وفيما عليه ان يجمع قال نعم ان السلام واجبة على من طاقا المشي من المسلمين
وهو قتل ما لا يرضى عليه في حقهم في الاستسلام ولا يرضى له على حاد
اجازع ابرق قال فان كان يستطيع ان يرضى بعضا ويركب بعضا فليجعل في
المستقيمة مثله وهو اجازع واشترط الحل قبلها المبدأ والعلامة ايها المبدأ
وشبهه وهو اضيق ان لا نعتبر في استراة المجرى يستمر الى ان لا يرضى بغيره الوفاق
بالإزالة دفعها للرجوع والمستقيمة الزايدة ولو هو له بالنا مشهور علم وجوب قبول
لعدم وجوبه بتسليم الشرط واستمال على التنازل لا يرضى لها وعندى الفرق
بينه وبين ذلك الزاد نظرا ولا يرضى من المبدأ المبدأ في الخلافة جماعة للشيخ
وهو شأنه او غير شأنه ما يحتاج اليه مع وجوه وان زاد عن ذلك خلافا

المبدأ

للجود والصوران جعل خلافا في الآيات والاقوال على اختلافها
في جميع الاستقاعات ودرجاتها وكل من لم يزل القوة والضعف في الآيات
على نفسه بصيرة **مفتاح** يستدعي في الحال المأجور من المخرج نفسه المخرج
او همم وعدة وجوبا سواء استقر في ذلك قبل العذر كما هو حاله في
كل حال لا يترك للمصالح المستقيمة منها ان كان موسرا حال بينه وبين المخرج
مريض او مريضه الله فانه عليه ان يجمع عند من لا ضرورة لاساله
خلافا للفقهاء الاستقامة وجوبا بها شرط الوجوب ما شرطه الاستقامة
مع البأس ولو زاد الى الصدق عاد الوجوب عند الأكثر بل كان يكون ايا حاله
الامرا المخرج وما فعله كان اجبا قوله وهذا يلزم في نفسه ويحتل
العدم لا يتركه في حجة الاسلام بما ارادنا في وهو ضعيف ومن استقر المخرج
في ذلك ولم يات به حتى ما تيسر جرحه وياق الكلام فيه وفيما شق المبدأ
ان شاء الله **مفتاح** لو كانت في المبدأ المخرج فاشهره من اجازع
عن حجة الاسلام وقال الشهيد وعند من لو كانت المخرج والعصبة الممنوع
بالعدو وتيسر الوقت اجازع لان ذلك ليس باب تعصبل الشرط فانه لا يجب
ولو حصله وجب اجازع انما كان له من وجوبه من وجوبه كذا الفقهاء المحققين
المال بغيره من وجوبه وكان مراده التعبد بانه اكتفى بذكر البعض في ذلك فانه لا يرضى عنهم
وبين الفقهاء حكم فالحق ان الاستقامة عليه يعتبر مسا للمبدأ لا واجبا انما من
المسألة المستقيمة وهو قطع المسافة ليس جازا منه بل لا واجبا لذاته وانما
وجبه قتلوا جليله فانما التفتي التوقف ان في الوجوب قتلها وبؤيده ما ورد في
المخرج ما يسهل اذا استنب لحي من الكوفة من الصحابة وغيره فمسل لا استطاعة قبل
بالاحرام ثبت للوجوب الاجزاء جميعا المستقيمة الاستقامة **مفتاح** لا يجب لمن حج
باليزاد اعادة وفاتما لا يترك الاصل صدقة الاستئثار والعصبة خلافا للشيخ شاذ
والفقهاء يجمعان وملا على الاحتياط للمأجور عليه الاعادة بعد الاستئثار

بل يجب للحجاج المستقيمة منها قد فرغ من رتبته وخرج كما وجب له خلافا
 للاسكا في القضاة اشد من جهادته وقومش بالصلوة والمقارنة فغلب
 مما لا يسجد عليه كما تقتضيه على الكا والاصل هذا الاسلام المستقيم
 الفاتية منه مطلقا والمقارنة في ذلك ضعف محمول على الاستحباب لو صح
 غيره فالايسر فالمشهور وجوب حجة الاسلام عليه للاسما والحوال الا ان
 التجهيز ويؤخرها صريحا بخلافه ومن مات بعد الاحرام وخرج لم يبر
 دونه بالنسبة والاجماع وكذا ذمة المنسوب عنه ان كان ما شيا خلافا
 للوشر وغيره وربما يكتفى فيها بالاحرام لظاهر بعض الصحاح وغيره من هذا
 لغز ولا يشترط ان مات قبله في الطريق فقص منه ان كان في بعض الطريق
 عند الشيعين لا يبريد في الصحاح ويشترط استقراره عليه عند آخر طريقه لا
 على ذلك وان كان لغز ارجح مما الاجرة بنسبة ما عتقت وقص من الميراث
 المشهور وغيره قلنا لا يكون المنذور عن حجة الاسلام وفاقا للذاتية
 الاشارة الى التجهيز ومن اجل ذلك ان يمشي الى بيت الله طرا في سفره هل يبريد
 عن حجة الاسلام قال نعم وقادها قلنا رايك ان يمشي عن غيره ولم يكن له ما يركب
 فذكر ان يمشي هو ما شيا يبريد منه ذلك من شيد فانعم وعاد فندجه الاكثرا لاقتناء
 استلاف السبب لاختلاف السبب وقادها لاندافا يركب في السبب المستقيمة دونها
 الشريعة ولهذا التنزيها بالنداء والاندافا في حجة الاسلام وكذا بعضه قبل
 ولا يبريد حجة الاسلام عن النذور لان ما ينعقد على النذور بالانصاف بخلاف حجة
 الاسلام فانه يكون فيها الانيا بالناسك وجهه ساقيه **مفتاح** يجرى في حجة
 والعرة على الميت فبرأ منه بذلك اكان ولجاء عليه الاجماع والصحاح المستقيمة
 وكذا على ذلك اكان فانه ما لا يبريد والتبرير منها التبرير ان يركب في ذلك فركب
 اخره قد حقا وقد ارجعنا اهلهم ويحتمل كما قد احدثا فيكون في قتال اهل مكة
 فاما ان يركب وحده على ظهر حماره ولدت حماره والناجر بعد ليلتها يا اهل ما الواجب في الحج

على القول بوجوبها على

في ذلك الحق الاسع الحزم المسوخ للاستقامة ولا الاشارة ان قد اجابا ما الاشارة
 ان يركب في استقامة رجل يركب في استقامة اكرس واحد في عام والحجوة
 كاي يركب في استقامة الاسباب وتتفقها او منسوب بلا خلاف للاسما ومن
 معارفهم كما ينعقد وروى في مات صاحبها وعليه حجة الاسلام وعلم ان
 الورقة لا يركب في استقامة رجل يركب في استقامة اكرس واحد في عام والحجوة
 خلاف للصحاح والاول ان يستاذن الحاكم في ذلك للمنع الا كان **مفتاح** مشروفا
 انما بالاجماع وكما انما يركب عليه حجة الاسلام في العام وذلك ان
 العدالة لا يركب في استقامة رجل يركب في استقامة اكرس واحد في عام والحجوة
 يركب من ظهر حماره ويحصل التوق بالخير وهو حسن وان يكون قادرا على العمل
 والقدرة في الحج واقلها ان يكون مع مرشد عدل يقينا به لطلب المسيرة في كل
 بعضهما الحمار زرع الوشر بالخير ولا سيما في الهند وبما السبب في حجة
 باذن يركب في حماره او يركب في حماره وكذا في حماره ولا سيما في حماره
 للشيخ فما اذا كانت امرأة يركب في حماره في حماره في حماره في حماره
 والمعلمين في حماره والمعلمين في حماره في حماره في حماره في حماره
 كانت حجة مسلمة وكانت قد حجت ربا مرة خير من رجل ويشتري من رجل
 عليها ولا يركب في حماره في حماره في حماره في حماره في حماره
 فاصل الحكم والحق في الاستقامة **مفتاح** ينعقد عليه عند انصافه
 يركب في حماره في حماره في حماره في حماره في حماره في حماره
 وفي رواية اخرى حماره في حماره في حماره في حماره في حماره في حماره
 اذ اخرجنا من حماره في حماره في حماره في حماره في حماره في حماره
 فلا يركب في حماره في حماره في حماره في حماره في حماره في حماره
 فاجر فلا يركب في حماره في حماره في حماره في حماره في حماره في حماره
 حماره في حماره في حماره في حماره في حماره في حماره في حماره

عن أبيه جارية تصدت عنه هذا ان في خاتمة آياته وقع منه ولو اضره فغيره ليس
تأثيره على ما لا يضر عليه من غير ان يتولى المشيور فيه كما يات في قوله ان لا يضره
فقطه في اضره من غير بعد القضاء والاظهر ان آية القضاء عند وفاة الخلف
وقالوا في ما لا يضره من غير جدي حجة حتى يصير جدي الحج سقار بالضرر من
الاول فالضيق لان الاجرة على الحج في الضيق وفي آخره لا يضره من غير هذا
ما اجتزعت **القول** في اقسام الحج والعمرة قال الله عز وجل فترشق بالعمرة
الى الحج فما استيسر من الهدى في الاضحية لم يكن هذا حجة لغيره **فصل في اقسام الحج**
انواع الحج ثلاثة باجماع العلماء وانقصوا المستقيمة فتشع وقرآن واداء
والنسيح اخصها بالنسبة الى اجماع والحقاق به مستقيمة وبسنة مرة على
حجة ومرة يذبح ويحرق من العمرة المفروضة كما في النصوص ويستحق العمرة المتع
بها الى الحج وما سواها تسمى بالعمرة المفردة لا فروعها عند النسيح فليس كأي
حج كونه ثمانية واربعين سبعا وستة ومن المعتبرة وقيل اني غير ملازم فيجوز
مستند الاثر في هذا الموضع جواز ثوب ومنه ضعف هذا كما في النصوص المتعددة
بما يترتب من كل ما يشاد وبما يعمل على التقدير وليس هو غير المتع عندنا
لنقل ان في اقسام المستقيمة بالفتاوى في اقسامها لا يضره كثير وقيل هو
الحج وهو لا يضره كما في النصوص الاخرى من غير هذه ومن يذهب فيها الى المسافة
المذكورة على الحقيقة ولا يجوز لهم العمل بالمتع على الاصح للمعنى الذي هو انما المستقيمة
خلافا للشيخ في حديثه من ان اذ النسيح لا يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
على هذا عدل المتع الى ما بعده فالعطف الى الاضحية او الى النسيح المستقيم
بغيره يبرر ان في النسيح الاضحية لا يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
لحد ما لا يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
عليه احدها على ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
له النسيح خلافا للثمانية فاشترطوا النسيح في غير هذه وهو من النسيح باطل

سورة ذلك

من ذلك السنة والسنة اشهر على ان النسيح **فصل في اقسام الحج**
في النسيح بالثمانية المستقيمة على اجماع وهو قوله في النسيح ومن
كما في المعجزة وقيل عشرين في النسيح والضرر فيها العطف لا يضره من غير ان يضره
العمرة في النسيح اجماع والنسيح منها الصحيح لا يكون معه الا في النسيح الى ما
في النسيح فلا يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
وشاء ويشترط تقديم العمرة على الحج في النسيح وتأخيرها عند الاضحية اجماع فيها
والنسيح المستقيمة في ذلك وفي النسيح من الحج والعمرة فلا يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
في النسيح يعني بالعمرة المفردة وتأخيرها اجماع وان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
اسا في النسيح فلا يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
في النسيح من العمرة بعد الحج قالوا انما المكي من راسه ومن يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
في النسيح من يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
صلى الله عليه وآله وسلم على النسيح من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
القرآن في النسيح من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
للصالح المستقيمة وقيل به اجماع من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
وهذا هو الحق والقرآن في النسيح لو ساق الحديث لم يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
وكان ما روي ان لا يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
الاجماع على خلافه وآراء النسيح والعمرة لثلاثة ايضا في غير النسيح من غير ان يضره من غير ان يضره
فمن ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
وما يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
ولا يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره
احرازه من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره من غير ان يضره

فصل في اقسام الحج

لا يذاع التمتع منه الا اذا رجع قبل شهوة فاما للشهر ومكرهه الطول هو شاذ
 ولو فصل عا بعد الشهر عزمه وتتم بها كما في الشهر من غير طهرها الى مكة
 وضاع في وقت عرفها لها نقل التمتع الى الاخر كما في عليه عمره ومنه وان
 تقيم عليه التمتع كما في الحنفية فلا خلاف في ان هذا التمتع ما قالوا احسنها ما اذا كان
 من ان الفاعل بعد حصة فوات الوقت من غير عقد يوقتها الا ان مرأته لا ترضى
 في الغسل والتواضع عليه قبل التمتع بثلثة وكذا الفاعل في النساء ان يستعيرها
 عذرا من كل العرة وانما الاحرام لوقت غير التمتع الى الطهر على الشهر كما
 يكونا جازعا للصبي وغيره وقيل بل يملكها بلا طهر وعقربا لم يمتنع طهر العورة
 مع طهر الفرج لا بخلاف المستقيمة والطهر بالخبر يمكن الا ان الله لا يهلحهم مستد
 ومراعاة في التقاط عليه وفي رواية في بصرها اذا احرمت وهي في طهرها
 قبل ان يتنقش ستمها سعت ولم تطف حتى تطفه في طهرها وقد تمتعت بغيرها
 وان هي احرمت وهي في طهرها لم تطف حتى تطفه وهو صحيح اخبرنا الشيخان
 ولو بعد العدة بعد يومين او اقله فالتنقية مستغنية عن طهرها في الشهر وبقيته
 النساء ويتنقش ما بين طهرها بعد الطهر للغير من خلافه في العمل لعدم ان تمام
 العدة واذ كانت ولم فصل بعد فخرها ما عدا ركنها المسعة حسنة فيقتضى
 العدة بعد الطهر للغير وفي ذلك عليه **نقطة** يجوز للفرد اذا دخل
 مكة ان يعدل الى التمتع اذا لم يتعين عليه الا فرد بخلافه لما رده الصحاح
 المستقيمة سواء قبل الطهر او لم يتنقش فاعتقلا لانهم لم يعدوا اذا قدمها
 على الوقت كما عليه لا كذا فيصالحها عرف فيقته ثم يرجع الى التمتع الا انه كان
 قد بقي بعد ما سبق قبل ان يفتن فلا تستعمله كذا يستفاد من الاخبار وفيه
 اقوال **آخر الباب الثاني في ما يتعلق بالاحرام القول** في المواقف
محتاج المواقف لاهل العراق الحقيقي وكذا اهل بغداد ففضل السجدة
 عمره كما في النصوص المشهور ان اخر ذات عرق الخبير حلة فالله بما يفتح

مسألة تبارك الله لا للتمتع او للمنع وهو احرط ولا لاهل المدينة واهل
 وافر في الصحيح صحيح الشجرة ولهذا فليست جامعة عليه فليست جامعة
 وهو احرط واذا جاء وزه فليست كما في الصحاح وقوله الاكثر في النذور
 وهو احرط ولا لاهل الشام والجزيرة من الحنفية ولا لاهل اليمن والاهل
 طائفة من المنازلة كذا لاهل بغداد العامة ووردت من طريقنا في الصحيح
 وحل على اذ امره بانه ولم ينزل الا قبل مكة من المواقف منزلة كما في الحنفية
 وهذا اهل مكة ان ادوا ولا يلج على المشهور مستدركين بتلك المعبرة مع ان
 الاقربية تقتضي اعتبار موضع ان المعبرة الاخرى هي مكة في ان ميقات تنزل
 مكة وفي الحل ان ادوا والافراد وان ادوا العدة في الحل كما في الحنفية
 وكذا كل من اراد الاقامة في مكة وان لم يكن من اهله او يلج التمتع مكة من
 تنقش من ميقات من ادوا حرام من ان لم يكن من اهله او ينقش للقبيل ان التناخير
 في حرامهم لم يفتح واختلف في شئ من ذلك لاهل المدينة والتمتع بالكل
 ويكون في معرفة المواقف مسائل للناس والاعراب كما في الصحيح ولو لم يطرأ في لا
 يقتضى الواحد المواقف كما لم يطرأ في احد على فلهذا ما اذا اقربها الى مكة
 للصحيح فالمراد يخرج في غير طريق المدينة فاذا كان هذا الشجرة سيرة مستند
 اسباب فليست منها وقبل بل ما اذا اقربها الى مكة فلهذا ما اذا دخل لاهل
 على طريقها فلو لم يماز شئ منها قبل يمر من مساواة اقربها الى مكة وهو
 مرحلتان تقريباً لان هذه المسافة لا يجوز لاحد قطعها الا هو وقبل ساد في
 الحل لا مسافة البراءة من وجوبها لا يد **محتاج** لا يجوز لها ولا معتد بها قبل
 هذه المواقف ولا بعدها اختيارا ولا اجاع والصحاح المستقيمة لا للمراد في
 الموقفة في وجوب وحسن تقسيمه فتقدم للاجاع والصحيح وكذا الناذر والمتخير
 للصحيح وغير خلاص لما في خبره من ان لا يرد التسليط وحسن ما منع حتى
 بطوره وتعدا العود من غيره من خارج الحرم انما كان فان كان قد دخل الحرم ولم يكن

المزاج جاز ان يرمي فيه وان سكت العود الى عيقات وجب بالاختلاف
 من ذلك **القول** في عقد الاحرام وما يتبعه قالوا قد عرفت
 فيه فخر فيه من الحج **مفتاح** ليحجب توفير شعر الرأس سواء كان ذي
 القعدة كما في السحاح وهذا من النهاية وجوبه وفي القعدة ان سقطت
 فيه كان عليه دم وله رواية فيها ضعف وحملت على ما اذا سئل بعد
 الاحرام والاطالة الجسد سيما العاقلة والاطمين وتنظيفه وتقليم
 الاظفار والاحذ من الشارب والغسل واجب العاق كما مر ويعد
 لو اكل والبسوا ليس له وتطيب ويجوز شتمه على العيقات ان خاف
 عود الماء وبعيد اذا وجد كذا في السحاح وفي الصحيح غسل يمين
 يمينك ليلستك وضل ليلستك يمينك يمينك والماضي يغسل
 شتمه ويحتمل انكره في تلخيصه فادون ثيابا لم يرها وقهره بغير
 صلوة كذا في المعبرة وان خرج من التمتع بدم التزوية للمعبرة وقيل
 وهو شاذ وان يكون الاحرام مقبب فريضة فان لم يتفق على كسبها في
 العقبين وفي خبره ركعات وان يدعى لها ثور مقببها وينتظر
 ان يجلد حيث حبسه وان لم يكن حجة شعرة بالاجماع والسحاح المستنقضة
 وفايدته التحليل عند الحبس دون هذين كما صرحا في الصحيح وغيره الا
 لمسا قد كان ادعى عليه الاجماع وقيل بل الفائدة بهيكل التحليل قبل
 بلوغ الهدى عليه وصار حوط سيما مع الاحصار وقيل هو سقوط الحج
 من قابل الصبي فان لم يكن قد اشتراط فان عليه الحج سر قبل وفلان الواجب
 المستقر في الذمة لا يسقط بالشرط وغيره غير واجب التدارك وان لم يشر
 فادون ان قول الرادى على شدة الاستحباب كذا في العلامة **مفتاح** يجب
 فيه اليقة المعينة لكونه احرام عمره اوضح بالاصالة وبالضرورة لغيره او
 لغيره اداء او قضاء وقدر غنيتها في مباحث الوضوء والتكليات الاربع

عليه

وليس لغيره الا زار وادناه بالاجماع والسحاح المستنقضة في الكلال
 عدم شرط مقارنة اليقة للتلبية لعدم دليل عليه بل السحاح تنادي
 بخلافها بل الاستعداد سر كثرها اضحية تأخيرها عنها انها يجزئك
 ان تقول هذا مرة واحدة حين ترمي ثم فاشهنيهة فاذا استوت بلك
 الارض ما شربا كثرنا وركبا قلت ومنها والغسل ان تشق تلبك تلبك
 والحق اشتراط ذلك وسعد في التذمة وحسين في الفارق والمخيار بين
 احراما تلبية والاشعار والتقليد للسحاح المستنقضة منها في الصحيح
 ثلاثة اشياء التلبية والاشعار والتقليد فاذا فعل شيئا من هذه الثلاثة
 فقد احرز خلافا للسيد والحق ما اقتصر على التلبية وان كان قارنا العدة
 اعتاد على خبر واحد وجعلها في ذلك حاله وانما كان الاخر مستحبا
 على المشهور ولا بأس به ولا يلزم الاحرام الا باسناد لا يثبت على فعلها
 ما لا يجوز للمهرول بل من سب ذلك كثرة بالاجماع والسحاح المستنقضة ومن
 يلزمه قبله بالنية بعد ذلك فاهل كذا الروايات لعدم وربما يشترط
 الاخبار بالامرو به صلى الله عليه وسلم **مفتاح** يستحب التلحظ
 بما يعرف عليه كذا في المعبرة المستنقضة منها الصحيح في اريد ان تنزع بالعمرة الى
 الحج كذا في قولنا ان تنزع بالعمرة فادون ان تنزع بالعمرة الى الحج كذا في سنة
 نيتك وان شئت اخرت الذي تريد والاشعار في التنية او في السحاح اعتد بالاشعار
 لاحتياكي وان يذكر في تلبية عمرة التمتع الحج والعمرة معا جنس فصل العمرة الا ان الحج
 بعدها باعتبار ذلك ففهم في حج التمتع للسحاح انما هو التذمة كما في قول النسيان
 بحجة وعمره معا ليلتك وفي الصحيح كيفية صنعك انت فادون اسمها فادون ليلتك بحجة وعمره
 معا وقيل لو اهل التمتع بالحج جاز له ان يحرم التمتع فيه والعمرة منها الصحيح
 تافى الوقت فتلبك بالحج الحديث واوله بان المراهج العمرة الى الحج او يلبك بالحج
 العمرة التنية **مفتاح** صورة التنية ليلتك التمام ليلتك ليلتك ليلتك ليلتك

ورنوق ٢
 نيك ٢

هذه وتبين المدة التي لها النعمة لك والمملك لا شريك لك واجيب على
 لودعه في الصحاح وهو حرم وقيل لواجب لبيك اللهم لبيك لبيك
 ان الحمد والنعمة لك والمملك لا شريك لك لبيك ولم يجد مستنده
 مع شريكه وانما سائر التلبسات الواردة في الصحيح وغيره ضيقة بالخطا
 ويصحح كذا وما لا اكفاه وضاه وضاه في الخارج وسبقه الحق لا
 فريضة كانتا ونا خلة وكلما يشهد به غيره او علة شرها او حيلة او اوتى
 واكيا او استيقظت من نومها او لا سحرها في الصحاح وتاسيتها بالحق
 صلواته عليه وآله ونحوه لا يحل بها كما في الصحيح وغيره والآخر غيرك بها
 لسانه ويشير باصبعه كما في الخبر والاسكان يستوجب وهو **مفتاح**
 قبل سحره من جعل الشجرة وكان اكلها فافضل ولا يشهد بها التسمية
 حتى يهلكها اكلت المائدة كما في الصحيح وغيره الا ان في بعض الاخبار روي
 بعدم الفرق بين الماشي والراكب في ذلك ومن احرم من سكة فالا فضل
 ان لا ياتي حتى ينزل الماشي على اكلها في المصنوعين ولا يهر بها حتى ينزل على الماشي
 كما في احدها وقال الشيخ الماشي يمشي من الموضع الذي يصلح للغير **مفتاح**
 يخرج قطع التسمية عند زوال الشئ من يوم عرفه ان كان حائطا كما في الصحاح
 واذا شاهده من سكة ان كان معترضا فله في المعصرة وعند شاهدة
 الكعبة ان كان معترضا فله وقدر يخرج من سكة لا تضره كما في الصحيح وان احرر
 من خارج فعدد دخل الحرم للغير فله عليه جميعا كما فعلوا الشيخ والصديق جمع
 بينهما بالتحريم الا ان على **مفتاح** الاستعداد ان يطعن في مشاهيرها بالنية
 كما في الصحاح وقيل بل يطعن فيه وان تعددت دخلها واشهرها بينا وشاهدا
 كما في الصحيح والتقليد ان تعدد في سكة فله خلفا على وجه الصحيح ويقتصر بالغير والنفق
 لشعها عن الاستعداد والصحيح **مفتاح** يفتقر في الشئ من كونه ما يجوز فيه العبادة
 بلا خلاف وفي الصحيح ان نرس في سكة فلا يمان في غيره وفيه من الحرم ويصير فيه

كان

لنفاة

الجماعة قال لا بد من حق يغسله واداءه واداءه وفيه الحرم لا شريك له ولا احرلها
 المانع للصحيح ليس بها شأ من غير الحرم ولا شأ من غير الحرم ما يعلو اليه ويحصى
 يقطن به وليس له بد وفي الصحيح لا يمان في الحرم الا في الدخول والخروج والسير الا
 الحرم لا يفتقر خلفا للغير وجماعة الصحيح لا تمان في التقيص تزد عليه وليس له
 والخروج والاداء ما يجوز ان لا يمان به فان المراد به حاله الا حرم ويجوز ان يلبس به
 الا في موضعين بل خلافه لا يصلح للمسلمين في حرم الحرم والبرق وفيه ما لا يمان به
 الحرم شيئا به ولا يمان به في ذلك ليس في الحرم الا في حرم فيها ولكن ان يمان
 واذا انظر الى التقيص لا بد من مقولها ما لا يمان به والمعتبة المستوفضة فيجعل
 اعلامه اسفله كما في الخبر واذا كان في الحرم وكبره الوضوء وان يغسل
 قبل الاكل وان توترج الا لاجل سعة والاسود وكله **مفتاح** يحرم على
 الحرم ان يمان به وكبره لاداءه ثم منها ما يشترك بين التلبس والمرأة ومنها ما لا يشترك
 باحد منهما ومنها ما غير كفارة ومنها ما ليست فيه ومنها ما يجوز عند القدرة
 اتساع الكفارة او بدونها والشدك جميعا في فصول **القول** في التقيص كذا
 قال الله عز وجل يا ايها الذين امنوا لا تقبلوا الصلوات انتم حين تكونون مكسرين
 مستعدين لاجزاء مثل ما قتل من التقيص فكم به اذا عدل منكم هذا بالذالك
 او كفارة اطعام مائة مسكينة او كفارة للمساكين ما ليد في ذلك امر او من عباد
 فينتقم الله منه **مفتاح** يحرم على كل من ارتحل المرأة والحرم من حيد البرزخا
 وزجها واكلها ولا بد من اشارة وتسمية ولو باعادة سلاحه وغيره بالكتاب
 والسنة المستوفضة والاجماع وفي الصحيح لا تقبل ان شأ من التقيص والحد ولا
 استحلل في الحرم ولا تدل على بطلانها ولا يحل لها في سكة ولا يمان به في سكة
 فان فيه الفداء لمن تعدد فيه ولا تمان من التقيص وان حل وان كان احصا على
 وليس عليه فداء ما اتي به من التقيص فان عليك الفداء فيه بغيره كان
 او بعد وفيه ما يحل به وطأه بغيره او اتيك وانت محرر فعليك فداؤه

عفا الله عنك

وفيه من الحروب يسيرة المستديرة كقارعة قتلته فان احدا به خطا قال
 وان شئ الخفاء عندك قلت يري هذه الخلة فيصيب غلبة اخرى قال ثم هذا
 الحقاء وعليه الكفارة وفي معناها غيرها وهي طاعتها بشئ لا يمتنع
 بالامالة وكذا الآية المشقة وفي الصحيح اذا احرمت فان قلت لا بد من طاعتها
 الا لا يخرج العز في الشارة واليه ذهب الحق والحق المذهب بالثقة كل ما
 خيف منه لعل لا يمتنع كل ما خاف المحرم على نفسه من الشاي والحقان فيهما
 لم يقتله فان لم يرد له فلا تزدده وهو حسن وقبحه الاكثرون بالحق فاباوا
 غير المالك مطلقا واما في ليد جادة الاسد والاشباب والارواح في الشدة
 والبريوع والتفتة والتميز والعمالة لعدم وجوب الكفارة في قتله غير ذلك
 سقيا لم يوزن وفيه ان لا ينافي التحريم المستند مع عدم ترقية الكفارة عليه
 وكذا لم يرض سيد البر فرعه لا بجام والحقان لا بد على شئ من الكفارة
 بذلك ما سجد للفرع فلا يبرر شئ منه بالكتاب والمنة المستفيدة والاجماع
 وهو ما يرضو بمرسخ في الله بالاجماع والحقان لا بد في كل حال
 بالاجماع والمعتبرة المستفيدة هي اكل الشريد المحرم مع الاضطرار وكذا
 وينبغي للعتبرة المستفيدة ويقتضي على الميتة كما في العترة وما يدل على
 خلافه جعل على التقية وهي اقرب مما لها من المنة في الاكراه والاشي
 ما قلناه وفاقا للمفيد والسيد **مفتاح** المشهور والمحروم في السيد كان
 ميتة حراما على المحل والمحرم للغيرين خلافا لاسية وقرى الاسكافي فلا يبرر خروج
 المحرم في غير المحل على الاصل والحق المستفيدة ومنها في المقتضى على الاذا
 قتله بوجوبه اياه ولا يكون له وجه جميعا **مفتاح** المشهور عدم دخول السيد في الميتة
 المحرم باصطحابه ولا ابتياعه ولا هبة ولا ميراثا اذا كان بمبدأ عنه ففيه قولان
 وان كان بوجوبه صيد فاحرم زاوله كصيده وجب عليه ان يكره بمبدأ عنه
 كافي في الشار والاضحى لا يخرج احد من شئ من الصيد حتى يخرج من ملكه وفي خبر اخر

رجل صار غليبا فادخله المحرم فقاتل الغني في الحرم فقال ان كان حرم دخله فادخل
 سبيله فادخل غليبا وانما سبيله ما يتوكل عليه بالقداء وما القيد الاسكافي
 والشئ فلا يخرج من ملكه وان وجب عليه ان يقاتل اذا دخل الحرم قال الاسكافي
 ولا استثنى ان يجرم وفيه صيد **مفتاح** واما الكفارات فحققت الشاة
 بدنة وفي بركة الوحش وسماه بقره اعلية وفي النقي والشاة لا يذب
 شاة وما لم يجر من ذلك فحققت على الطعام ويستدق به على المساكين
 ومع الجوز يصير للزينة والحقان مع خلافا للتقدم وقوله في الحاد ان لا يصدق
 للصيدين ولا سكا في غير زينة بها فيه جميعا وبما عدا في التعليل لا يذب فيضوا
 البديل فيها عن الشاة وهو ضعيف في حق الطعام فالاول على شئ من سكا
 وفي الشاة في غير ذلك ولا في الشاة لثقل عشرة المصاحح وما فصل عن العدد
 في قوله ولا يجب عليه الا ان لا يفتقر عنه كما في الصحاح وفي غير ما يثبت
 بدنة او مزين او يتوكل ولا ينقص الصوم فما لا بد من شاة عشرة يوميا
 وفي الشاة في عشرة وفي الشاة لثقل عشرة المصحيين وقبل بل من كل نصف
 صاع يوما في كل فان لم يقدرا في التعميل المذكور لا يصحح جعله لا يستحب
 وفيه على المحل الحاصل لثقل على التقية على الاية ولا يصح كل شئ
 في الاكراه وفيه ما حرمه المشركين ما شاء من كل شئ في القرآن فمما لم يجر
 فعلية كذا قال في الحديث اني ما ذكر في الاكل المحرم ولا يجلوس في الاكل لا يجل
 ساد على الترتيب على الاغلبية الا ان الاول احوط **مفتاح** في قتل الحمام وهو
 كافي في شاة المصاحح وفي القتل حلال في كل شئ وعلى الصحيح وكذا الحمام الذي
 بل خلافا في الاية وفي الخبر ما سبب قضاة او يجلدوا وادبوا ونظروا في
 دم وفي القصور والقبعة والصقعة من طعام عند الاكل للحرم والسد وفي
 كافي في شاة المصحيين في حرمة طير ان يملكه دم شاة بهرته فان كان فرغا فجلد
 او حلقه من الشاة وهو قوي في القتل والشاة البريوع جدي على الشاة

لنفسه لغير الشيطان ما اشبعها وللملوك من قديم وفي الجراد في وقتها لا يكون
 للصحبي وقيل كفت من طعام المتعجب الا في وقتها المسوي بها اجعوا وطول الجمع
 وان كان كذلك افشاء للصحبي وان شق القدر فاشي عليه للصالحين وفي افشاء
 العقلاء كفت من طعام على المشهور للذين في الصحبي وغيره في القاءها وقتها
 لا شئ عليه ولا يتعد **منشأ** في كسيرة النعام اذ لغيرها فيها الفرح
 كبره من لا يله انما شئ منها بعد البين فاشي في صومهم من لا يجمع
 الصحابي فيها سواء كرها يتعبد او يدا بته للصحبي فان يحزن في كل بيضة
 شاة وسم الحزن طعام عشرة مساكين فان يحزن صام ثلاثة ايام بالشرية
 الاجماع وفي الصحبي عن رجل عدا شاة في علم بيض نعام فاكله لغيره فما حل
 الذي اكله فتا على الذئب شاة فداه لثقل بيضه ودهم على الجور لكل
 بيضة شاة ويصونها في الاجماع في الصحابي لغيره عن مورده النقص
 وجبان وفي بيضة القطة سم القدر كبره من النعم للصحبي وقيل فداه
 من لغيره وقيل لزوم زيادة فداه البيضة عن فداه الاصل ويكن عمله
 على اذا ساد اكلها في حديث النعام وقبل القدر ارسا لغيره الخضم
 فانا شئ منها بعد البين فاشي في صومهم من لا يجمع والصحبي ومن يحزن
 في كسيرة النعام على المشهور ومستند غير واضح وفي بعض الحكم المتعجب
 وفي بعض حمل وحدث الصحابي وقبل القدر ودهم يشترى به العلف لغيره
 ان كان حروبا للصحبي وغيره والا فحواز التصدق به ايضا وفاقا للتصدق
 لغيره والخيرة للصحبي الاخر ويصحب العتيق كسيرة القطة على المشهور في عهد
 دليلا والفاحق لغيره بيض لغيره وهو اول ما لا تصنف منه **منشأ**
 كل ما لا تصنف قيمته بل اختلاف لثقتها المتوجبة للصحبي في
 سوى ذلك قيمته وفي الصحبي بعد ان ذكر جملة من فداه الصيد ومن كان
 عليه شاة فلم يجد قلوبهم عشرة مساكين فخره بعد صام ثلاثة ايام ولا فرق

عشر

وفي من ذلك من اعدوا لغيره الاجماع والصحابي في كسيرة النعام في وقتها لا يكون
 الصيد في النعم في الاجماع واما في الاول فتقول ان ولا يصح عدم التكرار والفاحق وروى
 فينتقم اذ منتهى والصحابي فان عاد فقتل بعد اخر التكرار على جزاءه وينتقم الله
 سنده والنقطة في الاخرة وفي الحسنة ودليل على التكرار عدمه في وقتها
 والصحابي عليه كفا عا كفاارة وحمل على غير العدد لو كان احدا خطا ودون الاخر
 تكرر كذلك في ايامين وقيل ان ارتبطا كفي التمتع مع غيره لم يتكرر وحمل فداه
 الصيد لغيره من يملكه كسيرة المشهور للصحبي وغيره والحق به في المشهور كل ما يلزم
 لغيره من فداه ودليله غير واضح مع ان في الحظر من وجب عليه فداه حراما
 فله ان يخرجه حيث شاء الا انما الصيد ما و الله يقول فداه بالبع الكعبة وفي
 التمتع في الجور فداه الصيد من حيث ساد وحمل منتهى في التمتع في جيبه
 الا فضل وجب التصدق به على التكرار والمساكين بعد فداه ان كان يجرى
 لاند المشا وروى الجراة والمعتبة السريعة وقيل ان كان التصدق ملكا فداه
 لما كره وليس في سم التصدق عليه اشكال لا لا يحصر فيها **منشأ** الا جواز
 منتهى كاجلها فيها الا رشت على المشهور وقيل ان حرمه من سوا فعليه
 بيع القيمة للصحبي وغيره وان حرمه ولم يعلم له بعد الجرح مطلقا وجب عليه
 الفداء كما لا بد من فداه للصحبي من رجل من سيداه وروى في كسيرة او جاز في
 الصيد على وجهه فلم يرد لغيره ما صنع الصيد قال عليه الفداء كما ما اقول له
 ما صنع الصيد وفي رواية يابيه ثم رسله قال عليه الجزاء **منشأ** في المشا
 جاز في قتله سيد فعل كل احد كذا كما في الاجماع في الصحابي ولوروه فداه
 بعضهم فاسد فعلى كل احد منهم فداه عند لا كسر للصحبي وغيره خلاف القول فداه
 شئ على الخصال الا ان يدل فيجب عليه للادلة لا لغيره من جيبه على سنده وروى
 نارا فخرج فيها سيد غير قصد منها الا لاسفيا في كسيرة كذا فداه واحد لغيره للصحبي
منشأ الا كما في لقتله لغيره في النعماء وقيل فيمن قتل ما اكله لغيره سنة وفي الصحبي

عقرب اشتوا عليها فاكمل سنة جميعا وهم حرموا عليهم قتال كل من اكل منه فداء
صبي على كل انسان منهم طبعته فداءه صيد كامل وفي رواية صيدا كذا قوله صيرون
قال عليهم شاة شاة وليس على الذئب ذبيحة الا شاة قبل عين ليس على الذئب الا شاة
اكل منه او لم ياكل يعني يتدخل الفداء فلو كان لا تاكل الا كل واحد فداء
على الاول ولزم فداءه وقبلة على شاة ذئب فداءه فاحد على شاة ذئب وقبلة
عربيه صاير فرائخ نعام فذبحوها واكلوها فقال عليهم كان كل من اكل
واكلوه بدنة وليس فيه ذكر القبلة ولا تعدد الفداء **القول** في الشاة و
كما دقق قلنا قد عرفت ومن لا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى
فتح بحر عليه الشاة وعليها الرضا لجماعا وقبلة ولما نظر في حجة
وعدا لنفسه ولغيره بالنسبة المستفيدة والاجماع وكذا الشاة على العقد
بلا خلاف لم يرد لنا الاقارعة عليها على الشهور وسند غير واضح خلافا للشيخ
فيا اذا تعلما عملا وسند في التذكرة بما اذا وقع بينه وبينهم وعمل الناس
به وطبقوا على الاستثناء بل في قول للعبارة المستفيدة ويجوز مراجعة المطلقة
الجمعية فلا راد لانها ليست ابتداء نكاح وكذا شره الاماء فلا يصلح
وقيل بشرط ان لا يقصد البشارة عند الشاة وهو يقتيد بالنسبة فيقول
فتح من ارضى امرئ او امرأته فاحرام على كل من اكل من قبل الشاة بالاختيار
فعلما ان يتم حجة بدنة ونجس قابلا فريضا كان جهدا نكاحا لاجماع
والصالح المستفيدة وكذا في احرام الهرة قبل السعي بلا خلاف للشيخ وغيره
الا من ردها الهرة المفردة ولذا حشد في التذريب والاعمال وشوا للشيخ
بها ايضا وليس بينهما وجوب تمامها بل بما يشعان بعدد وفي الميسر
ان كانا لو طهي الا بربلا عادة ويرفعه تناول الحواشي المنوط بها الاعا
في الروايات للذين والحق بها في المنه لزان وعلى الغلام لانها ابلغ في ذلك
للاحرام فكانت العقوبة عليها اولها الجوب والفتيا عن قبلة الوقوف في راحة

شهر

لحديث الشيخ عنده وهو ضعيف عن اولاد عليهما ان لا يخلوا في النكاح الا
فانما يرضى بان من سانسات الحجة بالعبادة على الاستحباب كمن في بعض الحق
يلجأ لصدى محله وقيل انما يرضى بان في الشاة دون الاول والاكاف
يجب التفرقة بينهما فلا في سانسات الحجة في ان يعود اليه للصبي ان كان
ذلك بعد الوقوف بالشيخ من دون اعادة اجماعا للاصل والشيخ عليه
بدنة للعبارة وقوله عاذا ان عليه بدنة ان كان مورا وقوله ان كان متوقفا
وقوله ان كان معسرا وعليه البدنة ان كان بعد السعي في حجة التمتع للشيخ
والحق بها الهرة المفردة ووليه غير واضح ويستطاع البدنة ان كان بعد
بجائزة النفس من طوقها لتسا على اى وبعد حصة اشوا طنة على آخر
للغير من طوقها للصلح فاشترط ان تمام ومن لا يرضى له وطع وعده في حجة
لهم بالاشارة الى الجمع اما لو كرهها فلا بد من حجة بها بل لا خلاف في عدم
وصلها كذا في حاشية الكراه المستفاد من الشيخ لا في المشهور ثم ظهر في آخر
لوجاه استعلا وهو يرضى بان قد تحل منها الكفارة بدنة او بقر او شاة وان
كان معر فشا او سيام وهو ظاهر ويشمل الكفارة والمساوية ان كان ضعيف
فتح في رواية اخرى دون الفرج فعليه بدنة وتم حجة بل لا خلاف للشيخ في
كذا الاستدلال وقيل بل يجب عليها اعادة الوقوف في حجة بدنة فانه قيل
ان عليه شاة على امرأته فاحراما وهو محرم بدنة والشيخ من قابلا في الصبي للشيخ
يجت باصله حتى يرضى من غير حجاج او يرضى في شهرين فانما اذا حلها قال
عليها جميعا الكفارة شاة على النكاح جامع وقد لا يرضى الا عادة ونظر ولو انفسر
الامارة فانها لا تخفى عليه المتعبد بها فلا في المشهور فبدنة الفهر فيه ضعف
وكذا الوستة من بدنة شاة للفتن وغيرها في القبلة بدنة
مطلقا وانما التمتع للغير غير وقيل ان غلبت الشاة فشا للغير والمطلوب
ان كانت سانسات لاولاد لم يستند في الملاحظة مع الاستثناء بدنة للشيخ ولوطا

منها من ملق او تنقذ بهذا سببا او سببا او ما هلا فلاش عليه وسقطه
 مستحقا عليه دم ومنها من ملق كسجلت داسه قالها غير مالم يده او
 بتطعم لشرب ويرجع الشؤفة اجمالا لا تزدق للشيخ في سبب زوها وفقدان
 التقيام ثلثه زانها والصدقة اطعام ستة سكاكين كل واحد منهم ثمان المراك
 شاة وعليها لا اكثر وقيل الصدقة اطعام عشرة سكاكين لكل واحد منهن
 وليس فيه مع شفعة الاشباع العشرة وخير في التهذيب بينها اجمالا
 غير المستطاع ايضا كذلك بلان خلاف فلا فرق الا في الجواز والمنع ويقتل بغير
 الشاة لغير المستطاع لمارو لو سئل لحيته او داسه فوقع منها شئ اطعم كفا
 من طعام الا اجماع وانما يكون في وضوء المنقذ ليس بشئ اجعل
 عليكم في الدين مرجح وفيه لا يطين شاة المعتبرة منها امر وكذا
 احدها للشيخ خادما المشهور فاطعام ثلثة سكاكين للشيخ وحل على التخيير
 ولو لوية الدم ولا يهرز لها حلوا داس الحرم فلا واحد او امارا لجل فضيه
 فلا ان اوجها للمنع للشيخ لا يخذ الحرم من شعر لجل ويكره دخول الحمام وتذرك
 للسد للشيخ **مفتاح** يجر عليه تقابل الاضفار بالاجماع والمعتبرة المستقيمة
 منها التخيير من قلم اخضره ناسبا او سببا او ما هلا فلاش عليه ومنه
 مستحقا عليه دم وفي التخيير من الطير والطيور الطفا رما ويكره بعضها في زيدا قال
 لا يضر منها ان استطاع فان كان في زيدا فليقتلها وليطعمه كان كل من فرقة
 من طعام وفي الصحيح وفي الموثق من رجل قلم طفا رما فزيره وهو حر قال
 عليه من طعام حتى يبلغ عشرة فان قلم اساع يديه كلها فليدهم
 شاة قلت فان قلم اخا غير يديه ورجليه جميعا فقال اذا كان فصل
 ذلك في مجلس واحد فليدهم وان كان فصله متفرقا في مجلسين فليده
 دمان وفي الغلط اخفى كل من طفر فدية من طعام وكل من اسكا في الخلق
 قول اخر في المسئلة ولم يخذ مستندها وفي قطع التخيير عند الشاة للشيخ فلا

الصدقة

لا صدق ولا اسكا في ثلاثين مائة للاصل والشيخ **مفتاح** يجر عليه فدية
 الجدي على المشور والروايات وهي خمسة مائة الفدية نعم في الصحيح اذا ابروت
 فاقب قتل الدواب كلها الا الاضغى والعقرب والغارة وفيه عذقت
 داسه ما لم يتعد قتل اربعة وقيل يجوز قتلها في البيت وهو شاذ
 المشهور جواز القاء العرا والحل من نكس ويجوز له الاصل في الصحيح
 ان يبيتا ووجدت على قرا او اوجلة الطحصة اذ نعم وصفا ولها
 ان ياربها في غيرهما ما لا يصح عدم جواز القاء الحمام بعير فاقا
 للتهذيب في الصحيح ان القى المحرور او عن بصره فليدها سر ولا يلق المذوق في الحين
 ان القى او لوس من البعير والمخلصة من البعير بمنزلة العلة صرح به
 فلا تلحقها والوق العرا **مفتاح** يجر عليه الفسوق والحد الكافي في
 وفي الصحيح اذا ابروت فليدها بغير الله وذرا لتهذوق الكاوم للغير
 فان تمام الخلع والعهدة ان يحنط المرأة لسانه الا من طركا قال الله فان الله
 يقول شره شره من الخلع ولا يشق ولا فرق ولا جدال الخلع فالخلع للجماع والفرق
 الكذب في السباب والجدال قول الجلال والفك ويكره الله وقسره للجدال
 بذلك مستفيض في الصحاح وعنده في الدروس لكل ما يسيئ بيننا ولعله
 للشيخ ان الرجل اذا حلف ثلثا ما يان في مقام ولا وهو حر فقتله وعليه
 حد الجدارم محرقة ويستحق به داما العنوق في الصحيح الاخر انه الكذب
 والمفارقة جميع بينهما في الحنث بان المفارقة لا يفتلح السباب لانهما اثرا
 يتم بذكر فنيا بل لا يصلح ما عرضه او سلبه ذليل عن نفسه واثباتا للغير
 وخسرة لفتاخر الكذب على الله وسوءه والافضل عليهم السلام وعنه لعمري لكل
 للفقير ويحق على من يمس فطاعة الله وصلة الرحم بالمداب في ذلك عند
 الاسكا في الصحيح **مفتاح** المشهور ان كفارة الجذالة الكذب مشهورة شاة
 وفي غير بقرة وثلاثا بده وفي الصدوق ثلثا شاة ولم يخذ مستندا وفي الصحيح

اذا جازف قمرتين فعلى العيب دم ويرصد على الخيل بقرة وقاصي الحظا **ففتح**
 بثلاثة ايام اثناء فقام واحد وجرهم فقتلوا فاعطيه دم ويرصد ويستاقه
 واذا حلف فيها واحدة كانا بذه فقتلوا له عليه دم ويرصد ويستاقه **ففتح**
 معناه اخبار الخو لو كان لثبات حتى او غلبا طر فلا تكرار على الاثر **ففتح**
 يكون عليه المنادى للقتل على يد فقام التلبية لله فلا يرد على غيره فيها
 وفي الصحيح انه يقول لا يسعد وليل السلاح الا من اذوره ولا اكثر على قريته **ففتح**
 الصحيح انما اذا اذوره فليل السلاح فلا تكرار عليه وفي الاخبار اذا اذره
 عدوا او صرا فليل السلاح ودلته انما يرضع ان لا ياقبل بوزم الكفارة
 مع انتفاء الخوف واخراج الدم الا من اذوره للمتحرف عند الفسخ قبل تحريمه
 ويرصد الاذن وفيه العبرة الا ان يحمل الاذن على الاذوره **الباب الثالث**
فما فعل الحج والعمره **القول في الوقوف بعرفة** قال الاذن على اذا اذنه
 صرحت **ففتح** استحب الحاج ان يخرج من بيوت الوطء الى اقبل ان يركب
 القلبيون او بعد من القلبيون **ففتح** استحب الا ان يركب الا ان يركب
 استحب ان يركب كما في الصحاح وظاهر الشيخ وجوب عليه والنفوس والمزور فايد
 الشافعي والرواح ان يركب في بيوتهم من كان في الوقوف وعمره او يركب حتى الى الحج
 مرة في كل سنة ولا يجوز ان يركب الا بعد طهر الشمس ومن لم يركب في بيوتهم
 التي يصلح وطركم ولا منها قبل الجرا الا من اذوره وحرمه القاضي والحلي وضمف
 لعدم ظهور الاستدلال على الامان ان يقبلها الطلعي الشافعي كما في العبرة في صحيح الدعاء
 بما دونه على الصحيح من الرواج والغسل الموقوف بعد الاذن الى الاجماع والعبرة **ففتح**
 بحديث الواقفية بعد تمتع الزوايا للشهرين في سنة مستند وفي الترتيب الى التمسك
 خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكوفة الى الزوايا استباحا الى الاجماع **ففتح**
 ودونه فقتله ودها كمنع زوايا في الكوفة والحد وقتل الله من يركب الاجماع والعبرة
 ولو افاضوا قبل الزوايا وجلا خلاصته على الاجماع والحج وكذا ناسيا بخلافه ان كان

ما راجع ببذلته المخصوصة خلافا لما ذكره في غشاة ولقد استفدنا من ان لم يفتد
 صاغرانية عقربا بكتافه في الطريق اعراضا هذه كذا في المعجم وادخل الغرب
 لم يزل التمس ولا تعلق بيقظا في اقل قبل الغروب وقد وقع في غرامه بحسب
 ليدخل في هذا **مفتاح** سماه الكون بها كذا في كذا في الانواع ليدخل في الاجتماع
 وفي الحسن اصحابا بالادراك في كل يوم هذا الذي في الحس الوقوف على دفع علم الله
 اقل من ذلك عند راءه لوقيل في الغرب من الغرض ان اكنوا الاشارة بالوقوف
 بالشرع لاجاء والعبادة ولوفرة في مكان ذلك قبل الغروب على يد انما
 ويكتفي بالمشعر وقد تم حبه كما يستفاد من **مفتاح** يستقبل الوقوف
 في عينه الجليل في اسفل العترة بين ويكره حاله الغنى حالها الا العشرة
 كالخارج ومعه القاني والحمل في موضعين وان يكون من قبل الغروب ان يصر في
 الوقوف في الذكر والاداء كما يستفاد من انما راءه وقيل في قوله ان يصر في
 عند اصل البيت على المتمد في ذلك وهو اكثر من المخصوص وان يدعو بما الاصح
 من اقل في المشعر كما قاله وان يصر في مشرعا في المشعر وان يقف على المسكن
 الاجتام والتمتع ويصر ربه ليس على انما بالاداء وبوجه يتقبله في الاداء
 وبالله الحلال بدو في كذا في المعجم وعلى كذا في كذا في الارض والاداء
 وبما يعرف اجنب في دخلها في مشعر في الحفظ من قبل الاداء ويؤد في الاداء
القول في الوقوف بالمشعر قال الله عز وجل فاذا ذكرنا القديم بالمشعر
 الحرام **مفتاح** فحينئذ يدع عنده التوجه اليها لما ذكره في تنقيح سيره
 بسكنة ووقفا في الفجر سائلا الله تعالى انما كذا في مشعر كما في قوله لا
 داعيا دعوه الى الشيعا اكثر من الطريق اما قوله ان في ذلك للفرع الحقا
 في الدلالة العترة وفي الفجر ان ذكرا في الليل وقيل الشيخ به وجه شاذ ودفعه
 الصالحين بان يصر فيهما باذن وانما يتصرف في ذلك بينهما في غير ثلاثة المغرب
 والحد لثبات لاجاء والتمتع **مفتاح** في البيت الوقوف كما راءه والكون

للشهور الثمانية والجمع من الضمان ما دخل في الثانية وان يكون تاما بالاجماع في سنة ما دخل في الشهر في الشهر
 التصريح في الصحيح لا يجوز ان يكون ناقصا فلا يجوز العود ولا الرجوع خلافا
 للشهور ان لم يكن جها يمتد الخبز فيد شقق ولا المقطع الا ان كان كونه شققا
 او شقويا ولم يذهب عنها شيئا كما في الخبر وفي الحسان كان شققا وما خلاها
 وان كان شققا فلا يسلخ ولا يقطع من الخبز ولا يقطع العواف ويدفعه الصالح
 الا ان الضرورة كما في الصحيحين وفي الصحيحين اشتريها على انها تامة فباتت
 لم يجرى في الوجبة في اخر العلم بالعب بعد هذا الخبر فذكر ان لا يكون
 مفزولا للصحيح بان اشتريته منزولا وجده سببا اجزا ان وان اشتريته
 منه ولا يفرده منزولا فلا يجرى واشتريه العواف فهو السن قبل الذبح
 ويدفعه خلاف الرواية من المباد منها وفي الصحيحين اشتري البجل هيا في
 يرى انه سبب اجزا عند وان لم يجد سببا في الخبر ان كان على كونه شققا
 اجزا من طول لم يجد الا فاعدا لشرائط حتى الاجزاء اذا انتقل الى الصور قولان
 احدهما الا ان لم يمس اشتريه سببا للثبوت فان لم يجد فخره فان لم يجد
 غير شقوا المهر فان لم يجد شيئا فان لم يجد فما استند من الحديث في اخره ان لم
 يجد فاقترع عليه **فتتاح** يستحق ان يكون سببا في نظرية سواد ويحتج في سواد
 وبالك وبشرب في سواد كما في الصحيحين والوجه الثالث في تفسيرها مستوية
 قيا وكطها مروية عن اهل البيت عليهم السلام وان يكون ما عرف به كما في الصحيحين
 انما حشر عيشة عرفت بعرفات ولو وجد في القعدة ولا في غيره ولا في غيرها
 بدو في الخبر لا بأس بها عرفت بها لم يعرف وقد ضعف كثير فيه لا بأس به
 للصحيح وان يكون ناقصا لا بأس به والقدر والمحل من الصحيحين ويجوز العكس
 والاجماع وان يخرق لا يقامة قد روي عن الحسن والحسين ويطعن من الجاهل بالدين
 التصريح في الصحيحين **فتتاح** الصحيح وان يقول الذبح بنفسه اذا احسنه في الصحيحين
 ان كانت امانة فلتدفع لنفسه وان يمتنع به مع ذلك لا بأس به **فتتاح**

للشهور

للشهور الثمانية والجمع من الضمان ما دخل في الثانية وان يكون تاما بالاجماع في سنة ما دخل في الشهر في الشهر
 التصريح في الصحيح لا يجوز ان يكون ناقصا فلا يجوز العود ولا الرجوع خلافا
 للشهور ان لم يكن جها يمتد الخبز فيد شقق ولا المقطع الا ان كان كونه شققا
 او شقويا ولم يذهب عنها شيئا كما في الخبر وفي الحسان كان شققا وما خلاها
 وان كان شققا فلا يسلخ ولا يقطع من الخبز ولا يقطع العواف ويدفعه الصالح
 الا ان الضرورة كما في الصحيحين وفي الصحيحين اشتريها على انها تامة فباتت
 لم يجرى في الوجبة في اخر العلم بالعب بعد هذا الخبر فذكر ان لا يكون
 مفزولا للصحيح بان اشتريته منزولا وجده سببا اجزا ان وان اشتريته
 منه ولا يفرده منزولا فلا يجرى واشتريه العواف فهو السن قبل الذبح
 ويدفعه خلاف الرواية من المباد منها وفي الصحيحين اشتري البجل هيا في
 يرى انه سبب اجزا عند وان لم يجد سببا في الخبر ان كان على كونه شققا
 اجزا من طول لم يجد الا فاعدا لشرائط حتى الاجزاء اذا انتقل الى الصور قولان
 احدهما الا ان لم يمس اشتريه سببا للثبوت فان لم يجد فخره فان لم يجد
 غير شقوا المهر فان لم يجد شيئا فان لم يجد فما استند من الحديث في اخره ان لم
 يجد فاقترع عليه **فتتاح** يستحق ان يكون سببا في نظرية سواد ويحتج في سواد
 وبالك وبشرب في سواد كما في الصحيحين والوجه الثالث في تفسيرها مستوية
 قيا وكطها مروية عن اهل البيت عليهم السلام وان يكون ما عرف به كما في الصحيحين
 انما حشر عيشة عرفت بعرفات ولو وجد في القعدة ولا في غيره ولا في غيرها
 بدو في الخبر لا بأس بها عرفت بها لم يعرف وقد ضعف كثير فيه لا بأس به
 للصحيح وان يكون ناقصا لا بأس به والقدر والمحل من الصحيحين ويجوز العكس
 والاجماع وان يخرق لا يقامة قد روي عن الحسن والحسين ويطعن من الجاهل بالدين
 التصريح في الصحيحين **فتتاح** الصحيح وان يقول الذبح بنفسه اذا احسنه في الصحيحين
 ان كانت امانة فلتدفع لنفسه وان يمتنع به مع ذلك لا بأس به **فتتاح**

للشهور

فيم
 بجبان لا يلاونه شيئا ويطلع شيئا للذين يتكلمون بها والطعام الباطن المعنى
 نكولاسها والطعام القانع والمعتز وقيل باستحقاقه وقيل الصالح القانع الذي يشبع
 بالاعتقطة والمعتز الذي يعتز به والساكن الذي يسكن به وفيه والباقي المعنى
 وربما يقيد القانع والمعتز بالعتق بعدا بين الاثنين وربما يجمع بينهما بالحقير والاول
 المعنى الذي اذ اجترحت وغيره فكل ما طعمه كمال الله وقيل بحسب كل شيء منه
 واهله الثالث الى اخره المؤمنون والصدق قد يترك على فقره المصحح لعلهم
 ثلثوا او اطعموا التام والمعتز ثلثا واطعم المساكين ثلثا ومروءة السائق وحمل
 على الاستحقاق باعدهم قائل بوجوب اطعام اهل الفلك وقيل باستحقاقه
 انكنا على هذا الوجه ولا يجوز ان يعطى الخزانة شيئا الا لعل يسل التسديق
 مع استحقاقه لا يفسد في الصبيح ما لا يفسد في الليل لا ما يستحق التسديق بها ويحصل على
 تسديق به في البيت ولا يعطى الخزانة وقيل في قول الله صلى الله عليه وآله ان يعطى
 حلالها وجودها وقيل يدها الخزانة واما ان يصدق بها وفي الصحيح في جود
 الاضاحي لا يصح المرشح بها ان يحللها جريا الا ان يصدق بها ولا ينفق
 اخرج شيئا من غير ان ينفق بها ولا خلاف في العترة حتى يصح من المخرج بل من
 المخرج فالا يخرج من شيئا الا التام بعد ثلثة ايام ولما لم يفسد كذا فيقول لا يخرج
 شيئا لمجزة التام ليدفع ما اليهم فقد كثر الناس فلا بأس باخره في خمسة اشهر
 على من يشتره فيجزيه للغير وفيه نظر لان الحسد يشتمل على ما يشتمل عليه العترة
 وعلى امره ابد وفي الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من طعم
 الاضاحي بعد ثلثة اشهر فيها فقال كلوا من لحم الاضاحي بعد ثلثة اشهر واخرجوا
مفتاح من فقد الهدى ووجدته فلا تكثر على ان يخلطه عند من يشتره به
 طمعا في الجنة فان تفرقوا القابل للعترة من خلافه الذي يفسد لظواهرهم
 ولا سكا في حق بينهما واذ افسدوا صام عشرة ايام قلعة في الجاهلية بقية اشهر
 وصحة والغيرة وسبعة ايام صام الاصله بالكتابة الستة والايام سواها الستة

بالنفس

بالنفس والايام وقيل الا اذا كان الشاهد العبد في يد بعد الشاهد من غيره
 المستقيمة ولا احتياط بوجوب جاعة فتدعيها سرا ولا في الجنة كما في قوله
 تلبسها بالمشقة والاصطحاب حاد واما السجدة فالتسبيح وحمل التناج
 فيها لا خلاف في الامر به في الجنة بخلافه للمعاني والحال في الصحيح وحاصلها وان
 بمكة انتظرة وصوله الى هذه الميزة على شدة الحر والحر والحر والحر والحر
 وفقره ويومر قبلها بالاجاع والسحاب فان لم يتفق في هذا التفسير للصحيح او في
 الحسبة وهو يومر في يوم من بعده للتسبيح ولو خرج ذوا الجنة واليهما
 تدعى هدى لا جماع والمعتزة ولو صامها ثلثين يوما لعلها تسليق التسعة
 فله المنع على الصورة عند الاكثر لظواهر الآية ومنع الخبر فلهذا القول اذا اجاز
 في وقتها لا يخرج له ما هو في وقتها وقدره في جيبه لعل السجدة الهدى في جيبه
 بالهدى ولا يخلو من قوة وان كان الاصله مع التمكن منه في وقتها وحظوه في فضل
 سلطانا بل خلاف الخبر **مفتاح** المشهور ان هدى القرآن لا يخرج من ملكه
 ولما يداله والتصرف فيه قبل الاشعار وبعده ما لم يصدق خلافا لما عاهد
 الاشعار للصحيح عن الرجل يشترى لهدية ثم يشترى قبل ان يشترى ما يقتلها
 فلا يخرج من اقل من ثمنه ويحدهد في الايام كبقية اشهر اخرى من الايام
 عشرها وان شاء باعها وان كان اشهرها غيرها وان ساءت وجب غيره بمن كان
 الاصل له والهدى وينتأ ما لكعبة بالخرقة ان كان للمعتز بالانفاق والاجاع ولو هلك
 يجزأ ما تده له الا ان يكون من ماله كالكفارة بل ولا يخلو لظواهره من اهل البيت
 الذي ينفذوا ويشترى من يعطى قال ان كانه فخرنا فليطعم غيره وان كانه فخرنا
 فعليه بدله ولو جاز على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعلم ما يد لعل الله هدى كما في العترة المستقيمة
 منها الصحيح جالس الى الهدى فطعمه منوع لا يتدبر من يتصدق به لعلها لا من
 يعلمه انه صدق قاله وكذا يكتب كتابا وينفذ عليه لعل من يره انه صدق في الصحيح
 اي جالس سابق بدنة فاكثرت هذا ان يبلغ عاليا اخرها لما روت وهذا الخبر فيها ان قد

منها سكن ومنه وجب عليه الجمع المحلة للفرق فيه والسبب فيها بالاجماع والاعتبار
 المستفيضة والافضل بقاء ذلك اليوم لفرق ان تعذر ذلك لعدم تباين المتع
 للعبارة المستفيضة ويجوز للفرق والقارن تأخيرها بالاختلاف للعبارة اما المتع
 فليجوز تأخيرها لاختلافها لفرق الجواز في الشيء معلومات فان الشيء كذا
 من أشهر والاحتجاج المستفيضة منها لا بأس بغير زيارة البيت لعدم التفرق
 والاحتجاج على المتع من غير زيارة البيت قال يوم الحضر وصار لعدم الاختلاف والفرق
 والقارن ليسا بواجباً موثوقين عليهما وما في معناه ولا يخفى ان حمل ذلك على الكراهة
 اعملا وقرب من حمل الادل على المرفة والقارن مع ان في الصحيح على المتع ان يجر
 وفي آخره ينفى ان يزور البيت يوم الحضر فالاحتجاج الجزاء اما تأخيرها عن ذلك فيحمل
 مع انه قد لا واحد **فتا** طواف الزيارة طاعة على ما جاء به معتبر والاحتجاج
 والاحتجاج المستفيضة لفرق من لا يدين وكذا طواف النساء على ما جاء به **فتا**
 عننا في واحد الاحتجاج المستفيضة وعلى العبارة المرفوعة على المشهور لا يخفى
 طاعة على الصحيح عنه ولذا الاحتجاج المستفيضة المطابقة للاصل مع حفظها
 لا ان يحمل على التوبة لولا ذلك مع ما عليها اما المتع بها الجاهل فليزيد
 طواف النساء بالاجماع والاحتجاج المستفيضة وقد مر في الوجهين بشاؤهم
 لادام لفرق النساء والتأخير والتأخير في المصباح والاحتجاج المستفيضة
 ومن لم يتكبر من الطواف في غير طوافه بدفان لم يتكبر لعدم سبق الاحتجاج
 وشبهه كالا كما طيف به في خلافه في العبارة المستفيضة اما المفضل فلا
 لا كما ان عدلها في موضع اخر الا في طواف النساء الامع الشدة بدة
 كما قال الشيخ وورد في الصحيح **فتا** طواف الزيارة ذكر من تركه عامدا بطاعة
 او تركه بخلاف طواف النساء بلا خلاف فيها لعدم الاتيان بالماور على وجهه
 في الا ولغيره في التأخير من الحج كما في غيره وفي الصحيح ان معنى المرأة حائضها لم
 تحض طواف النساء وبما في الحاشي ان يتبين لها فانها طرقه وهو يقول استطيع ان

فتا

تختلف عن صاحبها ولا يقيم عليها ما لها اثر فوضع سائر اليد فقال اني قد تم
 جهتها ومن تركها او احدها ناسيا قضاء وبعد المناسك ولو شق الحعود
 استناب فيه بالاختلاف الاحتجاج منها وجعل في طواف النساء حتى يبلغ الى الهل
 قال في رسل وطوافه من غير ان يركب من طوافه لفرق من حقه قدم ببلاده و
 واقع النساء كغيره من الحج قال في بعضه من كان تركه في الحج بدفع
 وان كان تركه في غيره بدفعه وتكلم من طوافه عند ما تركه من طوافه
 وبعض المحدثين فيه محمول عند لا اكثر على من واقع بعد الذكر لان من واقع قبله
 فمن واقع ناسيا وان لا كفارة عليه وفيه بعد المتع فيه به باسقرار
 النسيان الى ما بعد الحاضه فالوجه بطلان الاحتجاج وطواف النساء في طوافه
 سائر الا يتبين وانما لها جواز الاستناة للطواف مطلقا وان لم يشق الحعود
 الا ان لا صاحب لم يرد ذلك في طواف الزيارة وجوز اكثر في طواف النساء
 خلافه للجهل به والمشتبه في صحيح غيره من وجوه وجوبه على طواف النساء
 يا من يفتي عنه ان لم يحج فانه لا يحل له النساء حتى يحضر البيت والحاصل
 كالحاضه بعد عليه بدنه عند الا اكثر للصحيح عن رجل جعل له طواف البيت
 طواف الزيارة قال ان كان على صاحبه لفرق طوافه او عليه بدنه وهذا البدن
 عقبة عهدة لا جبران لان التمسك بالعلم من اصله فلا يتعلق به الجبران وفي
 وجهه قضاء طواف الزيارة وجب له التمسك بها في خلافه لا بد من الحج
 للترتيب **فتا** المشهور وجوب طواف النساء في الحج عن اربعة من مساك
 يور في لفرق التمسك بخياره للغير وهو مع ضعف معارضه الاحتجاج المستفيضة الدالة
 على جواز التمسك له مطلقا وانما تأخيرها وانما لا يجمع والاحتجاج الجواز
 والنسبة الى ان تحمل الاحتجاج على ذي الاصل او اما المنزلة والقارن المستفتر
 كالمريض الكبير والحائض المستفيضة في الحج لا تقدم قوله احد العبارة المستفيضة
 وقول المولى المنع من التمسك به بعد تأخر الاجماع غير صحيح كيف قد اقبل الشيخ على

خلاف الامام غير صحيح كسبلا يجوز تقديمه لما في الآراء على الحق لمقتضى ولا لغيره
 احتياطاً ولا لثبوت الحق على طاعة الزيادة بلا خلاف فيها للعبارة المستفيدة
 منها على وجوب الترتيب لما مع الضرورة والمهور في الزيادة والحدود على
 الموثق المعلق **فتا** يشترط في الطرائق الواجب الملاءمة بالامام والتمسك
 المستفيدة كما شرف باسناد الصلوة اما المندوب فلا يصح الصراح سلفاً
 للطلب لا خلاف في بعض النصوص وهو ضعيف لان الاختلاف حكم على الحكمين
 بالترتيب كما يستباح بالامانة على الصحيح كما مر من فيها الحق في منه لعلها
 في الصالح وبشرطه في الزجر ان يكون مختصاً بالامام والصالح وفي اشتراط
 طهارة التوبة البدن والستر في العفوة يعق عنه في الصلوة من الخاسات
 لعلها لا تكثر على اشتراط الطهارة دون الستر على عدم العفو والادلة على ضعفها
 من طريقين متعارضة ولولم يعلم بعد بالخاصة حتى فرغ منه في طاعة بالاختلاف و
 كذا لما على الاظهر ولو علم بها في الاشارة فمزمع وانما لم يزمع سلفاً كما في الترتيبين
 وقيل استغنان فحقها لا زالت على ما يستحق القطع ولما بكل اربعة اشواط
 نظراً الى ثبوتها لئلا يفسد في الاشارة كما يافق وما قيل بوجوب الاستغناء
 سلفاً مع الاختلاف الى الموالاة الواجبة بدليل التامع غيره **فتا** يستحق العمل
 للترتيب وتقدم الامام والاختصاص بالشارع على حدة لا بد منه في الترتيب فيكون
 المتأخر من المدة أو التامع من اعلاها حافياً على سكونه ووقار ووجوب المصلحة بما
 ينشئ به وسواء كان بعد من بعدهم في طاعتها واما ما رآه بالاشهاد اخل في هذا
 على الباب سلفاً على الترتيب على انه لا يوجب له داعياً بالماثور فاذا فرغ من العمل الاسود
 بوضع يده ومجدد في نفسه عليه ويستحق العمل على العمل في ذلك وبيان الله تعالى
 من حيث العمل في قوله فان لم يستطع جأ لاجرة وادجها الذي ويختار الصالح ثم يستعمل
 ويدعى لما في قوله لا بد من **فتا** يجب فيه التوبة والبدء بالحق والتمسك بالحق
 والمصلحة وكفى البداية التعريف كما يظهر منها والشارع وجوب العمل والبدء بالحق

هنا

هنا في الاثر من مقتضى بدنة بحيث يترتب عليه بعد التوبة بجميع بدنة على ان
 ولا دليل على عدم بدنة التوبة الاحتياط ووجوب الوساو في بدنة الاحتياط وان
 يحصل التوبة على يد الله بالبدنة التامة وان يدخل الجهر في المصالح والاسماع والتمسك
 فان اختص بعض الاشواط في الجهر اذ لا الشوك في الصالحين وان يمتنع
 التوبة والمقام مراعيان ما بينهما من وجوب العمل على الجهر ولا يكون كما
 لا بد من خلافه للاسكان في البدنة فيجوز له ما يصح المقام مع التوبة للصالحين
 خلف المقام قالوا احتجوا بما روي به بأساً فلا تفضل الا ان لا يجوز بدنة
 وان كان سببها بالامام والصالح المستفيدة بل التواتر ويجوز القول على
 غيره في التعداد كما في الصحيح ويستحب ان يكون في طاعة ذكر الله سبحانه وتعالى
 بالماثور في الصحيح مقتضى في تشييد على سكونه ووقار التوبة وان يلتزم المستجاد
 في الشريط السامع ويبقى يديد على ما يشاء ويسبق به بطنه وحده كما ورد في
 بالماثور في المعتبرة وجها هذا ان كان لم يتردد بدنة بدنة ثم استغنى عن العمل
 ولو لم يزل لا تزم انما هو في الترتيب وان استعمل الا وكان كالمصداق اليان والذوق
 في العمل لوطية الترتيب من التوبة ولا على سلفها ولما بالانظر لا يستعمل العمل
 شأ ذلك في الاسكان في امر استلام اقامه ويذكر الكلام في طاعة التوبة في قوله لا بد
 وقلة القرآن اما جازره فاجاباً على ضرورة في الصحيح وغيره **فتا** الزيادة
 على التسعة متعمداً بحرية بطلان في التوبة على المشي والغيرين وكرهه في التامة
 وكرهه على سلفها وفي الصحيح انما يكون ان يجمع العمل بين ما سبقه من الطرائق في التوبة
 واما ما لا خلاف في ما سبقه من العمل بطريق الاسماع جميعاً في غير هذا الاسماع
 ودلالتها انما في قوله لا بد من التوبة في قوله مع قوله انما في حال التوبة و
 لو كان سهواً انما السبعين يستلزم رجوع ركعات وجعل احداهما خلفاً كما في الصالح
 والمستفاد من بعضها ان التوبة في طاعة التوبة وانما يستلزم كفى التوبة بعد التوبة والتمسك
 انه على الاختلاف لا خلاف في التوبة لا كمال ومصلحة اربع ركعات في التوبة وقيل انما

على سبيل الاستعانة فيكون لا بد ان يكون الفرضية وكيفية كمالها المشهور بانها افضل
 في اللطافة والقسوة من غيرها فلو كان كذلك لكان قطع لا ينفك عليه الفرضية لكان قد
 ذكر قبل ان ما ذكره في الفرضية وقد ابراه على من هو مع شذوذهما ان ما يلقى من
 طاف بالبيت فم حوذي دخل في الناس فليكن اربعة عشر طواف لم يصل كهيته انما
 انقصا من نسيان او حاجة او مرض او حذر لا بد ان يكون البيت او الفرضية المشهورة
 او تمام الفرضية حتى لا استأنف لوطا او لاهلا او من يطلع عند مستند
 غيره او يقع عند غيره في الحديث حديث ضعيف وكذا في الصلاة رواية علي بن ابي
 في الصحيح البناء على السنة اشواط طبع النسيان وفي كثير منها اطلاق الالة
 ومعه من حديث المرفوع او قول البيت وقضاء الحاجة لا خير وفيه من
 في الحاجة ان كان طواف في البيت او كان طواف في البيت لم يبرح في
 عدة منها اطلاق البناء ومعه من احضر والقوله الفرضية وفي بعضها **الفرقة**
 من شذوذ اخر بعد انضامه بل يفتى بلا خلاف لعلم انما خرجت من شذوذ دخلت
 في غير فغلط ليس شذوذ حقه وان كان في انشائه فان كان في الزيادة فغلط ولا خلاف
 طواف لاسا له عدتها ولا يصح من طواف ما لم يمت طواف الفرضية فلم يرد رابعة
 طواف ثمانية فقال ما الشبهة فقد استيقظ وانما وقع وجه على انما لم يصل
 بكتبه وان كان في النقصان بين على الاقل على الاصح وقفا في الفرضية بجاءه للصحة
 منها بين طوافه وبينها رجل طواف الفرضية في يد رسة طوافه من جهة
 قال بعد طوافه فليفتا انه فمالي انما ارجو طوافه في الاعادة استبان في الفضل
 والمتم ووجوب الاستيناف في الفرضية للذخيرة وهي معتقد مع انكار حملها على
 الاستيناف كما دل عليه الحديث المذكور وكذا هو **مفتاح** ومن لزم الطواف وكذا
 وجوبها كما ذكرها جاحا والقرينة باستينافها شاذ كما مر في فمالي السنة وبها
 خلف الحكم كما في الالة والنقصان منها ليس احدان يصل كهيته طواف الفرضية والفضل
 المقام لولا انما يخرج من اجل اخذ اسر مقام ابراهيم صلى الله عليه وآله في غير فعله

اعادة السنة ووجوب جاعة احدى بنه فلم يجد مستند ثم ورد في بعض
 النصوص عند المقام وفي الحديث استأنف صلى الله عليه وآله طواف الفرضية بجاءه انما
 قربا من ذلك المجد وجعل الخليل محلهما انما المجد ووافقه السنة فان
 في كهيته طواف النساء وبوجهها الشواحي وفي الخلاف استيناف الفرضية ويجوز
 في انما غلة تمام المجد بالفتوى والاجماع وكذا في طواف النساء مع مراعاة لولا
 او احد لهما فيه مع الامكان ومن يثبتها وجوب طواف الرجوع فان شق عليه
 فتناها حجت ذكرها في المعتمد وفي المبسوط او على الاستيناف به حشد
 للغير والظاهر في غير بيان لا يربط في الجمع لما حشد في الناس للجمع ولولا
 فتناها لولا وغيره كما في الصحيح **مفتاح** في الصحيح ان بطرقة شاذ
 يستعمل اسرها عدة ايام السنة فان لم يستعمل فتارة في سنة شذوذ طواف
 لم يستعمل فما قدر عليه من الطواف استحب بعض الحلبيين اعادة رابعة
 اشواط لتكجيل الاظهر من ذلك ان القرآن ولو في عدة ايام السنة التسمية
 ونحوه عند البناء في المصنف **القول في النسي** قالوا هو من جاز ان الشفا
 والمروء من شفا لانه من شرج البهيماء اعترت ولا جناح عليه ان يتركها
مفتاح في النسي بين الشفا والمروء على كمال حاج ومعه من جاز ان يتركها
 عامدا بطلان جده وقرينة الاجماع والصحاح فيها من في النسي متعلقا بفعله
 سرقا بان كان ناسيا ان يذبح شق عليه استأنف به بلا خلاف للمعتمد في الفرضية
 فان وقع فيها رجوع ويعيد في اخر طوافه عند **مفتاح** يستحب في الطهارة
 للمصالح المستقيمة واجوبها العارف انما يذبح في الصحيح على الكراهة
 وادانها لخاصة عن المروء المدن للتكليف واستلام الحجر قبله والفرق بينه وبين
 طالص على الجسد من ما في المدن المقابل الحجر والمروء من البناء المقابل
 له على سكونه وقادوا الصعود على الصفا والفرق عليه فمعه من سورة البقرة
 يتأخر والنظر في البيت مستقبلا للذكر الهوا في جادة امكرا مملكة مسليا على النبي

مضى على هذا ذكره والاعيان بالمازور كل ذلك الصحيح **مفتاح** يجب فيه اليقظة
بالبدء بالتقوى والطمع بالمرء وان يسرع بها حتى لا يندثرها ويصير
آخرها ليعالج والصالح المستغنى عنها والذهاب بالعريق المصون واستعانة بالخطوة
وجهه لا تها المعروض من الشائع ويستحق ان يكون احلا للصالح المشي افضل
يعود كيا بالاجماع والفتوح وان يدعوا خلاه بالمازور وان يقتصد
الرجل في مشيه طريقه ويهول ما بين المشاة وذقاق العطاء ومن
بالاجماع والمعتبرة وكذا انرا كسبرج ما بينه كما في الحسن والوفى
الحيرة له رجع القهقري وهو لم يرضعها للنسب فيكون ان يخلص في خلاه
بالبراعة للاصل والصالح خلاه فالحسين ففتحاه الاحكام لاجبا للصحيح
وحمل الكراهة جمع **مفتاح** يرمي الزيادة على السبعة مستعدا في بطن
على المشهور في سبعة شعاعا سورا فلا يخلو في غير طريقها كما
في الصحيح لو كان السبعين ويكون الشافى مستقيا كما في الصحيح في اكمال
الناس كاهو موده قيل لم تسرع استجبا بالاشوا لاهنا والطريق وفي
واحوط ومن قصد الوضوء في احوالها فان رجع الى بلد وجع المكنة
والاستان لم يحصل العدد اعاد بالفتح والاجماع الا اذا استمر الاكمال
والزيادة على مائة لا ينال في المائة فلا يصح لاسالة عدده الزيادة
مفتاح يجوز قطعوا لاشاء لحسنه فريضة والحاجة لخير المؤمنين على الشوق
لجيرة المستغنى وفي الصحيح ان اجابته فلا بد من ان يقضى حتى الله عز وجل
احتمل سران يقضى حتى ساجده على حاجة لا تقرب بالثأخر لا الحق
في حاجة المؤمنين افضل من الطواف كما ورد فضل عن النبي واعتبر المنيعة للحسين
والذي في البيت بجائزة الصغى كالتواضع ومعه ولو ذكر في الاشياء انه
لم يسأل كفى الطواف قطع صلاها وبني للمعتصمين فلا تزور حلاله وقد ورد
لانه لم يوافقه رجع عليه لتمام فيها في الطواف من اخذها ولو ذكره كفتا انرا طواف

فكذلك على المشهور للمؤمنين وقتد بعضهم بما اذا لم يوافقه النصف والاعيان وفي
آخر الطريق ما يوافق هذا **مفتاح** لا يجوز تقديم الشوق على طواف البيت
ولا ما فيه عن طواف النساء كما مر ولا من يوم الطواف الى العدة للجهنم
رجل طواف بالبيت فاعيا زوتر الطواف بين النصف والمرء الموقفا الا
ويجوز في البيت كما في الخبر عليه يحمل الصحيح المطلق وفي الصحيح من رجل يقدم
حاجا وحده شئت عليه الحرة فيطوف بالكعبة الزهرة الشوق الى البيت يزور فقال يا
بدور بها فعلته **القول في قيمة الناسك** قال الله عز وجل وذكرنا
الله في ايام معدودات فمن تعجل في يومين فلا يثم عليه من شاة والله
عليه لمن تقى **مفتاح** يجب على الحاج المبيت بنحو المبيت للحاج في الثاني
بالاجماع والفتوح والشيخ قرأنا استحبابا بشا ذفات بات بعينها كما هو المشهور
او مكة كمال عليه التصور فعليه عن كل ليلة دم شاة بالاجماع والفتوح
الا ان يكون مستغلا بالعبادة كما في الصحيح خلاه لعل يخرج من غير بعد انشا
البيت كما في الصحيح خلاه للشيخ ان دخل مكة قبل الفجر ويذهب اطلاق الفتوح
ومعهم بعضهم اوقد لربا بالبيت في الثلث بغير من لزم ثلث شاة للفجر
حمل على من غرت عليه التشر في الليلة الثالثة وهو على ان يترك السيد والنساء
لوجوب المبيت في الليلة الثالثة فيها يترك التور من كايا في اوله الاتفاق
على وجوب المبيت في البيت الثالثين يمتثلنا باستحبابا به جمعيا بالفتوح
لورود رجعنا به بخدم الباس به وسقط على احد الاستئذان ثم كما فعلوا بعبدة عن
اللفظ نعم بكونه على الجاهل والمنظر وتقصير المشورة في البيت الثالثة
الزعاما لم تعزيتهم التمسوا في اهل تنابة العباس في غرت عليه به
المنظر للحلحروج منها لحق على النضر والمال المستوفى ولا يتردد في فضل وهو
ذلك **مفتاح** يجب ان يركب كل يوم من ايام التشر في الجاهل لثلاث كل مرة في سبع
حسبنا بل خلاه للمعتبة والمستغنى ويزيد هنا على ما مضى من شرط الزوال

وسرناة الكرك الشافي وان يشترى قبل خروجه من مكة بدينه من اوسدق به
احتياطا لاهله كل في نفسه من سيرة فاحتاج **الكتاب الرابع**
في التواضع قال الله عز وجل ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب **مفتاح** قال مولانا القزويني
اذا اردت ان تجوز قلبك لله تعالى من كل شأ غلب بها بكل حاجة فوجو
امور الدنيا التي في قلبك فكل ما في جميع ما تظن من حركاتك وسكناتك
وسلم لغتها وحكمه وقدره ووجع الدنيا والارض والخلق واخرج عتوقا
يلزم من جهة الخلق فكل ما يعتد على ذاك واحسانك واحسانك
وشبابك وما الدنيا فان يصير لك عدوا وديانا من ارضها والسم
والبحر على ما سواه فيمده عليه وبالاولى العلم قد ليس له قوة ولا حيلة
ولا احد لا يحسنه الله وتوفيقه فاستعد استعداد من لا يرجو الرجوع
القصبة وراعي اوقات فراغه الله وسنن نبيه صلى الله عليه وآله واجتنبك
سوا الاذنين والقبول والشك والشفقة والمساواة واياها الزاد على واه
الاذن فان غلبت على الفتوة الخالصة فبذلك البركة والشفقة والشفقة
والمنهج واللتجج واخر من كل شئ يتعلك عزرك الله ويجهلك عن طاعته
وليكن يعني جابضا وقصا فية خالصا ذكية لله تعالى في عونه كمنه كمن
بالعروة الوثقى ويغف قلبك مع الملائكة حول العرش كطوافهم مع المسلمين
بنفسك حول البيت وهرولهم وهرولهم من هرك ويزن من حولك وقربك
واخرج من غفلتك ولا تخلك بغير وجهك الى عفو ولا تتسما لا يجر لك الشفقة
واغترضا لشفائهم بالبرهان وبعده عنك عند الله تعالى بوسايقه وبقرابه
اليه وان تغربز لغة واصعبه وحطاما كذا الاكل بسعدك على الجبل وان اوج
الهيرو الطبع عند النجاسة وازم الشقاوت والنساسة والذمالة والذميمة
عند الحزن والسرور والظاهرة والباطنة على شعرك وادخل في ان الله

وكنت

وكنت وستة وكنت من سبعة مارك وبقول الطاهر ودون البيت مختصا
لتعظيم صاحب وبعده من خاله وساطعانه واستلم الخمر من بستانه وخضوعا
لعرته وودع ما سواه بطواف الوداع وانصف روحك وتربك للقاء الله بطواف
بوقوعك على الشفا وكن كثر ما عند المروءة واستقم على شطرتك
هذه ووافه من الدنيا ما هديت مع نيتك واجتهد في يوم القيمة
واعلم بان الله تعالى لم يفرغ الخلق ولا ينفد سيج العقاب بالانسان في الجنة
بقوله تعالى والله على الناس حجة البيت من استطاع اليه سبيلا الا لا تشا
على الموت والقيمة والقيمة والقيمة والقيمة والقيمة والقيمة والقيمة
سواء كان في الدنيا او لا لا لالباب انتهى كلام الله صلى الله عليه وآله **مفتاح**
يستحب لمن حج ان يعزى الى العود في الحديشة يخرج من مكة وهو في طريقه
زيد في عمره وفي آخره يخرج من مكة وهو لا يريد العود اليها فقد اقر الله
وفد عذابه وان يسأل الله ذلك وقتنا الله العود الى بيته فيكون
فان يزول المعترض على طريق المدينة وهو سجد بغير سجدة وبها زكاة
تأجيل التسليم ويصل هذه الركعتين ناسيا بالتيقن على الله على انهما
والصالح المستغفنة ويكره الجأرة بمكة فواف من الملائكة وقلة الاحبار
وساوية الذين فاة فيها اغفر ولا تفتي القليل ان يخرج منها دام
شوقه اليها كل في الله وحي وفي التيقن لا ينبغي المجدل ان يقيم بمكة سنة
فا ورجلا في ذلك فهو على ما اذا اصر ما ذكر او ما دون السنة **القول**
في فرائض الحج والعمرة قال الله عز وجل فاعلموا ان الله قد استخبر
من الهدي **مفتاح** من فرائض الحج سقطت منه بافعاله وتعالى بعمرة مفردة
مع الاكلان وطحا الاثنان به قابل من استقر في فريضة باجماع العلماء والشافع
المستفتين ايمانا حيا سابقا للدينا ومنه الحج او تفتي العمرة الى الحج وقدم وقدمه
الحج فليجها حرره عليه من قبله في حجة المذنب على المشرك والناس في قول الحق

صغيره فان يستعمله الاقامة على ايام التبريق شلا تيان بالعمرة كما في الصحيح
 قبل هذه العمرة واجبة بالعمرة فلا يجوز عمرة الاسلام **مفتاح** من
 احد غيرهما وصدا بعد ذلك ليس لطريق آخر ويقصر بغيره عنه ففتح بذلك
 عند خلو مكة افعالها وما يغفر الحج بغوته من الموقفين فخلل بهن في اقامة
 بالاجام والتفاح المستقيمة الا ان الحصر لا يحل من النساء للتفاح في
 عند المسدود عند الحلي لاستتساها في الآية بالحصر ولا ماله البراءة
 فيخلل بدونه ويرفعه الصحيح المستحسن للحج المتي على الله على كبره في
 المشركون من الحديبية ويكفي ما ساقاه عند الاكثر لسدق الاستساقا
 واصالة البراءة سرانما يدعيه وان على الشيخ معرفة لا اسباب
 حقيقة بخلافه للتفاح وقبول ما عز وجل المصدود بهن في حقه صدق
 والحصر بغيره عند وهو متى ان كان حاجا ومكة ان كان بعثرا عند
 الاكثر للتفاح المستقيمة يبعث بهن بخلافه في الصحيح في ذلك مكان
 الاحصاء ما لم يكن سابقا له المعبرة وللإسكان في غير يوم الاثنين
 والجمع بين التوسيع للذليل في آخر المستلوع مكانه ويخلل حتى من النساء
 ويبعث المقتضى لا يتخلل منهن ولا يلزم الاخر ولو بان ان هديه
 له يذبح ليطيل تحمله بخلافه وكان عليه هدى في القابل للصحيح
 فان دة والذرة احم عليه ولا يحدوا هدى ما يفرونه وقد اهل ليكر عليه
 شئ ولكن يبعث من قايلا ووصلت وفي وجوبه لاسا لبعث عريات
 الاحرام اذا بعث في القابل قولان يصح هذا الصحيح ومنه كون حرمها
 وحمله على الاستقبال وجعلها الفاهان وقد من حين احرام المبعوث
 معه الهدي **مفتاح** يجب عليها الحج سقيا بالعمرة مما يتيسر للتفاح
 ان استقر في ذمتها والا استقيا كافا له ولا تحلل النساء للحصر قبل ذلك
 ففاهان ذوات وجوز الا بها بالاستتابة وفي خلافه لتمام في المنذور

وعلمه

وعليه بذلك لعدم وجوب العود لاستدراك الحقيق والذرة الغنم في
 على تحريم النساء والحق بعضهم بالمشهور والراجح الغير المستقر وفي القراء
 سلق الراجح مع الحصر عند وضع الحج **مفتاح** لا بد من الهدي بخلافه
 عند وعده بقى على احرار من المشهور الى ان يذبح تحملا في حقه ان
 خلافا للاسكان في فصل يجرى الآية عند عدم الهدي لا بد من تيسره و
 في الحسن في الحصر وليس الهدي قال يترك ويرجع فان لم يجد
 هدي صام والخا هان المراد بصوم العشرة الايام **مفتاح** وان فتح
 احدها من ناسك من استا بغيرها وقد تم شكه بخلافه فان تعذر
 الاستتابة احتل البقاء على احرار من الاصل وجوز التحلل بسدق
 الحصر وكذا الوجهان لو كان المنع عسكة ومنه جبا في الحج وفتح
 من مكة فانه بعد التحلل من قبل يبقى على احرار من بالنسبة الى
 السيرة والنساء والتسديد يحل حرار التحلل العموم وليد ما سيج
 ذوالحجة لما في بقاءه على الاحرام الى القابل من الحج من المتأخر اما اذا سنع
 من العود الى من لا يفتية المناسك فقد تم حجه ويستفي في القابل
 الاقضاء في القابل من اشد حجة او عذر به وجب له الاقام والاعادة و
 الكفارة كما مر مع الاشكال في وجوب اتمام العمرة وهذا الاولى في ذمة الثانية
 عقوبة او باعكس القول في احكام الحرم قال الله عز وجل ومن دخله
 كان امنا **مفتاح** يخرج من التسيدي على الحلة في الحرم ما يحرم من الحرم في الحقل
 باجماع العلماء والتفاح المستقيمة منها بعد السؤال عن الايمان من دخل
 الحرم مستحراما من من سخط الذرة وجل وما دخل من الحرم من الحرم
 كان امنا من استا بها ما يؤذى حتى يخرج من الحرم ومثل قوله صيدا
 من يمينه وان كان محلا بخلاف يعتد به للعبارة المستقيمة من الحسن
 ان احبب التسيدي وان حرام في الحرم لتمامه مشافهات وان احببه

مفتاح م

ولا ان والحق الاول م

وان وجب على الارسال والشا من احتساب حرام الخلفا فاما طليق
 بكرو الا صليا دفيا بين الحرم والحريم للصحيح اذا كنت حاد في الخلفا فقلت صيدا
 فبا ينكح وبهذا البراءة الى الحرم فان عليه جزاء فان فئات صيدا وكثيرا تزد
 تصدقت بصدقة ونحو الخلفا تحريمه والصحة عند المولى المستحب **فتا**
 بهر قطع شجرة الحرم وحشيشه باجماع العلماء والصالح المستقيمة منها
 كما ينبغي بدنت في الحرم فخرجوا على الناس اجمعين الا ما ابتدأ بها وغرسه
 ونشأ عن شجرة اصلها في الحرم وفروعها في الخلفا لم يحرم فرعها لما كان اصلها
 قال قلت فلما صليا في الحرم وفروعها في الحرم قال حرمت اصلها كان فرعها قد نبت
 منها ما ابتدأ الاصل للصحيح المذكور وشجر الفركه الحسن ولا يخرج من شجرة
 شئ الا الخلفا وشجر الفركه والاخر للموقوف لله حرمة البراءة في الخلفا
 خلاها وبغير شجرة الا الاذخر وعمر الحاملة للبر رخصه رسول الله صلى الله عليه
 وقطع عمره على الحاملة وهي البكر التي يستحق بها من شجر الحرم والخلفا حرمة
 في شئ من ذلك فلهذا يجر قطع ما نبت في ملكه وان لم يبتدئ به صلي الحرم وحشيشه
 فلا بأس باليا بصل ولا صل ولا نبت وكذا الكا لانه ليس بحشيش وان نبت لماله
 ليرحم الاصل للصحيح غير ان عمر السور في الحرم باكل ما شاء وفي الصحيح عن ابن عباس
 في ان شجر الحرم يرفع فقال ما شأنا بالكل لا يلقى منه بأمر من يزعم ويستفاد
 منه جواز نزع ما لا يضره وحمله حتى على نزع الاصل وهو بعيد ويجب عادة
 المشورة على المشهور وفترارة باعاد لغيره واخرى الى الحرم وفي الخبر ان
 علي بن ابي طالب قطع وهو يطلب ان يعيدها سكار ولا كذا في القلع عند المولى
 للاصل وعدم دليل على خلاف المشهور بغيره ولا بكثرة وشاة في السيرة والقيمة
 للصالحين في الحرم ومع ضعف سند قاصد الدلالة ولا سلك في القيمة مطلقا
 عليه ثمة **فتا** صحيح ما يوجب حله او تحريمه او قضا حله الى الحرم
 لا يطعم ولا يسقى ولا يبيع ولا يذبح حتى يخرج منه فيؤخذ به الا ان يفعل ذلك

وان

وانت حلال في الحرم فقيمة واحدة وانما صيدته وانت حرام في الخلفا فاما طليق
 قتله واحد ولو اشتد بها من غير قصد على كل واحد قيمة قياسا على الحرم
 وقيل لا يشترط الاكتفاء بالاحدة وهو الصحيح لاسان هذا لبره من ان لا يشترط
 التماس من يجوز الخلفا في التبرائث والبق والبق في الحرم بالاجماع والمعتبرة
 المستقيمة وفي غير الخلفا من الجنايا ما لا يشترط فيه رتبة من تنفذ رتبته
 على الحرم ان يستدق بصدقة على سكين ويعطى ليدل على نفيها فان قد
 اوجع ويقتضها اقل الاصحاب وفي جواز صيد حرام الحرم اذا كان في الخلفا
 لصالح الحرم للصحيح هل يجوز قتل الصيد وهو الحرم ام بكرة قالوا لا يجوز ان يخلو
 والصحيح لما عدا بالاصل مع الثاني فقد لا تدرى حيث وفي وهو حلال طليق
 عليه حتى ولو دبطه في الخلفا فقتل الحرم يجوز اخراجه لانه سار به لا من صيد
 الحرم والصحيح وغيره **فتا** اذا كان اثنان اثنان يذبح الخلفا في الحرم ولو ايا
 لو كان الصيد فيها بعضا او كل شجرة اصلها في احدها وفروعها في الاخر
 غلبها على الحرم للصحيح ومن ادخل صيدا الى الحرم وجعل عليه ارسالا وعظم
 بالاجماع والفتا حرام المستقيمة ولما اخرج من مختلفين ولو كان برامق صيدا
 وجب حفظه حتى يكمل ويشد فخير من المستقيمة من اخرج صيدا منه
 وجعل عليه عارضة فلو تلف قبل ذلك فتمت بهلا خلاص المنصوص منها الصحيح
 عند رجل اخرج حماره من حرم الحرم الى الكوفة والى غيره ما كان عليه ان يرد ما
 فان سالت فعليه ثمنها يتصدق به **فتا** حلال ما يلزم الحرم في الخلفا من كفاية
 الصيدا والخلفا الحرم يحتمل على الحرم في الحرم لا يحتاج اليه وبينه والمعتبرة حتى
 يشتمل لما جازت فلا يتنا غنة في المشهور **فتا** حرم الميتة بالاجماع
 واستحرام سواها ما دهم حراما وعلا ما نواه في الخلفا وذبحه ثم دخل الحرم فحرم
 لئلا لا يصحح ولو صاده وهو في الحرم قبل ان يذبحه سواء قلنا بالحرم والكره
 للحريم وفي سنده ضعف وهو على ما لا خلاف في الحرم لا يقران طهي الثلث

فتا

والله في الغيب لا لا ان يعلم ذلك في علمه في ما غيبه من الغيب في قوله
فاستعدوا لي في يوم لا تعلمون لا تعلمون ان لا تعلمون ان لا تعلمون ان لا تعلمون
سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تعلمون ان لا تعلمون
عليها في بعض النسخ هو من اسباب التعظيم **مفتاح** لا ينبغي لاحد ان يتبع
فوق الحديث كذا في الصحيح ونفا من الكرامة كما عليه لما عزه في قوله لا تعلمون
وقبل الخبر من اسباب التعظيم وفي الصحيح ليس ينبغي لاحد ان يتبعوا احد
دوره او يابوا ذلك في الخارج ينزلونهم في ساحة الدار حتى يقتلوا جميعهم ونفا من
كرامة منع الناس من سكاها وجعل خبره لغرض استحقاقه في قوله لا تعلمون
مفتاح قبل القصة للحرم لا يملك وان قلت في خبرها سنة فيستدرك بها او
يجعلها امانة في يده وفي خبرهم اخذها وكرامته فلا ينبغي ان يتكلم في ذلك
فيها حاشا للفتنة انشاء الله **مفتاح** في الحديث احبنا الى الله
عز وجل مكة وما تربة احبنا الى الله عز وجل من تربة ولا شجر احبنا الى الله
عز وجل من شجر ولا شجر احبنا الى الله من شجر ولا شجر احبنا الى الله من
جبالها ولا ماء احبنا الى الله منها **القول في الزيادة** قال في الخبر
عليه السلام ان لكل امام عهدا في عتق ولما تده وشيعته وان من تمام لوفاء
بالعهد زيادة قبورهم فمن زادهم من غير ذهابهم فمستدرك بما زاد من غير
كانت امة شيعته في يوم القيمة **مفتاح** يستحب زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
استحبها يا موكرا ومنه من المخرج بان ما يشترع بعمل الصحاح يوجبها وفي الخبر
عن ابي القاسم صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه فقال للجنة وكذا زيادة على وفاء الجنة
والانبياء ومنهم من جعل جميع السلام فالانبياء والارادة في فضلها اكثر من ان يحصى
ومنا من جعل السلام بزيادة زيارته في يوم القيمة فان زكاه انزل الجنة
لله ورسوله وان زكاه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتقاما من المؤمنين قال في الخبر
وان من على النبي زيادة في السنة من غير الصدقة بزيادة من ان يظفره حوله ما يترقى

نقص من غيره وادناه ان يظفره حوله وان يظفره حوله لا يظفره حوله في قوله
ان يظفره حوله لا يظفره حوله في قوله لا يظفره حوله لا يظفره حوله لا يظفره حوله
الف فرس في سبيل الله ولا يظفره حوله في قوله لا يظفره حوله لا يظفره حوله
بعضه عن الله ما يستدرك من ذنوبه وما تارة ان يظفره حوله لا يظفره حوله
زيارته بغير عذر مع المعصية بغير عذر الف الف عذر في عمره مستحبات
والنفس في يوم القيمة وامام وزيارته اول واجب مغفرة الذنوب لئلا يصف
شعبان يصاحبه من امة النبي وعشرون الف الف في ليلة القدر مغفرة
الذنوب وان لم يجمع في سنة واحدة من زيارته ليلة عرفة والقدر ليلة
المغفرة من شعبان في ايام الف ليلة من ذنوبه والف عرفة مستقلة وقضاء
الف حاشا في الدنيا والآخرة ومنه من جردا شورا عارفا بحقيقة كرامته
فوق غيره من سبيل الله وصعد على سبيل الله في راسه الى السماء فترجعه
الى قبره وقال اللهم عليك يا ابا عبد الله السلام عليك ورحمة الله وبركاته
كتبته زينة والزينة حجة وحجة وفضل ذلك كل يوم خمس مرات كتبته
له ذلك وكذا زيادة الزيادة عليه في قوله لا يظفره حوله لا يظفره حوله
بمثل الجوار عليه السلام في زيارة النبي عليه السلام في قوله لا يظفره حوله لا يظفره حوله
قال زيارته في فضل الله لا يظفره حوله لا يظفره حوله لا يظفره حوله لا يظفره حوله
الف الف ليلة من يظفره حوله عارفا بحقيقة من الزيادة عليه في قوله لا يظفره حوله لا يظفره حوله
ورأى في يوم القيمة في ثلثة مواضع في قوله لا يظفره حوله لا يظفره حوله لا يظفره حوله
يحيى وشما الا عند الله لطف والميزان في حجة زيارته عليه السلام في كل جمعة
ومن بعد هذا فضلها ان يكون في حال النسي **مفتاح** يستحب زيارة الانبياء
عليهم السلام ويستحب الصحابة رضي الله عنهم حيث كانوا واتباء ما مات منهم في الجحيم
الا في سبيل الله في يوم القيمة والشهداء والصالحين من المؤمنين قال في الخبر
من يظفره حوله في يوم القيمة في يوم القيمة في يوم القيمة في يوم القيمة

وإذا ما لامنا إلى البر والفا جوالا ما لمجدوا لوجهه صريحا ثم انهم سمعوا فيها
خلفت لاجله مائة ثمان مائة هذه الاجام في موضعها ان شاء الله تعالى **فتنا** وبها
التي عند تلو العزائم لا يبع تلو فقلت والجم وقرأ اذا بلغ آية
قارنا كما واستعد بالاجماع والتفسير ما التامع فقولان فقل كل منهما
الاجماع والعدم للغير السبع وفي منعه منع للمعنى الصحيح عليه ان يحكي
سمعا وفي الحزن الطامع سبع الشجرة قال ان كانت من العزائم يستحق الاستحقاق
وهو حجة على الشيخ فانها بانه حيث منع من سجد الحائز في العزائم ولا ينافي
حيثما عتير في العزائم من الطرح وفي القطر اذا قرئ من العزائم فسمعتا
فانما عدوان كنت على غير موضع وان كنت جنبا وان كانت المرأة لا تنقل
انما الطهارة من الحنك فغير شدة قطعاً وكذا استلزمة واستقبال
القبلة على الوجه الاصل وفي شرط وضع لا عشاء الشجرة والاكثاف
بالجبهة وجهاً وكذا وقود على ما يقع الشجر عليه وعدمه والذكر في حجب
وليس له لفظ مخصوص وروى انه ذكر كبحر السلو وفي الصحيح انما امر
الشجرة من العزائم فليقل في حدوده سمعت للشجرة وقرأ الاستكراه
عن عبادك ولا تستكفها ولا تمكفها بل انما عتير ليلها في حجب
ولا يجلب التكبير عند الحيوة ليه وفي وجوده عند الرض منه قولان وفي
طهارة ووقفا الشجرة عند التعلق بوجهه وهو يبيد خلافاً ولا
يخلو التاكيد لما في قوله من الآية ونما في الخاف وخلافاً للعتير ولا
يسقط بالتأخير وفي الصحيح عن الزبير الشجرة فيها ما حجب كبحر
قال الشجرة اذا ذكر اذا كانت من العزائم والاول عدم التعريف لاداء الاختصاص
حيث في التباين في وجوده مما ذكره في التوقي وفي الموضع الجبهة والآخر
ميرضنا وعتير الشجرة بعد التسبب سواء تعلقه لا مثل من البول علم
الشجرة من العزائم فمما عليه من ان في المقادير واحد قال عليه ان يحكي كما سمعها

وعلى

وعلى التوقي في العزائم **فتنا** ومن الطاهر الكفاية للجماد في سبيل الله
بالنطق لما لا يراه بالوقوف النقص في الشكر مع اجتماع القربى وكذا
في المسائل الشريفة والفتنة فيها مع احتفال الناس ليلها وتخليها
على هؤلاء وانما قد استغثت مع القدرة والعام الجماعي على توقي
اليسار مع قصور الصدقات الواجبة وتحمل الشهادة مع عدمه
عليه فانما مع المعونة بحيث كذا بجهتها الموقر في تسليمه ورضاه والفتنة
عليه لم يغير في العزائم في تفصيلها **فتنا** ومن الطاهر الطاهات ما
يتصف بالفتل ايضا كالتلو والركوة المندوبين وصوره في حجة
والنوازل كثيرة لا يدخل تحت النبط والمص منها كالكاف والفتنة
فتلو القرآن والشجرة عند تلاوة سورة لا حشر في العزائم وفي العزائم
والنوازل والفتل والاسراء وروى في موضعين في العزائم والفتنة
والنوازل كالعزائم ومنها الدعاء والاحتجاج فيه والاختلاف في المساجد
استداه التكلم ما روي سبعين حصة تسعة وستون المبتدئين وروى في
ويجوز مرقاً ومنكراً واختلاف في الاختلاف في الشافعي والجمهور والجمهور
ويستحق في العزائم وعند قضاء الحاجة وعلى ما يذكر في العزائم والفتنة
والزور والفتنة والشاعر الذي يقتضيه الحسنا وعلى المسلك لا قد لا يستطوع
الزور وعلى كل قربا والفتنة المعاني يستحق على غير المسلك في حجب
وروى في العزائم وانما حجبها للمكبر وان كان واحداً لانه اذا سلم عليها
قدا السلام وسلم عليه الملك فقد سلم من عذابه وقد استحق بالجماعة
على الكفاية فلو سلم واحد منهم كخوف الدلالة الشدة والفتنة مرقبة في حجب
الحديث من النوازل ان سلم على من اجرت وجهه الجبل من عذابه والسلام ومنه
تسمية العاطرة رقة والتجديد التلو على النبي صلى الله عليه وآله عند سماعه
العصاة فان كانوا جماعة فالشجرة كما في منها اتخاذ الاخوان ومواساتهم

والفكا فاعلم انهم لم يستعملوا القوة والنفوذ والجور والظلم في التوسع
على اهل البلاد المتطوعين على الفقه والمساكين ودفنهم في المعيشة و
اكرمهم في النجاسة السلم والتمسك بالدين وكرمهم بالصحة وحسن الجوارح
اللسان لا يبرح ولا يعلو ولا ينخفض في جميع الحالات والاشياء بالادب
والسبح النبوية في سائر الحركات والشكوات كل ذلك للتمسك بالخير
بالقول **مفتاح** حسن الخلق المستقيم عليها عقله ونفاه بالثبات عن الفتن
سيما المؤمن الذي في عليه سبع سنين في المكمل في المطهر وفي الجحيم
سلا اعتق الله العزيز الجبار بكل عضوة من عضواته وقدر الخلق
بدل السلم وفي المبدأ المؤمن وعنده فان كانت التي اعتق الله العزيز الجبار
بكل عضوة منها عضوة من اثار وفي عدة من الاعمال التي في الجحيم وبكره
على الخلق في الجحيم والاعمال التي في الجنة لا ان يعينه على الانفاق كما يظهر
من النصوص وتام احكامه التي في فيما بعد ان شاء الله **مفتاح** والخلق
المرغوب فيها التي هي فيهم الميزة وكسرها وتغييرها لياها والتمسك بها مستقيمة
واجبها الاسكان في التسلية لا في التغير والجنة على من وجد من صغير او كبير
وفي رواية فانما ترى في اهل الكمال ان شئت فعلت ولا شئت لم تفعل وما انت
فلا تدع وجعل على الشاكيد وقته ما يفي بامورها ويوفى لا مصا
تلك في الاجام والاصحاب وما في الحسن وغيره الا تفي بامورها بعد جود الجود
بالامساك وحول على لا فضلية او غيرهم المصوم ويجوز ان يصحبها كما
في الصحاح ومعلم جيد تصدق بها فان استلذت التي جمعت وتصدق بها
فسيبها بالسوء فيها استلذت الثالث ومن الامرين الربيع وهكذا في الخير
ويكره في التفتيح ما يرتبه للتصوير لمن ياخذ شيئا من جوده او يحول الخوازيق
ايضاحه من ان السنام اللذات او ما يخبى خيرة كما ربح في التفرقة ولا بأس
بالذخا وحيا بعد انشاء ايام الخير فيها كما في النصوص **مفتاح** وما طاعات

لقاب

التي هي من صفات الخبيثة واخلد في الحسنة المأمورة في الشج والمعتق
كثيره في رايها العينية تعلم العلوم النبوية التي هي معرفة العقائد
الحقة الالهية والواجبات والتكاليف ومعرفة الاحكام الشرعية الواجبة والتمسك بها
ومعرفة اقامات النفس واخلد في الحسنة والرزق بالاعتدال والتوجه في التوبة عن
الذنوب كبيرها وصغيرها وتكره الله سبحانه وتوبها واخرها والتسليم
على المصالح الطاعات والاعمال الصالحة والتمسك بها والتمسك في الدنيا والآخرة
على الله في الامور وتوقها اليه وخصوصا الرزق والتمسك بقضاها في
والتمسك بالادب والخوف والحسنة من الرزق والطع في جهنم ومعرفة الخبيثة
والاخلاق الجيدة وعرفه وتبين ومن لكما في معرفة علم الكلام المرتد على المستدعية
ومعرفة المسائل التي هي زيادة على الواجبين والافعال التي هي في جهنم
زيادة على ما يتوقف على تحصيل المعرف الواجبة وما ذكره من بعد ذلك
ومعرفة تفسير القرآن والحديث زيادة على الواجبين تحصيل فضيلة الحكمة التي هي
استقامة القوة العقلية من غير ميل الى طرفي الخير والشر وتفرعها اليه وما
يتبعها من الصفات وتحصيل فضيلة الشجاعة التي هي استقامة القوة الغضبية
من غير ميل الى طرفي الخير والشر وتفرعها اليه تحصيل فضيلة القوة العقلية
وسهولة ما يتبعها من الاخلاق وتحصيل فضيلة العفة التي هي استقامة القوة
الشهوية من غير ميل الى طرفي الخير والشر وتفرعها اليه تحصيل فضيلة القوة العقلية
على غير سهولة ما يتبعها من الفضائل الى غير ذلك وتقام هذه الاخلاق
والفضائل بطلبها من كتاب الله والتمسك بالحكمة البصيرة في تعذيب الشكيات
الباب الثاني في اصناف المعاصي المذكورة وما ينشأ عنها من العقاب
وما بها كمنها فتهتم **مفتاح** المعصية كالطاعة تقدر ثارة الى ما معصية
بالعمل الشج كمنه الجور والظلم والارواح يصير معصية بالنية والفرع كالانكسار
على المعصية مثلا واخرى الى معصية الجوارح ومعصية القلب وكلها في الاكساب

والصغار واختلاف الفقهاء في انكار ابراهيم خذاهما لا يرجع الى ما كان له من الصلوة
 فليها ما اجتنابها لما سئلها عن اخذ الرقعة فيها وفي الصحيح انها ما كان له
 عليه السلام وفيه من اجتناب ما وعد عليه النار كغيره شيئا نداء انكاره شيئا
 والشيخ الموجبات قتل النفس الحرام وعقوق الوالدين واكثار الزنا والتعزير
 بعد الهجرة وقذف المحصنة واكثار ما لا يقيم والفرار من الزحف وفي الحسن
 من في كتابه على ما لا يسبغ الكفر بالله وقتل النفس صقوق الوالد
 واكثار الزنا بعد البيعة واكثار ما لا يقيم على ما لا يفرار من الزحف والتعزير
 بعد الهجرة ومن مولانا الرضا عليه السلام في نسخة الى المأمون هو قتل النفس
 التي هي ثمرة تعالى وانما في السرقة وشرب الخمر وعقوق الوالدتين والفرار من
 الزحف واكثار ما لا يقيم على ما لا يقيم والفرار من الزحف والفرار من
 من غير ضرورة واكثار ما بعد البيعة والتمسك والتمسك والتمسك
 في المكالم والميزان وقذف المحصنات والفرار منها في الزنا والفرار
 من روح الله والامر من كماله والقنوط من رحمة الله ومعرفة الحق
 والكون اليهم واليهين الغموس وحسن الحقوق من غير عصبية الكبرياء الكبرياء
 واليسير والحيازة وكتمان اشياء دالة لا يستحقها ولا وليا الله والاحتياط
 بالحق والاستعانة بالملاهي والامانة على الصغار برسمه لا يوجب **مفتاح** وما
 اوعده عليه السلام او العدا بغير دليل الحرام وتحريم الحلال ومنع ما لا يهتد
 ان يذكر فيها اسر واسمها حرارها وكتمان الحق والرشا في كتمان الوصوف
 في بلاد الكفر بعد التكميل والوجه وشاعة الرسول ومناجعة في سبيل المؤمنين
 والاستكباب ومن عبادة الله وقسط الطريق وعرف الحق العلم عن مواضع تركيب
 آيات الله وقسط الصمد على الروح ونفاذ السنات لله ولا شر له به سبطا
 والادوية بعد الامانة والافتراء على الله ولا يراه الرسول المؤمنين في ايات
 ملاع انضجها في خلفه من الجهاد الى غير ذلك مما خست في القرآن تفصيلا **مفتاح**

ومن

ولما سئل عن المصنوع عليها زلزال الوجبات وانما ان البدع والقعود في الجهاد
 جنبا او حاشا وليس الذهب والحرير للرجال بلباس خلاف متا عن الحسن ^{الشيء}
 حلال الذهب للرجال لادناسا من حله وحره حله كروا وفي الغنم آخر هذا ان
 هذان حله كروا من شيل اليها وقد روية في الحرير سربس فالدنيا لم يلجس
 في الاخرة واستثنى من حره الحرير في الضرورة والمطوط معتبره للتصريح
 ويحذر الحشوا لغيره لاجل لاجل في الصلوة على الاصح كما في الشكاه على الحرير
 والا فخره بغيره لان اختلاف في التصريح ولا يخلو الجواز للصحيح في غير يوم
 عليه ولا يصح عليه ضنها الاكل والشراب والفرار من الزحف والفرار من الزحف
 للذين من من فعل ذلك فانما يعرف في بيعة ناصحة وكذا انفا هذا
 على قوله بغيره ما ورد ان واذا في الذهب في بيعة ستاع الذهب لا يكون وعمل
 الا ان لا يكون البدع والبطون في الاواني المذكورة ان نفا في الاثم وتصوير
 ذوات الارواح في الصور التي فيها على يد يد من القبة حتى ينسخ الروح ضياء
 بنافخ فتيهه بالجمعة كما فعله بعضهم باءه الخلق انفسهم لا يستأهلها
 والنظر اليها غير اخي المستند لعل لا يحول اجتناب ما كانت منها منسوبة في
 جدران وسرورها دون ما يوطأ على ظهر **مفتاح** ومنها البناء وما سمعت
 اي فضلا على ما يكفيه استطاعة من على جدران ومساها حلا ولا حاشا
 بغيره مسلم فقد ورد ان من فعل ذلك فقد استحق بحق الله والله يستحق به
 يوم القيمة الا ان يوب وخلق القبة لا تختلف السنة التي هي عداة وليس
 ملا بغيره بسببه والقمار والازمان لا ما استثنى كما في انشاء بشعر تفتن
 جهك مؤسس ونشأ او قيل ونشأ باسرا معينة غير معلقة لا وبقوله التحريم
 متعاقبة فلما قد سر لا يذام وفي خلاف هذا الحكم نظرا ما قيل لبعضين والحكمة
 فلا بأس ولا تقصير منه كذا لانها من صناعة الاشعر ولا ان كذب ليس في صورة الصلوة
 وان الذي من من روي في ان كذا بالحرر من هذا الوجه والنباتة بالباطل والالتزام

البياد الغشاء بما فيه جميع والطريق المشهور سوا كان بخلاف القصور والقيم
 من لا لا تأسد احوال عليه بالاشياء التي فيها هو لطيف وقول الزور في
 الآتين بالفتن في عروا ان لا راد منه ما يشتمل جميع والطاب و باورد في المشهور
 استماع الغشاء والمحبوبين للفتن في القلب وفي اخره ان لا يورد في قلبه
 الشاؤن ولا الآيات الا في اخر الفتنة ما هو من مملو من كل كسها وفي آخر
 شراؤهن حرام ويحرم حرام وتعليق من كذا ولا تسمي فتاق وفي آخره
 صحت ومنهم من استثنى من المنوع منه ما يكون في العلم ليس في الصحيح المقتضى
 التي تروى لغيره ليس به باس وليست بالفتن في القلب في الايمان وفي النبوة
 الكساح وانمو عليه بالفتن في الايمان والفتن في الكساح الحسان ومنع
 من الحلق طلقا وادخل في التذكرة لان الله حرم الكفر والفتن هذا ساقول
 الذي يظهر من مجموع الاخبار الواردة في الغشاء وبغضبه التوضيح فيها اختصا
 حرمة وحرمة ما يتعلق به من الاجراء والتكليم ولا استماع والبيع والشرى كلها
 بما كان على النور للعبود والتهاول في ذلك من غير ان يرد في الجاهل في استماع
 لقصوره ويحكم به بانها طيب ولغيره من الملاهي من العبادات والقصور فيها
 والمجمل في الاستماع في فعل محرم ومن سوي في الكساح وتغيره قوله طيب لم يسم
 بالتي يدخل فيها الرجال الا ان يقال ان بعض الانفعال لا يلبق بذي المرات
 وان كان مباحا فلا ينبغي لهم منه الامتناع في غير حق ما وردا المستعينة بالاذن
 في فعل الامر به فتدبر وان على من الحسن عليها السلام كان يقرأ في ما تروى لما
 فصحت من حسن حصة وانما لا يصل من شره جارية لها صوت فقال ما
 عليه السلام شريتها فذكر في الجنة وفي بعضها وضع بالقرآن من لفتان الله
 بحيث لا يتصور الحسن يتبع فيه شرها الا في غير ذلك **فتشاح** ومنها القيا دة
 والنسا حقة وكل المرأة عند غير زوجها وفي غير محرم منها اكثر من خمس كلات
 ما لا بد منها وبما شريها لانها ليس فيها ذنب وعقوبة بما يخلو بربع زوجها

وتزنيها

وتزنيها التي زوجها وخروجها من بيتها غير ان لا تدفع من بيتها كل ما يملك النساء
 وكل ما في منزله من الحسن ولا من غير حتى ترجع الى بيتها كذا في الحديث النبوي وفيه
 من ملأ عينه من حرام ملأه الله عينه من حرام القصور من النساء الا ان يترجم
 وسر صا في امرأة تروى له فتدبر به بمحض من الله يعقوب شهيرة ومن القوم
 امره ان لا يقرن في سلسلة من ناعم شيئا في قدغنا انما لنا من القوم
 صلى الله عليه وآله ان يظفر الرجل المصونة اخيه المسلم وقا من تامل في حرة
 اخيه المسلم لعنه سبعون لفة ما لا يذنب في المرأة ان تنظر الى حرة المرأة وان
 يطالع الرجل في بيت جاره وقا من نظر الى حرة اخيه المسلم وعنه غير
 اهله فتدبر في اخيه المسلم مع الشافعية الذين كانوا يحضرون من حرة المسلمين
 وامرهم من له دنيا حتى يفضله ان لا ان يزوج مني من ما نذره في حرة المسلم
 وقال لغيره ان لا يظفر عاصمها وقا دسها وشادها وصا قها وبما يشترها
 واكثر منها وخالها والمجمل في المرأة وقا لغيره ان لا يقبل من حرة الا بعد
 يوما وقا ان لا يقبل من كل امرأة وتكلم وكا تدوشا حديق وفي حديثه
 عروا من المؤمنين على التتبع ان ان يكون شانا او شاعرا او شريفا او ثريا
 او صاحب عريضة وهو الطنور او صاحب كربة وهو الطبل **فتشاح** ومنها
 الاشارة في الغشاء على البت لغيره في ووصي يسموه كما في التجميع والاكثا
 او القيا في او غير ذلك والشهوة والسرور في الحديث بانكم وعلم القوم الا كما
 يعتدي به في تزويجها بما تدعو الى الكفا في التجميع كالكاهن والكاهن كما سافر
 والاسرا كما كافر والكاف في انما وفي آخر القوم محرم والكاهن محرم والاسرا محرم
 وفي آخر من يكتفون او يكتفون به من غيره محمد وان كان الاشارة على سائر غير
 ما لفتا محرم لان اسرار هذه العلم محرم وكذا الاحاطة لفتانها لا يستر لكل احد
 والحكم بها لانها المصلحة وعلى يحمل تحفيها من طاهر من حرم تدخيره في التجميع ويحرم
 وما رواه في ذلك المحرم كذا او كذا او رفته واقام وعزيم وعزها بعد حسب

للباحث في علم الله تعالى في كتابه المستوفى بالحق في هذا العلم فانه لا يورثه
فائدة في الصحيح النبوي دفع صلاته في صلاة الجمعة والسنن وما اكرهه عليه
 وما لا يطيقون وما لا يعلمون وما لا يظنوا اليه والمسلم والطيرة والتكبر
 في الموضع في الخلق لم ينفذ في شدة وقدره الصادق عليه السلام في العلم
 القديرون سمعهم وكل شيء امرنا سبأ فله فم يسمعون له ولا ينفذ لا يسمعون
 له في موضع منهم ولكن انما لا ينفذ فيهم **الباب الثالث في النذر**
 قول الله عز وجل يوفون بالندى **مفتاح** قد ذكرنا في شرح النذر وصيغته
 وصرفا من اوزن جزا لتمام ما جاء في النذر او اندفع بلبية وانما يقع من غير
 تعليق على شيء ويشترط في النذر ان يكون صالحا لتعلق الشكر به وفي الموضع
 عند ان يكون مرجعا وان لم يبلغ حد البيع ومنع السيد من نذر التبرع من دين
 تعليق بغيره على ما جاء في صحيحنا من ان نذر عند العرب وعد
 بشرط ما يقع نذر بلسانهم وعرض ما جاء في الصحيح على الجوارح والاعمال وما يقع
 عنهم نذر وعرضه ايضا ولا يكره على الجوارح ولا غيرهم لاداءه ولا يكره
 النذور متعلقة بالدين ان يكون طاعة مستهدة لئلا اذا ما المباح المتساوي
 ديناً وديناً فلا ينفذ نذره كالمرجوع وغافراً للشبهة لا بشرط النذر بالقرية
 كما لا يكره النذور ان يتوهم نفيته وفيه قد سئل عن نفسه لا نذر في جمعية
 قد نكح ما كان المصدق منفعة في دين او دنيا فلاحث عليه فيه وقيل
 باعتقاده واستقر به الشبه لظن كل من في حارة حلف فيها بيمين فقال الله
 على الا ابيها فقال الله نذرك وخرجه من كونه غير راجع ولو قصد به معنى
 راجعاً كالنذر على العبادات بالاكل ومنع النفس من الشهوات تركه وفرد
 صحيح بلا شك وكذا لو قصد به العبادات كالصدق بما يخصه من المصنفين
 مباحة ومع هذا يتصور ان نذراً في النذر بها وذلك لان من حلف ان يفرق
 من المطلق الراجح عباداً بل المطلق لا وجود له الا في ضمن نذره ما اذا تعلق

النذر

النذر لما من غير النذر في الحاشية في كتابه المستوفى بالحق في هذا العلم فانه لا يورثه
 بغير غيره بها انما شلصوم العبد من واما ما لم ينفذ في النذر في نذره
 استأيد له خلاف لغير النذر في نذره وكذا انما يكره عليه عند النذور في النذر
 نذراً لغيره في نذره ولا يكره على الحقيقة وهو لا يكره في نذره في نذره
 الكفاية بشدة ودرجته من نذر النذر في نذره وصورة النذر
 مع الاطلاق والتمتع **مفتاح** وفيه في النذر في نذره في نذره
 العبادات وقصد النذر في نذره وفي النذر في نذره في نذره
 اليمينات وقصد النذر في نذره في نذره في نذره في نذره
 علي كذا وكذا ان لم فعل كذا وكذا وفيه في نذره في نذره في نذره
 شيئاً صيماً او صدقة او هدية او حجة او غيره من النذور في نذره
 مستثناة من غيرها احتياطاً وتلفظاً ايضا كما قيل لا يكره خلاف النذور
 والقاضي فانهم كلفوا بالنذور والاحتياط في العبادات لا يكره
 والنذور في الاعمال والنيات وانما النذور في النذور في النذور
 من النذور في النذور في النذور في النذور في النذور في النذور
 شيئاً او نذر به بما سكر به الله ولا يكره من النذور في النذور في النذور
 الا لا كلام في اعتبار النية وانما الكلام في الاحتياط وفيه في النذور في النذور
 يكره من المكره ولا السكران ولا النذور في النذور في النذور في النذور
 ما لا يكره ان يجعله في النذور في نذره في نذره في نذره في نذره
 الزوج والماله والدين والدين والدين والدين والدين والدين والدين
 لتساويها في النذور في نذره في نذره في نذره في نذره في نذره
 الاخبار قياساً بقوله تعالى وحلفوا لا يكره في نذره في نذره في نذره
 في نذره في نذره في نذره في نذره في نذره في نذره في نذره في نذره
 فخلوا في نذره في نذره في نذره في نذره في نذره في نذره في نذره في نذره

ويشترط في لزوم النذر الصيغة
 فلو نذر بدون صيغة لا يلزم النذر

المشقة او يقول الله على ان آخر
 حجة او يقول الله على صدقة

وقيل كفى في التسليم وكيفية التعبد بما شرعا واقله لعقوبة ثمانية وان
كانت معيبة او غير كافية اما البعض فلا وليدة ابله بها عبارة على ان
منه وفي الحديث نذرتك فعلية نأفة ويقلدها ويغفرها ويوقف معرفة
ومن نذرتك حيا شأ غفرها لهدى ما يسمى من النذر هديا وقبل
الويضة وفي الحديث ما يلزم فلا نصية ولو اطلق مكانه قيل انما يضاف
الكعبة لقول تعالى هديا بالغ الكعبة وحملها الى البيت العتيق وفي الحديث
جعل عليه بدنة ان لم يكن حيا فانه يجرها فبالكعبة يجر البدن و
في رواية يجر بها النعمة ان يجر على الا ان العمل على الا نذر وفي نذر هديا
غير للمنعين قوله لا يصح الا نفعا والعميات وخصوص النذر هديا
غير النذر هديا في نذر هديا من الحاج او الزايرين كما في الحديث في اهداء
الحاجية وحده قوله لا يطل ما ورد فيه قال نأهني هذا الطعام نأهني
بشيء نأهني البدن وفي الحديث ليس يجرى ان لا يعلم لا يهدى واذا نذر واطلق
غيره من القرابات ففي الحديث جاز نذرهم حرم شيئا قال ان شاء صلى الله عليه
ان شاء صام يوما وان شاء تصدق مريض وفي الحديث ان لم يسم شيئا
فليطير به حتى يجعله لا ولا على الا استحباب واذا نذر صوم بام تحريمه في التبرق
والشباب ان اذا نذر احداهما فيتم بين خلافا لامة بغيره فيكون له
وقد عني وفي الحديث على نفي صوم شهر ضمت فرما انان بعض اخواني
فا نطرد يا ما غا قضيه قال لا بأس وجب توخي مسلم فيه الشنايع مع وج
لا ان لم تقو في نذر الشهر المتتابع ما يما فيه نصفه الخبرين وفي السنة ايضا
قوله وفي رواية في صوم نذرتك سنة ولم يستطع ان يصوم شهره لم يعمل الشوا
ثم لا بأس ان يقطع الصوم ولا يقطع الشنايع بالعدو الذي كانه في الكاد
والشهر عدة بين هلالين وتكون ما طافا الصوم زمان ولم يوشيا كان حرم شهر
للغير او صوم كان مستقفا شهر للغيرين والصدق بالاكثير كان ثمانية درهما للغيرين

عن

عن كل صلوات قد نذر اعتاق كل من عني فيك سنة لشمه للغير ولا تعلق في
منه في خلافه ما حرم من الحلال **فتاح** اذا نذر اعتقا فاسلفا وجب عليه ان ياتي
بشكته وان عني اقراده عليها لا يجزئ له الا ان يشترط لفظا او معنى
ان ياتي باقراده لثلاثة من المنذرين ان يصوم شهره ويجعلها
كذلك وجبها واذا اذ قضاه يوم او يومين وجب له ان **فتاح** اذا نذر
عبادة بوضع معتبرا وفي مكان او زمان معينين فلا يصح اعتقاده وتعين
ما عني وان كان مروجها لما اشترط اليه من ان ذلك فرد من العباد الطائفة
والنذر لما تعلق به دون غيره فلا يجزئ فرد آخر كما انه لو تعلق بعبادة
معتق ولا يجزئ غيرها كما هو افضل منها ولا نصح بالانصاف في منذر يرد على
عدم تعيين شيئا بالذمة كمال وهو باطلا لا تقا وفي رواية نذر في اهل البيت
كما في الحديث فلا يجرى من النذر بها معه وبذلك لا اذا كان له من نذر
وشهر من نذر شيئا المزية فكيف كان فلا خلاف في تعيين الوقت المتكلمة
اذا عنيته وان كان اذن وكذا الله في التعلق لا ترجع لمعين الله
فهو في قوة تعيين المتكلم عليه **فتاح** اذا نذر صوم بام تحريمه
وانتقوا العباد والميسر او التفرقوا لم يفرق وجوب القضاء فلا يوفي
الصحيح صوم يوما بدله يوم ان شاء الله ولو اتفق صوم شهرين متتابعين وكما
قيل في نذر الشنايع ثم يفسر من النذر قبل بل يفتقر الى حصوله الاخرى تقدير
الصوم ولا يجوز ان يفسر من النذر لا يجرى بالفتايع لا نذر لا يجرى الاخرى
منه ولو نذر صوم سنة معينة فالامانع المذكورة مستثناة منها ولا يجوز قضاء
العبد ولا شهر رمضان بخلاف وفي غيرها القول انما في صوم الاخر فلا
انكسار في سقوط القضاء سلفا اذا وقت له ويشتد من قضاء
وصغر الكفارة وان نذر بعد النذر **فتاح** النذر الغير الوقت وقدره
المعروف يتحقق الا عند حلبة الطن بالوفاة وبقاء الوقت ثم ان مات قبل حلبة

وكان لا يتصوره فتمت هذه ودرجتها في القوة وجوبها لورة والاشية
 الاستحقاق لما فيه من المساواة في سبب القوة واذا كانت حادثة على
 غنا أو فقر وجبت الكفاية وقد مضى بيانها في مقام التقييم ولو كان
 كرها أو سهوا أو منشا أو جهلا فلا أثر ولا كفارة لأن الزجر في القرب
 المقصود من غنا يكون مع الاختيار والذكره هل يخل بها لنذر حريش
 الاية لا تعدو حوله غشا الصيغة أما مع الحدف المشهور لا فلا يختلفا
 وبما يتصل على الاجماع لان الحاشية لا يتكرر لاحقا لا يستعمل الحاشية من
 المعاصرين من غير تعديل لا خلاص مع تعدد اذ لا يتركها اذا لم يرد على كل
 مثلا لان تكرارها في التحديد واللكا بنية التمييز في نذر صريح حيث كانت
 اضمرت منه من غير طاعة فصدق بعد كل يوم على سبعة سأكبر وفيه ان
 هذا قدبة وليس كفارة حاشا لنزاهة ان يحقق مثلا انصوابا في كل اربعة
 على من لم يرد الحاشية وكان ثابتا على نذره دون سائر ابطال نذره في كل حاشية
 من غير طاعة **مفتاح** اذا خالف الوصف فان كان لم يجرى وقتا واحدا وكذا
 وان جرت كثر في حريه القضاة حيث قال ان والاشية لعدم لان الحاشية في الوقت
 بالنذر بالوقت ما حصل فخرج من سائر الزجر عن الوصف قبل بسطة لان النذر
 وهو الحاشية من غير تعدد رواه القدر وهو المطلق غير نذر وقيل لا يبان المطلق
 لان المصور لا يقطع بالمصور وهو المصور وفي التصور ما يدل عليه ولو جاز حاشية
 سقط ادناه وقضاة على الاشية وقيل يلحق على لها جزع الصور الموصلة الغشاء
 دون الكفاية وقيل بالعمدة هو الاشية كما في النصوص والمراد بالكفاية في التصديق
 صريح كبريم بعد سطر عام كما في الاشية وقيل يذهب للفرق والاشية على الاشية
 ولو نزل على ما شيا فخرج من كبريم بقرينة وجوب الجميع وقيل استحقاق الجميع
 ببنية وبين صحيح اخر يخرج راكبا بدون ذكر سوا ليدنه وغاخره وانما في كبريم
 الاشية وفي رواية من نذر ان يشي فمعه غير ان يتركه ولو نذر ان يشي ما شيا

ولم يكن

ولم يكن له ان يخرج من نذره اجزا منها للمعصية وقيل لا يجوز ان يتركها لانه ما سبب ان
 يختلفا في حاله حيث على ان لا يجوز ما دام نذره واستمر الزجر في حاله
 سقطت فله وجوبه لانه في الاول لا يجوز على ان لا يردده عند سطر
 من دون تقييد بكونه من الاول لانه **مفتاح** يستحق من نذره بغيره وله
 في كبريم من يصدق بغيره على المساكين قال الشيخ في قوله في آخره ان لا يرد
 فلو كانت الشيطان وليس له ان يرد ما نذره حال كونه حديثا من نذره
 الاستحكا في حاله عليه وليس له ان يصدق في محرم او حاشية الشيطان بغيره
 ثم يتنوع بدو بين قيمته في دونه بقرينة في كل التذات لان من كان
 في المعصية فظاهر الاحكام وجوب ذلك لانه في نذر في كل حريه وعلم ان
 نذرا ان ان كان لا يستحق ان يرد القاعة وانما في النذرة ما يشي الاستحكا
 حريه مع نذراع الدية بالقرين وانما في القيمة وعده وجوب القيمة في الاشية
 القيمة رده عا في هذه التمرة خاصة وحاشية بغيره من نذر من
 النذر يعمل لما لم يرد خريه التذات نذرا عدا التقيم المشاكة في المستثنى
 وكذا كل من سافر والذات قد يرد الجميع بنذره القيمة لا يخرج حريه
 والقوة على قيمته على سائر التذات وانما في الحاشية ما هو على سائر الاشية
 فيقول لا حاشية في الاشية من نذر على القابل لم يرد **الباب الرابع في التبرين**
 قال التذات وقيل استحقاق الاعيان **مفتاح** قد ذكرنا في التبرين ما سبقه وانما
 يستحق على المستقبل المقدور والاشية ودينها او متساوي في التذات ما
 فيها في حكمه اما المستقبل فهو استحقاقه او عا او حاشية او حاشية
 او با لاشية وهو كما في مقدور لاشية ثم قد يذكر في التبرين ما سبقه وانما
 التبرين يستحق لغيره بالاشية في المرسل اذا اقر على حاشية في التبرين
 كفارة بين وجه التبرين على الاشية في حاشية في حاشية او اكرامه وجوبه
 المرسل على اذ لم يرد اكرامه او ما في حاشية او حاشية او حاشية او حاشية

الذي هو ضرورة كعادته عليه كذا في التبرع وغيره من المستوفية والوجه الثاني في
 بعدا ليس بغيره كعادته عليه كذا في التبرع وغيره من المستوفية والوجه الثاني في
 الطاهر كذا في قوله في نظر **مفتاح** لا يستعمل الا في ما يما يفهم من ذلك تعالى كقول
 والذين يظنون انهم لم ينجسوا من الله تعالى في شيء من ذنوبهم من ذنوبهم من ذنوبهم من ذنوبهم
 الحسنة بدعيان كقولوا في قوله والذين يظنون انهم لم ينجسوا من الله تعالى في شيء من ذنوبهم
 الا طلاق كقولوا في قوله والذين يظنون انهم لم ينجسوا من الله تعالى في شيء من ذنوبهم
 كالحن والسمع والبصيرة والادب وان تولى به الحلف لا ينجس بشيء من ذلك
 والخلق اطلاقا واحدا ليس له حرمة ولا عظم ولا شئ من مخلوقاته تعالى وان
 كان عظم الله المستوفية منها ان تحلف الا بما لله وفي الخصال انما قد يسم
 من خلقه بآية الله وليس له خلقه ان يفسد الابد وفي حديث اخر من كان حالف
 فليحلف بالله وليسعت خلق الشئ ما تعاد وعقود الله لا يعرفه لا يستر
 الحن برأسه كثره اكثرها ما لا ينعقد به والاسكاف بكل ما عثر الله في الخلق
 كقول النبي وخلق القرآن وباطلاقه والعقود وغيرها بعد ان لم ينعقد بها في الخلق
 مستحكة عند الخلق وفي بعض النسخ والجيرة ان ينعقد به خلاف الاستعيا لها
 في البصيرة وفي بعض النسخ وكذا قدرة الله عليه وكبرياءه وجلاله ان ينعقد بها
 وان **مفتاح** الحروف التي يسم بها الباء والواو والفاء والهمزة فيها
 على الاسل ورواه في القعدة والحديث وكذا الاثبات بها التنبه بعد الواء
 وضد هذا جامع قطع حروف الجلالة وصلها ومع اثباتها لالف وحذفها
 اما لو ظهر وضع آخر للاسم ونسبه او حذفها لكان الجمع بين الحلف فرجها
 وفان الله مفرعا بالابتداء ويجوز ان يحد الحرف من الابن وجميع البنين
 ولا بد ان لا يقر لا تعاد ولا تدمر من غير ان يفسد بالعرف وفيه احدى وعشرون
 لغة كما ذكره في الاستدراك على التصحيح ولا بأس ان يدخل الحلف في قسم واشهاد
 على البصيرة وكذا البصيرة المأني ما لم يسلط بالجلد لئلا ينعقد وكذا لئلا ينعقد
 بالله

او عزمت

او عزمت انما ليسا من الفاء القسم **مفتاح** لا ينعقد اليه الا في شيء كذا في الآية
 فلو سئل انما لا ينعقد اليه الا في شيء كذا في الآية فلو سئل انما لا ينعقد اليه الا في شيء كذا في الآية
 او عزمت انما ليسا من الفاء القسم **مفتاح** لا ينعقد اليه الا في شيء كذا في الآية
 كما في الخبر ولما دعي عدم النعقد قبل ان يلقى باليمين لان حق النعقد لا ينعقد
 والنعقد من الامور الباطنية التي لا يطلع عليها غيره فكذلك اذا اقر باليمين عكس
 عليه بها ظاهر ان لم يعمل فسد الى عدله بخلاف الحق فانه لا يفسد به الا مع
 شدة يحد بها رادته وسو التبرع حلف بالله واقدمه الله وما عهده الا ان يحد
 الابد في الوعد بالاولا خبا وبها فيها بخلاف ما شهد به الله فانه ليس بها الحلف
 مطلقا **مفتاح** يجوز تعليق البعق على شرط عقدا او حلفا بخلاف حقيقة عليه
 مع الجمل فانه لا ينعقد الا مع العلم بشرط الحلف او في الاصل والادوات شاة
 نبيه لم يعلم غيت لم ينعقد ولو لم لا اذنها الا ان شاء زيد لم يعلم غيت
 فليس الا في ذلك اذا حلف على شيء الله تعالى لم ينعقد مطلقا للنعق وشية
 العلاقة بما لا يعلم بالشيء ليراقق القاعدة ويشترط التلطف بالاستئذان للنعق
 فلا يكره احدها وان يتصل بها فينعقد مع الانفصال بما يخل بالاعتادة والى
 في التبرع من غير الفصل فبدا ريعين وبما يصح **مفتاح** يشترط في عين الولد
 ولا وجبة والمملوك ان المالك اذا تزوج والمالك اذا كان على صلح بالبيع والفرج
 على قبل التمسك منها الحن لا يبين ولا يزوج والد ولا مملوك ولا ولا التمسك مع
 زوجها وظاهرها ان ذنوبه في حقته فلا ينعقد بدونه وقيل بل يرضى بان يزوجهم
 على العموم الا بان لا ينعقد على جوارحهم باليمين والامور الا في ذلك فلا ينعقد
 الشا في انما يقر لها انما في حق الحقيقة نفي الحق وان الله يبرأ بما يقع عليه من حقها
 ولا ينعقد من كذا فلا اذا كان كونه بغير الجهم رادته فاما الحق لم ينعقد به
 فالحلف في كل من الجوارح والسمع كما في حديث اخر ليس بمحيد **مفتاح** الحلف على الاشياء
 عندنا يقتضي جوارح الحلف عليه وعلى النفي يقتضي جوارح النفي فيكون في الاول انما ينعقد

كتاب تاريخ الحبيب المصطفى

والله اعلم ولا يدريون الله بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعمل السائر والحمد لله
 ما قد استسلم تامله لتعريفها من قوتها بحسنه غير متعصب وعنه على السلام
 الله الله عز وجل ليس بغرض المزمع الشفيع الذي لا دين له قبله ولا هو الذي لا دين
 لا دين له بامر رسول الله قال الذي لا ينهي عن المنكر وقال لا يحسد الله
 حقها لا اخذ البري منكيا السقيم وكذا لا يحق في ذلك وانتم تعلمكم الحق
 منكم لتعريف فلا يكون عليه ولا فخر ولا توفقه حتى يتركه وعلى كل حال
 على سائر السائر بالمرء والمعرف والمشتون عن المنكر ولا يستعمله على كثره في
 خياره ولا يستعمله الا في غير ذلك من التاكيد والاستيفه وبالحسنة
 في وجه الجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والقانون على الزوال والشفيع ولا
 والحكم بين الناس بالمحق والقائمة للهدوء والتعريفات وسائر السياسات
 الدينية من مروتها والدين وهي القليل الا اعظم في الدين والمهم الذي لا ينفك
 له التبريق ولو تركت العظمت النبوة وانصرفت الدنيا في وقتها لغيره
 القلائد وشاعت الجهاد في غربته لبلاد وملكها العباد وتغلبت في ذلك
 ان الله ان الجهاد الذي هو الذي دعا الى الاسلام يشترط جاهدان الامام عليهما السلام
 فيسقط في ان يجهته فلان لم يتغير ذلك احكامه وهذا الكتاب في هذا في الشريعة
 في كتابه من لا يخبره الشريعة ومن كان للمدفع بان يشفي المسلمين وعادج ويحش
 منهم على بسطة الاسلام فسادا في بعضا فقير مشروط به وكذا ان من حش
 على نفسه مطلقا اوصاها اذ اغلب السلاسة ويستمر الدفاع وكذلك الامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر فانما غير مشروط بطريقه في نسبة القول
 باشرها لها به الشافعية حلتا من الحالفين وكذا اقامة للهدوء والتعريفات
 السياسات الدينية فان الفقهاء المأمورين فاسمها في القضية بحق انما ينفذ
 بالشيء اذا امنوا الحق على انفسهم واحكامها المسلمين على الاصح وفاقا للشيخين والعاد
 وجاهة لانهم لا يرون من قبلهم الامتثال في امثاله كالفتنة والافناء ونحوها والافاء

والله اعلم ولا يدريون الله بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعمل السائر والحمد لله
 ما قد استسلم تامله لتعريفها من قوتها بحسنه غير متعصب وعنه على السلام
 الله الله عز وجل ليس بغرض المزمع الشفيع الذي لا دين له قبله ولا هو الذي لا دين
 لا دين له بامر رسول الله قال الذي لا ينهي عن المنكر وقال لا يحسد الله
 حقها لا اخذ البري منكيا السقيم وكذا لا يحق في ذلك وانتم تعلمكم الحق
 منكم لتعريف فلا يكون عليه ولا فخر ولا توفقه حتى يتركه وعلى كل حال
 على سائر السائر بالمرء والمعرف والمشتون عن المنكر ولا يستعمله على كثره في
 خياره ولا يستعمله الا في غير ذلك من التاكيد والاستيفه وبالحسنة
 في وجه الجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والقانون على الزوال والشفيع ولا
 والحكم بين الناس بالمحق والقائمة للهدوء والتعريفات وسائر السياسات
 الدينية من مروتها والدين وهي القليل الا اعظم في الدين والمهم الذي لا ينفك
 له التبريق ولو تركت العظمت النبوة وانصرفت الدنيا في وقتها لغيره
 القلائد وشاعت الجهاد في غربته لبلاد وملكها العباد وتغلبت في ذلك
 ان الله ان الجهاد الذي هو الذي دعا الى الاسلام يشترط جاهدان الامام عليهما السلام
 فيسقط في ان يجهته فلان لم يتغير ذلك احكامه وهذا الكتاب في هذا في الشريعة
 في كتابه من لا يخبره الشريعة ومن كان للمدفع بان يشفي المسلمين وعادج ويحش
 منهم على بسطة الاسلام فسادا في بعضا فقير مشروط به وكذا ان من حش
 على نفسه مطلقا اوصاها اذ اغلب السلاسة ويستمر الدفاع وكذلك الامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر فانما غير مشروط بطريقه في نسبة القول
 باشرها لها به الشافعية حلتا من الحالفين وكذا اقامة للهدوء والتعريفات
 السياسات الدينية فان الفقهاء المأمورين فاسمها في القضية بحق انما ينفذ
 بالشيء اذا امنوا الحق على انفسهم واحكامها المسلمين على الاصح وفاقا للشيخين والعاد
 وجاهة لانهم لا يرون من قبلهم الامتثال في امثاله كالفتنة والافناء ونحوها والافاء

بجعل الملتقط حضانة له بالعرف فان كان معدا ليقض عليه من ماله لا يثبت المال
والركوة والاداسه ان بالملوك وغيرهم بهذا النفقة كعادة على المشهور وقيل
بالعقود غير عليه ويرجع به بعد قد رتد فان تعذر الجميع انفق الملتقط على رجع
به اذا تزاد بعد اياه ولو لم يزوج كما يقتضيه ولا رجع وفي الخبر اذا كانت حارثة
هنا جعل حرجها بتقطيعها قال لا غنا جعل له بها بما انفق عليها **مفتاح**
اللقط على كالكبير يده والحق المالك لانه اهلية القاتلة فاذا وجد
عليه قوت قتل به وكذا ما يوجد بين يديه او حجابيه او قضا به او حوايه
مع القربة القربة **مفتاح** الملقوط قد اراد الاسلام ان يثبت فيها الحكم
فولس كما اهل الكفر يحكم بالاسلام وحرية الا اذا ظهر رقبته ولو باقراره على نفسه
بعد البولي والرفقة وكذا في دار الحرب اذا كان فيها اسلم صالح للاستيلاء ولو
فاحدا اسير نظر الى الاحكام ان يرد وتقليد الحكم الاسلامي والا فمردق و
ينبع السابق في الاسلام **الفرق في الدفاع** قال الله عز وجل ولا عدوان الا على الظالمين
مفتاح يجب الدفاع عن النفس للفرار مع الاسكان للنصوص منها لا ان الله يثبت
العبد بغير جلد في بيته فلا يمتنع منها اذا دخل بيته وجعل مريدا هالفا
مالك فابده بالقرية ان استطعت فان القصر بها وبها الله ولو لم يرد فيها
تصلت فيه من شئ فهو على ولا فرق في ذلك بين ان يكون مريدا للقتل او الفاء
ولا بين ما اذا دار الزوجة او الولد والمملوك او احد من الخدم بالشرقا
اقتضى الدفع الى القتل كما هو هدد اقر نفس الامر وفي النفا مر عليه كذا لا ان
بالقربة بيته او بيته الوطى فالحظر ان حق له فاعله ولا يجوز الاستسار
فوق من هذه الحالات فان يجوز وجوب السلامة بالكنة والحرب وجب اما
الحذر من المالح فان كان مضطرا اليه وطلب على ظنة السلامة وجب
والا فلا يجب ان جاز مع ظن السلامة ولو قتل اذ وقع كان كالشبه في البحر
فوق للمدعي النبوي من قتل هذه ماله فهو شهيد وانما يجوز الدفع ما دام بمشلا

فاذا اقر خبره كان ضامنا لمجيبه **مفتاح** اذا وجد دم وجبت ديار في
قاله قتلها ولا اثم رخصه من الشايع بالقتل سواء كان الضلع ما يجزى للدم
حزير كان الزجران او جديرا او مختلفين قد دخل الزوج بها اولا ايا او معتد
على العمى هالفا نفس الامر وفي النفا مر عليه القود لا ان ياتي بيته او بيته
الوطى ولو اذ جرد له سرود من بيته حد القذف وله مع القتل باحسا انكار
فما هو الحد عليه مع التوبة بما يجزى عن الكذب لانه عوفى نفس الامر و
بظاهر الحال وفي الصحيح ان احب اليه مني على ان يقر بقتله قالوا سعد بن جادة اترأ
لو وجدت علي من امرائك رجلا ما كنت صا غابه قال كنت اغيره بالسيوف
فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مكة فقال ما ذا يا سعد فذكر له ما قالوا واخبره
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا سعد كيف لا اربعة الشهود فقال
رسول الله بعدد اى عيني وعلم الله انه قد فعل قالوا والله بعدد اى عيني
وعلم الله انه قد فعل لان الله عز وجل جعل لك شئ حشا وجعل من تحتك
ذلك الحد حشا وفي الحاق الملوكة والاعلام بالزوجة في هذا الحكم احكام
فريق **مفتاح** لو قتله في منزله او دحا اذ اراد نفسه وماله وانكر الزوجة
فا قام هو البيعة ان لا يدخل كان اذا سيف مشهور معتد على صاحب
المنزل كان ذلك علامة قاتنية بريهان فحسا بل ويسقط الضمان
حصول العلم بقصد الدخول فيكش بالقرار ومع استثناء البيعة فالقول
قول الواو لا لاسا ببيعة السلام **مفتاح** من طلع على غيره فله جرح فلو
اقره بوجه حسا او عود جرح ذلك عليه كما نزل الجناية هذه اكدافا للنسب
المستغنية منها الحسن تيا رجل طلع على قوم فدان هم فقتلوا عودا لهم
فروه ونفا فا عينه او جرحه فلا دية له وكان من يده فاعتدى عليه
فلا فدية له ولو كان المطلق رجلا لفسا صاحب المنزل اقصر على جرحه ولو دنا
والحال هذه فحق عليه من ولو كانت من النساء جرحه جاز جرحه ورميه

حذرا من زنا يذات محرم حتى يوافقها من غير حياء لئلا يفسد
 محسنا او غير محسن وكذا اذا زنا الكافر بمسلمة وانما وعده بالنقض
 والايحاح وكذا اذا زنا بذكر محرر بلا خلاف للتشويح المستفيضة منها
 الحسن من زنا يذات محرم حتى يوافقها من غير حياء لئلا يفسد
 ما اخذت وان كانتا بعته من غير حياء لئلا يفسد ما اخذت منه
 وختمه جازبا للنياسات لانتها المتبادر ولا يظن بغيره للمسيب وفي
 التبادر منع وفي الخبر رجل وقع على امرأة ابنة فرجه وكان غير محسن
 والمطلوب جازبا للنياسات لانتها المتبادر ان لم يكن محسنا والرجح بعد
 الجواز ان كان محسنا وهو شاذ وغيره ولا ان كان محسنا فعليه الرجوع
 عند وقوعه بذكر او امرأة وقيل على المحسن والمحسنة الرجوع بعد الجدل
 ما لم يزوجا من غير كتاب السنة ولا يزوج منها الصحيح المحسن بعد ما
 مع الرجوع وخمسهما عدا للشيخ والشيخة اما الشاب والشابة والرجوع فلهما
 وفي الصحيح للشيخ والشيخة جلد ما لم يزوجا والرجوع اذا كانت المرأة حرة
 واحدها غيرا لغيره فعلى الآخر الجدل بحسب المرفق او الصحيح فان كانت محسنة
 قال لا ترجع لان الذي حكمها ليس يهدل فلو كان مدركا رجعت ونقض المدة
 فيه وان كان غير محسن فجلدها ثم وعقربها ثم عند قوم للنسب منها
 النبوي البكر والبكر جلد ما لم يزوجها ثم وعقربها والبكر والبكر
 جلد ما لم يزوجها فان البكر يتلى لغير المحسن وفي رواية اذا زنا القاتل
 للفرقة الحسن جلد وحلق اسد ونقي من صدره وقيل البكر هو المذموم من
 عند على امرأة دوا ولم يزوجها بجلدها ثم وعقربها بجلدها فقط للنسب منها
 الذي لم يحسن بجلدها ثم ولا يزوج الذي قد مات ولم يزوجها بجلدها ثم يزوج
 وفي رواية المحسن بجم والذي قد مات لم يزوجها بجلدها ثم ونقي سنة
 وفي اخرى ونقي المحسن بجم ونقي في البكر والبكر اذا راسا جلد ما لم يزوج سنة

وفي خبر

وفي خبره ما رواه الزمان قد ملكا ولم يدخل بها والمشهورة اختها التفرقة
 بالرجل بل ادعى في الخلافة عليه الرفاق وعلمها بالمرأة عورة تصدقها النيا
 ونسبها عدا لانيان ينفذوا فعلت ولا يؤمن عليها ذللتها الغربية عدا لانيان
 القديان والخصم بها والمملوك يجلد بحسب محسنا كانا وغير محسن كرا
 كانا وانما في الخبر قدما في فعله يترتب على المحسنة سوا العدا للشيء
 المستفيضة منها بجلد بحسب محسنة سبلا كانا وكافرا ولا رجوع ولا يفي
 ولا جز عليه لا تغريب محسنا لما فيه من الاضرار بالسيد ولا لالتشديد
 والمطلوب اعتاد الا لشغال من بدل الى اخر **مفتاح** الاحصان ان يكون في جرح
 يغدو عليه ويرجع كما في الصحيح وفي الخبر قضى امر المؤمنين بجلد لغيره جلد
 محسنة في البحر ولم امرأة حرة في يده في المهر ولا يصح له ان يزوجها في البحر
 قال عليه السلام يدور عند الرجوع وفي الصحيح ما يقر به عنه وفي الحديث عز وجل اذا
 صرنا وعنده المبررة والامة فيها ما يحسنه الا ان يكون عنده فقال لهم
 وانما ذللت لان عنده ما يقتضيه ما قلنا قلت فان كان عنده امة زعم انه لا يملكها
 فقال لا يصدرق فقلت فان كان عنده امرأة متعة محسنة قال لا انما هو على النجا
 القريب عنده والقديان على ان ملكت الامور لا يحسن للصحح كالا يحسن لامة والنسب
 واليه يرد اذا زنا حرة فكل ذلك لا يكون عليه جلد محسنا ان زنا به بوجه آخر
 نعم انما زنا وامة وتقدم حرة وحلق للشيخ على المعتد وبشرط الاصابة بما لا يخلو
 والحرة ولو بغيره المشقة حرة من دون انزال بالاختلاف وفي الصحيح والاش
 في العبد يزوج الحرة ثم يزوج فيصحبها حشة قال فقال انهم عليه حتى يوضع
 الحرة بعد النكاح والحال ان اذ ارجع لم يحسن الا بوطء من بطلان الاحصان
 الا وكرا لم يزوجوا الطلاق في الحيض لا زنا في الاحصان لانها في حكم الزوجة وامت
 قال **مفتاح** المشورة حد الواطء الا بقاء الفتل ما كانا او فصولا
 محسنا او غير محسن سبلا كانا وكافرا اخر او عبدا للتشويح المستفيضة وكذا اذا

انما لا يفرق بين الحلال والحرام في بعض النسخا بان فاعدا من حيث زمانه
 بالنية وان ثبت الاقرار لم ينعقد بغيره والرجوع سقط للرجوع بالنقصان
 فيها وقبل ان يقر قبل اعادة الجحارة بعد سلقها لم يجرى وجوب جوارحه
 المستحق كرجوعه بغيره من الجحارة بتبعية مطلقا كما لا يخفى ولا يخفى
 انما سر التماسه وليست في فعله حضوره بتبعية للاعتبار ولا تميزا كما
 يقتضيه حكم الحدود وبجسدها بغيره من الجحارة في الذمة وقيل
 يستحق التكليف في الجحارة لثباته واحدة وقيل لا بد من ثلثه للعرف وقيل
 عشرة للاشياء وفي وجوب حضوره في الرجوع فلا يميزان على وجوب ثباتهم
 بهما استحباب ذلك والاشياء في المنع من سنده وان ثبت بالقرار ابداء الاثبات
 استحبابا وقيل وجوبا ويؤيد هذه مساهمة انما في النسخ على الله عليه وآله
 بغيره فضلا عن انما في الرجوع في كثير من النسخ من طلاق بقاء الامام ولا يجرى
 مرة قبل ان يقر للثبوت وهذا هو المذهب الا انه لا يقر في النسخ ولا يقر في النسخ ولا يقر في النسخ
 الا باحة في ثبوت الاول ومجمل الاول قايما في الجحارة المستقيمة وقيل في الجحالة
 التي وجد عليها ايا كان كما سمع من سنده في النسخ والاول في الجحارة
 بحيث عليها ثباتها لان بدنها حرة كله وقيل بطلان في ثبوتها وقيل في ثبوتها
 حادثة كيثباتها ليسا جبرين ويضربان اشتراكا في انهما في ذمة في ذمة
 وتوسطا عند اخراج النسخ بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة
 والفرج وقيل بعد الفراغ من رجوعه ان يكون قد غسل قبل ويصل
 عليه ويقر وجوبا لا سنده و عدم ما يميزه ذمها لثباته وفي الحديث النبي
 قال الرجعة لغت ثابتة فوقيت بين سبعين من هذا المدينة لو سمعتم
 وهل بعد ما فضل من ان جاءت بنسخ الله **القول في صحة الفسخ**
 قال الله تعالى ان الذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم
 ثمانين جلدة **مفتاح** اقتضى هو الرضا او اللواط بما ذكر عليه من غيرا لغة

او غيرا عند التماس مع معرفة بوضوح النسخة بان لغت لغت وسنده لغت لغت
 اقرب است بولدها وبغيره است لا يملك اياها بالمرابطة او انما في بعض النسخ
 المحض في بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة
 بالزمان او انما قال انما في ثبوتها وانما في ثبوتها وانما في ثبوتها وانما في ثبوتها
 لا يملك الحد في القرية المستقيمة ان يقول بانها اياها بغيرا في ثبوتها او استبان
 وقيل انما في ثبوتها وانما في ثبوتها وانما في ثبوتها وانما في ثبوتها
 النسخة بخلافه في ثبوتها وانما في ثبوتها وانما في ثبوتها وانما في ثبوتها
 المحض بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة
 على الحد لا يملك الحد ولا يملك الحد ولا يملك الحد ولا يملك الحد ولا يملك الحد
 ولا عرفا فان في النسخ بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة
 سبب في النسخ الا ان يكون القول مستحقا للاستحسان ولا يملك الحد ولا يملك الحد
 لا حرمة له بالنسخة بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة
 القيوت ولا يملك الحد بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة
 حدثت في ثبوتها بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة
 ينقطع الحد بالاحتال لغيره من الجحارة بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة
 لتوضيح على هذا في النسخ بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة
 المزدوج وتطرق الى كراهة الشبهة في كل من الجحارة بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة
 لا يختص بها بالولاية فلا هو في النسخ بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة
 وانما يتم الركون في ثبوتها بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة
 ما اذا تقررت حدتها بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة
 القدح في النسخ بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة
 المزدوج في ثبوتها بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة بغيره من الجحارة
 لا احتال المذكور ويمكن الفرق بان الرجعة لا تصح الا بالمرابطة على الظاهر احوال

الاختيار عدم الشهادة بخلافه فثبت ان المبدأ عند عدم ثبوت زناها بالقبول
 الا بالنسبة الى الزم مع خاتمة الحصر وغيره وكذا المحذور بعد ثبوت النسق
 وفيما الفرق بين قوله ولما انزاعا من الزنا فيجب ان في الثاني دورا لا وله بهر
 فيه لما قبل التوبة مع الثبوت فلا حد **مفتاح** يشترط في وجوب الحد الحاصل
 القدر في كافي الآية وهو منها عبارة عن البسوق وكما لا العقل والحكمة ولا سلك
 والعقود على انما الملوأى عدم التفرقة بينهما فان ضحكها او بعضها فذلك
 للتصريح بغير انما في التوبة والتمسك بالقرينة في الكافي والمجمل ان في غير
 العفيف فان في ثبوتها لا يفتقر لقليل نظر من سقوط حرمة كافي في التصريح
 من تعاقب القذف والطلاق الذي عنه وقول الشيخ بوجوب الحد انما يفرض
 ان شاء الله الكافي ان كان ولما الحاربه بدعوا وسما طفيف وسناب في كل
 سداد ولا يرد لو قد ضا لا بولده لم يجد عزه وكذا لو قد فزع وجنة الميت ولا
 جازف لها الا ولده نعم لو كان لها ولد من غيره كان لهم الحد كما كان ذلك الحسن
مفتاح القذف المسكر يرجع جدا واحدا لا اكثر لا مع تعلق الحد بالتصريح ويقتل
 في الثالثة والاربع على الخلاف السابق في بقا الحد الذي قلنا كان فيهما الحد
 للصحف ولا بد البسوق في مقتضى على التبرير اذا اقتضى ان ثبات سقود الحد وعزها
 للتصريح ويقتضى الحد على اقتضى في البيئة او تسديق القذف وادعوى قبل
 رخصه الى السطون للتصريح بغيره في الزوجة وابع وهو العمان كابر للتصريح ويقتضى
 التصريح في المال ذكر اكانا وانفي سوى الزوجين ولكن لا يقسم بالحسن بل لكل
 منهم الحد ليرتجما ولا يقسم بغير البعض ويقتضى باقاسم كذا في التصريح
 حد من الزنا لو اوجب القذف بنبته بالزنا اوجبته بالمواطع وجودها المشهور لا خلاف
 للنباهة للحرف العا د وهو شاذ **مفتاح** اذا قذف جماعة فان اوجب جميعهم
 حد جدا واحدا ولو اقرتوا في الطالبة فلكل حد كذا في الشيخ وسجله المشهور على ما
 اذا قذفهم بلفظ واحد ولا تعد مطلقا للجمع بينه وبين غير القذف الثاني في كل من

فقد

لما على اذا تعدد القذف ولا تعد مطلقا للجمع ايضا وفيه خبايا في غيره
 وهذا الحكم في التبرير كذا في قوله **مفتاح** الحد فان وجدته بالكلية في السنة
 ولا جاع ذكر اكانا وانفي بلفظ اخر او عبدا عندا لا اكثر بل لا يحسن عليه
 الا جاع لعدم الادلة وتصريح التصريح منها الحد اذا قذف الحد للحد في ثبات
 جلد او جرح فانما سرقا في المصدق والمصدق على الملوأى ريعه لقرنه فقام
 فان كان من هذا حصة فليكن بنفسها على المحسنة من العذارة في الحد من العبد
 يقتضى على الحد كجلد قال ريعين وقال اذا في الفاحشة فعليه نصف حل
 الفاحشة في الآية على الزنا كذا ذكره المصنف مع انها بكرة مثبتة لاعم والمخير
 معا ريعها ما وجد سدا وجعل على الشبهة ويجعل ثبابة ولا يجره ويقتصر
 على البكر بالوسط للمتن في مقتضى منها الموشق المقتضى بغيره من الفرس في مقتضى
 بجنة كذا في قوله **مفتاح** القول في حد من السكر **مفتاح** لا سكر في حد
 انما الحرف والميسر والاشد بالان لا لم رجس من الشيطان فاجتنبوا
مفتاح يجب الحد لشرب السكر ولو جرحه والتصريح بالاجماع خالصا
 كانا او مروجيا وكذا الفقهاء وان لم يسكره لا خلاف لا طلاق للزنا عليه في
 التصريح في مقتضى منها العجى ندمه وفي حد شارب الخمر وفي رواية انه
 خميحول وانما سكره انما سكره الناس قالوا وفي حكمة العبد العنيد انما
 ولم يذهب للشهادة ويقاس بقرولا واحدا ولم يحد مستانه وفي التمرى
 قولان وكذا الزبد والاصح عدم التحريم فيها فضلا عن الحد **مفتاح** يقتضى
 في وجوب هذا الحد التكليف والاختيار والعلم بالتحريم بلفظ في التصريح
 على التصريح ولا الجحد ولا الموقوف في ذلك التصريح ولا الحرف بما لا يحد له
 عادة ولا الجاه وكذا المصنف ان شرب لفظ النفس كاسا في القذف على الشيخ
 قيل لا للتدبير والخطا في القذف فلا يحد وكذا لو طهر ان هذا القذف لا يسكر لوجوب
 اجتناب مطلقا نعم لو طهر انحصار التحريم بالحد المسكر واما حد الخمر والكافران

اما غير اهل المذود

تظاهره ولا لئلا يتصور **مفتاح** يشتمل على عدة من مطلقا بالانوار والاشراق
بالخلق وفي المرة فلو ان وقع البحث في مثله ولو شهدوا حشر بها وأخر عينها
حتى على المشهور للغيرها فاهها الاقضية بها ويلزم منه وجوب الحدوث بشهادتها
وقد وفيها جماعة من المحققين لا سيما في الأثره ورد بانها خلق الأصل والمظاهر
كان واقعا لوضع يد عن نفسه ما لو ادعاء فلا حد قطع **مفتاح** اذا
تاب قبل قيام البينة او الاقرار سقط الحد والشرع وان تاب بعد ذلك فاق
ثبت ما قبله لم يسقط خلافا للعلين حيث جرد الامام المعنوي هو شاذ
ولن ثبت الاقرار في الشهادة لا بالامام بمرأه المعنوي لا استيفاء لا يسقط
التوبة عتق قولي الحقين وهو التوجه بل ان يسقط عتق استغفار احد وقال
بما عدا لا يسقط التوبة بالقرار فيستحق في التوبة موضع التوبة والتمتع
تلك النفس بخلق الجلال فهو قاض مع العار في وهذا هو الحق **مفتاح** الحد
فيما في نويرة بالمشهور والاجماع ذكره اكانا وان في ملاقاة حركات او
عبدا على المشهور لم لا دلالة وخصوصا بعض النصوص خلافا للسوق على
المطلوعا بعد الخبر للعلل بان من مقتضى عدم جرحه على التنبه
النصوص على الطرفين غير يتبين ان السناد عموما وحسوبا والشبهة في التزايد
توجب دية الحد ويضرب بها على ظهره وكيفية وشقي محمد وفرس ولا
يقام عليه الحد حتى ينيق واذا حذر من قتل في الشاة لئلا يفتقر المستقيمة
خصوصا سيما فالمرحوم وقيل في اربعة لان انما اكرهه ذبا وانما
يقول في اربعة وقد عرفت ما فيه **القول في حد التوبة** قال القائل
والساق والمارة فاقطعوا ايديها جزاء ما كتب لهما لا في **مفتاح**
يشتمل في الجوع وكان العقل والرفق في الشهية والشكر في المال والكون عروضا
وهذا هو واحد سره ولو غدا التصديق على التوبة ولا الجوع وفا في الأثر
لا ارتفاع القام عنها فيقتصر على تاديبها وان لم يرتدع الجنون من الشاة يسقط عنه

فان الجنون فخور وقيل ينفى عن الجنون ولا فان عاد أو بقاء فان كان كسحا بالمشي
تدري فان عاد وقطعت ثا سله فان عاد قطع كما يقع الرجل للرجل المشتبه
على العصا وهي تحت لغة الألاء وحلت على الشاة ويلزم منه نظر لا مال الحد
ويقتصر بالجنون لا الجنون ولو شهد بكلا لهما قطع الشهية وكذا الواحد في الشاة
فقد شهد ولو كان عند مقتدر النصاب قطع المنصور لو اورد في الشهية وهي
مشتبه على الحكم فيها مع التزم في الأول وأما في غير الغنمية بان شكر
الغنا من ضعف من شكره لما لم يقطع في خلافه في ملكه لغنا ثم قطع
في المال قطعاً على وعلى حد لا أكثر وقيل لا قطع الغنمية لمرئيه في ملكه
الحشر غيره ويجوز جعلها على التوبة وكذا الشاة لئلا يخلو قولي القائل في العمل على
الزيادة عن نصيبها رفق مقدار النصاب خصوصا على جماعة او على كثر السارقين
سرا لغيره ولو لم يكن المال محرورا او هتك الحرز غيره واخرج علم بقطع بالاختلاف
للمشهور في الاول لعدم محققا لسرقة ما لها ولا الاختلاف من الحرز من غير محجب
على الا يضمن ما افسده من جدار وغيره وعلى الشاة ضمان المال ولو قاتل على
الملك او من احداهما بالآخر قطع الخنزير فامتنعوا ان ينعكس في قطع احدهما
الا ان الخنزير ضا يبره لو قاتل على الا مزين واخرها اقل من نفسه بين فني وجوب
القطع فلو ان الاصل لعدم حصول موجب من كل منهما ولا فرق في الاخراج بين
الباشرة والتسيب على ان يشتمل على جرحه او امره بها غير محجبا لغيره
فلا دام لو امره به فلا قطع على التيب ولو قاتل المستأجر لم يقطع له لانه حرز
من دونه وكذا لو هتك الحرز فخرها هو وان لا ند ليس بها دق بل هو غائب
والنصوص فيها ولا قطع فيها يقتصر من النصاب باجماعا وهو مروج ديار في حب
خا لسرقة وجعل على التوبة او ما قبله من الشهية المشهور والمنصور المستقيمة
وفيها التوبة قول السدوق بالجنون العا في التوبة ان كان لثا دان **مفتاح**
قيل يرجع في الحرز الى العرف بعد ضبطه في الشاة ويختلف باختلاف المال الحرز في

اخر الحد نصيبا

واحدة بلا خلاف ويستحق عند المذاهب ثواب قبل القعدة عليه بخلاف ما اوردنا بعد
 كما في ظاهره ويدل على ذلك هنا من بين الأدلة وانما كان قريته قبل القعدة عليه
 بعيدة عن القعدة بخلافها بعدة لان ما هم منهم يقتصد بالوضع ولا يسقط بهما
 يتعلق بدم من سقطه لئلا يسكن القتل والجرح والمال في شئ من المأكل البزاز لا يخل
 القعدة فيه بل يتوقف على استحقاقه **مفتاح** هذه ما في الآية من الاورد
 الاربعة بها وقيل لا يجمع والنسب هو على القعدة عند المفيد وجماعة لغاها
 الآية والمحتاج منها ان يكون القتل والتجريح وقع ومنها هذه الآية
 ان الضمان لا يامان بفعلها بشيء وفي الحسن فلما كان الامان شأ قطع وان
 شأ حليب وان شأ شيء وان شأ قتل قتل النفي الى ان قال يفسر مسلم
 مسكرا وقيل ان قتل قتل وان قتل اخذ المال استعبد منه وضلعت يده
 البقي جلد ليسى قتلها صلب وان اخذ المال ولم يقتل قطع عن الفاعل
 الوفي ولو جرح ولو جرح لم يمت منه ونفى ولو اقتل على شئ السلاح فانه
 نفى لا غير لا خيارا لانه على هذا الترتيب والتفصيل هو لا يخلو من ضعف
 فيمنه وان نظراب في منتهى وقصور وقد لا تجمع انها غير جارية لا قسام
 الحكمة في الصبح منها والى على الخبير بها الامور الاربعة مع عدم القتل ويحتم
 القتل معه وجعله قال استنبأ رجلا سمعا بغيره لا خيار وقد اورد ان المراد
 بنفي الجواب رتبة في الجرح يكون خلا للقتل والصلب والقطع اقر بغير عملها
 طوما اذا كان الجواب كما اوردنا من الذين فيكون الامان غير جاري قتلها
 غور لا تحاء الاربعة شأ وانما اذا كان جاشا مسلحا غير متدعي الذين قتل
 يعاقبه الامان على منجنته ويكون معنى النفي ما سبق وهذه اقول الاخبار الشأ
 بحسب الظاهر في هذا الباب **مفتاح** بلزيمكم جاشا من قتلها وديكها وقيل
 او جرح ولا ينافي ذلك لان القتل والجرح لا يحتاج سببين فان حقول الدم قتله
 الامان بالحق الصحيح ولا يعتبر في قصده اخذ النصاب بخلافه صراشا عند

الطلاق

الطلاق القصور اساسا احكام السيرة فلا خلاف في سقوطها هنا **مفتاح** لانه لا يخلو
 طريقتا كما ذكر من قبله ايام بلا خلاف للنسب فيمنه ويقتل ويصلح فيمنه
 سواء صلب جاشا او بعد القتل وان كان قد يقتل قبل القتل والصلب سقط
 عليه للنسب ولا بد في النفي الى بلد آخر ان يكتب على هذه الما قبله بالسمع من اكلته
 ومما ملته وطعامه لم ينقل الى اخره صرا ونفيه من لا يرضى كذا به من ذلك
 وقد اوردنا معناه ايدا لم يحس وقد النفي في بعض الاخبار يستدعي قال الله سبحانه
 قبله الله وهو صاغر **القول في حد السرقة** قال الله تعالى ولا تظلموا الناس شيئا
مفتاح قد مضى معنى السرقة في الجرائم العاصي فلا نعيد قبل الاشارة الى
 سوي الاقرار لان الشأ هذا يعرف قصده ولا يشأ هذا التاثير وكثيره وقيل
 بل يشأ بالشأ هذا من الذين لا جاء رجلان عدلان فشهدا عليه فقتل وحل منه
 وعدا القتل ان كان مسلما والتاثير يكون كان كافرا وقيل انما يقتل مسكرا
 في الجرائم الضرر على السيف فخرية واحدة على ام راسد وقيل في التاثير سحر
 المسكر يقتل وسأ حالكما لا يقتل قبل ان يسول الله ولم قال لان اكثر الظن
 ولا ان اكثر السور ووان وفي حديثه على ان يتكلم من تعلم السر شيئا كان اخر هذه
 من رتبة وحده القتل لا ان يتوب يعني لا يتقبل من يدين رتبة بعدة الله
 يبرأ الله منه **القول في حد المرتبة** قال الله تعالى ومن يرتد بعد عذر
 عذر يذب قيمته وهو كافرا ولانك حبقتا على لهم وقال ومن يرتد بعد
 الاسلام ديننا فلن يقبل منه **مفتاح** الا ان اردنا وهو الكفر بعد الاسلام فهو
 بانكر ما علم شئ منه من الذين ضرر كوجوب التسليمات المحررة الزكوة المفروضة
 وهو مشهور في من وجبة الاسلام وتجريم شرب الخمر والبيد والرا والدم ولم يفر
 ونظره لان ما يجهل عقاده اسما لم يكون شئ منه شرعا ولا يكره مكره وان كان معها
 عليه من السلوك لا بحجة الاجماع الغير المأذون في الشرع والذين لم يلقوا لاعتقادات
 بل لم يعدم كبريا قد اسال الاجماع بهذا المعنى فضلا عن ان يولد ما في شأ الاقوال

واحتال الذين مع المستدين فالأطراف قد عرفت وقيل بل هو عدوان لم يعتد به
الجناية وقيل خطأ وأن قصد به الجناية وما احتراها من هذا الخبر والتمس
على هذا عددا مطلقا ضعيفا بدفعها القليل إذا رجعنا إلى الشيء الذي يقتضيه
قال هذا خطأ لأن ما لا يعد أن يدرى بالشيء الذي يقتضيه **مفتاح**
جناية العدم ترجيبا لقصاصه فلا يشترط به الدية إلا حمله على المشهور
للموت والخيار فيها الصحيح يقتضيه موتا شديدا مقتضيه ألا يرضى وليا
المقتول أن يتقبل الدية فإن رضوا بالدية وحدها حلت الدية القاتلة لا الدية التي
عزها لها المحرم فكذا في ذلك في هذا الموضع الذي بين القصاص واخذ
الدية والعفو لا خيارا منها العدم هو التوبة ورضى والمقتول لا يرضى بالدية
إذا رضى بالدية وأمكن التنازل فيها وجب بحسب حفظ النفس وعلى هذا التعليل
يجب بذل ما عليه الولي وأن لا يرضى بالدية مع التنازل عنه ويرضى الولي عما يشود
سقط على القولين بالنسبة إلى جراح وهل يقتضيه الدية على المشهور نعم وعلى الآخر
لا إلا أن يرضى عنها وشبهه العدم رجيبا لدية في الجراح والحكماء المحققين قال
على قلت بالتصريح بالإجماع فيها وأن مقتضى الاستيفاء من الجاني هو العدم وشبهه
بموت أو ضرب يؤخذ من الأقرب إلى العدم من حيث دية تان لم يكن مقتضى ما لا يقتضيه
غيره خلافا للحق فلا يقتضيه لهم ويقتضيه مع فقره يسهو والفتنة موجبة للكفارة
مع المباشرة أما العدم فكفارة الجرح وأما الآخران فالمرتبعة كما منى في باب آخر الفتا
مربطة بغير المباشرة ولا كفارة مع التسمية فلا يقتضيه الجاني إذا لم يجره الزوج ولا يقتضيه
الكافر دية كما كان وبما هذا الأصل في المرأة ويجعل على الصبي الجرح في ما لا خلاف
الشر ولا يجرى صوما قبل التكليف ولو اشتد لسانه في قتل أحد فعلى كل أحد كفارة
لعدم صلاحيتها التجهيز فلا خلاف في شيء من ذلك عندنا وإنما الخلاف في وجوبها
مع العزو فتفاء في المصود لأنها تشرعت لغير الدية فإذا سلمت منه فاشترت منه
فتضاء على الحق واشتد في الخلاف في محبة الإجماع الفرق هو المصلحة من سببها المباشرة

ولأن

ولأن حق الله المأبى لا يسقط بالموت **مفتاح** إذا اتفق المباشرة والتسليم
المباشرة لا كذا كذا لا يجمع مع الآخر المسلك فيقتل المباشرة إجماعا ويجوز للآخر
علاها أما الآخر فليس في رجل أو رجلا يقتل رجل مقتول يقتل الذي يقتله فليس
الآخر يقتل في الصحيح في غير ذلك يظهر من الحق التوقف فيه ولعله بعد العلم
به وأما المسلك فلم ينص على المستغنية المفعول بها منها العفو في غير ذلك
أحدها وقاتل الآخر يقتل القاتل ويجعل للآخر حتى يرضى كما كان وجب عليه
حق ما سخطا ولو نظر لها فالأصل في التفسير والمشهور أن يسقط عدايته فكذا
في منعهما ضعف وقيل يخرج السبيل إلى شيء أو جعل المباشرة كالسبب
فيستغنى بالغير يقتل المباشرة أو وجهه شاهد الزور وكل الطعام السموي
مع الجهاد والسموكا لورس جناية يتعدى فيوجب القصاص وإن لم يقتل
أو لم يكن مربية غاليا أو لم يقتل الجناية مفعلة إذا قصد الفعل بمقتضى
كذا قاله ولا ولا يتأذى على المباشرة السابق فيقتل بالعدو وشبهه وكما لو
أعزى بكلمة عقور أو القاء إلى سبع بحيث لا يمكنه لا عقاصم على الاتحان
مثله ضار بالطلع فهو كذا لا لا القاء فإرضى بغيره فاضربه سبع أفعافا
فلا فرق فيه بالدية **مفتاح** إذا حفر بزاز وضع حجر في مكان أو مكان
لم يضر به إلا العاثر كما في الجرح أو خلأ ذله أو لا إلا مع جعل الداخل فيكون
أو كونه المستور أو الموضع مغلما أو مخويا وكان الدخول بالاذن فإذا كان
جسدا لمكان العزو ومثله لوضع لك في مكان الغيرة ذله أو مع رضاه به بعد
الورق أو ما يقتضيه غير ذلك من غير العفو وكذا ينص في فصل في الطريق السلوكي
أن يكون مغلما السلوكي قال ثانيا لثبها النعمان أن فعله بدون اذنه لا مام وعنده
أن فعله باذنه لا فاعنا في السلوك وفي الأخبار المستغنية أن جرحه بغير اذنه أو
لو لم يكن عليه ضمان ومن حفر في الطريق أو فيه ملكه فهو ضار مسلما يسقط فيها ضمان
بذلك في أفرق المباشرة بغير العزو لثباتها طاعت قول الله عز وجل وأعمالنا

لما قطع بهذا أو بدله أو اقتضت له تدبيراً أو تعدباً لها أو سبيل منه
 وحفظ لنفسه عما ليس فيها تلافٍ نفسه ولو غير بين أو أحياناً مع
 عدم إمكان التحقق لأحد منهما فهو كالأجاء إلى عودته على الأفعى إذا عثرة
 باعتبارها بقصد ما لاحدها بعينه لا تدبره بوجه الأكراد ولو لم لا يقتل
 ولا لا تقتل لم يجرى القتل لأن الأذن لا يمنع الميزة ولو فعل حتى يجرى القتل
 فكأنما شاهدها لعدم لانه استعطفه بالأذن فلا يتسلط العارضا لاحق
 ليعتقل ولا لأن شجرة دارية ووجه الشبهة أن الأذن لا يمنع حتى لا يقتل
 إذا التواذى المرافقة في الزمان ولو لم يقتل ليعتق له بعد العتبات لا في
 فخر شجرة الدية معها من حيث يقتل لأن الدية على وجه الميزة ابتداءً وعقباً
 القتل أو يحل القتل في آخره من حيث يتم مقتله لا في مقتله ولا في الزمان
 بخلاف الثاني **مفتاح** إذا أكره الصبر على الحياية فإن كان غير موزعاً لتدبره أكثر
 لأنه كالأكثر وكذا الجئون من كانا أو صديقاً وإن كان غير موزعاً فلا بد من الصبر
 عند الخطأ فكيف مع الأكراد فالدية على العاقلة إن كان شراراً يتعلق برؤية إن كان
 موكراً في الملوقة إلى آخره ضعيفة أو شاذة أما إذا كان الأكراد صواباً ليعتد
 فحق الموت يقتل الشبهة وفي آخره هل يعتد الرجل كسوطه أو سيفه يقتل
 السيد ويستودع العبد **مفتاح** إذا أخرجاه معاً فأتى أحدهما قاتلاً لأن
 أن يخرج أحدهما بغيره مدنياً فهو القاتل من جرح الشا في بعد أن لا يقتل من الأول
 جيرة مستقرة فالقاتل لا يلزم على الشاذية الميت وإن جرحه الشاذي فإنه لا يملك
 جرحه مدنياً فهو القاتل لأنه لا يملك الشراية الأولى وإن لم يكن مدنياً ولا يتصل بها
 فصلاً قاتلاً لأن دخل جناية الأكراد في الشاذية كما لو قطع أحدهما يده من الرشد
 والأخر من الرشد فيقتل أحدهما من القصاص بالثاني لا بقطع أصابعه الأولى بالثانية
 لعدمها في عينها والألم السابق به يقتل القاتل **القول** فيما ثبت به الجناية
مفتاح إذا ثبت الجناية بالاقترار أو الجينة أو القسامة أما الاقرار فيكون على الأفعى

وإذا كان لا بد من إقراره بالقتل على نفسه جازية خاتمة العمل وجازية شارة
 مرتبة باعتبارها على الأكراد ولا تدل على مقتضى العرقه وضعفها طاهر وبشرط
 في القتل الكيف والاختيار الميزة ولو لم لا تقتل على البدلية فيما يقتل الأول في
 تصديق أحدهما شاة لأن كل واحد سبب مستقل ولا يمكن الجمع وليس على الآخر
 سبيل كما في القتل لأن جنة أحدهما اقتراباً للعدو الآخر بالحضام وليرجع القول
 قبله برؤية القود والدية ووقوع القتل من يستل المان كما في القتل وفيه
 أن كان مقتلاً يقتل ما لا يثبت فلا يثبت ما يجب به القصاص لأن جنة أحدهما
 لا أشد من جنة الآخر ولا شأنا من جنة الآخر لعدم مقتله بالمان والقصاص من قبله
 بالدية جازية ما لا بد من جنة بذكره إطلاقاً وبين ما لا بد من جنة كالحصص
 جعل القول على القود والقتل على الدية ولا يخلو من قرة وأما ما يجب به الدية فيقتل
 به الدية بخلاف وبشرط صراحة لفظها بحيث لا يحل الخلاف وإن عجز عن
 على المخرج وقرارد على الوصف الواحد أو شهد أحدهما بالاقترار والآخر بالشهادة
 لم يثبت وكانا شركاء ولو كذباً ليسمع ويسمع لو ادعى الموت بغير الجناية والمشهد عليها
 من غير أن يربطها مع عينة أو تعارفاً بيننا على خبر فاشهور شجرة الدية بينهما
 ولو كان هذا القبول القتل من أحدهما وعدم تعيين لها في القصاص وسنة وبشرط تعيينه
 بما إذا لم يجرى الوفاة القتل على أحدهما فتعدى القود والدية لتبطل الجينة بالدموى
 بعدد الأخرى والحاصل كقصاص الأقرار بغير جنة الأول ولو قتل من الجينة و
 الاقرار بالآخر المشهود عليه فلولي قتل المشهود عليه ودية القرض نصف دية
 ولد قتل القدر لا قرة بالانفراد ولا قتلها بعد أن يرتد على المشهود عليه
 نصف دية دون العرق لو أراد الدية عليه بأخصاف كذا في الصحيح وعليه كذا في الحل
 على التخيير كما لا بد من جنة قتلها معاً ولا يخلو من قرة **مفتاح** وأما القتل من
 الأيمان وسوءهما أن جرحاً قتل في موضع لا يعرف من قتل ولا يقتل عليه جنة ويقتل
 ولو على واحد أو جازية ويقتل بالواحدة ما يشهد بغيره ويقتل بالثبوت في القتل

ويعيد بالاصل قبله فحينئذ عند ان قد من جهل الشهادة فضايل اللوث ما يظلم الخلق
 كالوحد في قبيلة او حصن او قرية صغيرة او محلة منفصلة عن الجبل الكبير بين
 القليل وبين اصلها عدوة ظاهرة وكما لو تفرق جماعة من قبيضة او كان قد دخل
 عليه من شيا او دخلها معهم فحاجة وكما لو وجد قتيلا عنده رجل ومعه سلاح
 مسلح بالدم وقد كان يجره بسبع او رجل آخره كي يظهره لم يجره للثا لوث في حقه كما
 اذا شهد عدل واحد وشهد عبيدا وبنوه ائاما العتبان والفساق فاصل الذمة
 فالمشهور عدم حصول اللوث باخبارهم بعد العلم به بشاؤهم ولو قيل ان فائدة حصول
 اللوث ان كان احسن دقا فالشبهة الثانية ولا يضر فيه وجوده في اللوث لا مكان حصوله
 بالتحقق وعدم الحسنية والتمتع على غير الشكر وخذلك ولا حضور المدعي عليه لحوال
 للفتنة على الغايب من عند اشتراطه ولا عدم تكديسا جدا لا يترتب احدا فلا يقدح
 فيه ولو لم يمتنع الشك في الحكم فيه كغيره من الدعاوى على ما لا يجرى بالاولى حال الشك
 بيننا واحدة وان اجتمعت الترافض في قبول قسامة كما في قول الحسن قوله انما موافق
 العبد في قبول قسامة شرفه على العبد وان كان تحت لفظ العبد **ومما** كفتها
 في حق العبد بيننا بلا خلاف كما في القسمة الشهيرة وما لم يظن العترة الشبهة
 بالعدم قبل كما لم يظن خلافه في الدعوى فبما لا يقبل بل حصة وعقود المعبرة
 المستقيمة منها في القسمة فحينئذ دخل في الدعوى في الحصة وعقود وجدا
 وعليه ان يظن ان الله والمحقق جعل النسبة اوقاف القسمة لظهور في المدعي قبل او
 بالمدعيها فله بدان بل في الدعوى المعبرة حلف كل واحد منهم بيننا والاكثرون عليهم بالقسمة
 او ان يقر بولوعهم قسرا او فتنوا كذا وبعضنا لعدم العلم واقتراحا حلف المدعي
 ومن يوافق العدول ولا فرق بين كونه لقم حريه في القسمة من الذمة وكذا فاعلم المدعي
 او غيره وان يقر بولوعه ولو لم يكن للول قسامة ولا حلف هو كما ان له احوالا في المنكر
 حجب بيننا ان امكن له قسامة من قسمة لثمة فانه كان له قسمة من قسمة لثمة فانه كان له قسمة
 كل واحد منهم بيننا وان كانوا اقرارهم بغيره كونه على ما لا يمان حتى يكل احد وكان على احد

ولكان المدعي عليه اكثر من واحد فاشترط حلف كل واحد منهم لعدله المدعي
 او لا كذا في جميع العدة قولا في الاول ان الدعوى واحدة على كل واحد
 واحد ولذا في غايرها لم يوجب المدعي عليه من انفسا من حلف كل واحد
 قسمة عنه قولا ولو امتنع ولم يكن له من قسمة المدعي عليه المدعي على المدعي واليمن
 الدعوى عليه قولا وعلى الاكثري بين واحدة من المدعي كغيره من الدعا
 اقتصادا بالقسامة على سرورها **مفتاح** في شرط في القسامة على
 المقسم وذكر القاتل المقتول بما يرتفع الاشتباه وذكر ان لا يردوا الشك
 وتخرج القسامة الا لا عارضا ان كان من هذه كلقت بدوا لا فتعنا في غير
 سبعا للتمتع لا يجرى كرهه في الشبهة المدعي على المدعي لا سبعا على المدعي
 المنكر لوان يحضر بنية المدعي قبل غير الشبهة اياها كما في الخبر وقيل ان شاة
 اياهم ولا يستند له ولا يفتح عدم الحلف قبل ثبوت الحق سبعا **مفتاح** ثبت
 القسامة في لا طرفه على العترة كما في التمسك فحينئذ بيننا فيما قبله ليدو
 بعينها سند فيما دون ذلك لا كذا في الشك في الشك فيما قبله ليدو
 وبما يذلل فيما دون الخبر وفي طريقه ضعف بها لا ولا حوط وقرئ
مفتاح اذا اختلفا في خواتم من سألوا سبعا في المدعي بالعدا ما يغل
 ان رجسا به في السبع بالحيوت العظم بعد استغناء له فان يفتحق اذعا ولا
 اختلفا لثمة وحكم له في الشك بقرينة وتبطل في نظر يد سبعا فان سمع
 او شهد عليه رجلان ونسمع والا حلفه واعطاه الذمة وفي احديهما قيسمت
 المالا خريمان بل لا لنا حصة وتعلق القسمة وبما سمع به حتى يقول لا سمع
 ثم جاء عليه في الدعوى ثابته فان ساءت المساقاة في صدق ثم يطبق المناقصة
 وتثبت القسمة باعتبار القوت حتى يتولا اسمع كبر على العترة فان ساءت
 القاتل برفسا حذر فقتله فقتل سبعا القسمة والناقصة فيلزم من الذمة
 بحال المناقصة وفي رواية يفتقر بالعترة من سبعا لثمة ولا ربيعة فيصنع في المناقصة

المال يقتضيه لها سائر الجواهر لا طراف من غير ذلك ما لم يبلغ
ثلاثة دية لم يجرى عليها القصاص فيقتضيه لها من دية المتقاربين
المستقيمة فإذا بلغت الثلث رجعت إلى النصف وقال الشيخ في الجواهر
الثلث للثمن من دية واحدة فلهذا الثلث ميراث دية الرجل في الجواهر
الدية ولو قطع اربعاً من أصابعها لم يقطع منها أربع إلا بعد دية أربع
وهلها النقصان من أصابعها من دون وجهها من الجواهر في سبعين
ذلك فإزيد ولو سرقت المال على نهجها لا يقتصا من دية الحنانية
لخاصة لا بعد الدية ويعتبر في الأشكال لو طلبت القصاص في الثلث والعنف
فإن مقتضاهما جابها هذا في الرجل لو كان القطع بأزيد من دية ثلثها
ديراً لأربع أو القصاص في الجميع من غير دية لغيره حكم السابق فيقتصر
فكذلك الباقي **مفتاح** إذا اشتراك في قتل واحد غير الأول بغير علم
جميعاً بعد أن يرد عليهم فبطلت دية المقتول وقتل العتق رد الباقي
الدية جابها يتم على المشهور عندنا للنصوص المستقيمة وفي سائر الجواهر
منها ضعف وفي المحكم قبل مقتل يتم شأه وليس لهم أن يقتلوا أكثر
من واحد إن قد عتق رجل من دية من قتل غيراً فقد جعلنا له دية
سلطاناً فإلّا يرد في القتل قد كان منصوراً وإذا قتل ثلثه واحداً
عتق لولي أو ثلثه شأه أن يقتل ويقتل الأخران ثلث الدية لو ردت
المقتول وصل الشفع على التقية أو وصل قد لا يقتل إلا بعد أن يرد ما يفضل
عن دية صاحب دية العتق في عشرة أشهر كذا في قتل رجل قال في حاشية أهل
المقتول فانيتم شأه واقتلوا ويرجع أولياؤه على الباقي من عشرة أعشار
الدية وكذا المحكم في الأطراف إلا أن الاشتراك في القتل يقتضي ميراث الأثر
أو لا مردوداً اجتمعوا وشركته شأه الجواهر واختلقت في العتق
لا يقتضي إلا مع اجتماعهم عليه أما إذا كان شخصاً واحداً فإحدى العتق وتوهمها

أما

أما لو قطع كل منهم جزءاً من دية على الآخر جنايته فبطلت دية كل واحد
قتلوا ما كان قتلها به من غير دية ولو كثر في قتلها به ولو كان رجل
واحدة قتلها بغير دية أو قتلها بالدية وقيل المستقيمة الدية من رشتها اثناً
لأن جنايته الرجل بغير جنايته الدية وهو شأه وإذا قتل الرجل جاحداً
الدية بغير دية وفي النهاية نصف دية رشتها وتبعه لقتلها شأه وإذا كان جرحاً
رد على ورثة المقتول الدية ولا تثنى لولي العبد ولا عليه إلا إذا كان شريكاً
أزيد من نصف دية للخرقة عليه أن يرد عتقاً أو لا يقتل دية رشتها
في النهاية وإن قتل المقتول أحد المولى أو أحد الأقران بغير دية
للزوجة الجاهل لا يجرى على أكثر من نفسه هذا ما يقتضيه القواعد وفي أكثر
وحيث قال في آخره **مفتاح** لا ينفذ لولي جانيه العبد إذا كان في الدية
بالجاني من لا اقتصاص منه واسترقاقه للمقتول المستقيمة ولا في الخارج
سلطان على القاتل بدونه رضا المولى المسترور ولو كان ملكه عنه فإذا التزم مع
أهله نفسه أولى لما يفتقر من حقهم لم يؤمن وهو مطلوب للشايع وقيل
بلاستقامته وقيل على رضا المولى لأن ثبت المال في العتق لا يرد في القتل
على لغيره أما إذا أراد مولا فحكمه بغير الدية ولو كان خطأ غيره بغيره
ودفعه ولم يند ما يفضل من دية الجاني به وليس عليه عتق وإنما يملكه عتقه
بأقل الأمرين سائر الجواهر وقيل شأه وفقاً للحل في مدعيه عليه الرافق
الجاني لا يجزى على أكثر من نفسه المولى لا يعقل ملكه فلا يترد لزيد وقيل
بأنه يرد لغيره الجاني بغير دية من قيمته أم نقصت لانه المولى لغيره الجاني
والدبر كذا في الرجل لو كان خطأ ومات أدمه بزه فحق العتق أقواله منصوص
وكذا في الملك لغيره الذي شأه رشتها ولو قتل العبد اثنين رشتها اشتراكاً في
اتفاقاً ولو كان على اتفاقاً واختار الأول استرقاقه كان لا غير ولا اشتراكاً
في الجاني في عتق رشتها من دية من دية إن كان لها الجاني بغير عتق رشتها

فأخرج رجلا وقال انما اخرج اخي آخر القهار قال هو مني ما لم يحكم
 الولي في المخرج الاول فان جنى بعد ذلك جنايته فان جنايته على الاخيرة قبل
 الله للاخيرة سلطانا وفيه ضعف ولو كان المحقق عليها مملوكين ولم يجزى من الاول
 استرقاقا لهما في غنى اشتراكهما استعمالا لهما بغيره بقرينة اضعاف التوابع
 حقه في الاول اضعاف الاول ولو قتل المولى عبده كزوجه زوجه وتصدق بقتله
 على المشهود لهما وانما سبب الموتين طوله لستك وضع اليد على عبده حتى
 ماتت فخر به ما تملكه لا وحيد سنة وغرفة العبد بغيره في بها وفي
 سنة ضعف والبيرة الاختيار المعيرة سوى الكفارة ولهذا توفى جماعة
 في الشدة **مفتاح** اذا قتل الذوق صل اعدا دفع هو سادس الى وليه
 القتل وهو من يرون بين قتله واسترقاقه على المشهود الحسن فيمنه في قتل
 سلا فلا اخلاسل قال قتل به قبل فان لم يسلم قال يدفع الى وليه المقتول
 هو ما اخلافا للمقتول فلم يجر اخذ المال الا بعد استقامته حتى لو قتل لم يملك له
 وفيه ثمة اولاده الا صاحب غرايمهم في ارق قتل ان اضمحلت **مفتاح** المشهود
 ان الجنانية على العرف والمنفعة لا يتدخل ان كان شهيدا وقطع به فذهب
 عقده واصل دخل قضا من الطرف والتمساج في قضا من النفس خالفا لغيرهم
 انما اقل القرب دون ما اذا تعدد وهو الاخر كما يقرر من النصوص فيها الحسين
 بهل يرضى على ساق ذهاب بعد وسر واطعقل لسانه ثم مات فقال ان كان في
 ضربة بعد ضربة تقتل ثم قتل وان كان احده هرا من ضربة واحدة قتل
 ولم يقتل منه والاول الصريح من رجل ضرب رجلا بعور فسطا ط على راسه ضربة
 واحدة فاجاز حتى وصلت الضربة الى الدماغ وذهب عقله فقال ان كان لضربة
 لا يقتل منها او قاتلها قتل ولا يقتل منها ما قاله لما قيل له فاذ ينظر به
 سنة فان مات فيها بينه وبين السنة اقدر به ضارب وان لم يمت فيها بينه وبين
 سنة لم يجمع اليده عقلة انهم ضارب الدية في ما له لزمها بعقله قلت فان زوجه

في الشدة غياقة لا لا بد انما ضربه ضربة واحدة فقتل الضربة جناية واحدة
 اعطى الجنانية وحمل الدية ولو كان ضربه ضربتين فقتل الضربتين جناية واحدة
 ان من جناية ضربتين ما جنى ما كانتا كما كانتا الا ان يكون فيها الموت ففقدت
 بواحدة ونظير الاخرى قالوا ان ضربه ثلاث ضربات واحدة بعد واحدة فقتل
 ثلاث جنابات اضعاف جنابته ما جنى الثلاث كما عطف ما كانتا جناية واحدة
 الموت ففقدت بواحدة وضاربها في حشره ضربات فقتل جنابته واحدة والوجه
 ثلاث الجنابات التي جنتها العشر حركات كانت ما كانت ما لم يكن فيه الموت
 كما ترى ولذا في الاصل وقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل
 ما اعتدى عليكم وقوله في المخرج قضا من سلا فاقب مع تعدد الضربات
 لثبوتها لا دون ما اذا تعددت نعم في دلالة الايتين قوة **مفتاح** اذا
 قتل شخصاً وقطع يده قطع الاثم قتل تركله الى استيفاء الحقين من
 النصوص سيما رجل اجتمع عليه حدود فيها القتل يدا بالحدود التي
 عودوا القتل ثم يقتل بعد ووسر القطع في الجنين عليه فقتل نصف
 الدية في تركت وجهها وجسمها على شوت لقودها سترها العا والحقير بينه
 وبين الدية وفي التحرير يرجع جسد بالدية ارجع لان النقص دية بالحقير
 فالذي استوفاه في اليد وقع قضا سلا فله يتداخل ولا يخلو من قوة واذا
 هلكا مثل النقص قطع العتسا سر في سقوط الدية تولا في وفي التحرير اذا
 هرب ولم يقد عليه حقا ما خلا من سلا لا فالا قرب فلا قرب عليه
 علا الاكثر **مفتاح** اذا جنى على عدة اقتتله سلا وليا وهم جميعا وهل
 يقدم السابق في الاستيفاء اذا كان على التما قبيحهما وعلى التقديرين
 فان باء احدهم الطلب وقا ومنه في شوت الدية للبيعة قين تولا سلا
 على شوت العتسا حوطا لهما والمخير بينه وبين الدية وبين الدية فقتل
 انه جمع بين المقربين حديثه لا يقدوم ارفع مسلم وهل يجمعهم على القود والبا
 بطل

الدية وحاصلها من ثبات **مفتاح** قبل يرضى القصاص والدية والعفو من غير ذلك
 على الترتيب والتميز فلهذا لا يرضى القصاص اجماعا وطحا نصيبها من الدية
 فلهذا مضى للتصوير المستقيمة وقد وادى اذ قبلت دية العمد
 ما لا يرضى كسائر الاموال وفي سندها ضعف وقيل لا يرت شيئا
 من ذلك لانه العتية دون من يتقرب بالام للتصوير المستقيمة منها **مفتاح**
 ان الدية يرضى الوثقة على كتابا فقد وسما مهاد الذي يمكن على المقبول
 الا الاخرة من الام والافاض من الام فانهم لا يرضون من الدية شيئا وقيل ليس
 للثقة عترة ولا حق للغيرين وسلا وبه لا تلام ولم دمه في القصاص واخذ
 الدية وهذا العفو المشهور لا للمتيقن خلافا لما في **مفتاح** اذ اعني بعض
 الاولياء على ان لا بد من ان يسقط حق الباقين من القود بلهم ان يتقسطوا
 بعد ذلك نصيب من حق على المشور لا صالة بقاء الحق وعرفه جعلنا
 لوليه سلطانا فان الولاية ثابتة لكل واحد والمتيقن التبع وغيره خلافا
 لبقا ياذا الشاملة على التيقن والاولى ان يحل على المتيقن لو اذنتها لمذاهبهم
مفتاح هل يجوز المبادرة الى الاستيفاء امر متوقف على ان الامام قولان
 الاكثر على ان لا يملكه لا خيرا تشفعه وسائر الطرق والعموم فقد جعلنا
 لوليه سلطانا ما خافنا للفرادف والقواعد لا يحتاج في اثبات القصاص
 واستيفائه الى النظر والاجتهاد لا خلافا للناس في شرائطه وفي كونه
 الاستيفاء والحظ من الدماء والمحقق على الكراهة سيما في قصاص المطبق
 ولو كان اجماعا على جواز الاستيفاء لا بعد الاجتهاد لانه حق مشترك وقيل
 بل يجوز لكل من لم يبادر مع ضمان من حصة المبادرة لولاية لكل واحد
 بانزاه فيتمد ولا العود ولبقاء القصاص من على التعديل هذا لا يسقط بعض
 البعض عندنا وكان الاول هو الذي عليه فضل لولاية الاستيفاء ام يؤخر الى ان يحل
 قولنا قريبا الا ان السطحة على استيفاء وحقه من السطحة وعلى تقدير التأخير

هل يعدل لئلا نال كرامة التقيع والاعمال لا بد من ثباته على المبدأ
مفتاح لا يمنع من القود ما ذكره لا بل والحاصل ان السبع والسلم في الدية
 عليه نصف الدية وتباد منه عندنا باختلاف وكذا لا يمنع من ثبوت الدية
 على المقترل من دونها لان اخذ الدية الكتابية غير واجبة على الورث
 في من موزع للمعومات في القصاص وقيل بل لا يجوز قطع القصاص الا
 بعد ثبات ما عليه من الدية ومن مقتضى الدية منها للغيرين في احداهما
 فان وجهه واحد للمقتضى بزياد او اداء القود ليظم ذلك حتى يقتضوا
 الدية للغيرين ولا خلاف في الاخر ان اصحاب الدية من القصاص للمقتاتان
 وهما ليا ذه دمه للمقتاتين الدية للغيرين والا فلا والوجود في قوله
 الحصة لهم بدون القصاص كان في الجمل لا في الامام مع الحصة بتكرار الامام من القود
 الى القاتل يخفف بخلاف ما اذا قيد منه وحصلها الطهر من حصة على ان
 بذل القاتل الدية فانه يحل القبول والاجاز القود والاولا شاع وقد وادى
 ان قتل بعدا قتل قاتل وادى عنه الامام الذين من سبهم القصاص **مفتاح**
 لا يمنع من القود والعين كون الجاني عور وبقاؤه بلا بصر لا خلاف للعموم
 وخمس من القصور وفيها قلنا بقاء اعماء ولو انعكس بان فقام التيقن
 الا عور طقة واراد القصاص فلهذا على الا عور نصف الدية لان في حصة
 الدية كالملة كما يافى ولا نه ذهب جميع بصره وانما استوفى منه نصف البصر
 فيبقى عليه دية النصف قولان والتصور مع الاول **مفتاح** لا يتحقق القصاص
 ما لم يتحقق تلف الجنايا بوسع الاشتباه فيقتضي على القصاص في الجنايا
 لا في النقص ولا في ادمان الجنايا حتى تضع وتوضع ما يتوقف عليه عيش المولود
 حفظا للدين في الجنايا بغيره سواء في القدر او العرف من جازله
 او حرام قبل الجنايا او بعدها ولا يقدح في الدية المسمومة خصوصا في العرف ولو
 فعل بها حصل له من جنائنه ولا بالكتابة تجنبا من الاعتداء في فعله

وتعذر ولا شيء طينة ويصنعها وازاد ان فعله الجاني حقيقة لما ثلثة اواردة
 في الآية وكذا الكلام في الحرق والغرق والمثلة وغيرها فان لا سكا في جرد
 الاثبات بالثبوت في غيره بعض التصور وان الغرض من القصاص الشفي ولا
 يحصل الا بالمشي خلافا للشهور فيقتضيه على من يثبتته كانت الجنايات بغيره
 ويصير ولو قتل الجاني ما يحرم كالقصاص والسرقة والقتل بالسيوف ولا
 يقصص مقتض من القصاص من كان في المعصية الا مع التعذر ولو ادعى القصاص
 في المعصية قبل قتله ويرجع الى الدية **مفتاح** يستعمل لاثباتها على القصاص
 احتياقا للآية ولا فائدة الشهادة الا حصلت بمجاعة وان لا يقتصر في النظر
 قبل الايمان لعدم الامسار الى الراجح في النقص فاما الخلاف
 ومنعه في الميسرة وفي الخلعان طاعة على استكم كان لا يقتضي في حق مواليها
 حتى يبرأ وان يبرأ القصاص في الا طرف من شدة الجوارح والبرء الى اعتبارها
 فاما لا يقتضي الا بعد دية **القول في مقادير الذبائح** قال الله عز وجل
 ودية مسلمة الى اهله **مفتاح** دية العور ما يصير من سائر الابل ما ثلثة
 بقر او ما ثلثة احملة وكل جمل ثوبان من ارجاس الفضة او عشرة الاف درهم
 ودية اذى في سنة وتجر الجاني في بذر ايتاشاة اذ لم يكن مراضا بخلاف
 في حق من ذللت للشمس ووقعت في القصة السوجة فلان اظهرها العور ودية
 شعيما بعد ثلث وثلثون حقة وثلث وثلثون بنت لبون واربعة وثلثون ثنية
 طروقة في الضلع على الشهود الجاهلين وفي الصحيح اربعون خلفة بين ثنية الى اذ
 عاجها وثلثون بنت لبون بها خفي في القصور والختلص ومرا لا مع والخلع في حق
 اللعان وكذا الدية لما لم يرد بها ذل عاجها ما خفي بها اي اى تشي واذل في
 السنة لتاسعة وبعثت في الثامنة ولا تنصرف زمانا واثما وتقدر الخيد
 يستعين ودية الخطأ المحض عشرون بنت مخاض وعشرون بنت ماض
 بنت لبون وثلثون حقة على المشهور لا يخرج وفي رواية عشرون بنت مخاض

والله اعلم

وعن

وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت ماض
 ويستأدى في ثلث سنين للثمن في كل سنة ثلثا وفي الشهر الحرام ودية وثلث
 من اذى الشتم كما ينته غليظا بالتصوير ولا جاع والحق بالاشياء وجامع للمعبر
 لا شتما كما في طروقة والتعليق على السيد فيه ولا تغليظ في لا طروقة منها
 ودية المرأة على النصف من جميع الاجناس ما استقر ولا جاع ودية الذي في
 ثمانية درهم على المشهور للتصوير منها الصحيح ودية اليهود والشعبي
 والجورق لا يتيم سواء ثمانية درهم وفي الصحيح كدية النصارى والجورق
 ودية المسلم ودية ربيعة وسرا عطاء رسول الله صلى الله عليه وآله دية قتيل
 كدية وفي رواية يهودي والنصارى اربعة الاف درهم ودية الجورق ثمانية
 درهم وعلما في حق من اسرعتا قتل فمقتله ادم بامر مصلح حسب المرأة
 ودية النصارى النصف ولا دية لغيرهم من الكفار ودية كذا هو الم هل
 حرم عليهم المدحمة لم يطلع ودية للمسلمين في ثمانية الاف درهم وفي طروقة
 اليها للاجتماع والصحاح قبل الا ان يكون لثا تلغا صيا له فاعقبة تامة مؤا
 له باشق الا حوالا في كل غضب ودية وادارتها اذا اظهر الاسلام دية السلم
 عند لا كذا في قوله عز وجل المسلمون خلافا للسيد والصدقة ودية الذي
 ودية خمران والحمل بالدية لان الدية ليس بمسلم الا في **مفتاح** واما الا
 فكل ما هو في الا فدان واحد فدية الدية كذا سوا كان عضو كذا لانه الكا
 طاعتها اذا انكرت ما جدا سودا ومنع الا زور والظلمة انكرت او
 احذروها وصا ديجت لا يتدبر على التعود والتمنع والذكر ومنفعة
 كاللعن والشتم والذوق والقدرة على الانزال وما لا يلبس والعايط وعود
 وكذا هو شأن فدية ما يجبا الدية وفي كل واحدة النصف كذا لا في النصفين
 والطيبين واليدويين والشعبيين والمختصين والالتين والجلين وكثير
 العيون وسبع الاذنين وقال لسانكها الدية كالمدة وكذا في صانع اليد كذا
 وكذا في صانع اليد كذا

وكذا في صانع اليد كذا

وقال اصبح حشر الدية وما لا تتدبر فيه فيه الارض ويستحق المحكوم ايضا
وهوان يقوم بها ان لو كان ملكا ويقوم مع الحيازة وينسب الى القيمة
فقد عرفت الدية بحسبها وكل عشرين سنة مقدرة على تشكيلها ثلثا وربع وفي
خطبه بعد ذلك تلك دية وفي التفسير في لسان الاخرس وعبارة اخرى
ذكر الحنفى ان شير الدية وقرعته في غير ماورد خلافه من ثبوت
الرجوع او النصف من ضعف مذكور وكل عشرين سنة في نفسه ذلك دية الاصل
ان قطع منقروا وان قطع منها فلا شيء فيه والمرأة تساوى الرجل في دية
الاعضاء فطرح حتى يبلغ تلك دية الرجل ويتمازج على امر من الخلاف
ثم يصير على النصف في الذم ينسب الى دية وفي العبد المقتدر كان او اجني
عليه ما فيه دية فلو لم يملكه من ابي له ولا من غيره وادخل
قيمه لثلاث جميع من العوض والعرض والنفس والاجاع اذا كان الحيازة
مراعاة لجماليا لما لية وقرعها فيها خالصا اصل على الوفاق ولو تعدد لثلاث
بما جرد الدية كالوقوع احدها به والاخر رجلا في الزمها الدية مع دفع الجواهر
الزم كل واحد دية جنابته من غيره وكل من يملك عليها منصوص بها وانما
تخص في موضع قبله في لسانها **مفتاح** الشهور ان في كل من شعر الرأس
والظبية اذ لم يثبت الدية كما ساء للحنس وغيره لكن الحسن انما يدل
على ثبوت الدية بهما جميعا لا بكل واحد وغيره ضعيف واما الاستدلال
عليه بان كل منهما واحد في الامانة فلا يوجب شي الا احتمال كون الواحد من
جملة الشعر عليه كماله على بعض اعضائه فان ثبتا فثبت في الحقيقة ثلث الدية
وفي اراسمات ديار وغيره عليه قصور سندوا دلالة ولا يحج الا رثا وفافا
للحق واما شعر المرأة فان لم بعد فالدية كاملة والا فخرسائها على المشهور
لغير خلاف لا لسكا في خالف مع العود في الحيا جميعا دية ديار وفي كل
واحد نصف ذلك وما اصيب منه فعلى الحساب على المشهور بل في كل على الدية

قوله ان احدها الثاني
قوله اجول

ومستند

ومستند غيره معلوم وقيل بل فيها الدية كما لم لا ثلثا اثنان وقد عرفت
وقيل دية ما اذ لم يثبت ثلثا وربع وسبع البنايات لا رثا في القيمة فان
الحيازة في غير شعره كله فدينه نصف دية العيون ما سائر ديار وحسب
ديار ما اصيب منه فعلى حساب ذلك واما الهذاب فقبل فيها الدية
كما في مع عدم البنايات وقيل نصف الدية وقيل الارش ما لا لا يفراد
عن الحظن والسقوط حاله لا يباح كغير الساعدين ولعدم دليل على
وعده وخرله تحت احد بن القواعد ولا يفرق بينه عدا ذلك من الشعر في الارش
ولو قيل بذلك في جميع الشعر لضعف المستند في المذكورات كما يستأد
الويل بعض المحققين **مفتاح** قبلي في الاجماع الدية كاملة وفي كل واحد
الرجوع للامان العام وفي ولا يفرق بينه لضعف التبيينها الا بتكليف والاشهاد
في الاصل الثالث وفي لا سفل النصف وبهذا السد الخبر وقيل في الاصل
النصف وفي النصف لا سفل لثلاثان فيزيد السد في شبهة الاجماع وفي
وفي الحيازة على بعضها بنسبة ديةها ولو قلعت مع العيون لم يبدل دية بها
ولا فرق في العيون بين الحقيقة والعشاء والحلوة ولا غيرها وفي العيون لا يفرق
الدية الكاملة اذ لم يثبت دية الاخرى بان يكون خلفها اوجبا فذكر الله
وانما سفل النصف بالاختلاف في الدية المستفيدة ولا نه قد ذهب
بجميع يحد بذلك بلا مؤثر **مفتاح** لا فرق في النصف بين قطع كل او قطع
ما دية وهو لا ان مندا وكسر مع الفساد فان جبر على غير عيب فانه ديار
وفي احد من الخبر ثلث الدية على المشهور للبرين واشتما الزمان على الخبز
بينهما اربعة فتمسك الدية على الحقيقة وقيل بل النصف لانها اثنان وفي
بعض الاذن بحسب دية وفي شتم ثلث دية في المشهور للغير ويستوي
الاشتمان في الدية للاسلا العام لتزيد بالخبر المستوفى بينهما وقيل بل في
الحيازة الثالث وفي السفل لثلاثان لكونه شتمها ولا في ذلك سائرا او قيل

الذين في

فان العلياء حسا المديرة في التسلق فتلحقها من الخبز وقيل بل في العلياء القدر
 وفي التسلق الخلفان للخبز الاخر والاصح لا في التسلق مستند غيره وفي قطع
 بعثها بنسبة مساحتها **مفتاح** يعتبر اللسان بحر في البحر ونسبة الدية
 عليها بالسوية ويؤخر خضيبا لعدم سبكها في المستقيمة وهي ثمانية عشر
 حرفا كما صرح به في بعضها واما الزاد فكنها تسعة وعشرين حرفا ولذا ان
 سنده لا يندخل في المعروف منها الحقة وعرفا والظواهر انه فرق بين الحقة
 والالف وما ورد من بسط الدية عليها بحسب حرف الجاء فيجعل الالف واحدا
 الياء اثنان فيجعل ثلثتها في اخرها فتح ضعفها في باقي الدية ولا اعتبار
 المقطوع من الصحيح على المشهور فلو قطع نصفه فذهب مع الحروف فربح الدية ولو
 فالتسعة احدى في التسعين وقيل بل الحقة اكثر لان من سائر الحروف هي من اللسان
 ومن الحروف لان اللسان واحد في اللسان فيه الدية من غير اعتبار الحروف كما
 ان النطق بالحرف ضعفه فحقة فيه الدية من غير اعتبار اللسان وهذا لا يرد
 في سائر القطع غيره لان ابدال الالف في ما يولد حقا ينطق ثلثه ولم ينطق خفيه
 ثلثها الدية الحقيقية الظن بالآخرة **مفتاح** المشهور ان دية اللسان تقسم
 على ثمانية وعشرين سقنا اثناعشر في مقدم العلم وهي ثمانية سقنا واربعا عشر
 فابان ومثلها من اسفل وستة عشر في مؤخره وهي ثمانية سقنا واربعا عشر
 جانب ومثلها من اسفل في المقادير سقنا ثمانية وعشرين حقة كل سقنا تسعون
 وفي الخبر اربع سقنا ثمانية وعشرين حقة كل سقنا تسعون واربعا عشر
 بها الا حقا ينطق بعينها ضعف وفي الصحيح الاستسكان كلها سواء فكل سقنا
 درهم وخمسة عشر مثله في اخرها اطلاق ما ورد في طريقنا وطريقنا لان في
 حقا من الدية على المشهور فاذا ادر على الخطابة والعشرين فهو بمنزلة الزاد فيها
 ثلثه دية لا صلبة لو قطع من حقه خلاصا للغير فالأثر في كل مع عند التعيين
 فلا فرق بين الالف والاسود خلفة والاصفر والاسودت بالبناء ولم يمتد خطانا

ديتها

ديتها الالف لثلاثين في التسلق والمقبح ولو قلعت بعد الاسود او في التسلق على الدية
 وفي الزاد الاخر وقيل لا يدرى لضعف التفسير وحسن لو كثر ما يدرى من التسلق
 فخران من حيث انه يستحق سقنا الحقة وسقنا حقة ويقتدر بسقنا الحقة فاق
 بقت نالا وشرقا لافا الدية **مفتاح** حذرا ليدل المحرم حقه الجبل فحصل
 فلو قطعها الجبل مع شيء من الزاد والرجل مع بعض لساق فالدية فالأثر في الزاد
 عند بعضه لا في ساقه فقتصار على الدية وكذا الكلام لو قطعها على الحقة
 او المسك في الرجوع مع الساق والخطب ويقتدر جوبه دية للكل والقدم والآخر
 القدام او الساق وثلاثة للقدم او الخطب لان كل ساق في الاثنان اثنان لكن
 الا في الاقتصار على الراحة مع الاقدام وقيل يصح من اليد والرجل عشر
 الدية سواء من المشهور للاصل العام ونسبها للعتبة وقيل في الاثنان
 وفي الاثني عشر الجوار في الخطب ان الساق للغير وفي الغرضه دية الزاد للميت على المشهور
 للغير وكذا الميت اسود فاسد عند جازة للغير وقيل بل حقه في حكم التسلق ثلثا دية
 بقتا بضع عشرة دية في المشهور للغير وفي الصحيح حقه دية بضع عشرة حقا على اذا
 يستأبض فيه بعد **مفتاح** والميتية الدية وفي حديثها التسعة فاقا للخطب
 للاصل العام واستسكان الحقة بانها بعض من القدمين فيلزم مساواة الحقة
 حقة يساوي الحقة واولا الثقات الميت بعد التسلق كذا في الوسائل في الحكم فيها
 وكذا الاستسكان والخطب الدية في حقة التسلق بها زيادة لا تسعة فيها سقنا
 بها والقدم حقة في حقة التسلق الدية للغير وفيه ضعف **مفتاح** في
 الخطب والاسود في حقا لربا بضع عشرة لو لم يجر من الساق في المقتدر
 في حقه الزاد من كان بالوطر بعد موتها للمقتدر لا فرق في التسلق
 بين السليمة والخطب في الدية كذا في الصحيح والشارع في التسلق السليمة
 حقة حقه وفي الخطب فاذا زاد الدية واداسوت وصل لم يقطع بعينه حقة كانت
 دية المقتدر بنسبة الدية من مساحاة الكثرة حقه في حقه الحقة وقطع اخرها بقت

الاسود

بالخلاص والصحيح ويستغاد اختصارا جدا ليعمل دون الخلق ما تدبره عنده في
 وجهه القريب ولا يبره وارثه منه شيئا وقال السيد يجعل في بيت المال والى
 اصبح واشرف في قطع من بعد حساب دينة وكذا في خبايا جرحه وفي رواية
 ان قطعته بينه وبين من جرحه عليه الارش لئلا يملكه **المرء في الحرة**
مفتاح الحرة قلدهم لذكر من العصبية والعنف وضامن الجيرة والامانة
 وضامن العصبية من تقرب بالاب من الاخوة والا حرام على من لا يملكه من
 من يرضه دية القاتل او قتل وقيل من يرضه بالخرقة خاصة ومع فقد بشتراك
 في العقل سببها لانهم مع سر تقرب بالاب لئلا تاكله من مستند لك في ضعف
 وفي عقله لآباءه فالاولاد قولا في شهر صرا العدم اما التيقن بالحرية المرأة
 والفقير عند حلوله الاجل فلا وكذا اصل البلد اصل الدين ان عندنا قولا
 والحر لا يورث جثلا اصل البلد مع فقرا لقرابة ضعيف ويتسخطا الامانة
 على يراه بل يصح الى العاقل على الاصح وقيل بل يورث من اخفى خرفة قرايط
 ومضرة خسة قرايط ولا يستند به معتقد ومثل جميع بين القريين بعيد
 نظرا الى العهود ثم يشبهها التوزيع الامع بمنزلة الاقرب عن الا تمام قولنا وقيل
 الاقرب فالاقرب في تقدم من يتقرب بالابوين على الافراد بالاب ومع فقد
 العصبية فالعنف ان كان ويعقل المولى سرا على ولا يعقل سرا على فضعف
 ضامن جيرة وهو يعقل ولا يعقل بحد الامع دوران الضمان وفي الخبر من
 الموقر فاقرب ولا يتركه ان لم يبرأ منه وعليه معتقد وعقد مشروط بانفسا
 للعصبية والعنف ومع فقد فالامانة بقرينة من يستأهلها في المستغنية
 وقيل بل يورث جثلا من لهما فان لم يكن له مال يورث من الامانة وليس
 يشترط ولا دية عليه دية كالحق وقيل ان زاد دية عن العصبية
 بعد التصديق الموافق للصيغة او المقتضى لورثها لراي من المولى فان شاذت
 فربعية المولى فان زادت ضل مولى المولى فربعية مولى **مفتاح** لا

حاشا

معاقله بينا هذا لانه يزعمنا يا تيم في امورهم مطلقا فان لم يكن لها مطلقا
 على الامانة في الصحيح لا يقتل العاقل قلة من السوابك النصف لا يعقله مولا
 ايضا بل يتعلق برقبته فانما يورثه على الامانة وقيل بل يورث العاقل قلة من
 شاذ وقيل ليسوا بجزائرية ان لم يورثوا لها من بعدهم من يعيها بالاستيلاء
 فاشبهت المولى في دية وهايت شقيقة وعدم العقل شهر ولا عقل **مفتاح**
 بل هو كسائر ما يتلف من الاموال لا يحبسها المولى على نفسه ولا يورثه
 كما في التصحيح لاشبهه مولا كما لا يورثه من المولى عند جرحه لغيره
 خلافا لغيره بالجمهور **مفتاح** العقل في الاسلام بدل من العقل في النكاح
 في الجارية حلية الجارية من قبلته وسعيلها وليا في العقول ان يورثها
 ويورثها بئلا على الجارية في العقل لئلا يورثها مولا جارية بئلا في النكاح
 لغيرها النكاح في غير مخرج عليها فالمرء لعاقله بالدية لا يورثها مولا
 بيا قيا على النكاح على الاول **مفتاح** دية قتل الزنا والفرج من لا
 يعرف قاتله على بيت مال المسلمين كما في التصحيح المستغنية لان يكون من
 قروصه من في الصحيح قد جعل قلة قربة وقربا من قربة من غيره على
 نالها قربة ان لم يوجد بئنة على أهلها الزنا قتلوا وفي رواية وجد
 في قبيلة او على اب دار قروفا وعم عليه لم يورثه مولا ولا يورثه مولا
 وفي الصحيح ولا يورثه مولا ولكن يعقلها فاسم على التهمة لما في اخبارنا
 من نفي الضمان عنهم بل على ان لم يكن هنا التهمة وفي رواية يتعلقوا
 ما قلوه ولا يعلمون لقاتل فان ان لم يكن هنا التهمة وفي رواية يتعلقوا
 امورهم سواء بين جميع القبيلة من الرجال المدركين وفي الحديث في الزنا
 قتل في القرية او بين قريتين فقال القياس ما بينهما فانها كانتا قريتين
مفتاح قد مر ان الدية في قتل النفسا بئنا ذى في قتل نفسين في اخر
 كل سنة ثلثا وهل هو مختص بالدية الكاملة كما هو مورد النظر في جرح العاقل

ولا من اقراره ولا سطره

والنكاحات على حساب ذلك فما بالغ الثالث يتأذى فيمنع من التأخير في
 سنتين وهكذا لا يغفل الميسر بالثاني في محققا بان العاقل لا يعقل حاله
 وقوفه فيدأخرون وهو في هذه **مفتاح** سرانك فيجاء العبد بالثاني
 لا يبقى بعدا فيته ضايله قيمته حيا وان بقيت فيه بالية كالوفاة
 شيئا او ذكي ما يقع عليه الذكاه فالارض وهو النقاوت بين كونه ثانيا
 او انصا وهل لما الله دفع المذكي والطالبة فيجتمعت قبل ثم لا انك
 لهم منافع وقيل لا لانه بعض منافعهم لثنا لخاصة وهو الاظهر
 وقد واد من ضا عمن دابة فعليه مع شها وفي اخرى في جنس الهيبة
 عشرتها والمنهوق في كلب الصدا دعور دهر الفهم ومنهم من خسته
 بالثاني وقولنا على النش وهو منسوب الى قرية بالاسر اكثر طوبى ما علة
 والاسكاف حكم فيه بالقيمة بشرط ان لا يجا والاربعين وانقصت في
 الخلف والاكتر طران في كل الغنم كذا الفهم وقيل عشرين دهرها بالآخر
 وقيل في كلب الاربع فخير من طعام الفهم وقيل لا في فيه والصدق وقيل
 من تار على لقا تار على على لما لكان يقبل النش والاسكاف في حكم ذلك
 وقيل لا وقيل في كلب الحايض عشرين دهرها والاصح القيمة في الكل كما
 في رواية السكوني للاصل وضعف اسناد هذه الاخبار كلها ولا قيمة لها
 عدا ذلك من الكثرة قد غش فيها بالثاني وعلم انك على الذي ما يكذب
 وان لو عليك الثاني فالحال في الفهم في تمام الكلام في الامور في في في
 المعاملات ان شاء الله **حاشية الفهم في احكام الجنائز** قال الله تعالى
 كل نفس ذائقة الموت **مفتاح** يستحب عبادة الميراث من اهل الايمان
 استحبنا ما ذكرنا بالضرورة من الدين الا في وجع العبد للدين وان هو في
 اليد هدية من فتاة او من غيلة او امرجة او لعنة من طير او قطع
 سره واد وغر ذلك فادبته بغيره للثاني العباد كما في الفهم وان يدعوا لثنا

مفتاح

ويخفف الجور منه في الحديث النبوي العباد فراق نافة وهو زيان
 ما بين الحبيب والآن محبا الميراث الا طاعة وبينه وبين شئ
 الميراث وهو دعواتهم اسما وهم وبالترية الحبيبة صلوات الله
 وبها ان الجور وان لا يكثر الشكوى بل يتلى قوله بغير حيل فان فيه
 قرار الجور والحقة خطأ **مفتاح** شجر العبيدة للشيخ تارك الفهم
 بان يستبد بها جماعة من المؤمنين ويترأعدهم بعنا يد لها العبيدة فيبداء
 لهم على ما كان في الفهم في فيه من الميراث العبيدة عند من كان في ذلك
 نقسا في عقله ورويته ثم فيها غمها ذكر وفي آخره ان يبيتا لاسان
 الا او منته تحت اسده وجب على من عليه من واجب النش والاجاع عليه
 يحل في الفهم الوصية حتى على كل سلم ولو جرد دفعه من العقاب سواء كان
 الحق بايا حضا كالكوة والخمس والكنارات ونحو ذلك الماراة وما مشوبا
 بالبدن كالج فانها قبل المالبة فيه غالبا ما المبدل المحض ان لم يكن له
 تغضد منه ففيه قولان للوجوب غير التمس وجوب دفع النش والمعدان
 الوجوب فيه انما هو ضل بنفسه او بغيره لا شفاء الدليل على ما سوي في الكليات في
 الكلام في دلوفا من منه من غير نية كما لعلة عن التمس مع عدم القدرة
 على القضاء للمحال الوصية فالنفا هو جرد الوجوب في ان قابلية ويقع النش
 بالولا في الفهم مع من على اطفاله ومجا من ان لو كان لهم في بعده نظر
 لهم وحفظا وصيانا لاجلهم وفي من الا قاربه والحاجين ان فضيل من
 غنى الورثة كما ياق مع تمام الكلام في الوصية في الفهم الثاني ان شاء الله **مفتاح**
 يستحب تحريمه المحنة الى التمس بان يلق على ظهره ويجعل وجهه بالطن فرب
 البها استقيا ما تركها وفاقا للمعز وجماعة الحسن والاكتر على الوجوه احرط
 وتلقينا الشها ذين والافراد بالانحة على السلام وكلها الفهم في الفهم
 ونفقه الى مسلا مع تعصير النزع للتحسين وقرارة الصافات عند روع كالفهم

بمعرفة السلف فانه يبعد عن الخلاف ولا يفرق بين رجب لا بما عناه والفتحاح
 المستفيدة منها يتجلى في هذه العذاب والحساب بادام العود رطباً ويكنى وضعها
 معه في كنفه او غيره والا ولى ان يكون قد رتبته وان يحصل من جهة اخرى
 الا ان يلاحظ جملته من عند التفرقة الى ما بلغت والآخرى من لا يفرق
 الفهرست في الحاشية **مفتاح** يستحب تشييع الجنائز بالاجماع ويستحب
 طلائعها ان يمشى راجعاً او الى حدتها فيخرج للغيرين ولا بأس بالاجماع
 ويحب ان يجمع وهو عليها من جوانبها الدويرة بأربعة دنانير لاسمائها
 منها الحسن من حسانة سراديجها منها غفر له اربعون كبرية ولو شيد
 دنانير ولا سقوط مرقعة فقد فعله النبي صلى الله عليه وآله والصلاة والجنائز
 المشهور ان يبدأ بمقدم السرور الا من في غيرة في منظره ثم يترقبه الا من يترقب
 عليه في غيرة دور الزمان للغيرين خلافاً للخلاف حيث بدأ بالمقدم لا فيكون
 الدوران المنته وهو لا يصوب اذ به يجمع بين الاختيار وبين الاولين
 والاشارة فان الامين والامير يتحكما كات بالاشارة الى الترتيب
 يصالح يتولاهان بالنسبة الى الميت وحاصل فضل الامير على الميت
 فهو السرور وفيد ايضا الجمع بين التيامن وليس له ترتيب شرطاً في
 تحقق السنة المستفيدة منها المكتوبة الصحيحة الدجانب بدياً به
 فكذلك من اقام شاة ويكره المجلس الى ان يوضع في القدر للصحيح خلافاً
 للخلاف **مفتاح** يصلى على الميت لاسمائها او بامر من يحب للغيرين و
 الاولوية قد رتب وختمه الشهيد الثاني بالجملة عند لانه المتبادر وقطاعه
 الاصحاب عند جواز تقدم احد الا بان يذو واستحقاق لاسمائها في الحاشية اليه
 بالمتابعة لعدم من بدله وهو حسن وهي خير كبريات باجماعنا والتمسك المستفيدة
 والوارد بالاربع متاولة الاكثر على وجهها الذمها بغيره لظواهرها والاصح
 عدم تغيرها بغيره الاصل ولا خلاف في الاخبار وفيه الحسن ليس فيه دجاً فثبت

تدبرها بذلك خلافاً لجمع من المتأخرين حيث وجبوا الشاة وبن عقيب الاصل
 على النبي في العقب الشاة واذ الذمها للمؤمنين عقيب الشاة لثمة ولعنت
 عقيب الرابعة للغير ولا دلالة فيه على الوجوب وان ايدى الموتى والمحقق
 جعله الا فضل وفعله لقوله في ذلك كان رسول الله صلى الله عليه وآله يفعل
 فانه يشهد له به الامام والمواظبة والاحكام الرخاء والعلم ويجعل الا فضل جمع
 الا ذكراً ولا دويعة عقيب كل كبير وهو اقرب الى المعبرة اسماً والا ولى
 او يجمع في كل واحد وحسن الجلبى وندارة من تكرار الذمها لغيره في كل
 كبيرة بل تكرار التشييع في التسوية على التسمية كما في الاذنين هذا فلهذا
 في المؤمر وما لخطا لهما التسوية عليه أربع كبيرات او اثنتي عشرة
 فاقول الاصحاب وفي الصحاح اما المؤمن فخر كبيرات واما الشاة فواضع
 ويدعو عليه الحسن ان كان جازاً للفقير فضل اللهتم امة وجوزاً ما انما
 وصل به الظاهر لا لاصل ويقول المستضعف انما يغفر لذيرتها واد
 اتعوا سبيلك وهم هذا للجحيم والجحيم الحشر مع سربولا والتشيع
 والمفضل اجعلها بريد ولنا سائها وفرحاً بفتح اراء واجز للغير ويجب
 فيه الشاة والاستقبال وجعل اسر الجنائز الى بيتها المصل في غير ايامه
 وكروا ليت مستلقياً بحيث لا ينقطع عن ربه لكان بازاء والقبلة وعدم
 التباعد الكثير عناً وان يكون بعد التسليم والتكبير كذا في السائل في الشاة
 ويستحب الظاهر للغيرين ويكنى احداً ليدلن وتوسع التمكن من الاخرة والشهود
 للاجماع على ما يسهل وان لم يشهد بالاجماع ولا دلالة في المعصية بغيره كما قلنا
 وفاتا المحقق باختصاصها من بين فاقوت الشاة لوزع بغيره ولا يجب
 للاجماع والاعتبة ولا من الحيات لالتسلل وبعض الظواهر وضع اليد في كل كبيرة
 للصحيح وغيره كما في السيد الشافعي حيث خصه بالاطمأنون وغيره وهو محرم
 على التوبة كما في التذنب بن وقولنا لا ما عندنا من الرجل وسد لمة الغيرين

وقيل عند صدده وداها للظهور والاشهر ويتقدم الامام هناك وكان الماسير
 واما الظهور للظهور بالاشهر الا ان كان اسره فيقومون من المصير على ان
 حاربوا في موضع من موضعهم بالظهور وغيره وسما ذلك الامام في الاشياء
 وانه بعد من اخبرنا بها بالظهور وغيره ما يجوز ان يكون الواحد على المنابر
 المتعددة بل ان كان يعرف بالظهور المستوفى وكذا العكس على ان هذه فيه
 ان كان متساوية على الظهور لغيره ان رسول الله صلى الله عليه وآله سلم
 على حذائه فبلغ جاءه من رفقائه اننا الصلوة عليها فقال ان الحنازة
 لا يصح عليها فزعموا له وقالوا خير او قد علمنا بعضهم بالجماعة فذكر ان الصلوة
 الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرادى ويعنيهم بالمصل للظهور
 بعضهم علقا لقرصين على عليهما على سبل من حيث كان في الحسن واسبابا
 باحتمال الاختصاص طاروا الحسنة كتحصيل التي صلى الله عليه وآله حمزة
 بسبعين كبيرة وفي بعض الاخبار ان عليا واخيه ما نكحان في صلوة عليهما
 فكانت بقاء باخرى فيستدعي من حيث انتهى فمستكملات فاذا احتجوا
 ما كان كبرنا على الحسن ذلك ما بين في بعض الاخبار الواردة في شان
 حمزة ذلك على حذائه خرق با اختصاصه بالامام وعلوته من المصل كما في
 الواقعة وفي الحق في صل عليه بالامام في اقراب القرب وان كان قد صلى في حذائه
 فيسلم بذكر ان ما هي صريح الوقت الاخر في معناه ولو حضرت في الاشياء
 اخرى فقال ما عدا ان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى واستأنت
 للشأن بالظهور في شاء الله تعالى الا في حق غيره من الكبر على الاخبار
 والاشياء ما رغبوا الا اولها في الكبر على الاخبار كل ذلك لا بأس به
 وفي ذلك عليه نظرا لا يخفى والعلم به وفي الحديث انما الاشرار عند اراؤهم
 فيستحقون وضع المرأة وراة الرسل ان اتفقا للجماع والاصحاب ولا يبرأ
 للظهور ووضوح الظاهر وذلك ما لعددنا لوجوب وعلمنا لحدوثه في الجرم في حق

الغير

المعتبر وفيه ان الصلوة عليه بعد الدين مطلقا او في يومه او في ليلة واحدة
 ثلاثة ايام ثم في وجوبها اذا لم يحصل الا في يومه او في ليلة واحدة في الظهور
 فختلفت **مسألة** في حق من مع القدرة بان يوضع في حفرة ويستريح في الانس
 بعد دحر السباح بدنه بحيث يسهل شيئا فاما لا يندلج من الشارب
 فلا يجوز في النابوت وشبهه الكنا من صلوة الا في موضع في المصطوف
 فيها كره اجماعا ويجوز فيها على جانب الايمن مستقبل القبلة للشايعي
 والشيخ خلافا لبعض الحنابلة فاستحبوا في المصطوف في حذائه
 راسا وبطريق في الماء للصالحين في نقل جرمه من حذائه للظهور في حذائه
 بالعدو في وجوب الاستقبال حال الانتفاء ولا ان هو حوط ويصحب في حذائه
 الغير الى القرية لغيره وان يجعل له في الحذر وان يكون الشاذل لغيره حافيا
 سكره في الرأس لغيره لا لغيره في غير المصطوف والحسن فلا من ايسر
 كما في الخبر ان يوضع دورا في حذائه في المصطوف وغيره وان يسلم قبل
 حذائه ويكشف عن حذائه الايمن فينصب يد الا في المصطوف وغيره وان يجعل
 سعد شيئا من اقراب المصطوف في المصطوف وان يلقنه الحذاء في المصطوف في المصطوف
 بالاشياء على ما لم تلتزم به في المصطوف وغيره من المستفيض بل انما في ان
 ينشد الله من حيث يمنع من وصول الزلايل الى حجاج ولا اخبار رادعا له
 عند ذلك للظهور ان يخرج من قبل حذائه استلاما للظهور وان يجعل الحذاء
 عليه في القرب بان يسلك به في ثلث اياما ناله وتقدم في حذائه هذا ما
 وحدنا الله ورسوله وصديق الله ورسوله التي تزدنا انما ناول شيئا ثم
 بفعل الله في التمسك بالحسن وغيره ما كان حذائه كما كان بفعل رسول الله
 صلى الله عليه وآله بعد من سنة وبكر ذلك في التمسك بالخشوة والمؤمن وان يتبع
 القربا في حذائه اربع اصابع من حذائه لا يزيد للجماع والظهور في حذائه
 الحسن وفي حذائه في حذائه في حذائه ادم في حذائه في حذائه في حذائه

بعض من كان في الاشياء
 الحسن في حذائه في حذائه
 قبل ما في حذائه

ان يستقبل القبلة ويسأله من عند الله وسيد على القبر من الجان على آخر
بر من على الوسط الخلفا وان يضع عليه يد بعد الفتح من الحسن واسد الكفن
وذلك لا لا اختيار وان يلقنه الوحي بعد ان افاض الله عليه من روحه
والحقيقه وبكره وغيبته من قبل الابع النوراني وان يغسل الوالد اخر
الاجاج وقد يلقنه جملهم ان مناجيهم الى الاحاد لشاهد المشرق على
الشرف ولم يجرس مستند وان يثنى على القبر ويجلس عليها ويقرأ بعض
الغفر والاعترابا على وجهها فبعضها بعد ان تقرأ من روحه من كل اهل القبلة
استدأ القبر بغيره وقبور الانبياء ولا تمل عليه السلام مستغفر من
ذلك لاطلاق الناس على البناء عليها من غير ذكر ولا ستغفرة الا
بالترتيب فيه وبما يناسب وجود العلل والعلل استغفارا
غير الفتح وتخطي لشهاد الا سلام ولا باس به ولا يجوز التثني على
المشاهدة والحق لا اقلها استثنى كعبية او دفنوا الكفن واخذوا
فيده او علم العسل والتكفين او التلوة على رجا وقصد الى الحد
المشرف على راي وتكرار في صبره وتدريسا **مفتاح** لا يجوز تحميمه
غير المسلم واما المسلم كان اما ميتا يجب وان كان فاستساق بالنس
والاجماع والا فالا حوط الحويث ايضا واما لا ذكر للضار منها لا
تدعو احدا مني ببلادة وظن في الحديث فتدعو واليه من المسلم
مساكن كجدا فاعلى المسلم من عجايبهم سايرهم والمخطوط في ذلك
الآتي المنقولة فاعلى من علمه وجرحها على النبي حتى يبلغ عدم احيا
الها فيكده والموقف من محرم عليها فقله غيب في جلد لا اقلها التلوة
على الرجل بله احدى ارجلها القدم المشيرة وجوبه على من لم يستساق
للحج واستساقها على من لم يبايع والعلل التي التفسير بها وجبها الاستساق
مطلقا وقد لا يعمى العز على الرجل والفرج والآخر من حولها على التلوة كما يستاد من

المتوسط منها التخرج الى ان لم يكن يصل الى هذا فكان ان كانت ستين
على علمه فيكون امره خيرا ومن لا يصلح عليه ولكن لما نحن اشياء فمن نفع
سنة والآخر غير من المعتدة نابعها لصورة في الشريعة والوجوب لا في
يقول في سبيل الله بدو ما لا يدخل الا ان يكون له وجه ومن قد
يؤمن الحسين وفيه الا كفايا من العلم لا وهو زيادة على العلم بالتركيب اعرف
به في المعتد به واجله لقتل بغير الاختلاف ولا في قتل على الشهادة بل
ايضا كما في المعتد بالصدوقان في الخبر بعد الميثاق كسيت في جميع احكام
على المشهور في خبرين وليس فيها ذكر الفصل والتكثير وانما لا يدخل وجوب العلم
على الصدوق والبرهان والعلم الذي فيه فائدة وفي الحقيقة الذي يأكل السبع
في علمه لا يعرف علم انه يقتل ويكفر ويصل عليه ويمن اذا كان ائمة في خبرين
صلى على النصف الذي قد انقلب في الحسن لم يوجد الا لم يعلم علم بصل عليه
فان وجد علم بلا نحو صلى عليه والمشترون غير المعتد ان كان غير معتد
وبلغت في خبره ويمن في العلم في المدة عليه في الخلاف وكذا النصف اذا كان
لزم بعد ما في الخبرين في خبرين من احدهما الثمن وفيه ذكر العهد والكفر ايضا
واوجبا الشبهة وما يوجه القطع الثالث والخمسة ايضا لا في النصف
اذ لم يعلم المرحع لعنت ائمة والخبر حلة في الاثني عشرين ولما لا اعظم في ذلك
الكفر اذ جلي جلي ما صلا في تركه مقدما على الدين والرحا بالارادة
مفتاح الكفر اذ جلي جلي ما صلا في تركه مقدما على الدين والرحا بالارادة
على وجهها وان كان مستوعرا ولا يصلح على ولا للجماع في الجميع والحق المستقيمة
في العلم والعلم في الشافعي هكذا بقية القول سريانا والسند والحافظ على اشكال
فيها ولو فخذ في شئ من ذلك خط وجوبه ولا يجب على السلول بذلك عا
بل يجب للسلول غيره والحقا وجوبه في خبرين جسد من تركه وفاء فالتأني
لغيره في جلد ارضاء وشبهه منها مع عدم فناء التركة وهذا **مفتاح**
في خبرين في جلد ارضاء والاستغفارة والحقا في جلد ارضاء

لغيره ويكن المهور لها ازيد من ثلثة ايام الا ان المرأة على زوجها حتى يقتضي
 للغير المهور لصل الثلثة من السنة لغيره المهور خلافا للشيخ حيث كرهه مطلقا
 وصحح النكاح طعام اهله بالنظر والابحار والمهر وكبره الاكل عندهم للغير
 ويجوز النكاح بالكل الحسب وتعدا الفضائل نظرا ونزاهة بالاعتدال والصدق وكذا
 اعتدال الاجرة عليه وكبره من غير قسارط للاصل والاعتبار بركة اولي الزوج والتمتع
 بالمهر من غير النكاح بالنظر والابحار ولا يحد من النكاح لفتنة او اقدار رجل
 ولا شق الزوج على غير الاب ولا يحد من النكاح من غير ما يختص به الرجل في غير
 لغيره النكاح على الميت ولا شق النكاح على امر الكراهة دون النكاح **مفتاح**
 يستعمل في هذه الامة ليلة الاقرن بملوكة وكهين يقران في الاول بعد طهر
 آية الكهين وفي الثانية القدر عشر مرات فاذا سلموا للاثم تسلم على بعضهما
 وابست قواها هدية الى قبره فلا يحد من النكاح في القارة خبرنا احرارنا
 هلاله ويصل اليه قرابا تسلموا والشور والصدقة والجمع والبر والبر
 صانع يتبرع له اخوه المومن بعد موته وينفعه حتى يكونا قد يكون في متفق
 في رتب عليه ويكون مخطوطا عليه في رتب عليه كذا في الاخبار المستقيمة واما
 العبادات الواجبة على المؤمن فانت غاشبات منها لئلا كان له يجوز الاستيعاب
 لئلا يجوز التبرع به عند ما تنقره الاجماع واما الهدى في الحنف كالصدقة والعتا
 فعل الصدقة حقيق بها عند ما تنقره الاجماع واما غيرها من التبرع عليه والاظهر
 جازا التبرع بها عند موته واجتبا وهل يجوز الاستيعاب لها المشهور ومن يفرق
 لنفسه ونفس غيره بعبادة القياس حتى يتاخر على الحج او على التبرع وعبادة
 النكاح بسبطا ولا تركها اذ لم يثبت ان كل من كان يهودا العبادة للغير والغير
 الاستيعاب لها وكبره كان لا يحد من النكاح بالعبادة استا ليدنية الخدمة له
 يتبرع ولا استيعاب التبرع الوجبة ولا هي ايضا عبودية من سأل التركة بل حكمها
 حكم التبرع لئلا يحد من النكاح مع الوجبة غير النكاح استا ليدنية عبادة سألها ولم يحد من النكاح

ها فثبت

ها فثبت على ما يجمع عدمه واما الثلث **مفتاح** يخرج حجة الاسلام عن اصل
 التركة وجوبا بالاجماع والاحتجاج المستقيمة وقيل ان جرمها فيها الموضع
 المبسطة الموكدة واما كذا كذا لما بيننا ان قطع المسألة ليس معتبرا في الحج
 خلافا للحنابلة وجوبه من ماله مع الصدقة وهو ضعيف ومستند مدخلها
 في بعض النصوص كما يشعر بذلك فانما سرده الوصية بالجمع ولهذا لم يرد
 للمالكة كاشدة الدخول اذ ادة الحج من البلد كما هو الظاهر عند اطلاق آية
 في زماننا هذا فلا يلزم مثله مع انتفاء الوجبة ولا وجبا نه اضل مع
 رضا العدة وهل يحد من الحج المنذور ومن اصل التركة او الثلثام
 لا يحد من الحج على الاول لان دين وفيما نلج ليس واجبا ما ليا به يحد في
 ان وقت على المال مع الحاجة كما يتوقف التسوية عليه كذا ليدنا ما يحد
 حجة الاسلام بالاحتجاج المستقيمة ولما في التذرية يتوقف على الدليل
 وانفتح على الشافعي للشيخ نذرى شكر للحنابلة وهو كما يحد من الحج فانه
 معناه ان يحد من الحج ما يحد من الحج وهو خلاف نذرى ليج فالا فلي انشا ان يحد من
 وجوبا قضاء احكاما وان يقول الشيخ اقتضاه فيما خالفنا سائل المتفق
 عليه فاذا اوصى بدينه وفي هذا الثلث فلا اشكال **مفتاح** المحقق الواجبة
 المالية يخرج من سلاسل وكما الوسايا المتبرعة ان وقعت باذن الورثة
 اولها وان بعدها فالأصل الثلث وعلى التقديرين هي متاخرة عن الواجبة
 وكذلك كل شئ من ماله على الموت وان لم يكن وصية كما لم يحد من النكاح
 في الجميع صحيحا كان الموصى المتبرع او مريضا وقول والد الصدوق بنفوذ
 الوجبة مطلقا من لا سألنا من مستند ضعيف شاذ لم يحد من النكاح في الثلث
 على الحائزات في المعاد وتاخره الميراث مطلقا بل هو الميراث خلفه من قبله على المال
 جواز الحكم فيه وفي احوالها الوسايا في العبادة والمال لا يحد من النكاح
 في غير النكاح والآيات من غير التبرع وتكون المعاد والمال لا يحد من النكاح

سئل عن رجل مضطرب في الدين والموت به وعل
تقرب من الجحيم لم يدر في ان تروى ام مطلقا
ذهب الحلة في حلة في الذنوب والمنتهى والنجس
المال في مطلقا وقيل في الدين في الاخرة في المخرج
المطلق مخرج النار في الدنيا في المخرج في الدين في المخرج
في المخرج في الدنيا مطلقا وقيل في الدين في المخرج في الدين
انما ايضا وقيل في المخرج في الدنيا في المخرج في الدين
صلى في الدنيا في خاتم ذهب ثم قربت عدم البلاء
وقال ابو الصلاح رحمه الله في المخرج في الدين في المخرج
اجتمع الكائن من وانه موسى بن اكيال التبر في الدين
عليه السلام في الدنيا من جليله في الدنيا في الدين في الدين
حلية في الدنيا وجعل في الدين في الدنيا في الدنيا في الدنيا
فخرجت الى الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
ان يلبس في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
الحديث في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
الرجل في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا

الذهب ولا يصح في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
عن روح بن عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام قال
قال رجل الرجل في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
لا تقام بالذهب في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
الصدق عن رجل في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
ان النبي صلى الله عليه واله قال الرجل في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
لنفسه في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
فانه في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
ولا يصح في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
عن علي عليه السلام قال لا تجعل في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
ونقل صاحب السيرة في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
الاجابة في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
عن النبي صلى الله عليه واله في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
بها في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
السنة في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
لان في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
بالا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
من في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا

لم نجد حكم في المسئلة في التركيب الا صاحب الحكم
الشهر فيهم بل الاجتماع على عدم نقل محال كاف
لا يلزم الاحتساب ووجه القبول المحقق عدم نقل
الاعتناء في التام في خبر واحد ان المسمى هو العقل
والله في المعنى والمصنف في التام لا يصدق عليه
انه صلي في يد من يجوز عذره في غير المسمى مطلقا والا
ان بعد التام نقول ان التام ليس هو فاعول العقل
ولا شرطاتها فلا تعلق للمسمى بالعبادة ووجهه
في الاستدلال يقتضي محال العقل في غير ان
مطلقا ووجهه لا يصدق عليه العقل في غير
العقل في المذهب في ان الذي ورد في الترتيب
وليس المذهب في غير ما ولا نقول في هذا
الاستدلال ان تم ياتى عدم كونهما فيه
ايضا والله اعلم بخلاف الامور مستند مع

عند التبع والحر كما يقتضيه الآيات القرآنية وفي الصحيحين جلد في حقها وكثير
 اوصالها واحدا قد قلنا هذا كذا من اسما الله تعالى ولا يشترط في غيرهما النسب
 للعبودية منها الصحيح غير الجدل بينهما ولا يشترط ان كانا سابغا فلا يار عليه ومنها
 الحسن ان كانا سابغا فليس بينهما بذكر ويترتب على ذلك قوله والآخرين لا كفاه
 بهما ان لم يقتضد وجهي الصوم لشرع الحكم بحد في حد ذاته لا يقتضد وجهيها
 بل يقتضد ما يوجد في اسواق المسلمين من اللحم واللحم من غير ما كان في اسواق
 المستقيمة وفي الصحيحين ان اللحم من الاسواق لا يرد من ما صنع الضماير من ذلك
 كما ذكر في اسواق المسلمين لا تشا عنه والآخر قلنا وان كانا غير اهل الاسلام
 قالوا ان كانا اهلها لم يلزمها المسلمون فلا يار عليه من لا يمسك الله
 ذبا هذا الحكم في حق من خالف هذه النصوص في جميع النسخين في حقهم
مشا في حقها استنبال بمشاهدة غيره بالسنة والاجماع وجميع مقادير بدو
 الحسن استنبال بمشاهدة غيره بالسنة والاجماع وجميع مقادير بدو
 وكذا علم ان كانا سابغا لا يرد من ما صنع الضماير من ذلك
مشا في حقها ان كانا سابغا فلا يرد من ما صنع الضماير من ذلك
 المستقيمة لا ذكره الا بعدد وجهي الصحيحين في ما يرد من ما صنع الضماير من ذلك
 منها الصحيح ان كانا سابغا فلا يرد من ما صنع الضماير من ذلك
 الحلقه صحيح ان كانا سابغا فلا يرد من ما صنع الضماير من ذلك
 يجدد كذا قالوا في الاسواق فلا يرد من ما صنع الضماير من ذلك
 فهو العاوي ما نهر الله وذكر اسم الله عليه فكل ما لم يكن شاة او فظا وساحرة
 عنه لئلا ما التفت فظا وما التفت فظا في الحقيقة وربما جمع بالحل على الكافة
 او على كذا ما متصلين فيمنع حقا منه **مشا** ما افاده القليل المذكور في الاكفا
 منقطع الحلقه وهو غير منقطع ما حصل لنا في هذا الباب كذا في الحق وفي
 الشبهة المشا في ما اشهر وجهي قطع الاسواق الاربعة والحلقه والمري وهو

استصحاب

والاشرب والوجوه والاشرب والاشرب والاشرب والاشرب والاشرب والاشرب والاشرب والاشرب
 عند قوله في الحديث وفي الحديث وفي الحديث وفي الحديث وفي الحديث وفي الحديث وفي الحديث وفي الحديث
 والاشرب بنهم فان دخل المذبح او دخل المحرم او دخل مكة او دخل المدينة او دخل الشام او دخل بغداد او دخل كذا
 مع التحريم كما استصفاه واصحبه فيمنع لا يمكن المذكور من الوصول الى موضع وكذا
 حيث ظهر في بعض السقود غير وجعلوا ان يصاروا في بعض السقود كذا وكذا
 لا بد من الحكم بعد الاصل او خرج المذبح من مكانه غير متنا على كذا كذا في الحديث
 اذ ورد بعضها بهذا واخر بذلك وقيل لا بد من ان يكون معا ومنهم من اعتبر الحكم بعد
 لصحة ما يدل عليها والاول الظاهر ما اعتبر استقرار الحيوة قبل ذلك كما ذكر في الحديث
 ويتبين مما لا ريب فيه ان الحكم لا يرد من ما صنع الضماير من ذلك
 من قبلهم ما لا يستتبعه من قبلهم من حيث لا يشاء ولا من اسناد موثوق في الحديث لا يرد
 من اسناد الى السبيل لموجب لعدم استقرار اهل السابق او له صار كانا سابغا
 السبيل فيكون من حيث هو كما ترقى مع انما بينهما وفي مقابلة الشرفان في كل ما كانا سابغا
 تنفي اعتبارهما كاستصحاب الاما ذكر في النسخة والآخر به وما اكل الفاعل وفي الحديث
 ان اوردت شيئا منها او غير منظر او قاتلته كذا في بعض النسخ كذا وكذا
 وفي حديثه مستفيض منها اذا اشككت في حيوة شاة ورايتها تقرب منها او غرق
 اذنها او قصع بذنها فانما الحكم لا يرد من ما صنع الضماير من ذلك
 ان اعتبار استقرار الحيوة ليس من المذهب بل من مذهب السنيين بل قالوا انها عليه
 يقتضي كونه العمل وقالوا لها رجوع الى القول باعتبار ان القولين القليلة للفقهاء ومع
 الاشتباه الى الحكم بعد الاصل او خرج المذبح من مكانه كذا **مشا** يستحب في ذي النعم
 ان يطأ البيوت ورجل واحدة او طين الاخرى واسما في القول او التبرع به وروى
 البهائم والرجل وفي الحديث انما اجمعوا او خافوا فيها او قالوا لا يجمع بدو
 رطبها فيها من الخلف والركبة وفي الحديث انما اجمعوا او خافوا فيها او قالوا لا يجمع بدو
 اراءها الى الجوارح من جهة القطع واستصحاب الاصل في القليلة وعدم تحريك اياه ولا جرح

بدون من قبل وبعد مع المسح به وبالجهر قبله والمنسوبة عنه الشبهة وعند
كل من ولو شق كالصدا المذكور في قوله على أي ذكره أخره وان ظنك لا تكلياً لغيره
عند العود وان باكل سيده البقي لا مع الضرورة وان يربها صاحبها بغير
القول ثم من على غيره لا كالمزني في الاستباح والفساد الشافعي في غير ذلك
يسار له من على غيره لا كالمزني في الاستباح والفساد الشافعي في غير ذلك
ولو هو القدر لا شأناً مكرراً إلا الصمت وعند الفارسي وسنابا بالماضي في
بعد ويضع رجله على غيره ويكره الأكل شاكاً وعلى الشيع وجنبا واكلاً
القارو واليسار والتقليد يربها كالافراط وما لها فيمن الاضمار وان يصح
بده بالمدل وفيها غنى من الطعام تعظيماً للطعام حتى يتبعها او يكون الرضا به
معينتها وقد ورد بكل ذلك في التصريح وخص في الصحيح لا كالأكل بشبهة او ارض
أباً فيه **فتاوى** على من على غيرها السلام ان قال المائدة تنقي عشرين خضلة
يجب على كل مسلم ان يفرغها اربع منها فزفر واربع منها ست واربعة تأخر في ما الفرو
فالمراد بالمراد والفتنة والشك واما السنن فالمراد قبل الطعام والمطعمين
على جانب الامر ولا كل ثلث اصابع ولعل لا سابع واما انما ربي لا كل
تأكلت وتنقي الفتنة والفتنة الشديدة وقاية النظر في وجوب الناس **كتاب**
منها في الشاك والباليد قال الله تعالى وانكروا الايات منكم والفتنة
من عبادكم واما انكم ان يكونوا فخره يعني لم تند من خضلة وقال العروصا فافكروا
ما طاب لكم من النساء شقى وذلك في ربحا وفي طارخا النبي صلى الله عليه وآله
الشكاح شقى فهو ربح من شقى فليس منى وفرة كمال تناسلها فافكروا
بكم الام يوم لمعة حشر ان السقط لحيي نجس طسا على بالفتنة فيقال لا ادخل في قول
لاحق يدخل اي قبيح في غير استفاد امر مسلم فائدة بعد السلام افضل من
زوجة مسلمة شرة اذا نظر اليها وتغير اذا امرها وتغافل اذا غاب عنها في نفسها
وماد وفيه رموها كالحمل يربو في الغرض اليها حاشا الى الفتنة الطلاق وفيه تبا اسراء

سالت زوجها الطلاق في سببها لم تخرج راحة الحجة وعرضها اليها في قوله
ما احببت ان الدنيا وما فيها في انا البيت البيت ليست في زوجة ثم قال انك تمان
بصلها رجل متزوج افضل من رجل غير متزوج رايه ويرى بها ربه ولا يفرق
فصلها كغيره من يبيع حتى يبيعها في نفسه اليه من اهلها النساء ما كذا في
والاجماع والقول بوجوبه ريشا ذو في سببها لم تخرج راحة الحجة وعرضها اليها في قوله
الفتنة في فتنة النساء في قوله انها ما تنزع والحاصل من الوعد انهنها والاشاعة
بالزوجة على حلال الدين وربما يفرق الوعد الصالح واما ما يوجب على غيرها وعلى غيرها
بالحصول على غير الشبهة لفتنة ولا ينافي في بيان التزويج مع الاشتباه والدم المسخوف
من آية من سبب الشبهة تحت تحت في الفتنة التي هي في قوله واداة الطاعة
ومشاكل الامر وحمل الخطر في قوله الا وهو هو الا لاسر الدليلة وحملها افضل
الفتنة العيادة خلافه الا في التفسير بالفتنة ان كانت تحصيل العلم لا يبيد
فهي افضل وانك تمان ان حال التزويج خصل وهو ما طاب لغيره والفتنة المذكور
او المشطط وتكسب في قوله ولا ولا في سببها ريشا والامر في ريشا ريشا
ويقتضاهما التصريح بما على تناسل على السلم مستغفرة المشطط كان ساقطاً في
الاسلام ان تناق في سببها ريشا ريشا بعد اذ في ريشا ريشا ريشا ريشا
على قوله والفتنة في قوله الفصل في الفتنة والطلاق ويخرج من العمل او يقتضاه
المرة او صحتها او غير ذلك **كتاب** في النكاح باقسامه **كتاب** في النكاح
من النساء قال الله تعالى وحرم عليكم ما نكح اباؤكم واولادكم ما وراه ولكم
مضايف يجوز النكاح في سببها ولا العورة والفتنة في سببها التسبع المذكور في
الاية فان لم تقبل الحدة وان حلت والفتنة بنت الفتنة وان سفلت وبنت الفتنة
وبنا حاشا لا خست في سببها الا في الفتنة والفتنة العيادة العيادة العيادة العيادة
والفتنة وخالهم لا حدة الفتنة في الفتنة فانها قد تكون في سببها ريشا ريشا
وقد لا تكون في سببها ريشا ريشا وانما يثبت النكاح الصحيح ومع الشبهة اما ان لا يكون

وان نبت بها فلم يشد العظم القوي او برقع نمرود ليلته وضعت تحت اليد التي تحت يده
الوقت بالاختلاف فيها او بغيره من روضة كالحديث في المشهور المسمى خلافا لا كذا
القدماء فاكتفى بعشر للصورة والبرقع منها باعتبار السنة كما طبع انما اعتقد للثبوت
وساوت العتبة منها التي تحت ما يعرف من التضاع قال ما انبت الفم وشدا العظم
فانتهى عشرين وضعت تحتها الا انها لا تسمى الفم ولا تسمى العظم ولا اسكا في ما كثر من
تلك الفم وما بالمشهد والوجه العمومات والتشويش منها الصحيح قليله وكثيره حله وهو
مع الفم والشاكر انما انصبها في الباسد الكثر شاذ كما دلل على اعتبار السنة في
وقال المفاصلة وحمل الثقبية وحصل شرط في التوافق انما المرأة لم يكن انما الفحل
ظاهر صحتها الا في خلافه ولو خلا ما لمعنا به انما الصلح العمارة في ولايته من
ارتقاء من انشد في المشهور عتيقا المسجل لا تضاع خلافا لا اسكا في كماله ولو
انما انما في المسطورة فاعراضها في التجميد اشتداد العظم كما صرح في النسخا وروى في
وجود النبي القبر من ثمة في الضام وان يكون المكونين المرتفع بلان في التسوية وانما
اولد المرتفعة في غير ما فيها عدم الاشتراط ويرجع في تقدير السنة الى العرف والعادة
في الشرح وما قيل انها ان يروى النبي ويصدق من قبله فاما ما روى في الصلح
ان قد في اخر **مشتاق** خذ ما لمسا في ام زوجه وان علما وبناتها وان صغار عتقت
ولادته في اخرت وانما جميعا لا جنة وزوجه الامه او صلا وزوجه الا برهان
سند كذا في كتابه السنة والابواب وغيره من جرحه العتق وانما كان او سقطا
سوى الريبة في الدخول كما في الآية والتشويش في الحق ما العا في الام تعليقا للفتور
بالعطف وما العطف عليه جميعا وفيه بعد النبي وغيره وحمل على التثنية وبالجملة
فوشا ذوالعتد وقطع في ثمة تحت الزوجة ونشأ فيها سمها واما في العادة فان
النساء بعد عتق من طبع من كل امرأتين لو كانت اسديا ذكر لفرم على كل واحد الاخرى وله
الصغار وكما المشهور في ثبوتها في العادة والاختلاف في العتق ان رتبها جاز للفتور
لعموم الصلح والجميع من التشويش على المطلق على التثنية والثبوت في العتق والاختلاف

المواز

الجواز ومشا ذوقه من تحت النخ او نبت الاخت على الفم او على اليد من دون انما فيحل
يقع العتق باطلا لم يلزم في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها
يزوج بنتا لان حاله تحت على الفم والحالة الا برضا منها من فضل فكذا ما طبع في
وجعلنا بزوجها حجة با حاطا لات وانما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها
انما يتعدى الى الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها
بهم الجمع منها في الملك بالمتلازمة لان الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها
في العتق او في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها
ملك بولت لانما في ثمة في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها
المسطورة في الملك او ما دات الثانية في جبا لان النكاح انما في الملك او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها
وطبقا بالملك في غير الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها
في ملكه اقرار والتشويش في ثمة الا انها اشتركت في غير ما لا في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها
وفي تحليلها باخراج الثانية عن ملكه لا يثبت العتق في الاول ولو لم يزوج الا في الملك
مطلقا حاشا لانما في ثمة في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها
بقائها على ملكه ويثبت العتق في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها
للاصل لاسم الصلح انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها
برهان الام والبنات في الملك كما ان في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها
البنات كذا في السنة في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها
يزوج ابنتها الصحيح ونحوه وحيل في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها
فانما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها
من التشويش لعدم قايان الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها
نما انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها
لانما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها
والنساء في الصحيح او في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها انما في الفم او في اليد او في غيرها

على الابن لا يقيد الاختصاص من امانة ولا ثباته في اصيل قبل الجارية
منه من اجل ما وجدنا في الابن والابن قال لا يارح من اجل اذا لم يكن
والثاني على ان كان من شجرة واحدة او احدا **مقال** ان كان طاريا لم يشر
لغيره من زوج باسرة ثم ثباتها للزوج والعقار المستغنية وفيها ما حرم
حرام حلالا بها وان كان سابقا لشرا على الصحيح عند الاكثر للعقار المستغنية
خلافا للعقار السيد في غير الزنا بالعمه والحواشي على غيرهم بنيت اقول يشر
ولها احبا نصفه ويثملها طلاقا في العمه والحواشي وقد اختلفوا في ان صاحب للشرقي
وليس له في غيرهم بنيت لطفه في الزنا على الزنا في غير بنيتها لغيره
وهل المولى يشبهه بنيت في الزنا ام لا **مقال** في الصحيح لم يشر لغيره مطلقا اقول
ولا يشبهه من غير بنيتها وان لم يشر لغيره من الام وان علمت والبنت وان سفلت
الاصل والتمسك به قبلهم لم يشر لغيره من ولد ولا لغيره من غيرها وكذا لو كان
ذلك لغيره من ولد ولا لغيره من غيرها **مقال** من اوقع غلاما حرم على غيره
واحتد به خلافا للتمسك به مع سبقه من غير بنيتها لغيره من ولد ولا لغيره من غيرها
في العترة والتمسك به من غير بنيتها في العترة في العترة ولا يثاب الام من علمت والبنت
من سفلت اما العترة فلا يقيد في بنيتها اتفاقا **مقال** المصاهرة وما للمهر بها
من الزنا والبنية والتمسك به من المصاهرة كما يخلق بالتمسك به في العترة
عليه بنيتها لغيره من زوج ومن المصاهرة وكذا لو كان من المصاهرة ومنها
جما وعنها ونحوها وجنسها بنيتها من رضاء العترة والماله وكذا
لو كان منه كبرية فطلقاتها فيكون صغيرا او رضاء العترة من رضاء العترة
على المصاهرة فلا ينفق بها ولا يثاب من المصاهرة ولا يثاب من المصاهرة
فيكون حلالا بنيتها ما على الصغير فلا يثاب من رضاء العترة ولا يثاب من المصاهرة
وليس من رضاء العترة في المصاهرة من رضاء العترة ولا يثاب من المصاهرة
لان من رضاء العترة من رضاء العترة من رضاء العترة ولا يثاب من المصاهرة

كلمات

المهر بها العترة لم يثب لم يثب المصاهرة بالنسبة الى النساء المهرات بها بنيتها
ولا يثب عليها في ما يثاب بها وهذه قاعدة شرعية واجتبت بها على المهرات بنيتها
من رضاء العترة انشاء **مقال** من تزوجت رجل على غيره لغيره لغيره
من النساء فكل المهرات بنيتها لغيره من النساء لغيره من النساء
كانت ذات عترة وجنسها كانتا وبانيتها وعترة وفاء بالزوج والتمسك به
تزوجها في بنيتها او عترة ما لها بالتمسك به لغيره من النساء لغيره من النساء
ان دخلت على رجل العترة والتمسك به لغيره من النساء لغيره من النساء
الرجل لها وانها في المصاهرة بنيتها لغيره من النساء لغيره من النساء
مقال انما لو بنيت رجل على غيره رجعية حرمت عليه بنيتها لغيره من النساء
خلافا لغيره انما بنيت رجل على غيره رجعية حرمت عليه بنيتها لغيره من النساء
بالتمسك به العترة من غير بنيتها لغيره من النساء لغيره من النساء
للاصل ولا يثاب الرجل المهرات بنيتها ولا لغيره من النساء لغيره من النساء
الوفاء في ان بنيت كذا قوله ومن تزوج امرأة في عترة كبرية بنيتها لغيره من النساء
استحقاقا بنيتها **مقال** لو بنيت رجل على غيره رجعية حرمت عليه بنيتها لغيره من النساء
عليه كذا حواشي كانت بنيتها ما انما بنيت لغيره من النساء لغيره من النساء
لا يثب المهرات لغيره من النساء بنيتها لغيره من النساء لغيره من النساء
اخذ من سواها وآثره كذا في كذا لغيره من النساء لغيره من النساء
بعد كانت لغيره من النساء بنيتها لغيره من النساء لغيره من النساء
عليه من سواها وآثره كذا في كذا لغيره من النساء لغيره من النساء
الرجل من سواها وآثره كذا في كذا لغيره من النساء لغيره من النساء
والرجل من سواها وآثره كذا في كذا لغيره من النساء لغيره من النساء
والرجل من سواها وآثره كذا في كذا لغيره من النساء لغيره من النساء
تمام الحكم كذا في كذا لغيره من النساء لغيره من النساء

فما اذا سلمت هذه الامور انما هي في حقها حقها لا في حق غيرها
بله واما من لم يصدق هذه الامور فانه لا يصدقها الا في حقها
سقوط الامور المستمرة لا في حقها الا في حقها المستمرة
بغير ان يكون لها ما يثبتها في حقها المستمرة
حبا وبغير جعلها في حقها المستمرة
بالا بناء بغير جعلها في حقها المستمرة
فما اذا سلمت هذه الامور انما هي في حقها حقها لا في حق غيرها
بله واما من لم يصدق هذه الامور فانه لا يصدقها الا في حقها
سقوط الامور المستمرة لا في حقها الا في حقها المستمرة
بغير ان يكون لها ما يثبتها في حقها المستمرة
حبا وبغير جعلها في حقها المستمرة
بالا بناء بغير جعلها في حقها المستمرة

خلافا

خلافا للتي هي في حقها المستمرة
بغير ان يكون لها ما يثبتها في حقها المستمرة
حبا وبغير جعلها في حقها المستمرة
بالا بناء بغير جعلها في حقها المستمرة
فما اذا سلمت هذه الامور انما هي في حقها حقها لا في حق غيرها
بله واما من لم يصدق هذه الامور فانه لا يصدقها الا في حقها
سقوط الامور المستمرة لا في حقها الا في حقها المستمرة
بغير ان يكون لها ما يثبتها في حقها المستمرة
حبا وبغير جعلها في حقها المستمرة
بالا بناء بغير جعلها في حقها المستمرة

خلافا

وعلى الحكيم كما حاله ظهر في طبعه على التمام وحسنها وتنظيمها ولعل في هذا
 ولا يخفى وقد انظر على الاذن كما هو المشهور الحسن ولورثتها انما هي اهلها في هذا
 كما في الوثائق وان حكمها لا يسمع في كل حال فقتله وجب عليها الاصحاح في النظر والبحث
 عرجا لها والى البياض على ذلك والى ان ينعى ما امكن من ينجي خلاصه الى الله
 في السوء فسد الاسلاف كما في طبعه الاية وان استلغا بعثا لها الاخرى يخرجها
البيان الثاني في انفرادها بزيادة **القول** في الفصحى قال الله تعالى لا تدرى لهم
 ولا هم يعرفون **مفتاح** فصحى العقد قد يكون بالانضمام وقد ينفصل عنه وقد
 يكون باختلاف الدنيا بما باسلافهم احدها من وجوه وكثرة وكراهها فلو اردنا اولا
 وكان محله قبل توبتها وقبل ان يدرى بانها في الحال المنصورة او في وقتها على انفسها
 العدة فان تاب بالعقد في مرفيعه قد يفسد والا بانها اذا تلوها في يوم طبعها
 في زمان العدة ولكن لا يخلط بذلك لان حكم الروسية وكذا اذا اسلم احدها
 وكانا غيره تبين فان كان قبل الدخول في العقد وبعثا فيمنه في الحارة
 الا وقتها على انفسها العدة فان اسلم الاخر والا بانها بعد من التناهي بين المسلمين
 غير الذي من وجوهها في الاية وكذا اذا اسلم دون زوجها الذي على المشهور في
 سبيل الكا في المومن وفي الاية والمصحح في التفسير انما اذا اسلم احداهما فخلت
 فاقبى كما جازع من دخل عليها ليلة والحلوة بها الحسن وغيره من الحديث
 المذكور على غير ذلك ولو اسلم دون زوجته المذنبه فالعقد باق في اختلافه ولو كان
 من ادعى بالعقد الايام استدام اربعا واربعا في غير موعده بعد ان يقدر على تقديم
 عقد الحارات واما اخراها فترى لهم حديثه في المصلحة في كونه في ثباته
 اسلم بعضه في غير موعده بعد ان يبرأ اليها في ثباته في العدة وموالتها في
 اختياره في غير موعده ان لم يبرأ منها فحقه وانما هو تبين لاداء العقد في غير موعده
 على الجميع قبل الاختيار انهم في حكم التزويج ولا ينعى من سبب النكاح والاختيار لما
 بالقول والافضل صحتها وكسامة فالطلاق اختيارا لها والظاهر في ذلك فلو كان وكذا

قالوه

القبول والقبول **مفتاح** قبل سطر الزوجه على العدة بالجنين سواء تقدم العقد او بعده
 قبل الدخول وبعده وانما كان او لا فلا ينعى في غير خاتمة لا كذا في العقد
 في العقد اذا احتل وقامت اسلافه في المرفيع وكذا العدة في طلاق النكاح والقبول
 لورثتها العدة بعد الدخول في النكاح في المرفيع وغيره والى مرفوعة سبب الدخول على العدة
 وفي مرفوعة ان وصفت ان ينعى من طبعه في المرفيع بعد ذلك فقد سقط الخيار والاختيار
 ولو جرح من بعض النساء دون بعض واحد المرفيع فاختاره او في بعض الاوقات فاختاره
 في اختياره وفي مرفوعة ان كان له بعد على ثباته في غير ما فلا ينعى الا بوضاها
 وان كان يتقدم على غيرها فلا بأس كما وانما يثبتها بعد ان يقر او لا يثبت
 على اقاربه بان خلافه لو كان على ما يوجب ميثما على اقاربه بعد العقد في المرفيع
 او بعد مرفوعة ينعى في قبليها عليه في المرفيع في اربايات وانما يثبتها لم ينعى في
 فان تقدمت ولا عليها الزوجه النكاح والاجماع وان ذلك قد يكون له في حارة او في
 او يوصيه او يوصيه في غير ما اختار من الفصول كلها وانما العقد على العقد
 للعبثية المستقيمة خلافا للطلاق في المرفيع بالجنين في المرفيع في المرفيع
 وان لم ينعى وعدم الانزال الى المرفيع في المرفيع وفي العقد خلافا لغيره على اختيارها
 اذا حدث بعد العقد لعدم شمول النكاح لغيرها ولو كانت المذنبه في حكم النكاح
 الرجاء بل قبل ان يبرأ منه وكذا المرفيع في المرفيع وان لم يبرأ منه في مرفوعة في المرفيع
 عبا من النكاح والعقد بعد العقد في المرفيع في المرفيع في المرفيع في المرفيع
 بوضاها عدم خروج المرفيع من النكاح وانما هو العدة في المرفيع في المرفيع في المرفيع
 بالعقد عدم القدرة على الجماع والشامل ولو لم ينعى لما يمكن من المرفيع في المرفيع في المرفيع
 فلا خيار ولو بان حقيق فلا ولا تملك النكاح الزايدة خلافا للمرفيع في المرفيع في المرفيع
 في مرفوعة لاداء المرفيع في المرفيع في المرفيع في المرفيع في المرفيع في المرفيع
 قسا والعقد وهل لها الخيار بالجماع والبرء المشهور لا للاصل في المرفيع في المرفيع في المرفيع
 عبا في المرفيع في المرفيع في المرفيع في المرفيع في المرفيع في المرفيع في المرفيع

وهو يلحق الحنفية والحنابلة والمالكية والشافعية والظاهرية والفقهاء الأربعة
وجماعتهم وبقائهم ووجوه عقدهم ومنهم من يجمعهم من غير اعتبار ما ماتوا من العقدة
معدود من عقدهم وجمعهم والجميع وليسوا بالجميع وهو ما عدا المذكور وما سواهم
كذلك اعتبار ما كانا له من خصوصية في عقدهم وعلى الجميع فإدراجها في العقدة
الجميعية وإدراجها في عقدها على الظاهر في إدراجها في العقدة وإدراجها في عقدها
على الظاهر في عقدها على العقدة وإن تركها عند إدراجها في العقدة فليس فيها شيء من عقدها
جديد في عقدها على الظاهر وتركها عند إدراجها في العقدة فليس فيها شيء من عقدها
سوى عقدها في العقدة واستنادها لخصوص المستنبطه وقد يثبت لكل ما يستنبطه
لها بالبداهة وهو ما يكون في عقدها نفاسا وطورا وقد يثبت لكل ما يستنبطه
أو ما يثبت لكل ما يستنبطه في العقدة والظاهرية والمرسلة مع اعتقاد وقوعها
إجماع وذلك على ما يطلع عندنا كما هو في عقدها العامة وأدراجها في عقدها
كلها استكمالاً لمراد الظاهر الصحيح فينا من حيث يتحقق زواجاً على الظاهر سواء كان
بأبنا أو بوجهية أو موزعاً عديداً أو سبباً باختلاف السلالة أو لا وبما لا ينضم
ولأنما في الموثق وغيره من خصوصية ذلك ما يصدق شفاؤه من زواله ويحول على
المتغير وكلها استكمالاً لمراد الظاهر الصحيح فينا من حيث يتحقق زواجاً على الظاهر سواء كان
بأبنا أو بوجهية أو موزعاً عديداً أو سبباً باختلاف السلالة أو لا وبما لا ينضم
سواء وقع المطلقان في غير واحد من الفرائض أو في غير ذلك من التصغير بخلاف
الدعوى في الخبر المرسل في المباح وإن ألقاها في غير واحدة من وجوه نصفه سواء كان
الصغير كافياً في المباح أو أمماً الصحيح في المباح أو ابناً للتطبيق لا غير ذلك
عقدها في حق العدي عاتية الخبر الذي يثبت في الجميع ثم يثبت في غير المطلق
والطلاق في حق العاتية لغيره قبل أن يتزوجها وذلك على الظاهر الصحيح في حق
زواجها من حق الجميع سواء فيما بين المطلق والطلاق أو في غيرهما من المطلق الذي
لا يخلو عن حق زواجها في حق الخبر الذي يثبتها ما يثبتها ما يثبتها ما يثبتها ما يثبتها

طبقاً للعبارة ثلثاً من الواحدة في كل جهة وفيها ثلاثة ألاف اثنان مائة والستون الف والستون
بالف باء. بغير العدد فما كان الجمل اقل من ذلك جعل من حسابها في ضبط الترتيب
عبراً للعدد والى ما مر من ان تقدير الخطأ كثيراً فتنق وتقصصا الخطأ ^{والله} اذ كان
العلماء على ذلك على الأقل والخطوة في العدد وجبته من وقتها وقصده من وقتها
والا للوجه في وضع الخطأ في السابق وتبديل الوجه في ما كان من قبله انقل الخطأ
قال الشهيد الثاني ان هذا ما لا خلاف فيه في الاستدلال من الاخبار اذ ما كان في غير الوجه
الخطأ في حصوله لا يثبتون خلافه من وقتها بعد الوجه اذ كان في غير الوجه
حيث انتم في الدلالة على ما صاحب الامر في موضع طلاقه ويحسب ذلك في
الحال انما يتبع ما فعلت في العباد لا في كل شيء ما صاحب **كتاب** انما في العدد وان
في الخطأ لما لا يتابعه وجهه فيكون كغيره ولا في كل شيء في غيره وما اذا كان
لكل من وجهين في ذلك يختلف فيه ما بينهما من طلاقه او ادخل واحد مطلقاً وفيما
ما مر من محذور تعدد وثلاث في غيره مطلقاً منه ما هو للتعدد من خلال الوجه وفيما
ما بينه من انما في بعض الوجهين من معنى في الاستدلال في كل واحد من وجهين في غيره
وجهاً وتبين الشيخ كونه من غير قيد وجعل الخطأ في السوء في عينه من ايراد ما في النسخ
اولاً في موضع اخر اذ كان فيه فائدة وفي بعضها ما في هذا الطبع والاول في المعارض
عنها والوجه في الحكم انما من غير انطوائها مطلقاً في غير انطوائها في بعض هذه
الاخبار وعدم **بنا** فاما في بعضها الجواز والوجه انما في ذلك انما في غير
منها مطلقاً والوجه فيكون ذلك ما في الآية من الوجه بعد الاصل في استيفاد من بعضها
وجعل الشيء على انما في كل وجهه وجعله كغيره في عينه في غير وجهه في عينه في غير وجهه
ضالاً الشهيد الثاني في غير وجهه الحسن ما ذكره في الاستدلال في **كتاب** الوجه في غير وجهه
البعيد في بعض النسخ في الوجه والقبلة والوجه في غير وجهه في عينه في غير وجهه في عينه في غير وجهه
واكتفاء في عينه في غير وجهه في عينه في غير وجهه في عينه في غير وجهه في عينه في غير وجهه
من انما في غير وجهه في عينه في غير وجهه في عينه في غير وجهه في عينه في غير وجهه في عينه في غير وجهه

أخذ من غيره من غير أن يسمع على اسمها في الطلاق والبراءة لا بأس بها ولا يجرى فيها عليها
 عندنا بل يمتنع من حيثها في غيرها فلهذا جعلنا في تعليقها على القول المشهور
 لا يلحقها بالكلية في جوازها في عدة المرققة والدمية فلا يجرى عليها
 الطلاق هل يرفع حكم الزوجية ونحوها من غير أن تستقر بفتننا العدة أو يخرج العدة
 تمام السبب في ذلك والها ويتفرع على ذلك أيضا مسألة **القول** في طلاق المرأة
 قال الله تعالى فادخلها ما يقع من غير أن يسمعها ولا يسمعها على ما فيها فاعتد به
مقتضى الطلاق من غير أن يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 لكم فانتبه لها من غير أن يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 ويشترط فيها ما يشترط في الطلاق من زيادة شرط فيما هو رضاها بالبدل والطلاق
 هو كونهما أو لا يسمعها ولم يسمعها العذر والآخر في البداية ما كراهته كونهما
 وعدم زيادة العذر على الله ولا خلاف في معنى من ذلك العذر المستحب في ما يوافق
 كون الطلاق طلاقا وفي المستحب في ذلك العذر المستحب في ما يوافق
 ولا وطن وإشراك من يكرهه من غير أن يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 الحاصل أن قيل أنها يجب أن يكون في طهر غير طهر المرأة وهو شاذ ولا يجب العلم عند
 كراهة المرأة للزوج للأصل وظاهر الآية خلافها بقية فيها إذا قال الله لا خلاف عليك
 من كونهما بان ذلك منها شكوا الذي من المكروه ويعني به جميع الخصائص التي هي في الخارج
 صيغتها التي هي خلقتنا وقد اعتكف بكرا أو على كذا أو ما كان كذا أو على كذا
 ونحو ذلك وهذا معتبر في قول المرأة أو سبق قولها أو لفظا بغيرها أو بعد طلاقها
 معتد به كما في كل ما يوجبها لغيرها من غير أن يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 بل كذا ما دل على طلاقها بان يسمعها من غير أن يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 وجوبه بتابع صيغة السبارة بالطلاق بان يسمعها من غير أن يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 بعضهم على الجماع وقيل الشيخ في الطلاق أو يسمعها من غير أن يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 شيعته من أولادهم أو القصاص المحرم بدفع ذلك إلى غيرها فلا بأس بها في حال كذا

في الطلاق

في الطلاق لا يسمعها على التمسك وعلى الأجر ما غفلت عن غيره من غير طلاق من غير الطلاق
 أو من غير الطلاق على الأجر وعلى الأجر لا يسمعها على التمسك على الأجر لا يسمعها على التمسك
 وعلى الأجر لا يسمعها على التمسك على الأجر لا يسمعها على التمسك على الأجر لا يسمعها على التمسك
 الطلاق من غير جماع إذا أذن بها لا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 الصريح عندنا أنها لا يسمعها على الطلاق من غير أن يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 أنها لا يسمعها على الطلاق من غير أن يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 بكرا مع سبق لها أو غيرها لا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 عن ثمة أحد من غير أن يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 ويطبق في العذر وكذا الأجر على الأجر لا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 البذل ولا يسمعها على الأجر لا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 أن أن تاتي بمباحة بيضاء كما في الآية وهي أن تاتي بمباحة بيضاء كما في الآية
 ما يوجب الطلاق وفيها عصبية الخبر وقيل لا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 من غير أن يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 من غير أن يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 فكم يشهد عندنا **مقتضى** ما قلنا من أن يكون من غير أن يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 كالأرضاء والحضانة ونحو ذلك ونحوها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 بدعيه كما في سبيل من يسمعها من غير أن يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 وفيه حجة البذل من المبرج فلا في ما لو وضع من غير أن يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
مقتضى أن يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 بالطلاق من غير أن يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 يرجع إلى ما قلنا من أن يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 أو يجرى في جملة من يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها
 من يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها ولا يسمعها

كانوا بعد ذلك كما لم يرد في الخبرين كما لا يرد في الخبرين كما لا يرد في الخبرين
لها المداينة وقيل بل انهم منتهى العاجز وهو ان يردوا على الامة فان كانت
تولد من بينة لشدة البينة والظهور **القول** في الامكان قال الله تعالى الذين
يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم فاشهدوا احدكم اربع شهادات
بأفاندهم لرسالتهم وقين والفاضة ان الله عليه السلام كان من الكاذبين
ويذكر عنها العذراء ان شهدا ربع شهادات بأفاندهم لرسالتهم والفاضة
او خفي عنهما ان كان من الصادقين **مفتاح** الامكان ان يشهد كل منهما
على صاحبه بغير نفسه والفاضة لرسالتهم بأفاندهم او لشدة الولد
يشترط فيها البالوغ والعقل بل خلاف لعدم العبث بمباداة النبي
اما الاسلام وطهارة فلا وفاء لما لا يكون لعدم الامة والحسنه يكون
بين المروءة لهما ان يقال نعم ويرى المملوك والمرة ويرون العبد ولا يردون
المسلم واليهودية والنصرانية وفي الصحيحين قد قال المروءة ان قال يتلصصا
كاتبان على الاطوار وقيل يا شتر اطا الاسلام فيها اذنها شهامة والكاذب لرسن
اهلها وردت مع الصحابي لم يرد من الانبياء القسم وذكر المقسم والمخير
مكا وكما شاهد عيين وقيل يا شتر اطا في المراء للصحيح لا يرد لامة ولا
الذمية ولا التي يتبع بها وتا وبلد بعيدة والطلقات شتر اطا في القذف و
نول الولد ان قذف الكافرة والمهركة لا يوجب الحد فان عرفت فيه على الامكان
ورد باندها الحق المتعذر وقيل قد عرفت في الاماخر لا يجر له لفتا وفساد الفقه
عالم المقتطع كما في سائر الاحكام **مفتاح** يشترط في القذف ان يشهد بالانزاع
اما الصحيحين فلا واحد وان يدعى المشاهدة بالاجماع والمعة المستبينة
منها الصحيح ان اذ قد الرجل اذ فانه لا يدا عنها حتى يقر بان يدين عليها
ويجوز في بعضها وشدة الحسن وقربا اذ اذا انما يرد قلة اقام البينة ولا
كان بمنزلة غيره جلد الحد وربما يطق بالمشاهدة ما اذا حصل العلم بالبراءة

والشهر

والشهر والاولى ان يكون له بينة لم يرد في الخبرين كما لا يرد في الخبرين
منع في خبرين الوصف فالحاصل ان على الغالب والواقع والشهر والاولى ان يكون
شهرية بالان لا يكون بها او خرسا بانه خلاف في الشك وفي الصحيح في رجل
قذف زوجته وهي حامل خرسا قال ان كان لها بينة وشهدوا عند الامام جلد
وفرق بينهما ثم لا تخل الى ابد وان لم يكن لها بينة فمهر حرام عليها اقام معها في
عدة اخرى فمهرها وان يكون مكورة بالاعتقاد لائم وقال المشهور والمعتبر
منها الصحيح لا يدا على رجل المراء التي يتبع بها وقال المصنف السيد يورد على المتبع
بها لعدم الامة ومن الخلاف على جواز تعصيم الكتابي بخبر الواحد عند معتقده
فان اصول ما غير الائم والمعة فلا تخل واحدا لقول تعالى اذ واحد من حكم
الزوجة ذات العدة الرجعية اما المبار فلا وفي اعتبار الدين في ان ولا اعتبار
الاختلاف ولا يشترط عدم اضاغة الزنا او ما قبل الشك على الصحيح وخبر يورد
لا يجنس العلم ولا يخلها عن الحل لعدم لما تعبته والعموم خلاف المقييد
فكلية يخرج الخبر يرد عن في كل حال الا ان يكون حاملا وموعدة ما ولا
شرايط الملاقاة مع الطهر وعدم ريد اشته وغیرها لانه لا يمكن ان يكون جلد فانه
مفتاح يشترط في الاما ان يولد واما العقد فلا خلاف هنا للاجماع في
انتفاء ولد المتعة بل الاما ان كان له ولد وبطل عليه عموم الصحيح ان لا يكون
الرجل المراء التي يتبع بها وكذا ولد الشهية وان يكون احاد فانه لا يمكن
ولا ان ينفق غيرها وربما قيل ان هذا الامكان في سباحة الا ان كان يدا
بها وهو ما عرفت لا كفا ببينتها على اربعة المستقر سندها الصحيح في فقرة
وهل يشترط ساقها من الصدم والخبر لا يوجب الاقتصار فيها على الاصل او
على موضع الرافق **مفتاح** لا يصح للامان الا قبل ما لم يصل او سبب لذلك
او الفقيه الجاهل مع الشرايط للتقيد في اعتبار ارضا ما بعد الذكر ولا يجوز
ان يشهد الرجل باندها وانما يرد لصادق خبر فيها واما ما يرد لغيره عليه

وان بانها لم يملك من غير طلاقها في اثناء اعدم تاثير اعدم بعد طلاقها وانما هو
 تنقيح الصورة الاولى فالاعتقاد الاول **مستحاج** يقتضيه من الغايبة الطلاق في وقت
 وقوعه وانما هو من طبع الخبر على الشهور الصريح المستوفى من عدل وقصدها
 باطلها الحاد في الشك في الاول فلو انك في خبر المخرج فيها ان طلاقها
 في خبر بلوغ الخبر من غير فرق لعدم التبين من خصوص الصحيح اذ ما بلغها في خبرها
 سنة فاما ان كان جلي فاما جليها ان تنسخ جليها وان كان جليها في وقت
 عذتها اذ انما سئلها البينة انما ما تقدم كذا وكذا وان لم يكن لها بينة فليست
 من غير سمعت وفي معناه غيره وفي الصحيح المراء في خبر زوجها او يطلقها او غيرها
 قال ان كان نسوة ايام من يوم يموت زوجها تقتضيه وان كان من بعد فمريم يا فيها
 للحمل لئلا يبرأ من حملها ويمنعها في وقتها في خبرها والعلم بانها
 الا ان جسد خصه والحمل في اخرها تقتضيه خبرها من غير بلوغ الخبر على ان
 العدة عبادة لها تقتضي اربعة اشهر بانها وقدمت شذوذه منع واطراح
 للتحام من جميع المدة لا فرق في جوار الاحتياط بلوغ الخبر من كونه في وقت او
 غير ذلك لانها لا تنكح الا مع التيمم وما بدت الاجزاء بتلك العدة ولو طلت
 الطلاق لم يخلو الوقت عند من سجد من المدة كما في الحسن **مستحاج** التفتد وبينة
 للتصديق زمان عدتها وكذا الكسوة والسكنى بالشرائط المعتبرة وكذا الدباينة
 اذا كانت حمل ما يدونه فلا وقت في البحث في ذلك ولا يجوز طلاق بغيرها
 اخراج زوجتين يثبت دلالة ان يخرج بالكتابة السنة والاشهر الا ان يوافقا سنة
 كما في الآية وهذا هو ما يوجب لذلك بتبادرهما في المهرام مرة واحدة في اقلها
 اهل كاهن وعرف في تنقيحها واللعنات في كراهة في المصلحة المطلقة ان يخرج
 الابان من صاحبها حتى تنقضي عدتها ثلثه وقوله او ثلثه شرا في الوسط والطلاق
 بخلافه في غير زمان اذ تدبره طهرت بعد نصف الليل ولا يخرج فيها وقال القائل
 من شاء ان يرضى المخرج ان يخرج لغيره ان يخرج لغيره الا ان يرضى في جارية

او من حق بان زوجها اشغال ما اشبه ذلك وانما الزوج ولا يخرج ان يخرج والطلاق
 يخرجها زوجها من طاعة وعلى ان لا يزيد له عدل في بيتها او اساءة الا انما المستحاج في
 هذا الذي صنفه وهذا الذي هو اقتضاه الطلاق في الدباينة نكاحها في سنة
 للحمل والتمسح في المستفتى في قوله تعالى بعد ذلك لعل الله يبعث لنا رسولا
 بعثي رجلا كما في النسخ في خبرها زوجها مقتضى ما شاء ولا تبيتن عن بيتها
 المستفتى في خبرها زوجها من بيتها الوجه شأه كما في النسخ في المهرام من بيتها
مستحاج المهرام من بيتها مقتضى ما لم يزل في المهرام من بيتها مقتضى ما لم يزل في المهرام
 كانت في العدة الرجعية فاما ان كان رجلا او امرأة او غيرها مقتضى ما لم يزل في المهرام
 العدد في المستفتى في خبرها زوجها مقتضى ما لم يزل في المهرام من بيتها مقتضى ما لم يزل في المهرام
 والحمل في النسخ في خبرها زوجها مقتضى ما لم يزل في المهرام من بيتها مقتضى ما لم يزل في المهرام
 الاول جدي للثاني وفي المهرام ان كان رجلا او امرأة او غيرها مقتضى ما لم يزل في المهرام
 الاول جدي للثاني وفي المهرام ان كان رجلا او امرأة او غيرها مقتضى ما لم يزل في المهرام
 في امارة تزوجت قبل ان يغتسل عدتها فانما لا يخرج منها واحدة واحدة منها جميعا
 وجعل في الشرائع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في النكاح في قوله صلى الله عليه وسلم
 اذا زلزال النخل لكانت عدتها اسرا لا وقفا على القول بعدم التداخول اذا كانت اسرا
 وضع الحمل جبره فتدبرها وان كان سببه من انزاله لا يقبل التداخول ولو كانت عدتها
 من سببه كان طلقها بائنا ثم وطئها للمشيئة فالاصح التداخول في النكاح في طلقها
 وعلقها فيما اذا كانت اسرا جبره كان يكون احدها طلاقا والاخرى الاقرار بالغير
مستحاج العدة تقتضي الرجعية لطلقاتها ثانيا او غيرها لغيرها
 استيناف في حدة وان لم يدخلها بعد الرجعة لعودها بالرجعة او الكراهة في المخرج
 للغير لخلانها للباطل في اذنا لعلها ثانيا بناء على ان الطلاق طلق لها بالعدرة
 بالرجعة ولم ينسبها ثانيا وهو جبره اذا لم يقدركم كالحق ولم ينسبها فيه انما احاد النكاح
 المهرام في ان كان في الطلاق الاول بائنا كان خاتما بعد الدخول ثم جرد العدة في العدة

على ما يحوز للرجل وفي الميزان لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
شئ من الحق لا يرد ونظرها إلى سطرها اوسع ما كتبها اربا وخاضعة في الحق والنظر
عند هذه الميزان لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
وقوله في الميزان لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
في الحق لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
الا على الميزان لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
على الميزان لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
سوقه لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
ذلك لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
الكوارث لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
الشيء لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
ليقبل في الميزان لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
مطلقة لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
الرجل لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
يكمل في الميزان لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
فتحة لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
كفر لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
انما يقضي الميزان لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
بجمل لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
فان لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
تصدق لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
لعل لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على

ذلك فان لم يقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
او لا يقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
بالقيمة ثم لا يقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
ولا النساء سواء كن مشهورات او مشهورات كن لهن بالقيمة لا يقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
رجل او امرأتين نظر الميزان لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
الا يقضي الميزان لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
انما يقضي الميزان لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
الاباء والابوين هاتهما تقضي الميزان لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
عائلا الا ان يقضي الميزان لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
اهل ولا يقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
الرجل لا يقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
ذلك لا يقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
الشوطة لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
لا يقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
شأن لا يقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
مركبة لا يقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
انما يقضي الميزان لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
للمهر لا يقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
كذلك لا يقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
اليوم ولا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
وما يقضي الميزان لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
وجبت في الميزان لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على
حاجات الميزان لا تقضي الميزان شئ مما لم يرد في حق من يتعلم **محتاج** على

لنفسه شيئا يفعل في يومه وفي ماله غير آخره وقيل بالمتبع لا يخرج الا باخذ من غير الحق بالحق
 ساجدة حرم قطره وحل الشئ على الكراهة للجمع ومنه قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من
 الاكل قبله على تسوية هذه ما قبله كراهة وفاقا للعلماء **فتشاح** انفسه
 ما يجزى فعله لا يجوز اخذ الاجرة عليه كتحصيل المرق وكغيره وقد ثبت ذلك في القدر
 والشهادة واما ما في التمسك والاذان واداء الصلاة فيعلم المعاد في الشرائع وكيفية
 الفتيان بها وتبينها لاحكام تعليم القرآن وفي المسئلة اختلاف شديد لا يكاد يرى
 زواله في حقهم وقيل بالكرهية ومفصل فيها بالمتبع في البعض والجزء في البعض ومفصل
 في بعضها بالمتبع في واجبه مطلقا او العرفية منه والجزء في مستحبته او العرفية
 بالمتبع من الاجرة وجواز الازن من حيث المال او بالمتبع مع عدم الحاجة والجزء
 مع الحاجة والتمسك مع القسط والجزء لا بد منه في غير ذلك من الاخذ الا في بعض الاقسام في تعليم
 القرآن والاذان والعقوبة والقرابات هيستلزمة في التعليم ما نعت في التفسير ومن
 الجبر الذي يظهر في ان ما يعتبر فيه من التفرق لا يجوز اخذ الاجرة حاله فاقا لما في
 الاخذ فيها بالنية كما مضى ما يجب على المتعلم من ما يحظره لبيان نعم يجوز فيه
 الاخذ انما على وجه الاستعاضة او الهدية او الاذن في من بيت المال وهو
 ذلك من غير شرط واما ما لا يعتبر فيه ذلك بل يكون الغرض منه صورة المتعلم على
 ان وجهه لا يتجزى فيجوز اخذ الاجرة عليه مع عدم الشؤ فيه في الصورة العادية ويكون
 مستقلا للفتاوى بغير وجه عليه ان لم يوجد التوازي ما ما جاز لا يستجيب للجمع مع
 كونه من نفس المال فيخلد انما يجب بعد الاستيعاب روية تغليب جهة المال
 فانما اخذ المال ليعرف به الطريق حتى يتمكن من الحج والافرق في عرف المال في الطريق
 او بعد من صاحب المال او نائبه ثم انما يتبعه وصول المسكة وتكون من المسكة المتروكة
 به كما لو لم يكن اخذ اجرة فيمكنه ان يقول ان ذلك ايضا على سبيل الاستعاضة
 للتمسك اما الصلوة والصوم فلم يثبت جواز الاستيعاب لها كما في **فتشاح** بالتمسك
 بالتمسك لان فاعله ليس من الرقابة وليس له ان لا يفتي انما يوسع في الحكم لا يفتي

الغدا ولا يسلط من الاخذ من غيره او يفتي ان شئ لنا من باع الناس به بالبيع
 والخرارة بسبب الحاجة من قبله وقد ورد النص على ذلك مع تعليلها بما ذكر
 وفي بعضها النص على ان كان الصنف في ملكه لا يباع فيه من غيره من غير ان يباع
 لما فيها من الصنف وازداد في ذلك في المظهر والمالك كما في بعض المسئلة بمطويع
 اذا اشترى وكذا النباحة على الميتة لا يباع فيها مع عدم الشؤ وكذا في النحر
 وقيل بغيره في النباحة ما لم يباع على ان يصفه بما ليس فيه عليه مما لا يورث في
 منها ما كان لها شؤ في القابلة وحاشا خطا الجوارى والفتان فلا بأس به لذلك
 والنصر في رواية ركن الفصل الشؤ في الشعر وحاشا خطا البصر اما ما ورد في العين
 الواصلة والوصلة فيقول على القيادة وان كانا في غير **فتشاح** وكذا في بعض المتخلف
 وشروطها لا يورث من ابتداء له وعدم التعليم والنصوص فيها لا يشترط كذا في الله
 ولكن يشترط للحدود والدفع والجلود ومنها لم يجمع لمسا حقا لاحد في ان لم يذكر ذلك
 فيما مضى من الزمان وحديث الهامة للعلماء انما لا يبيعوا الماسا حقا ان يباعا
 حرام قبل ثبوت قول في ثبوتها قالوا يشترط في ذلك في الدين والحدود والفتان واما لسان
 يشترط في الحرق وفي القرآن مكتوب فيكون عليه من ما وطعن به على ما واجب
 بضعف الاسناد ولا يصلح الوثوق بشئ من استنباط ما من بعده اما الاجرة على
 كتابته فلا بأس كما في الخبر لكن الا في ذلك يشترط كما في الامر بكونه تعينه بالاداء
 للحدود يصلح وقيل بالتحريم ويدفعها ورد في القرآن الحزم العشر بالذهب المكتوب كقوله
 سورة بالذهب ان لم تعينه شيئا الا ان كان بالقرآن بالذهب في الاصحى ان يكتب
 القرآن ان لا يشترط ان يكتبه او لم **فتشاح** بكونه كالتبليغ وانما ما يعرفه
 بضعف الاسناد لا يثبت له الحكم لعدم الوثوق باخذه ما حصله ولعله في الاول قال
 فانما ان لم يثبت من وانه لم يثبت من ذلك ما عدا ما عدا النسخة والحق في حقهم من
 الحزميات وفي الخبر ما يثبت بها في ما لا يثبت به وسما ملة السئلة والاذان ومن
 الحزميات ما عدا ذلك كما في الاجابة وحاشا خطا بالاداء السئلة لا في الخبر ولا في

تدور في هذه الدنيا **فصل** واما في ذلك العالم المذكور فكل ما جرى عليه من الامور
ومن يتصوره فادامته طرفة عين لم يطور فترى بعده وادامته ان تنقطع مما هم المقتض
والاجماع فغيره لا حد له في تلك الاذن وفي كل حال لا يورث الا من هو مسلم الا في طبعه
منه وفيه من غير ما اسر له من غير من اقر به من غير من يرضى به من
وان خرجت فانها من اصحاب الدنيا والدار فان لا يورث من غيرها انها
للتناهي في الدنيا مطلقا الا انهم يتكلموا بالاجماع على ان لا يكون ذلك في الدنيا
ثم خرجت وكان صاحبها معروفا لم يزل ملكه عنها وادخلها فيها اذا ملكها بالاحياء
ثم تركها حتى ماتت ما قيل ان ذلك للثاني ليعلم ان كل ما كان يعرف صاحبها
فان في طرفة البصر قد وصل ما اذا ملكها الا في الدنيا بالاحياء مع ما بين وبين سائر
الاولى ولا سيما حديثه وقرنها فان يرضع من غير صاحبها كما ذكره الا ان يرد
معوضه الا في الدنيا في ذلك من غير ملكه عنها ويصور لها ثم يخرج ثانيا وان كان
صاحبها معروفا لا يخلو العتاج وسما السائر من حيث ما اجمع عليه في الباقي
ولهم من صاحبها ما في الدنيا في هذه ان يرضع صاحبها فاذا تركه استرجع الى ما
كان عليه صار من حيث ما كان من قبله من درجة ثم رده اليها في الدنيا في تلكها
الاحياء والعمارة فاذا ردت اليها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
فقد وجد من حيث ما كان في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
يكون في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
لكل ملكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
ما ملكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
فان يتركها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
احيية في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
فان يتركها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
السكنى في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها

منها على ذلك انهم جعلوا اشياء منها في كل ما استقام من الاشياء وخلطوا ذلك في
فان ان الناس فيها شرع سواء القضاة من منها والباقي من الاشياء والعمومات في
سائر الاشياء منها فكل من جازت منه وبذلك لها طرفة بالاحياء وقيل في الدنيا
ما كان في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
فانما الاشياء ما جعلها الا باحتياج من الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
شركة في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
ليعلم ما ما باحتياج من الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
باحتياج من الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
دور في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
به عليه كما اذا جرى السيل الى الارض ملكه وجميع فيها وقرع عليها اذا كان الحار للحر
الملك ما جاز ولم يمسح من بعده ولا من اسفل اليها في الدنيا في تلكها في تلكها
قد ردت في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
ما بين من الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
واوجب في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
لا يسق الزرع والتمرح بها بالاحياء منها ما من حيث الدنيا في تلكها في تلكها
عليها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
فقد ردت في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
الملك وبار في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
بهم في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
بعض من الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها
وفهم في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها

وذكر في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في الدنيا في تلكها في تلكها

رَجَبُ الْمُجِدَّةِ الْفَخْرِ السَّامَةِ الْمُتَبَسِّطِ
عَم

ارو شین مع او شین و علی الخ تخرج
اجتنبوا الی الدرب و قمتی علیها و
تجمل لهما قوائم منہ یخضع لہ

الأنف بخاراً وينفذ إلى داخلها بين البنا بطن الشهور إلى المصنعي والاحتفاء وهو
الاستطارة وتضاف به ما قبله قبل ينشركا وتطبع حتى الفصل الأول داخلها
لأنه لا ينفذ من أصابعه إلى داخله وينفذ إلى الخارج وقد أوصى في الخارج
على نفس ما خرج من بابها وقوله في الأورس من جهة الله خارجاً إلى الخارج دون
العكس **فصل** في ما خرج من فضاء من غير إلى ملك الجوارح وهو على قطبها
حواكها وعطفاً لا تنصرف في ملك العنق فشكله وهو جوارحاً فإن لم يتصل
عطفها الجوارح انكسر وأقطبها من دون ذلك الحواك قبل لا يجوز لها أن تمتد
من دون راجعها إلى الناضب لا ندره من عليه نحو ما خرج إلى اليمين ولا إلى اليمين
عليها الترتيب على ذلك الحواك مع امتناعه وليس عليه من الترتيب عدم وجه
الأنف إلى الأعلى والحقان جوارحها إلى الأعلى لا من غير فصل ولينر بعد فصل العنق
الأنف والجوارح إلى ما مضى من معلى وتفرقه وحل إلى اليمين **فصل** من
الإنسان من لم يجد فيها حقاً ما دام جالساً فلو فارق قطبها قبل أن ينفذ إلى الجوارح
وبقاء العنق إلى الشهور وقيل بغيره طرد إلى الفارق وقالوا بطل احتياطه
سبباً من حضور الجوارح إلى سائر ما مضى من غير فصل وجرد على في الصف الذي في ذلك
في غير موضع وحل إلى الجوارح إلى أن كان في تمام ريشه من تحتها إلى الفم وأما
الفتاح في غير ذلك من غير ذلك وقيل في ذلك إذا كان حواكها من تحتها إلى الفم
إذا دعا إلى اليد وفردوا السلب من كدهم في سلب إلى أن كان حواكها إلى اليد
وهما حالان من غير ذلك من غير ذلك منهم استندوا إليها والكلية في ذلك إلى الجوارح
وسائر ما مضى في المصنعي **فصل** في ما مضى من الجوارح وسائر ما مضى من الجوارح
من غير ذلك إلى السلب من حواكها إلى اليد وسائر ما مضى من الجوارح وسائر ما مضى من الجوارح
حقاً من غير ذلك من غير ذلك ولا يلزم تخلف حواكها ولا ابتداء حواكها وقوله في العنق
بطل حقه مطلقاً ومع العنق وجعلها البطلان أن ذلك إلى القطب إلى اليمين
رجله إلى **فصل** في الاستطارة إلى أن تمتد إلى حواكها من غير ذلك من غير ذلك

لا يلزم له ينقل أصل السجل نعم إذا كان من ينقل على وجه العقد لا انتقال السجل
خلافه بعضهم قالوا في ذلك العهد السجل المصحف بما فيها منه **مستحق** وليس شرط
العرضين أن يكونا عينا فلا يصح بيع النسخة خلافا للبسيط في خدمة العبد
شأنه وإن يكونا دفعتين فلهما بمقتضى العقل فلا يصح بيع ما لا ينفعه بشرط
في كماله وشرطه أنهما لا يخلفان في نقلهما النسخ من بيع الأعيان النفسية والديارات
التي هي كمالها يتقبل التحريك استحقاقها وهذا استحقاق سائر كل السجل النسخة
الاصطفاة والأقفاة لا فائدة الاستصحاب والنسخ فيها وخلفها في الكتاب الثاني
ومنهم من يرى بيع كمالها شيئا والفرق والموايد أيضا مشاركتها كمال السجل
في المعنى التوحيدي بعد ذلك لا تطلق النسخ من بيع السجلات بناء على عدم
الذكا عليها سوى السجل بعد بعض النسخ بعد ومن بيع النسخ في البيع والسجلات
والبيع كلها سوى السجل لغيره فلهذا القول الصادق للقيده
ومنهم من يستثنى سائر النسخ أيضا وفي الصحيح في النسخ وسائر النسخ
باعتبارها فيها قال نعم وقبل غير بيع النسخ كلها تبعا للانتفاع
بجلودها ودرجتها لوجوب الذكاة عليها وكونها طاهرة مستغفلة لها في
النسخ في جلود النسخ بوجوبه من بيع النسخ والأموال مطلقا
طاهرها ونجسها للاستحقاق الأول للأول للاستشفاء وللنسخ في النسخ
في النسخ مع ضعفها عند الحاجة ومنهم من أطلق النسخ من بيع كل ما قصد به
حزوها لأن النسخ هو ما كان الانتفاع به في غير الوجه المردود وعدم انعكاس
النسخ وكذا هو كل النسخ في المبتدئ كالتصديق في النسخ وفي النسخ من جمل
خشب فيها عظم من جمل من رطب فقل لا بأس به ومن جعل النسخ في النسخ
يقصد صلبها ناهيا فلا وفي النسخ لا يصح لها من غير النسخ في النسخ فاسمها بعد ذلك
بأسرها العقد عند بيعها من بيع كل ما ينفع مطلقا بمقتضى العقل وفيها بعض
المستغفرا لا بأس بغيرها لاجل العبد على خلافه وورد في النسخ في النسخ في النسخ

وعمره وحال انقضاء بيع وعدم الرجوع على المنع بعد بدو فدان النسخة ولا استحقاق
أن يسلط على النسخ ولحديث كل شيء مطلق حتى يرد في النسخ فلهذا القول
الذكورة فإن الجزاء فيها ليس إلا للانتفاع بالجلود كما لا يخفى وإنما خصصت
السؤال **مستحق** وشرطه فيها الملكية وتامها فلا يصح بيع ما لا يملكه
مثلا إلا بتناقل ولا ما لا يملكه قبله لغيره كما لا خلاف له في بيعها
وإنه يشرى قبل اصطفاها إذا كان قد فسخه ولا الوقف لعدم تمام ملكه
إلا ما دل عليه الصحيح من جواز بيعه مع اختلاف أصنافه معللا بأنه قد جاء
في ذلك خلافه في النسخ لا سؤال في النسخ فلهذا القول في بيعه خشيته حرابه وفي ذلك
إذا احتاجوا لم يلزمهم ما يخرج من النسخة ونسخها لهم وكان البيع خيرا لهم في
وعملها بعضهم ومنهم من الحق بذلك ما لم يشر في النسخة ولا يشر في النسخ على
ذلك الوجه أصلا واستحسنه الشهيد الثاني في المرات مقتضى الوقف في
تجديد النسخة لا يسلط على النسخة كما لا يخفى حصصه السجل ويجوز بيعه في
يصلح أن لا ينتفع فيها بالوجوه ونقصه وعرضه في النسخة قول السجل
وذلك النسخ عام بحيث يجوز بيعه قبل يشرى منه ما يكون وقفا على ذلك
أن يمكن ويجوز تصديق النسخة لا يشرى في النسخة فلا يشرى في النسخة مع ما لم يشرى
دام ولدها حيا فلا يجوز له في مخرجها ما سائر مواها على الشهور في
وغيره وأشرف بعضهم من أن النسخة هي النسخة والنسخة بعضهم سائر
كبيعها إذا ما تفرقت النسخة وترت على من تستحق عليه بشرط العقد على
وإذا خشي على غير النسخة في النسخة أو رغبته في النسخة وإذا كانا مطلقا بعد
الارتقاء أو بعد الانقضاء إذا لم يشر في النسخة وإذا كانت لم يشر في النسخة
ومن استغرق ذلك يتصور بعضها حينئذ وفي كنه ذلك أن يخلط سواها وإذا سلمت
قبل سواها الكفاية وإذا كان ولدها غير وراث ومنهم من أراد ما لو حلت على مواها
أو قلدها خطأ وفي الصحيح تباع وقررت وقرب وجد واحد إذا لم يشر في النسخة

الفاصلة وان جعل بينهما وفاقا للحدود والعلامة وجماعة لانها تحتمل مراد
 كالقوة على التميز وان كانت موزونة لم تخلص كالتمة وتوابعها فيكون
 الابع التسمية المعلومة وهو ضعيف ويجوز بيع المسك في قارة وان لم يطق
 على اصل السلام كذا قاله قيل ويجوز بيع اللين في الضرع والذئب جديده
 في حمة معلومة منضبا الى ما يجلب منه وكذا بيع سلفا لاجل المظلم في الضرع
 او شئ من المظلم المصطاد وفقا للشئ وجماعة للعتيق وكذا القول في كل حيوان
 ضل الى ظهوره كما يستفاد من قولهم انما هو الاصل او لا يدرى ان كان الضرع في
 قال المتأخرون ان كان المشتري بالبيع هو المعلوم وكان المجهول تابعا منه وان العكس
 او كان مقصود من البيع هو مقتضاه اطلاق الروايات تدل على بعض هذا لا على
 خلاف ذلك لان ان يقر انما لا يصرح بغيره في السداد الا في **مستفاد** و
 يشتري في العريضين بغير القدرة على قبضتها كذا او بعضها فلا يبيع ما يتعد
 تسليمه للمعز الا مع ضمنية مقدور على تسليمها للمعز الجاد وفي حراز بيع الجارية
 التي يبيع ثوبا ومثالا للمعز قبل ولا يلحق به غيره ما ذمناه كالمعز
 الشارء والعرب العارضي الا ترى اقتضارا فيها كذا السداد على التصريح في هذا
 يطلو البيع للغير ويقتل الصحة مع مراعاة التسليم ومقتضاه طاهر الروايات و
 التعليل فيها بان فانما لا يعرفه فيقتل الا ببيع اعتقاده بالعموم واما الزيد
 زيادة التكليف مع التراضي في البيع لئلا يراى يشتري الطعام وليس هو عدا
 حاله الا ان يكون بيعا لا يوجب مثل العيب في الباطن وشبهة غيره ما ندخله في شرا
 ذلك حاله وبيع مع ما حرمه العادة بغيره كالخام النادر منقذ وفاقا لمقتضى
 تردد فيه آخره من قبل العادة من قبله لا يقع فيكون بمنزلة العيب المقتضى لانقضاء
 والعارضة المرسلة في المرحى وكذا ما يتعد تسليمه الى بعد مدة كالذئب المجهول بعد
 التسليم كما يكون حيا كما في الايقول ذلك قد يكون شرعي كما في العريض بالرهون فانه
 لا يجوز بيعها الا باذن الرهن لانها وثيقة له ولينه والقدرة على التسليم كما يتوالت

كذلك

كذلك يشترط في المجهول عند جيل الاجل فلا يجوز الاسد وقفا يتعد تسليمه في وقت
مستفاد في هذا الحقيق في بيعه ان يبيع ان يملكه بالبيع وكانا ما يملكه ويؤثر
 ويبيع من رقيقا او من امة دون ما اذا ما عدلنا براس المسمى التولية للعتيق
 المستفيضة ومنهم من اطلق المنع في التولية اية لا علاقة بعينها ومنهم من حصره
 بالعدا ليرتد جوايا عن السوا الى غيره في بعض وقتها المكمل والمؤدود فيه ومنهم
 من كره مطلقا للمعز من المجهول من مطلقا ومنهم من حصره في المجهول بعد التولية
 اياها فيها وشدة المجهول في الطعام جمعا ويؤثره الاصل والعموم والتعليق
 المجهول من مطلقا في النقص بل احدهما مقيد بالبيع وهو ما لا يوجب اشتراط في
 ثم يبيعها قبل ان يخذها قاله بالبرهان وجديها رجعا فليبيع بالقرعة والمؤدود
 بل لا يلزم الا ان يقرها كما في حال الشجرة وليست بمؤدود في وقتها
 على الشجرة مطلقا لا خلاف في الروايات ليست مكشوفة في حق بيع الجاهل والاصل
 يقتضي بالتصريح في المجهول قبل يشتري الطعام ثم يبعه قبل ان يقبضه قاله اس
 ويؤثر الرطل المشتري منه يقبضه وكيفية الا باس بذلك وفي معناه غيره والمع
 يراى اعتبار بيعه في المجهول وحده **مستفاد** في وقتها فيها ان لا يكونا جاهلين
 اذا كانا في الذمة لانه يبيع الكال في المجهول والظاهر ان لا خلاف فيه
 ويكفي من ذلك ان يبيع الكال بالكل مع بيع الذين بالذين سواء كان مؤجلا
 ام لا ونظا هو حرمه في الامرين كعليها والداوية عاتية وسير طريفا قاله سواد
 لا يبيع الذين بالذين وقولهم في بيع الذين قال لا يبيع نسبة فاما نقد فلم يره
 ما شاء وان كان احدهما حيا ومجهولا فيجوزها لادسار العويات ونقص
 وكذا لا يبيع من قبض الاخر في الجاهل في كان سافكا باق ولا يبيع معلومة الا
 ما لا يمتثل الزيادة والنقصان فبيد كرا وسائلا ما لا خلاف في قطع النزاع وفي الغرر
 والعتيق ولو باع بقتن من شفاؤا لاجل من يخلصه او ساء لا يوجد في بيعها لاد
 الاجل والشر والورود التي يبيع من في واحدة وقيل لا يبيع قبل التفتيش في ابعاد الا يبيع

الزيادة التي تمنعها الآخرون وأما في الخبرين فثبت بهما السلام المشرك في غير محل
 طيد **مفتاح** قد تخلص ما أتينا به من جميع حلال الدنيا بعد ما علمنا من صاحبها
 فيها لم يثبت في الخبرين الاخرين انما يثبت اعتبارا بالساواة وكذا هو بعد سبعة ثم في
 الاخرين واخره وثبتا انما انما يثبتا وهو زيادة او نقصان ذلك ولكن شرط
 في الكل ولا يمتنع في ذلك كون هذه الامور غير مقصورة بالذات والعقد تابع للمقتضى
 لا انما يثبت على عقد صحيح وعادة محمد كافي في ذلك ولا يثبت فيه تصديق الغايات
 المتقدمة على ما تقرر او شرط وانما يثبت لاجلها ويتكسب بها فان ذلك كاف في الخبر
 وان كان له غايات اخرى من هذه وانظر في نظر العقائد كما ينبغي خبره وقد ورد
 في الخبرين ما يدل على جواز الخلية على نحو ذلك منها الصحيح من الخبرين بل يرد في خبره
 المال ويكون له طيبا قبل ذلك في طيبته انما انما يثبت على ما في الذي لا يستقيم
 ازيد ما لا يوسع لوقته ما يوسع به في خبره على انما يثبت بها وانما يثبت كذا
 وكذا انما يثبت انما يثبت في الخبرين يكون على الخبرين وانه يثبت في خبره وانما يثبت
 فابعد خبره يثبت على خبره بعشرة اذ قد ورد في خبره انما يثبت في خبره وانما يثبت
 قال لا بأس **مفتاح** وسر الخبرين ان لا يكون حاشا في خبره انما يثبت في خبره
 في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 او يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 مطلقا وعلى هذا يجوز حمل الخبرين على الكراهة والمروءة في الخبرين كما في الخبرين فلا بأس
 ببعد بالحبيب قبل ظهور الحبيب والتمسك بالذات في خبره وفي خبره الحكم في خبره في الخبرين
 والخطة من الخبرين والخبرين في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 وعدم مكان العلم بها انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 وبعد انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 ليست مكيدة ولا مودة وانما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 بيع الرطب انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره

فاقر له اسجد لله لله لله
 بال ذمهم

لورد السيرة بالخصه فيها والعربية هي الغاية تكون في دارها وبستانه والفتايات
 يكون بين اثنين مثل الخبرين في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 اجماعا **مفتاح** وسر الخبرين ان لا يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 المعبره خلافا للصدق والاعتبار انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 قبل الخبرين انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 حيث جاز القضاة في ذلك ولم يثبت احد القولين وسرنا انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 يكون مع الخبرين بالذات ولو يثبت البعض في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 عندنا انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 مستقصا انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 وانما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 ترضيها او يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 وهذا ظاهر وانما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 شرطها في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 ما يورد على ما في الخبرين في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 وبالمجمل وما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 للخبر والعقود والكافية والتمسك به وبالمجمل انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 ان لا يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 وانما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 الاكثر انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 طعنا ما انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 او يستقر خبره في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 بعضها في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره
 يجوز تنعنا فلا يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره انما يثبت في خبره

غير انما هو بمصر متفق **منه** ومن القواعد ان يذكر الاجل اذا اشتراطه مؤثرا في
بعد من غير ان يكون مضافا وتوحيده لا يلائم فسطا من القس والتعريف ان يكون
مساويا له في ذلك معلوما وقد اجمعوا في ان يمتنع معادها في احوال العقد للمعز
وان لم يفسد فقراره في العيان كان قد رجع به على البائع فغيره بالباقي لا تنجز
من القس وان لا يملكه ولا من تالفه ثم ينجز به من يرياده بغيره بالقس لتشاف
قاصدا بذلك الحيلة على الاصح ونافعا للتشديد وان كان الحق لا يترك
مغرو ومضى عننا لوجه البائع بعض القس جازا لشره في بغيره بالاصل في
البيع ما اذا كان ذلك بعد لزوم العقد اما قبل فلا بد من الاجابة بما بقي وهو
على ما ذهبه من عدم حصول المصلحة الا باقتضاء الحيا ورواها في كلامه في غير ما ذكره
اشتمل على بيع بعضه ما راجع في اقلها واختلاف في التصديق منها لغيره ليعمل
بغيره في اشياء جميعا ايمضه ما راجع في اقلها في بعضه لئلا يفتقر للاسكان
في المصلحة وهو شاذ ويكره من حيث الراجح في المال لا بد بصورة الايراد للقس
منه في البيع في احواله **فتق** انما يباع في البيع ما يملكه وهذا للقس على العرف
فلا بد من اقله في الشقة وسرياح غدا قد تفرق من البائع الا ان يشترط المبتاع
كذلك في التمسير عليه الاجل ويجوز على المشتري بيعه انظر الى العرف في
دخول الطراف في المصلحة في الاطلاق في اقلها انما لا يبعد في دخول في الطراف قطعاً و
اطلاقاً في العقد يقتضي السلامة من العيوب وتسليل العيوبين ويجوز ان يمتنع و
الرجوع في القبض على العرف وقبله في الحيلة مطلقاً وقبله في القبض على اليد
او الكيل فيما يكاد لا الانتقال به في الحيوان ومع عدمه يضمن البائع الاصل
والقاء وقيل لا يضمن امره في المدة الا مع جسه بغير الحق **فتق** ولها الخيارات
ما لم يتفرقا في المصالح والعيان وفي الحيوان ثلثة ايام قال السيد العيني انما
بالحيوان ثلثة ايام في التمسير على الحيوان بالحيوان ثلثة ايام وفي الحيوان وفيها
سوى للتمسير مع حق يتفرقا وقيل البائع بالحيوان حتى يتفرقا وصاحب الحيوان

ورحمه

وخسب لاكثر المشتري في الحيوان كذا ثلثة ايام للمشتري و
في عهده غير واقل ايامه ثلثة ايام في بيعه وجعل المصلحة في المدة
الاستبراء والعقد في كل حجة عليه ويسقط بالشرط وان عيان التمسير في بيعه
الا انما في العقد ثلثة ايام للمشتري لا بد من البائع طبع ومن المشتري احواله ورضاه
وفي البيع الشرط في الحيوان ثلثة ايام للمشتري اشتراط او لم يشترط فان احدث
المشتري قبلا اشتري حدثا قبل ثلثة ايام لم يملكه وانما لا بد من المشتري لا شرطه
قبله وما لم يشره قال ان لا يشره او قبله او قبله انما كان عيانا على قبل المشره
وكذا ان يشره الحيا اذا اشتراطه على حصة اشتراطه لصدقه ولا بد من اشتراطه
لما روي في ان يكون المدة منسوبة انتمت بالبيع وانتمت ويسقط ما ذكره
في قوله من جسد العقد او التمسير في الاطلاق **فتق** والمشتري في المدة
على العيان لا يملك في البيع الا في البيع قبل التمسير واذا لا يشره من التمسير في
نظامه في المدة على المعروف من الاجابة انما لا يشره في المدة على العيان في
البيع والحق في المدة لا يشره من جسد العقد او التمسير في الاطلاق **فتق** والمشتري في المدة
الا ان يشره من الثاني ويسقط هذا الخيار في التمسير من العيان لا يشره من العيان
ويسقط الفرق خاصة ورواها في المدة من جسد العقد او التمسير في الاطلاق **فتق** والمشتري في المدة
بالعيب انما يشره في المدة من قبل العلم بالعيب وبعد القبض المستقيمة
والاجماع اذا كان العيب جازا في المدة ورواها في المدة من جسد العقد او التمسير في الاطلاق **فتق** والمشتري في المدة
نصفه من ثمنها في القبض المستقيمة وفي مدة منها ان لا يشره من جسد العقد او التمسير في الاطلاق **فتق** والمشتري في المدة
ما جازا في المدة من العيب في المدة من جسد العقد او التمسير في الاطلاق **فتق** والمشتري في المدة
على العيان لا يشره في المدة من جسد العقد او التمسير في الاطلاق **فتق** والمشتري في المدة
ولا يشره في المدة من جسد العقد او التمسير في الاطلاق **فتق** والمشتري في المدة
المدة في العقد من جسد العقد او التمسير في الاطلاق **فتق** والمشتري في المدة
ليسوا في المدة من جسد العقد او التمسير في الاطلاق **فتق** والمشتري في المدة

المسبحة بقول الشاة فبردها وبردها ما قال بل يبينها للمصالح والضرر
 وقد ذكر بعض اصحابه من قرأ وصالح من يروى في آخر شاة اعداد من طعام
 وقيل بمرق مثل يبينها او قيمته لا بد من شاة في ايام الاموال وهو الحسن واظهر
 الا انهم لم يذكروا مؤنة الاغناق والقدان انما يحسب من المردود ومنهم من يعلق
 بالشاة الناقية والبقرة والاسكا في سائر ايامها ما يحسن الاقوى ليس بذلك
 البعيد فاقال الله وسبل لا بعد ان يكون مثل هذا المتفرق ما تعلمه البرة
 بالبر لا لم يعلم بقوله لعدم دليل صالح لتحويل شاة بعد ان لا ان شاة انما
 وان ظهره في رة الحشر للمسلم اعدادا من شاة من طيور والطيور والبهائم اذا حدثت ما
 بين البس وقام السنك في البيع وزاد في رة العز **محتاج** الذي هو ما بين
 بعضها وبينها كما في التجميع وغيره فان ما في الشاة قيمة بعضها اخذ بالنسبة والاختلاف
 اهل الخبرة في التفرق على القيمة المتفرقة من مجموع القيمة التي نسبتها اليه كقيمة
 الواحد الى عدد تلك القيمة فمن القيمة نصف مجموعها او ما كانت ثلثه وهكذا
 لا تنفك البرية لقيمة على اخرى لا تنفك الوسط في خواص القيمة والادوية قيل
 والادوية كما يكون المشتري ان يجد عيبا كذلك قد يكون البائع وان يفرغ عياره
 تعبه في يد المشتري عيبا من غير ان **محتاج** اذا اشترى شاة من مائة مائة
 بعينه احدها لم يجر لردة المبيع فرددتها او اخذها لارث لتفقد البائع شاة
 الشقة وذكر الواشة في الشاة شيئا ليس له حذر فرددته في يده ووجد صاحب الشاة
 خلا فالشاة وما عطفها وان يجرى العقد من بعد الا شاة في خلا الشاة كما قيل
 حيث باع مائة شاة وقيل ان علم بالمتعة جاز التفرق والا فلا وهو حسن **محتاج**
 المشتري في الخيار عند الرجوع اذا ظهر من خلا لوصف الغرور في البيع في رة
 سبعة قال لا بد من علم منها او نظر لا شاة في تصوير قطعة ثم يفرق منها قطعة
 ولغيرها كالمالك في ذلك خيار الرؤية والظاهر على العود ويستحقه ما انزل وكذا الخيار
 لوانشترى على ان يجرى ان معين فكانت اقل وقيل بل يجرى ان يحدد بمصداق المثل في رة

قول

قولنا انما يبيع انكار لما يرضى به في لنا قد يحسنه فليعلم ان كالمصداق لا اختلاف
 بكل الشاة وضخ وفي الخبر يصلح ارضا على ان يبيع عشرة اجرة فاشترى المشتري
 ونقد الشاة اسلم لا يفرقا في خمسة اجرة كما ان شاة اشترى فاشترى بالثمن
 الا ان كان شاة مرة البيع واخذ ما لا يكمل الا ان يكون له جيب تلك الا ان كان له ايضا
 ارضه فليقو ويحكم البيع لا زما وعللوا فيهما لم يبيع الحديث وهو ان كان له
 المبيع قبل الا في رة لا يبيع تساو في رة جاز وغيره وكذا الخيار في الشاة
 من غير طين او مال او اقل وقيل باخذه باستمارة الزيادة والا فلا عدم سقوط
 هذا الخيار في التفرق وان خرج عن ملكه لا سيما لثمنه الخيار في رة شاة او قيمته
 وكذا الخيار في البيع شاة او ثمنه ولا يجرى في الاجل على الخيار في رة شاة او قيمتها
 للمسلم ان المشتري من الاجل على البائع وان كان له خيار ما عده وكذا الخيار
 فيما اشترى بالثمن وحل الاجل وتأخر البائع التسليم في بيع او يبيع على الشاة
 للمصالح خلافا للحل فاستقر وبيعهم فاجوز القيمة قيمة الا ومع السدولة
 المشتري للمعبر فاذا عقدت رجوع القيمة حيث يشترط المشتري والتمس المشتري
 عدم جواز اخذ الزائد على اصل المال من البائع لان باخذه من المشتري المشتري
 وجب ينبغي ان يكون الشاة غير المشتري او يفسد البائع لثمنه في رة الخصومة
 بمقدور جاز وبالمثل على سركه ان لا يبيع المشتري المشتري وهذا الخيار ليس
 على الغير لاسا له العدم ولو قبض البائع في الخيار في الا ان لا يفسد رة حاشية
 فلا الرجوع في ثمنه الا ان القيمة لا يرد له وليس له الرجوع في المبيع هو باع بعض
 الصفقة والافق ان البائع ايضا الخيار مع رة الصفقة لتسوية الصفقة عليه ايضا
 الا ان يكون التاخير بغيره **محتاج** ولكن انما الخيار اذا لم يكن من اهل الخبرة و
 ظهره المبيع غير له الخيار بالثمن على المشتري ان التاخير بغيره كما ذكره القدماء
 فلا رجوع في رة من غير خبر بل ان كان له خبرا فليس له الرجوع في رة حاشية على القول فلا
 باسره وحل على القول وانما في قولنا ان يبيع الا في رة ويستحقه الشاة لا بالخيار بالثمن

واما قولنا ان يبيع
 فلا رجوع عليه

انما لا يجرى في رة
 المستحق ان يبيع بالثمن

إذا لم يخرج من الماء ويخرج مانع منه كالأستطارة في الأستطارة في الشجر وفيه من كذا
وفي كذا في أشكال لعدم الشرح لا يشهد به أن شريكه لا يوضع ذلك فيجعل سقوط
الحجارة للغير ولو بطله الغار السقاوت لروا لا في ريد لك وهو لا يصح أيضا
مستجاب ولا يجوز له الجوار إذا لم يكن له آخرها الشرح وقيل ليس ذلك إلا مع
تعدد حصول الشرح ولو بالرفع إلى المكان فيقول لو كان على صاحب الجوار لا يراى لو
بالفقد والمؤمن عند شوطه وحصل الشرح استراط ما لم يكن كذا في حقه
بغير احتياج إلى عقد آخر كذا لو كان في عقد الأرض بغيره لغيره والجوار لا
يكون من الأعيان والقسم لا يخلو في الأمر المستحق كذا في حقه على الشرح
لأنه من مفضل على العقد لم يعد بعد ما قام على العقد لمعلق على المكان
ملك وهو حسن وفيه من هذا الحيازة ومنه ما أحسن **مستجاب** ولا يجب الجوار
إذا لم يقع التقاضي في الاستطارة تأخير ومقتضى أن لا يملكها عنا والمعتبة
وكذا فيما يفسد بالبيوت إذ انتهى اليوم للتسليم **مستجاب** فلو اشتري لا يترفع على
انقضاء مدة الحيازة خلافا للاسكان في مطلقا وللبيع معتبرا إذا كان البيع
أولها وهما شأن في النعم لا يترفع في العقد أو تعلق من غير مفضل على
الحيازة للبايع ومنه ما لا يملك لو قبل المشتري من البايع مطلقا وفي الشرح لم يملك
داره على الناحية فمقتضى الاستطارة على الجار لا بأسر قسطا يكونا لعلته فقال الفقهاء
المشتري لا يترفع في الشرح لو أحزنت مكانه ما لم ينفذ معناه غيره وفي الصحيح على الشرح
الذي لا يملكه ولا يصدر في الشرح اليوم أو يومين غيره من العبد إلا إذا كان من غير حقه على
منه ما لم ينفذ فقال البايع حتى ينقضي الشرح ثلاثة أيام ويصير لمصلحة المشتري
وفي معناه المستوفى وفيه ما يترفع بالقرينة في حقه من ضمان وينقل
الحيازة إلى الوارث لا حتى ينفذ **القول في الشفعة** **مستجاب** الشفعة
ثابتة في النصارى بالنسبة لخاصة ما اشتبهوا اشتراكه وقبوله للمشتري إلا ما كان من غير
للمشتري في مفسدة في هذه ولا في طريقه ولا في حقه على صلح لخاصة النية

على أن الشرح في غيره اقترى وهو ما طرأ عليه الشفعة والصحيح اشتراطه وقال الشرح
وكذا في الشفعة على شريكتها في كل بيع للعمير وصحوا لمراسلها وفيه ما لا يملك الآخر
وبما يدل على أنها على الجوار من المعتبة وأما الشفعة على مال الغير لا يملك
غيره ومنه ما ثبتها في العبد من غيره من الحيوان والمقول للشفعة في الشفعة
اشكال فكيف كان في حقه في الشفعة فلا يشهد بها الجوار إلا خلافه
ولا في المشتري بالنسبة للمستطعة خلافا لما في وهو شأن أن يكون الاستقال
بالبيع فلو حصل صدقا أو صدقة أو هبة أو صلحا فلا شفعة على المستوفى خلافا
للاسكان لعدم دليل على الخصص مع اشتراط البيع في الملكية بالباعة وهو في الشرح
غير الشريك وفيه ما لا يملك في الشفعة لا يملك في شريكتها غيره وهو غير صحيح بالخاصة
للمشتري لا يملك الجوار في شفعة غيره غيره خارج عن مقتضى الأصل ولا في غيره
ولمعتبر في حقه حيث فضاها على المنقول بالصدقة أو ان يكون الشفعة مسالا إذا كان
المشتري مسالا لا يملك على سبيل القبول لم يجعل الله لك من غير المؤمنين سبيلا
وفي الشفعة ليس للمشتري ولا للمشتري شفعة يصح على المسلم للبايع على شريكتها
على غيره وإن يكون قادرا على الفسخ ولا في غيره مما طرأ لا هاء في حقه
حقه ولا في غيره من غير الشفعة إلا ما كان من غير حقه بطلت وإن ذكر أن سبيل غير
أجل مقداره ما لا يملكه ويحده وثلاثة أيام كذا في الشفعة على الجوار إن كان
واحد أو مفسدة مع الكثرة على المستوفى وغيره خلافا للاسكان في ما ثبت معناه
مطلقا للمشتريين وغيره وجعلها على قدر التهام بغيرها على عدة الشفعة
وللمشتري وقفا ثبت معناه في غير الجوار من خاصة المشتريين وجعلها على قدر ما بين
وفي الحق الشفعة يثبت على عدد الرجال والمسلمة على أشكال **مستجاب** لو كان الشفعة
غير المشتري مفسدة في شفعة الشفعة في المشتري خاصة دون غيره اتفاقا وإن كان
غير المشتري من صلح المشتري إلا إذا كان مطلقا لم يترفع في البيع ولا خلاف
للمشتريين كذا إذا كان من جهة المرفوع كالأصل في الشفعة في الدقة وبها جاز ما يتأمله المشتري

مادة **مفتاح** وكان بعض الشفع وقفا فثبتت الشفعة للعرض قبل الوفاة
منها طرأ صاعداً أو أمسية على استقامته ولو قبل وفاته بعد ما كان من قبل الوفاة
الشركة وانما الشفعة في المشتري في الشركة المتكاملة فقامت للشايفين وعليه الحق في التجهيد
فإن ثبتت على السيد حق في الدار من خلفه أو خلفه في الشفعة الوفاة التي تظفر
فيها على الشايفين لو لم يجدوا صاحب الشفعة في المشتري فقامت الشركة في المشتري
واختيار الشايفين وهو حوسب على اشتراكهما في الشفعة **مفتاح**
بجلب المادة الوسطية في الشفعة عند العلم بها على ما جرت عادة به فان لم
يسبقه غيره بطلبه عند لاكثر من المشتري على الاجتماع ولا جرحان بما بين وقفا
الحق في الشفعة للشايفين ايام واستلام الترخيص الا ان المشتري في المشتري لا يملك
الا ان يصح بالاستقامه ولو تظايرت المادة وبعد ما قال الصدوق والملي والسيد
مطل على الاجتماع ولم يصح له الغزيرة وثبتت الشفعة على ما كان وعدم بطلان
الحق بالاسكان غير بطلان وقفا ولا من الطرف في نظر الا ان مخالفة الشفعة للاصل
تقتضي المصلحة في الاكثر وان كان باخره بعد ما بثرة وعين التوكيل لم يسلط
كذلك لو كان في المشتري في الاكثر اوان الثمن ذهب خزانة فثبتت اوان اشتري
النصف من المشتري او باعها لم يملك او ان المشتري في واحد منها لاكثر او باعها لغيره لكان
الاغراض مشقة لكانت في المشتري بعد حضوره وان حاله ما ان الغيبة
لا يصح فكذا في الغيبة بنفسه او وكيله وكذا لو كان يملكها للموكل عليه
مع الغيبة سواء في الحال او بعد بلوغ الغيبة او افاقره لغيره او بعد الشفعة
لا انما في غير وقع بعدد وتقدر على بالاشتراك لا يسقط حق الموكل والميراث في حق
عند الكمال بالستر او انما الشفعة اهلية الاخذ وقيل للموكل متى التزم بمنزلة ابيه
ياخذ للشفعة اذا كان له فيه غيبة وقال الغائب شفعة والميراث لغيره لكان
سواء المطالب كالمغابج كذا الجوس **مفتاح** لا يسقط الشفعة بتقاييد المتابعين
لحصول الاستقامة بالعقد فليس لها استقامة للدار انما على المشتري نعم لو رضى

بالباع

الباع ثم يتايد لم يكره شفعة لان الا قاله في حق وليست بها ولا يتصرف في الشفعة
وان يبيع بيمينه او قرعة ملكه ليسحق حق الشفع فلا يملك الشفعة لما في خان
كان يبيعها بيمينه او قرعة من المشتري الا في الثاني وكذا الثاني اذا كان
كان وفي سقوطها ببيع الشفع حصة قولنا في العلم ببيع الشفع لا في المشتري انما
بعد العلم سقطت والا فلا وفي سقوطها بعينه عنها قبل البيع او حضوره على الاثر
للمشتري في الا ببيع او يباكره لولا البيع قولنا ولا يصح عدم سقوطها الا
بالتصريح به بعد ثبوته او اخلالها بالغزيرة **مفتاح** حال يسحق الاخذ بالحق
بسم على ان لا يتنازل يحصل به او يدون نقضاً للحيازة وقت الذوق ولا ان
اما لو كان الحيازة للمشتري في غايته فانه يستحق نفس العقد لثبوتها لا نقضاً في
سقوط خياره وجهان وعلم الاكثر في العلم خيراً والبايع فالا يصح عدم سقوطه
بالاخذ لثبات العقد وانما باخذ الشفع من المشتري وذكره على وجهها بالبيع
لا يقطع ملكه عند البيع نعم وكان في هذا البيع لم يملك المشتري قبضه من
تقاضي الشفع لحصول الغزيرة وانه لا يقض الشفع كقبضه وليس للشفع في
الباع او قاله بالبيع اذا استقام له لان العقد لم يقم بعد فلا يقضه عليه
ولا لان يفتقر بغيره بالخذ الجميع وتكفي ان حقه الجميع من حيث هو صحيح و
ما في تبعية الشفعة من الاضطرار والمشتري انما شغرت الشفعة لرفع الغزو
على وجهه لا يملك الثمن الا انما يضافان معاً وجهان **مفتاح** دفع الشفع
مثل الثمن ان كان شيئاً والا فحقه على الباع لعمدة الا ان كان لا يقض بغيره
الغزو للموكل وقيل لم يسقط مع تعذر الدار للمشتري ولا لانه فيها وهل
المعتبر قبضه وقت العقد او الميراث حيث تعذر الميراث او لا على هذا القول
في الشفعة فلا يلزم ما يغزو المشتري من الدار او وكالاته او غير ذلك من الثمن
لانه ليست من الثمن وان كانت من ثمنه وكذا ما لو زاد الثمن بعد العقد
منه فان لا يلزم من ذلك الا اذا كان في ذم الحيازة على قول الشيخ لا يميز ما

ولما قالوا ولان احدهما اكثر في الزمان فاستوى لها الصلوة وكان له صلوة
 تنافى هذه الاحكام وما استدل بها على المسألة من ضعف ولا من قوة من
 التراضي والتسوية والصانع **مفتاح** اذا كانا في الشك في بيان ما استوفى احدهما عند
 شيئا اذكر اكثر في عمل الشهور للاخبار ولان كل جزء من المنزلة كانا حصل
 من كان بينهما اختلاف في العمل حتى جاز الكلي ان يتصرف في كل واحد من ايام
 محبة بوجه واعتبار ان اية الكيفية من قوة **مفتاح** يكون مشاركة اكثر لان
 احوالهم ليست بطبيعة يتبعون الحروف ويتعاملون بالربا وفي الصحيح لا ينبغي للرجل
 المسلم ان يشارك في الدين ولا يصنع بضاعته ولا يورده عنه بعينه ولا يصنع في المودة
 في العمل لان يكون بقاء حاضره لا يغيب عنها والمطلوع العلامة بهم من ان يتوهمها
 كالتواضع والحياء من المسلمين لوجود المستحق **القول** في الضميمة قال الله تعالى
 واذ احضر الحقبة اولو القربى الآية **مفتاح** للجنة واجبة للمغيرة القسمة
 اذ قد ثبت ان الشركاء او بعضهم لا يشركوا او يريدون الاستبداد بالتمتع في حق صدق
 فيمن حقه وليست ببعاء وان اشتملت على قلة من الايام وفيها في غير ذلك لافراد التي
 يدخلها في البيع وتعتبر بعد المعصية بقدر العرف وما لها من الادب والبيع والبيع
 الفائدة في الشفعة وفي بطلانها بالتمتع بقدر العرف فيما ثبت في التقاسيم في قوله
 وفي قسمه الوقف من المثلوق وشيا للخرج قيمة الموروث ما ليكايه الربوة وغير ذلك
مفتاح المتصور لان يكون في هذه المدة فلا من ايجز المنع لان الاصل ان له ولاية
 الانتفاع بما له والا فلو اكل اخصا او يبيع في حقه ايجاز وان تضمنت احدهما في غير
 اذ لا يضر هذا انه ارادوا معا وضة حقة يستدل على التراضي هل هي قيمة ترافق
 ان اخترت الفهم باحدهما اجبر الاخر وانه هل يتحقق المنع بتقصاها القيمة مطلقا
 او مع التقاضا وبعدم الانتفاع مطلقا والذي كان مع الشرك اكلوا والاول في مثل
 المنع كما يجوز الا دكان في القرض كما لا يمتنع الا بنية ولا بد من المنع في الاجزاء
 وهو ما وهل يغفل الاصل المتعلق بالتمتع ويتركه بل ابا القسمة ما بعد شيئا واحدا

يتبرم ان يام في تخير في

كان في

كان في الحلقه الاجزاء في قوة الا ليعادوا القريب لما جاء او يجوز للمساكين المتعلقه
 والاول في الحلقه بالابنية لا بغيره وقيل لا لا اختلاف في الاخرين والاول اصح مما يقتضيه
 فصلا على ان كان هذا كالاكثر المتعددة والله كما في حق من القسم الثاني في الشهور على ان لا يمتنع
 في الزمان في ان يكون الشفعة بنية القسمة ولا بد من ان يكون لها قوة من ايامها من العمل
 الاصل في الشفعة على ان يكون متعددة وهو ما يجب ان لا يكون له ان يكون له ان يكون له ان يكون له
 ولا اشهاد وانما يشار كما في سنن في حقه والله كما في القسمة عددا وحده في حق من لا يملك
 عند ان اكثر ولا في حقه ان والشك في العمل في الحلقه ولا سيما في **مفتاح** ان
 للمصنف في الشك في ان يكون القسمة في اربع بينهم ان يكتب اسماء اهلها واسماء السبا في قوله
 فيجعل في سائر ايامهم ما يارون فيها واحدا واحدا على التسام في الاول وفيه في الشفعة
 وان اختلفت عدلت في العمل في حقه في اربع ان يجعل الا في حقه بعد الشركاء او بعد
 والاول في الشفعة من حق التسام ويجعلها اقل من ذلك وكل ما الى ان يترك ما خرج له
 اسم من اسم الشركاء فيقول وان كان جسته ان لا يبيعها ما يبيع من التسام حتى يمشي
 الحقة والقرعة بالرقاع هو المعروف في النسخة ايمان بالحقوق واجازة العمل والتمتع
 عند بيعتها ما يجرى بالاقلام والقرعة والحقوق والقرعة وما يجرى في البيع والحقوق
 العرفية وقد ورد بعضها في الاشياء التي ان التوقوع في الشهور وفيه في الشفعة
 رضاء هم بعد القرعة مطلقا او في اقل من ثلثها على الاقل في قوله لا يورثوا على
 القسمة من غير قرعة جازوا في الاقل واحد **القول** في الضميمة والى الشك
مفتاح من وقع الا لا في غير بيعته واشتراط ان يكون اربع منها فهو ضابط
 او للمعاينة قد رتبته وقررت للمعاينة فبما حقه في قوله لا يورثها شيئا
 او فساد الحق بفساد بعضه وطرفا في كل ما له للمعاينة المارة المشكوك في القرض
 بما في حكمه والتمتع من اجازة من القرض وغاية اشتراط التاجيل عدم حمل القرض
 بعد الاجل لا غير **مفتاح** الضمانية تابعة بالتسليم المستحقة واجازة العمل ان
 مستأجرة هو الا ان يورث لها الله للمعاينة لاجل ان النكاح تابع لما لا العاطفة

القرض المارة من عينا
 وفيه في غير

كذا للشيخ فيما بقي وقيل فخرية بين الشيخ وبين الشيخ في الحقيقة واسما الى الشيخ
 سوا لجزء ولما فهم المسكن فاعاد صاحبها ومكتوبه بلا فوات شي من شرائع
 وان قل سقط الجار على الارض ولا بالعتق فيسقط في المصلحة التي يتناها ولا العتق
 وقيل يرجع على مولاه بالجزء مشكوك في تلك المدة وصحت فيه ولا بالمولد لا
 انما شرط لا انتفاع بنفسه لا صاحبه الدوام ولا استصحاب قبل بطلان وقيل
 يبطل بغير الموت المستأجر وروى المخرج والشرط للحيا ولها اولها حرجا ولا اجنبى
 المدة جاز للغير لزوم الشرط **مفتاح** يشترط في العتق المجرى ان يكون ما
 يصح لا انتفاع به مع بقائه حينئذ ولا في غير المشايخ والمعتق اجماعا
 لا كما في المصلحة استصحابا للمصلحة عموما في ذلك والعتق في الانتفاع ان
 يكون ما ينسحق بالعتق ايا ما كان من غير استصحاب والمدرع والدرع لا ينز
 للعتق والعتق والعتق والعتق والعتق والعتق والعتق والعتق والعتق والعتق
 المجرى لا يذلل لغيره ما يصدقه العقل ويجوز استصحابه والاراء للاضام
 وان كان المكون الاعظم في الدين وهو عيون تالفه لا نفع مدع اجماعا لغيره
 محل الولد ونحوه ويصح التزويج فيه ونحو ذلك وتورد المصنف في انما يوافق
 فانما ضمن لكم ما تضمنه اجروهم ولقعد النبي والامة عليهم السلام وان المالكين
 تابع كثره في غيرهم وقوله فتمت وان كان هو معتق من غيره وكذا في ذلك
 في استصحابه والرجل للمصنف والميراث لا يستفاد ونحو ذلك ويجوز استصحابه
 انما هو ليعمل به لا ان يفرق بغيره راجح فضلا عن ما احسنه نعم لا يثبت لها
 حرية الميراث بل للمالك ان شرطه ان يكون موقفا والوقف بشرطه ان يبرره
 يتنا في الجادة كذا قالوا **مفتاح** يشترط ان يكون المصلحة مملوكة اما بغيره للغير
 او مشفوعة فلو اخرج من المالك وقفت على الاجازة وقيل يبطل والاولى
 ولو اخرج الوصي مباحة فله ان يملكه فيها بطلت في التيقن ونحو ذلك في المقتل
 وانما انفق الباطل فيه وفي غيرها من المصلحة للغير بعد الوعد قوله **مفتاح** لا يشترط

ان

وقد

ان يوجز عتق كاستيفاء من الاخير وقيل لا يجوز تسليم العتق لا باذن المالك
 فان فعله عتق به دفعه الصحيح جاز استا جازة فاعادها غيره فتنقعت
 فتنا ان كان شرط ان لا يركبها غيره من غير ما شرط لها ولا لم يملكه غيره
 قبله لا في جزاء اجماع المستأجر للغير بغير ان يكون له الجزء الثاني لغيره
 سواه وفي اوله خلافا لكثر حيث منعه من اجارة السكن والحان والاكابر
 بالكثر ما استأجره ان يجره بغيره لغيره لغيره او يجره ما بقا بل المتفاوت
 وفي المصنف لرجل ميتا جاز الدائم براجها بالكثر ما استأجرها قال لا يصح
 ذلك لان جرحه فيها شيئا وفيه في ذلك ان استأجره في حقه ومعهما شئ
 اخرجها بالكثر ما استأجرها به ان يحدث فيها حرجا او يجره فيها حرجا
 وفي ان يجره في الرجل يستأجره لغيره براجها بالكثر ما استأجرها قال لا يصح
 ان هذا ليس كما تهاوت ولا كما لا يجزى فضل الحان وروى الاجماع وفي بعضها
 ولا مثل الميراث فضل الاجرة لغيره لغيره وفي المصنف اذا قبلت لغيره
 براجها فضله فلا قبلها بالكثر ما قبلتها براجها في الذهب في المصنف
مفتاح للرجل نفسه العمل ان يستأجره المالك او شرطه العمل بنفسه فاذا
 استأجره لغيره براجها ما استأجره في كراهته ومعه قوله وفي المصنف الرجل
 يتقبل بالعمل فلا يعمل فيه وبهذه في غيره بغيره في ذلك ان يكون قد
 عمل فيه شيئا وفيه من الرجل للمالك في يتقبل العمل فيقطعه فيقطعه
 ويستفضل في ذلك ان يجره لغيره وفي معناها اجزاء **مفتاح** يجوز
 للزوجة الميراث المدة نفسها لا لزوجها وفيه مع اذن الزوج مطلقا
 عندنا لانها ما لم يملكها نفسها وبدون اذنها منع شيئا من حقوقه
 على اذنها فحقها للمالك ما سبق حذر ان يمنع فقولا والجار اذا قارب المالك
 والعمارة والزوج انما يملك منها مع الاستمتاع خاصة ولو شرط تقدم
 الاستصحاب على الكاين فلا اعتراض الزوج فقطعها سبق على المستأجر وله

وان قبلت انما تستعمل المصلحة
 ان قبلتها بالكثر ما قبلتها بالكثر

وتنقل الاملاك ان يعيد بالقدرا وكما ان المسامحة قد صحت مع كونه غير متعدي مع
ذلك ان لا يرد على الحق الا الصلح وهو غير متعدي لكونه صا حيا الحق باطلا بغيره
المتدرك وانما ينكسر الحق بغيره بزيادة عن الحق بل بغيره فاما دور على ذلك
على العالم اعلام الحاصل ايضا ان هذا **مفتاح** وهو الصلح على غير وجهين
منفعة وعلى منفعة بعين او منفعة دون الحسن الربا يكون له ربح في الاجل مستحق
فيما يدبره فيقول له اني قد في ذلك اذ انا اضع عنك بعتك او يقول اني قد في
بعضه وان ذلك في الاجل فيما بين عليك قال لا امرى به يا سا ان لم يزد على ذلك
قال اني قد جعل ثنائه فلكم رؤس اسو الحكم لا تقبلون ولا تطعون وفي معنا غيره
بل يصح على مثل اسقاط حيا او حق او ربحه في حق وسوق وسجيا يتقدم فاما
للمعنى الثاني للعدم ولا يعتد به ما يثبت في العرف اذ ليس في حق البيع الذي
له صلاحيته وفي جريان الرأيا في قولان ولا بد ان يكون له عوض معلوم لم يمتنع
الغير واذا اسطاع لشركا بعد انتمائه الشراكة وادارة العنق على ان يكون الربح
والمشرك على حدهما ولا ينفردا اسما بل يصح **المثل** في الاقامة **الانابة**
مستحقة مع الاستقامة في البيع والجماع وهي في العقد عند ذلك لا يثبت فيها
شفعة لانها تابعة للبيع ويرجع كل عرضا للمسا حيزه غير مادية ولا نقصا
فان اشترى هذا احد ما بعد لما شافته لم يمتنع لها ايضا ان الزيادة والنقصا
او حكا وفي العنق في رجل اشترى ثوبا ولم يمتنع على صاحبه شيئا فذكره ثوبا
على صاحبه فاق ان يثبت له الا بوضعية قال لا يصح له ان يأخذ بوضعية ما جعل
فأخذ فيها حيا كزمنه وده على صاحبه لا فلا ينادى ويختار العود بغيره
ان كان مثليا واللا يثبت وقيل بطله مطلقا وهو ضعيف والاعتبار بالقيمة و
الشفقة كشفا لثقل النسيان او يثبت فيه وجه آخر وانما المتصان مع
دون الفصل وان احدهما حيا وحدهما واقع باحرازه منتهى قوله وكذا انما
بغيره غير قبل الاحداث وبعد رجوع بالتفاوت وان تقايلا وفي البعض قسط

والفاصل الا ان لا يثبت اسفنا
وتقايلا او قبل بغيره او قلنا
في قبل الاخر ولو كانا يراهما
البيع والنقص الا ان لا يثبت
لم يمتنع اسفنا على عيلا او غيره

احد العهود على الآخر ولا يسقط اجرة الدلالة بالتقاييل سبق الاستحقاق وكذا
اجرة الكيال في النور انما انقضاء **باب المالك** في المداينات وتوابعها
المثل في الدين قال الله تعالى اذا تدانتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه
وهو يشمل السلم والقبض والقرض وغيرها **مفتاح** بكرة الاستدانة
من غير ضرورة للعتبة وقال الحلبي يقرض المالك له ما يقتضيه به لانه يمتنع
وهو في ذلك المالك الذي يملكه على حاله اذ انا لكرهه شديدة ولو كان له
من يقتضيه عنده خفت لكرهه للثمن لو خاف التلف منه فها وجبت **مفتاح**
بمقتضى الاقرار في اية من عينة الحاصل والمعاينة على التبر وكشف الكربة و
للمتبرع بالمعنى من ان الصدقة بعشرة والعرض ثمانية عشر ومنها ان القرض
افضل من الصدقة يشترط في الغاية ما يحصل من اذ باره ينقل ثمنه ويحب
الاقتضاء على القرض في شرطه التمتع حرره وكان دينا او يمتنع المالك للجماع
والقرض عينا كما دافعة وحررا او غيره للاشفاق نعم في ترجع للقرض بزيادة
في العبر والصفحة جاذبة للجماع والمعتبة المستفيضة سواء كان ذلك
يتمها او لا ستاد او لا ذلك خلاف بل لا يمتنع بالاشتراط ومن يمتنع
بغير التصور المطلقة للثمن كما فصل في المعتبر فلا حجة في غير مناصح
انخذ القرض بل المالك مطلقا كما في جملة **مفتاح** وبطلان المعتبة لا يمتنع
وفاقا للشبهة لان القرض هنا فرع المالك فلا يكون بشرطه بله وليس القرض
وفاقا لذلك لان قاعدة المالك التسليم وقيل ان ذلك للمعنة وان الاستدانة المثل
او القيمة انما كان بغيره العبر ولو بالملك فاذا امكن الرجوع الى العبر بغير
حيث يمكن لا بعد ان يعلق اليه والمطالبة بغيره على حدة العقد وياق ما يجزى
انما لا صلاحيته لانه ان لا يسلط على غيره من الارضاء والثابت بالعقد
والقبض للقرض انما هو البذل فيستحق للملك ان يثبت للمزول **مفتاح** للشبهة
جواز العقد بل ادعى على الاجماع فلن شرط المتاجيل في لزوم الا ان يمتنع في ذلك

نفس

باعتبار احتياجا واذا اقصى من الميت ثمة برئت من ذنبه بخلاف الحيوان لو كان
 شيئا لم يكن معا قيا اذا لم ينقص في حصيد وكان في غير الاحتشاء كما يستقام
 من الاجزاء ولا شياخ الدوا ولا الحياضة الذرية المقتضية الا اذا كانت الدوا كبيرة
 او مقتنة على ما قبل **مفتاح** لا يخلو على الميت ولا جسد ولا ملازمة الكتاب
 والسنن خلافا للمذاهب وقيل لا يخلو قيا انفق في المعاصي وان يخلو في خاتمة الجسد
 جاز لا لا كما رواه الحنفية من استقام مع التوبة ومنه الفتاوى مع المكتبة في جماعة
 والفتاوى للميتي اعلامه بعد الداية واذا كان مكتسبا قبل امرا لا كتاب و
 الاتفاق بالمعروف على نفسه وفي الموضع في الاصل في الذرية والميتة
 العلامة خلافا لغيره من اصحاب المكتبة في الجسد ولا في خلافا لغيره
مفتاح يثبت لا صا ولا يثبت في الميت لكن في حقه خاصة ويثبت في الميتة
 مع القيمة في الذرة العامة على ما امره لكن بشرط ان يكون على انبات يتقن
 المتقن او الشهاوة على النقي العرفي في مسرعة لا في غير مسرعة ولو كان له اصا
 لو كان له اصل للمصرى لا لا لا يثبت له صا وقيل يثبت حتى يثبت الصا ولا فلا
 بقاؤه في المال في يده وقيل لا يخلو العزما على عدم التعلق واذا شهد الميتة
 بالتلف حتى يوافق لو كان مخالفا على ما امره وصل للغيراء اخلاد في الميتة
 اقول **مفتاح** اذا كان له كمالها على الاخرين والقد الجسد والنفقة تقاضا فمقتضا
 واما اختلاف الجسد في الوصف والحوالها لتماثلها واختلاف الاجل او كانا قتيبة
 اعتبر التماثل ولا يفتقر على قبضها ولا يفتقر لحدوها لو كان المال اثنان او اكثر
 والشيخ قول اخر في القسمة كما ذكرتها الفتاوى بعبارة **مفتاح** اذا جهل لغيره وقع
 لونهما للمالك ما اذا لم يفتقر للميت من المستغنية ولا يفتقر من اعتدى عليه
 فاعتدى عليه قبل قبضه بالاعتقاد عليه كغيره كما قالوا في الجسد لغيره ومنه من جسد
 قتله بلا خلاف للمعروف بخلاف غير الجسد في اخذه بالفتنة ومنه من جسد معروف
 جسد الحق يستقلها المعاصاة كما يستقل في التغير والرجوع الى الحكم في ذلها على ذلك

اطلعه

احلفه لم يجر ذلك طاعا لسلطان الحق بل ذلك للشرع وانما في غير آخر وجعل عليه
 دراهم مخاريف وحلف عليها الجواز ان يضع الجليل واهم ان اخذت بعد جزم في
 غير على تحلف من غير ان يخلو صاحبه وكذا لو استودعه من جرمية او امانة
 واللووق وفي القصص ان كان ينفذ فلا يفتقر ولا يدخل فيما قبله وقيل كغيره
 الوديع للجميع بينهما وبينه الذي والنا في طاعة المجرة لذلك وجوه بعد مع ان
 لتلك النصوص ما ويلا آخر غير الجاهل لكل هذه وقيل لو كان له اصل الحق يثبت
 يثبت بها الحق ضد الحكم لو قامها ويمكن الوصول اليه بجزء المتقاتل طاعا
 لان التسلط على الال غير خلاف الاصل فيفتقر منه على موضع الشهادة ومن هنا
 منتهى قولنا ان المتقن يولي القضاة ضد الحكم وجوه ما يتأه وجوابه ان المتقن
 ينفذ حكم الاصل في الفتنة على الاستيفاء ويثبت له الحكم مع ان في الحلية
 ان لا يجره على غيره ومنه **مفتاح** لا يجوز تأخير من يملك الحق في الماتية زيادة
 لا تدربا ويجوز تعجيلها بقبضها با برآء وصلى وضعا كما في التفتي في الطبع
 وبدون ذلك لا يلزم الوفاء **مفتاح** متى من في ذنبه مال الغير وفي يده فلان
 منعه من التسليم حتى يثبت عليه قبل ان كان منتهى بل قبل في الودع والقبض
 وقيل وكذا ان لم يكن على الحق يثبت ولا منع الا فلا ان تكلف اليه من ذنبه لا في
 المروءت **مفتاح** يستحق لها اصل الذرة لا في ذلها لكونه وتران لا يستحقها
 في مخالفة البتة ومحا سببه للشرع والبراء المعبر للميتة سيما اذا ما تنفي الجسد له
 بكل وصية عترة اذا حلفها ان لا يخلو فاقابل في صوره بدمه وان لا يخلو بدمه
 بالاصل لم يخلو لغيره ومنه يخرج كذا في الفتاوى والفتاوى المديونية لم يجرها لغيره
 فيرمل يثبت عليه الطعم والمشرطان يخرج لقوله تعالى في سورة طه ان ما كذا
 قاتره وان لا يفر له على غير من لا تدربا وللصحيح غيره فان ضل فلا يفر على ذلك
 ابرام للعرش وغيره فانما اشتد كراهته وجره الجليل وان مجتهدا به من ذنبه الموت
 سيما اذا لم يكن مقتدا لمعروف لو كان جسد قبل ان تدفع اليه كذا فتات نعم قال

جمع عليه كالتحليل على المرحوم طلق كما انما جاءه او بعض صوره كما يظهر من
 تعاليه ليعلم من الجاهل ان التحليل انما هو ان ادق فاعلا حاله يتحقق بتدريج
 للطلبة للتحليل من حيث انما على حاله المتصور عند التحليل فينتهي فائدة التحليل
 بتدريج الال في ذمة التحليل من حيث هو في ذمة التحليل من حيث هو والفرع لا يكون اقوى
 من اصله وانما هو انما هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 انما الال في ذمة التحليل من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 المطالبين من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 خفف التلويح ايضا مع ان التحليل من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 في حاله من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 انما الال في ذمة التحليل من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 لم يزل في ذمة التحليل من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 الايقاع من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 في التحليل من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 جميع التحليل من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 تمام من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 كل ما على حده من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 لما ذكر في سطر من التحليل من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 الاصيل الذي هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 للتحليل من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 لا يصح في الغيرة والاشارة بان الغيرة من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 للتحليل من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
القول في التحليل من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 والتحليل من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو

ونقل

والتحليل من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 رضاء والتحليل من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 بانما يقع من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 لا اعتبار رضاء من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 مختلفين من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 رضاء لان ذلك من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 لور من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 كيف انفق مقارنا لا بعدد من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 فيها من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 على من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 البعض من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 شغل من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 الجواز من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 ان من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 ان من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
القول في التحليل من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 وله من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 وقد ما من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 وهو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 عده من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو
 قطعنا من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو

القول به مقتضى اعتبارها بوضعها خاصة والتمسك بالاعتبار على قول الحق الى ان في هذه
يكفى على التماسك في التماسك صعدا واداء الحال عليه فالتمسك المحرم به لا يتفق بالتمسك
مفتاح يقول المالك في الحال على ما عاين من الجمل وان لم يبره والتمسك خلافا للشيخ
وجاء في حاشيته ان شرط البراءة للحمل الجمل الجمل ان كان زحل جمل فيكون
لذلك انما احتار في سره في جليله قال اذا ابراه فليس ان يرجع جليله ان لم يبره فله
ان يرجع على الذي حاله وفطر لا يبره في الجمل كناية عن صفة الجمل في التمسك المحرم
بالقول في حق الجمل بعد الخطا لم يرجع على الحال على الاصح الا ان **القول** في الكفاية
مفتاح وهي ثابتة بالتمسك والاحكام وفيه في رضاء الكفاية في التمسك لا يخلو
لا فاما انما لا يصح ان يكون الحق الا براءة وكذا صاحب الحق لا يجوز ان يبره شيئا غيره
رضاء وبما يتم العقد في التمسك فلا يعتبر رضاء في التمسك بل يعتبر جليله
مقتضى اعتبارها بوضعها وكذا اجماعا والكفاية عند زحل الجمل جليله بالاحكام
وغاية التمسك التمسك المحرم به على خلاف الشيخ والعلامة في حد قوله على
لا انما لم يرد فيها او يبره في جليله المحرم به الكفاية في التمسك من احكامه فلا يصح
كما لا يثبت انما لا يبره المحرم به عليه وهذا بخلاف التمسك لا انما كان وقفاً ودينه من التمسك
يعبر عنه لا يمكن ان يكون في التمسك ورد بالتمسك من عدم لزوم المحرم به عليه على قدر
اعتبار رضاء له على جليله انما لا يبره من وجوب التمسك انما لا يبره في التمسك كما يظهر
قيل لا يثبت في التمسك الجليل للاصل في الجواز وعدم الاشتراط خلافا للشيخ وجاء في
ان يكون الكفاية جليل التمسك وان يكون الكفاية معتمداً على جميع التمسك في جليله لا قيل
وان يكون الجليل على تقديره معادلاً اجماعاً الى الجمل والجمل الجمل ولو لم يبره في التمسك
خلافا للشيخ فيما اذا انتفى التمسك وكذا العلامة في التمسك التمسك الذي يعمل الا على التمسك عليه
وان يكون المالك يتبع رضاءه وان لا يكون الكفاية على جليله من التمسك التمسك التمسك
وحق التمسك التمسك على الامساق فثبت التمسك بتبع التمسك رضاءها امكن وبعد
بجملتها وفي التمسك التمسك التمسك لا فاما في **مفتاح** التمسك عليها انما لا يبره

انما يتفق وانما يتفق انما لا يبره المحرم به او يبره في التمسك التمسك التمسك
بالتمسك لا فاما هذا فبما يتبعه الكفاية كمال التمسك التمسك التمسك
وزحل الجمل الجمل فاما في التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
وان كان جليله في التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
لكن في التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
خصيصاً في التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
بجملته في التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
على كمال التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
على كمال التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
لا في التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
لا في التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
بعد الجمل الجمل التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
لا في التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
اوقات او سلم نفسه او سلم جليله التمسك التمسك التمسك التمسك
الى التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
فروع في التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
من يبره الجمل الجمل التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
سما جليلها فكل جليلها التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
ولو قيل به ان لا يبره الجمل الجمل التمسك التمسك التمسك التمسك
في التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
مع رضاءه التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
سواء ان يكون التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك
عند التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك التمسك

للاستمتاع بملحها كما ترى **قول** في الغصن لا ينفك قال الله تعالى ولا تأكلوا
أموالكم بغيركم بالباطل **الغصن** يفتق بالاستيلاء على حق الغير بغير حق
عندما عثره بالاستغلال بعدد ما عثره من غيره والاربعون لما حل في غير
خلو في الشا قبل لا يكتفى بوضع هذا لما لم يثبت العا صاحب بده فزمنه من اسان
وايت المرسلة فقلت لم يفسر وان لم يكن ذلك سببا في لا تلاقه وكذا الوعد
مالم يقدر على ما لم يوع به ففقدت قيمته السوية لو تعلق به ما لم يقدر على ما
او كذا في بغيره قبل بل يفتق فيهما من المفسر لغل ولو سكر الدار مع ما كذا في بغيره
الغصن لا يكون ضعيفا عرقا او من الدار وقيل ان الغصن شيا لا يفر من شيا
البدن هو من على شرا الى الاستقلال وغصن الغصن هو ابره وان لم يثبت فيه
الغصن ليعلم ان كان في الغصن لا شجرة والولد في الغصن او من الغصن كذا في الدار وكذا في
ومنها وتعلم الصنعة وكان الصنعة بالاجرة بالعادة فكل مضمون كذا في الصنعة
او في الصنعة او في الصنعة صنف من الصنعة ان الاجرة على استمان الغصن كذا في استعمال
ذات الصنعة او في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
الوسطى او في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
صنف من الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
اهو من الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
قوله يجره الغصن بالام باقيا وان تغصن كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
الصنعة والخط في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
حق في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
وجعل الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
حدث في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
والصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
الزينة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة

سورة ويخيب في العيون بالعين بل لا ينفك ان الغصن بالعين بالعين بالعين بالعين
عنا ودا وكلف الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
الزينة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
اسان او في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
شيا كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
بينها كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
او في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
نقص القيمة الى نقصه الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
وقد لا دفع وقيل وقصا لغيره وقيل وقصا لغيره وقيل وقصا لغيره وقيل وقصا لغيره
خلو في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
الزينة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
وكذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
بل في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
وقول الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
ولا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
عن دية الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
فجنا بطلان الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
انما زادت بطلان الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
الغصن كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
والا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
الغصن كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة
وقيل بطلان الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة كذا في الصنعة

بالعلمية فان كان فيها الاستحقاق لخاصة رتبة على نفسه وانفتح به ابوابه ثم بعد ذلك
بالفقه بعد القول بما يعمل به من العلم فان وجدت طعنا في سفارته فغير على
نفسه لخاصة ثم ذكر ما جاء صاحب فقه على الفقهية وفي معناه غيره وقال
في الاصل في تفسيره في بيان قبله وان شاء الله تعالى في الامم ابتداء ولا سيما في
الاعتقاد لا يقتضيه الاصلاح بل يرتفع به الراجح وتعد الى الحكم ليسمع بعضا و
الفتوى اليها في وجهه اذ ذلك ليس غير فقد الحكم قولان **مقتضى** التعريف في
في التمسك بطلان ذلك بمرور زمان يتحقق به احراز العمل بشرط المسابرة الذي
الحول الاول لا يملك به ان يملك في العلم بالاطلاق وهو لا يقتضي ان يملك
بذلك التمسك لا ظهر القول للمدعي ولا يكون وسيلة الى العلم لما في تفسيره من العلم
وطا في تركه من انكشاف الحق على مستحق خلافا للمعصية ولا عبرة بغيره
الحول به ولا كل يوم انما بل ما بعد تعريفه بما هو الحق في التمسك في الامم في كل يوم
مرة او مرتين ثم كرامة السمع او في كل شهر كذا للمدعي في جميع الامم في جميع
مستحق كرامة كرامة كذا في كل سنة او غيرة الامم كذا في كل سنة او غيرة الامم
ويستأجر لهم من خلق الغرض في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
او التمسك في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
القول لا يترفع في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
الى التمسك في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
حق حفظه بما روي في الحكم كذا في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
مقتضى ما يوجد في الادارة العامة في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
اعلموا فالواجب ان يملك في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
ويوجد من الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
بينها وبين الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
ولا في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم

انما يدل و هو في الحقيقة كذا الكلام فيها يوجد المعاني و زودا لغيره خلافا والاول
التي لا لا العلم في الحقيقة كذا الكلام فيها يوجد المعاني و زودا لغيره خلافا والاول
مرتب له وان كان في الحقيقة كذا الكلام فيها يوجد المعاني و زودا لغيره خلافا والاول
جوفه في ملكه كذا الكلام فيها يوجد المعاني و زودا لغيره خلافا والاول
كالتمسك والغرض في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
والتمسك في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
ولو علم انفتاح على الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
مقتضى من وجد في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
يشتر في التمسك في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
بعضهم بما اذا يقع بانفتاح في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
عصودا بما تعريفه لاداء في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
ويستحق في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
لا في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
عند التمسك في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
مستحق في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
الى الحكم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
فانما في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
او علمها من الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
لا في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
اولا في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
صاحبها كما يشهد في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم
ومما لم يرد في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم في الامم

وغير ما فيها وبين الكواكب وقيل بالبحار لغرض انما هو ان لا يذبح ما كان له
في الدنيا من القيمة ما يدل عليه ان فيها **استباح** يعطى لها من سبل الحيوان والبر
ساقا للشجر للامرية في الآية وتزيت لا ثم على تدبيرها وللشجر المستقيمة منها
اعطى من اوصي به وان كان يوصفها او نصرا في تلك الآية والاداء زلة الشجر الى
الحق فخره ووقته ومن خاضع من من جنتا قال يعني المصل ليدرك خاف وما هو
في قوله جنتا فيها او يبيد اليه ما لا يرضى الله من خلاف الحق فلا اثم على المصل اليه
استباح الى الحق والى ما رضى الله به من سبل **الغنيمة** اذا لم يجر اثم معين وحيثما
او غير من الغنيمة للطلوع الفسق وغيره وجب على الحاكم النظر في تركه وانفاذ الرضا يا في
الفرق والدين وفي امور طاعت الله لا يجادل في كماله كما هو ان هذا الحكم فخر
يؤثره الموضع كما يذوقه قاله كثيرا في من اعدا عنه على التز والفقر ولا من
المعوز الصالح الجليل والفقر لعل في المؤمنون والمؤمنات بعضهم لبعض
خرج من الجمع عليه فحق اليه في الهوى ويؤثره بعض التصور ومع من لا ينفذ
على الاذلة في حرمه وشفق وقد جرد له اما ما ينظر الى الاطفا الى الدوام في
وصايا الله الامور التي تلت وتوزعت فخره وحيثما على الكفا يتطوع المسلم
فضلا على حصوله من غير عزم ثم انه ما لا فخر الاطفا او غيرهم من اعدا
على انك لا يصب على المسلمين من اهل كفا به كما ان كل محتاج واطعام كل محتاج
منها لا يثبت الوصية بالولاية الا بشا هذين سبلين مدلين لاس اهل الذمة
لاختصاص الآية بالوصية بالمال اجماعا متساويا لتمام ولا خاضع اموالهم او يمين
بل خالف في كذا قالوا **كتاب منافع العطايا والموالات** قال الله تعالى في كتابه
التي تنفق اموالها في سبيل الله وقال ما تقدموا لانفسكم من خير بقوله عند الله
صويل واعظم امرا وقال المولى ان تزكوا وجرهم قبل المشرق والغرب الى قوله
ولو اهل على حقه ذوى القربى واليتامى والسائلين والسائلين
وقال تعالى وفي الحديث النبوي ان امانات ابراهيم انتم على اخبر ثلثه والله اعلم

منه او شذوذ

واذا تعذر الحكم
ادعوا الى الوصل اليه
حيثما يذهب المسلمون
ان يتكلموا

بدره ولم ينتفع به بعد سنة واحدة جارية وقيل المستحق للمارية بالقرعة حيثما
استقبل العبيدة لذكر الرقيم وشهد في المولد والولد هذا في الآية
وذلك لما في من الجمع بين السبل والصدقة والتسوية ذلك مستقيمة
الباب الاول في العطايا **الاول** في العطايا والهدايا **الهدية**
هي من الصدقة لا من الرضا بالقرعة ومنها من الهدية لا تقارها الوكيل
ومنها من الهدية من كان الى مكان الموصي كاعتقانا له وتوقيرها له لا يطبق
لنقلها على العتق اذ لا تمنع نقلها والثلث ثابتة بالصدقة والاجماع وقد
اسلم الصدقة من اقره واما الاخران فكل منهما حققة وغير معوضة
وفي الحديث الهدايا ثلثه صدقة سكرات وصدقة مصانعة وصدقة لغير ذلك
والفظة تدل على ان الصدقة هي الهدية فانها عارة بغير طفا لهدية بالحق
الا بعد اهلية الصدقة من جانب الواهب لا بد على الايجاب والقبول لعل في
الذي يراه في تغيير اللفظ والضرورة والعربية كما كونه يفظ الماخوفا انه
لا يشترط طفا فلا واحد لهما على كثر من الوجوه واخفنا العلة من جهة الله
في الهدايا خاتمة في علم اشتراط اللفظ ايضا كما هي في التذكرة وبغير
محتاج بان الهدايا كانت تشمل الى حصول الله على من كسره وقصر
وساير الملوك فيقبلها ولا تفظ هذا واستمر لها من جهة الهدية الوقت
في سبل الاستماع ولهذا كان لا يبعثون على ايدى استبنا الذين لا يعتد بها اثم
قال وما دية العبيدة كانت من الهدايا **الفتح** القبط شرط في ارضه الهدية
بالصدقة والاجماع وان خالفنا ههنا بعض الصحاح وغيره فقد ورد هو بالحق
بغير ضرورة وفي اخر الهدية لا يكون هبة حتى يتبين او في اخر الهدية لا تخلد
بغير حق من نواحيها كما لا يميز بين الهدية لا في صحت وفاقا لظاهر المختلف
للصحة الجيدة جازة فيقال لم يقبلت هبة من اهل بيتهم والتمال يجوز حتى يتبين هذا
جميع بين الاخير وقيل بل يشترط في صحته وتعدا الدور لهما كما كان في التذكرة

وهنا يستحسن انكر احد ايضا ما اذا اشتغل العقل على معرفة كجاجة واشتغال على علم
والعقل على نفس كشيء من عدة واستغناء بالمال على عصبية وغزو للعدو
القول في الوقت **مقتضى** الوقت ثابت بالنسبة الى الاجزاء وهو متوحد في الأصل
الفرق كما في الحديث المتيقن في شدة جده عليه التعريف بالوقت ما يدل على ان
امامنا وسلفه وفي شدة احوالنا قولنا انها اعتبار ان وقت على جهة
كتشعر معقبات واجاعة معتبره والعلة التي وسع انظر لمد معتبره ما جعل في العرف
اللازمة وفي شدة طينة القرية قولنا والاصل لعدم لعدم دليل عليه بالاعتمادات
تفيد من حصول التوازي في شدة عليه ويشترط في هذا ان يلاحظ ان قولنا
قبله كان سيرا في عصره بل هو ما خلا من اجزاء الرجوع بعد الاستعجال على الحكمين وكذا
لا خلاف في اشتراط التيقن الا اذا علم ما يمنع وهو ما لم يقرر في الشهرة واشترط
التأييد ايضا فلو قرئ به بطل الا اذا اذ التيقن في جده لعل من يتقن
غالبا واقته يتقن مع الانوار من وجه الى وجهه وقيل ان وقتة الموقر عليه ذلك
لان اشتراط التأييد لا دليل عليه بالاصول والاعتمادات تنفيها لا يقبل اذ قد
الى التيقن ان الاشكال في معناه ولا يشترط في اللفظ **مقتضى** يشترط في
الموقر ان يكون حينها لعل من لا يتقن مع بقا اصلها فلا يصح في هذا الذي
ولا يلزم لعدم تيقن ما ولا المنفعة لعدم بقائها في الدوام والتمنا تير قولنا
الموازاة ان كان لا يتقن مع بقا عيناها والتمن منع كون ذلك مقصودا للعتلة
ولذا لا يملك وان اجاز لنا لعل في قولنا الا في جوازها لان ذلك لو كان مستلزما في
الايضا لشارد قولنا اما الشاع خلا خلا في وجهه عندنا في وجهه ووجهه وكثير
المسح **مقتضى** يشترط في الموقر عليه ان يكون موجودا في الحلية التمامات وانما
لوجوده وانما كونه حرة عارة وكان تابد للوقت فلا يصح لعل من لا يتقن في
عكس وجوده عارة ذلك ليت وان جعله تاما ولا سيرا يمكن تابد لعل من لا يتقن
تلك مطلقا او ما سوى فاضل القيمة اما على القول بتلك مطلقا فيستحيل ان قيل ولا

ما كان

وان كان يجوز عليه ولو لم يكن بعد ذلك او غير متناهل المقتضات ثم بعده على الموجودات
يملك في الاصل ويقتل على الموجودات خاسرة وان كان لعل من لا يتقن
مقتضى الوقت مع عدم موقر عليه او غير متناهل الوقت وكلاهما باطل ويصح على
المصالح كالقناط والمسا جدها كفايا للموقر ونحو ذلك لانه في الحقيقة على المساوي
لكن هو من الى معنوسا على ما انما فرضه في قولنا انها التوازي مع لعل من لا يتقن
الموازاة للمؤمنين خاصة في الجوارح مطلقا والاعتمادات مثل الوقت على جهة
والكل كغيره الجوارح وقتها في لا يتقن انما الله من العرف لم يتنازل في التيقن لم يتردد
من وبادرك ان يتردد من مفسد انهم بالورد والتمن مطلقا قولنا لا يتقن
يؤمنون بالله واليوم الآخر في ذلك الله وسواه ولو كان اياهم على ما
الاية وفيها ان القدر الذي هو في المودة انما هو من جهة كونه محادا والاولى للفظ
بهم ونحوه من الاكرام والمثالث وجوب الصلة والمخرج التوسعة لها في الكفا في السنة
كثيرا لو كان قبل تنقض المصلح في المصلح فلا يجوز في الوقت على كفا في الابد في المزا
ولان ما في وقت المسلمين وهو هنا في التيقن لعل من لا يتقن كذا في التيقن في التيقن
والعلم في هذه السنة لا يصح لعل من لا يتقن في موقر في العسا في سنة ايسر والتمن
والكتب الجوز ولو وقتها لعل من لا يتقن **مقتضى** اذا وقع في الموقر عليه بوضف او
ضبطه دخل في كل من اطلق عليه للمع اتنا في العرف لعل من لا يتقن على الاملاق
والايجل على المقارعة لعل من لا يتقن في النظر الى الشهادة لعل من لا يتقن في وجود العرف في العمل
على مقتضاها وفيه لعل من لا يتقن في الادات وان وقع في لفظ الذكر كما لها شتيه في ان
اللفظ في المثال نافي تيقنا وفي دخول من تنسب الى المنسوب من جهة انما خاصة
قولنا والمشهد لعدم نظر الى العرف ولفظ لعل من لا يتقن في ايمانهم وفي الجوز كان
ان من يتقن ما شتم واجده من سائر قريشها والصدقة نقله وليس في كل شيء خلافا
للسبب انما في من يتردد في اود وسليمان الى قوله ويصح مع عدم انسا في ليله
بالقول في التيقن هذا انما في ايمان قاطبا او ضدا او غير جاز ان استعمال لعل من لا يتقن

واشهرها التفتاح في الاخير عدم بلوغ قوته منصف ما اوصى له فان بلغت تلك القوة
 واستندت فيه الى الحيلة المذكورة على ما قيل هو كما ترى اما اذا اوصى له ولم يوص له فمقتضى
 فعله مقتضى الوجبة بان لا يورث من ثمنها وعن الذين يابون في ذلك انهم لو اوصوا
 من ثمن ثمنها بالوجبة كما في التفتاح وغيره يقتضي ان الثلث ولها الوجبة او ثمنها
 ويعطى لها الوجبة بناء على ان التفتاح يقتضي من ثمنها في الوارث ما لم يستحق له الا بعد
 الامرين وان غلبت الوجبة في ثمنها فيقول التفتاح ان الوارثين في الثلث والارث لا يترقب
 على شيء كما في آخرها مقتضى من نصيب ثمنها ويعطى من ثمنها الوارثين **فتفتاح**
 اذا اوصى لغيره فمقتضى الوصية من ثمنها في وجهه الوارثين المقتضى خلاف العمل
 فاصح العمل في الوارث لا يقتضي ان يتسلم منها ما وصفت له من ثمنها بل يتسلم ما اوصى له
 ولو اوصى له بالوجبة او ثمنها لم يترقب في وجهه من ثمنها بل يتسلم ما اوصى له
 لا وان تكرر الوارثين فاذا كانت الثلث من ثمنها على المقتضى **فتفتاح** يقتضي ان
 بالمال اثنان من مسلمين عدلين ومن التفتاح يقتضي شهادة اهل الذمة خاصة كما
 في الآية والرواية ودعوى شخصها المقتضى من ثمنها في وجهه ما استحق في الآية
 لم يترقب ذلك من ثمنها الا على ما في التفتاح من ثمنها في وجهه من ثمنها او ثمنها
 بعد سقوط الوجبة في الآية بعد ظهور الثلث وليس ذلك الوجبة يقتضي
 شهادة اثنان من العدلين كما في التفتاح وشاهدوا امر التفتاح في الآية وشهادة
 الامة في وجه ما شهدت به او تقتضي من الثلث والثلث في الثلث الا على
 والاربع في الثلث في التفتاح ولا خلاف في ثمنها من ثمنها في وجهه من ثمنها
 اذا لم يكن من ثمنها في الثلث في الآية وتترتب الا في وجهه من ثمنها في الثلث
 الوجبة على الوارثين بالثمن في الآية وقدر الكلام في ذلك في كتابنا في التفتاح
 من هذا الكتاب **الباب الثاني في حكم الارقاب** **فتفتاح** في الثلث
 ثابت بالقرينة والاجماع وفضلها مقتضى حاله مستفيض في التفتاح وقدر الحديث فيه
 في ما حاشى العلماء من ثمنها في الآية وقدرها كبر في التفتاح في وجهه من ثمنها في

المنازل

وكالات

وكالات في الحكم والقدر العايز عن القيام بكتابة التفتاح بعينه لا انفاقه وقوته
 عتق ولدان ثمانية خاضع للاصح العتق لا كان القرية وفي الحديث لا ما سوا ان يقتض
 ولما كان اما على ما عليه التفتاح وانما جازا لما لا بد من عتق الا في ملكه في الحديث
 المقتضى في آخره مقتضى ما لا يملك فلا يجوز وقول التفتاح يقتضي عتق طرقات الارث
 ولما جعل على استحقاق الارقاب لا بد من مقتضى **فتفتاح** يقتضي عتق العتق اهلية
 التفتاح والقصد كما يستفاد من التفتاح في التفتاح في حصول التفتاح في الارقاب
 بالثمن من العتق المستفيض منها الا مقتضى التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح
 بلغ عتق الطرقات وهو مقتضى عتق التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح
 وفي الاصل في القرآن والاصح وقوله ايضا لا بد من عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق
 فذكر من التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح
 الكتابة الا على التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح
 خلافا للامسك في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح
 على هذا التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح
 وشرط لا عتق معلق على شرط مع عدم التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح
 ولولم يثبت بالشرط بعد في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح
 ان عدم سعة عتق التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح
 للامية اما مقتضى التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح
 سنين فاهيقت فيما تنازع فيها من ثمنها في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح
 في الرق ان خالف شرطه في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح
 عند الرق مقتضى التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح
 شرطه وهو مقتضى التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح
 خذوه في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح
 المستفيض في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح في التفتاح

لا راعى

وقيل في كافي المنصور وهو لم يولد في البيت الذي ولد فيه في جبال عتق
 وعطيد دين قاردينه عليه لم يزره العتق الاخر الا انه مضى في التفتيح اذا ما
 بترك ما احاط به بنده بطل عتقه ما لا يملك **مفتاح** من عتق بنده من عتق
 سرى العتق كما في الخبر من عتق بنده لم يتركه في عتقه فان كان له في عتقه بنده
 ان كان سرى او سرى العتق في عتقه ما بقا ان كان عتق العتق من المنصور منها كل
 شريك في عتقه او ما قبله في عتقه في عتقه عتقه في عتقه في عتقه في عتقه
 كل واحد لم يكن من عتقه من ان عتقه في عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 ما بقي عتقه في عتقه في عتقه في عتقه في عتقه في عتقه في عتقه في عتقه
 من عتقه ان عتقه وان كان عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 الا ان عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 عليه فان كان من عتقه ان عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 في عتقه في عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 على ارقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 سرى العتق في عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 المستند وما عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 والا ان عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 الا ان عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 يد على عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 ويعتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 باعتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 والا ان عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 في عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 للعتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه

الاختار

الاختار من عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 في عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 الى عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 العتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 الا ان عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 العتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 عليه ولا على الميت وان كان عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 فعتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 في عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 في عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 لولاه وان عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 يعلم ان عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 على عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 ان عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 القريب من عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 وان عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 الكلاية عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 والعتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 من عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 في عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه
 قال اذا مات الزوج عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه عتقه

على العباد والمقوله لفظها الصحيح كما يتكلم فيه تعيين العترة والاجل وفي
افتتاحها القول اذا اودت فانتم جميع نية ذلك الام لاكتفاء بالشيء مع
قوله اجمعها الثاني في لفظها في هذا المعنى في تصرف اليد وان كان
لها معنى آخر ولا يصح من دون الاجل عند الاكثر انما عا لمتكلم في العترة من
الاذهاء حال لان ما في يده لسيده وما ليس له يده متوقع للمحصل فلا بد
من غير الاجل لئلا يتطرق اليها لاختلافه في الحال والى لئلا يصلح العترة
ومع الامر من خصوصاً على القول بكونها بيعاً وصفاً بعين لغيرها لئلا
لا كان حصول المال في كل وقت بتعبد العترة ولو بالاختلاف في غيره فلا بد
الغير من كل اجزاء احد خلافا للعامة ولا يصح من لئلا اما للقول في
بخلاف الكتب لغيره من وجهين أحدهما ان العترة لا بد من وصف العترة
بما يرفع به الجاهل لما لا كان وصفاً كالحذوة واليناء والخصاية فيلزم
يكون ان يتجوز في حقه ويجعل ملك مملوكاً فاما لصاحب المالك فيلزم انه
ان لا يكاتبه لعل العترة قال في **مفتاح** ان اطلق العترة احق بكونها
ادق وان شئت لزمه في الرقبة في قوله لا يصح الا باذنه الجميع لا بغيره
وانكر العامة الاول ثم ان يمتنع من هذا القول والافق بغيره بمتكلم في العترة
او يمتنع او بان يمتنع من حال العترة عند العترة في قوله لا يستند الكل
ضعيف سنداً ودلالة في النص ما في قوله لا دل حيث قيل في دفعه عليه
قال في دليله لغيره اخذوا ولا فرق في ذلك بين العترة في البيع وفي العترة
الا انه في العترة لا يصح الاستعداد ما في قوله وفي قوله العترة من مطلقا
او من جهة الموطاة من المطلق مطلقا او المشروط من جهة اوجه الموطاة مطلقا
والطلق من جهة الموطاة الموطاة الموطاة من جهة الموطاة الموطاة من جهة
مطلقا في قوله لفظ العترة والحق لا يمتنع من جهة الموطاة الموطاة من جهة
عليه اذا وجرى ما يقتضيه لزم ان يتكلم في قوله اما ان كان ما لا يصح من غيره

انقلا

انقلا على التباديل ويقتضي العترة عليه مع غيره لما في قوله اما في العترة لا بد من قوله
حق يقتضي ذلك من وجهين أحدهما ان العترة لا بد من قوله اما في العترة لا بد من قوله
او لفظه من جهة الموطاة الموطاة الموطاة من جهة الموطاة الموطاة من جهة
موطاة الموطاة الموطاة الموطاة من جهة الموطاة الموطاة من جهة
وانهم من مال العترة انما كان في المستفاد من الاختيار انما كان في قوله
ثم العترة في قوله ان لا يتصور شئ من ذلك انما كان في قوله انما كان في قوله
ذلك انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله
يفعلون ذلك وفي غير آية اطلق ما كما يقتضيه شئاً وهو قوله **مفتاح**
يجوز في هذا العترة انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله
من الاختيار ولا يخلو لفظها كما في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله
الكتابة بملوك كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله
البيع من العترة في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله
المشترى في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله
منه من الاختيار **مفتاح** المالك في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله
في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله
ما يقتضي بالاشتراط لزم انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله
من الكتاب في تحصيل العترة وانما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله
ما في العترة من معاونة في تبعية بالمال في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله
من العترة في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله
ويقتضي كسب هكذا في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله
ايتم الا ان يمتنع من جهة الموطاة الموطاة من جهة الموطاة الموطاة من جهة
انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله
بين العترة ولا يمتنع من جهة الموطاة الموطاة من جهة الموطاة الموطاة من جهة

بما انزل من قبله من ان يتكلموا في الحيا فترى انهم
 ان يكونوا به وقبل اذا اقتضت المسئلة فولية من لم يستكمل الشرايط انقضت
 ولا يتدرا ما له المسئلة وفيه تردد وفي جواز اخذ الاجرة على القضا او لا
 او لا ترتزاق من بيت المال خلا من معنى البحث فيه في هذا **باب الحديث**
 في حق القضا في جعله لا من قبله ما يحتاج اليه من امور يملكه ليكون على
 بصيرة فيها وان ينزل في وسط البلد المستوية بين الخصم في سائر الطريق
 وان يجعل بينهما ان لم يفتقر غيرهم وان يجلس في موضع بارز مشهودا ونقدا
 ليسهل الوصول اليه وان يستقبل القبلية في جوارحه لتسهيل الفسيلة **باب**
 يكون وجوده التام فيها نظر الاجرة المسئلة وهو اختيار الاكثر وان ببدا
 بلخذ ما في يد الحاكم المعروض من سراج الناس ووقايهم ليعلم قضا ميل احوال
 الناس ويعرف حقهم ووجوبهم ثم يبالى من حال الجورين وعرضهم فيستبين
 لم يثبت طمسه موحيا طلقه وكذا من لم يقدر في خصم بعدا شامحا ليدان
 او على ان خصم له في خلافه مع ذلك فلا ان ثمة احوالا وصيا على الاتام **باب**
 وهو شهور وصانتهم وعرضهم في المال له يفعل بهم ما يجب من اداء او استقا
 او تضمن ثم ينظر في الامانة لها خطير الاحوال لئلا يجرى على يد القوي فيفرض
 القادر ويعد الضعيف بمشارعة او يستبدل به حيلة اقتضاه وانه ثم ينظر
 في القبول او اللقيط فيبيع ما يغني عنه وما يستوعب ببقية عنه ويعمل فيها
 على ما يشق ويقد من كل نوع من ذلك لانه لا هم ولا هم وينبغي ان ينظر في احوال المشتبه
 حكمه فان اخطأ بتهمة وما اتلفه خطأ فعلى من استلها لكا في الفرض فينبغي ان يجمع
 فضايا كل اسبوع ووثايقه ويحصره بكتب عليها تاريخها وانها لمن هي فانه يجمع
 كل شهر كتبه في شهر كذا او سنة فتنه كذا او يوم فيوم كذا ليكون اسهل عليه
 على من جده من الحكم في استقرايه المطعوب منها وقت الحاجة واذ اخذ كتابا
 وجعل في كتابه بالاعا عا خلا سلبا صلا بصير الميوسا فغدا حقا ان كان مع ذلك

فتبين

فتبينها جيد الحيا كان حشا وكما ينبغي ان يحاسب بين يدي عليه فتبينها
 واذ اخذ من المخرج لم يقبل عتقا الا اذا كان هذا من هذا لا يستحق عليه الا
 واذ اخذ من احد الغريمين قامة برقت وعلم ان الشيا الذي له المكنون وكذا ان تقتضي
 غنيبا ان اوجاب اية بغيره وبالحيلة ما يشغل النفس كما يشغل من الغيب وان
 يستعمل لا نقبا من المانع من لا تيان با محتمل والقياس الذي لا يؤمن به من جرة
 الحسب وان تعبر بالمشا دوقيا دون غيرهم وقيل يجوز وان يتخذ جبايا وقت اقتضا
 وقيل يجوز بعد اتمامه وان يباشر لها ملاك لنفسه لانه قد يفي في القضا
 فيقبل قبله من جباياه وفي الحديث ما عدله الى ان يقر في عتقه **باب** جعل
 للقضا داما وقيل با حاشه وقيل با استقباله وما ضعيفا وفي الحديث
 النبي ته جبهو المسك جديا نكم وجماع ينكم وخصم نكم وضع اصولكم **باب**
 ان الحكم القاضى لا يوجبكم بموجب على النشا في الجهر فيه وجاز الامضاء كذا في الحديث
 وفيه خطاؤه وجعل عليه مقتضى ولو كان الغريم محسوسا لم يقبل الامور في الجهر
 في حكم القضا وكذا في ادي الحكم عليه ان لا يجرى له في جهر ولا في جهر ولا في جهر
 ولم يتم له ذلك **باب** يجوز على القاضى اخذ رشوة بالاجماع والنصوص **باب** ان
 لها انها حاشية الا في الجهر وان لا اذا لم يكن التوصل الى جهره وقيل اذا كان
 يحكم بالحق وان لم يرتفع جازا الضعيف لا قلة وليس شئ وكذا يجوز على قضا الهدية
 اذا كان المهدى خصومة في المال لا يرد عدا الى الميول وانكسار قبل الحكم كذا اذا
 كان من قبله بعد من الهدية لا قبل ترقى القضا لان سببها العا فلا حرا في ذلك
 هذا بالاعا في قوله وقد ربه سمعت ما لشرط على القضا صهرا واحدا جعله
 ليحصل الحكم بينهما من غير احتيا والحكم لا حدهما بخصمه بل من انفق له الحكم له
 منها على اوجه المعية جاز عند بعضهم اذ ليس فيه تهمة ولا ظهور عرض في غير مستاب
 الهدايا او قبولها مطلقا وليس جاز الا بعد جبر لا خلا من **باب** في كفاية
 للكمة القدر تعالى واذ احكم بها فانما من عكولها **باب** في كفاية التسوية

من دعا به الغريم وهو اهل بيت **مستحق** حاله في غناه يكون ان دعوى جديفة الميراث
الظنون فيها ينبغي كالتهمة في لانه على الشك وان جعلنا المنكر او قضينا بالانكول فلا
كلما كان مقتضى البرية الميراث فتردها لعدم امكنه وفي جملة الدعوى الميراثية
وفيه خلاف انما لو كانت دعوى الميراث او وصية سمعت قول واحد لميراثه فلهما
بالجهر **مستحق** لا بد من كون الدعوى صحيحة بغيره لا بد من كونها صحيحة لم
يصح حق دعوى الميراث لان مقتضى الادلة في دعوى الميراث هو ان يكون هذا
بمثابة من لم يسمع لاحتمال ان تلهها في ماله غيره ثم يقره ولا يقتصر الى الكنف
والتعديل عندنا الا في مقتضى الخلاف في الاسباب بالوجوب من مقتضى الادلة
وان فاشنا لمقتضى الاستدلال واستدلال العامة في الحق وانما كان ليصح والمك
ومنه من مقتضى المكاح لان امر الزوج يوجب على الاحتياط كما تقدم والى الميراث
لا بد ان يكون كالدائم الميراث اما في الميراث او في الميراث في الميراث ولا بد
الا ان اسبابا مستحقا وكيفية وفي مقتضى مقتضاها حرج شديد **مستحق** اذا
الحاكم هذا في الشاهد في مقتضى مقتضاها حرج شديد **مستحق** اذا
على المشهور لان مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
بالجهر في مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
كالميراث في مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
الشهادة في مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
منها الميراث في مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
الآخر ان مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
شهادتها في مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
ابعدوا عنها على مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
يعمل للمقتضى ان مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
الاخفاء بظاهر الحكم ان مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى

كارتطاعه فاعلم ان ما جاء به من شهادته لا يثبت به ما حلف به من ان لا يثبت به
بغيره على مقتضى الادلة في مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
في الخلاف في مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
ما كان في ايام النبي صلى الله عليه وآله ولا في ايام الصحابة ولا في ايام التابعين
هو مقتضى مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
على مقتضى مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
وبدل مقتضى مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
مقتضى مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
كما في مقتضى مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
الميراث ولو توارثوا ولم يكن مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
عن التذكية سارا كما في مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
انضما لا يعرفون لاجل ذلك كما في مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
العدا لم يحكم باستمرارها ما لم يقتض مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
تغيرها فيها استنادا لمقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
الشروط المعتبرة في مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
لوتار الشبهة بالنسبة ليقبل شهادته تدل على مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
في مقتضى مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
لا يجوز الحكم ان مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
كلما لم يقتض مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
ايضا كما في مقتضى مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
بحيث يقتض مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
ويقتض مقتضى مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى
الاقامة ولا يقتض مقتضى مقتضى الشهادة كما بان في الجهر في مقتضى مقتضى

موجب اليقين ما لم يرد على العلم كمن لا يرى الا نكاحا تاما سلفا او مع ذكر المهر والنفقة
فتح الحلال ولا نكاحا ولا يكتفي بالحلف على نفق الاستحقاق وطهارة قبله والعدول للمصلحة الشرعية عليه
والاستقام على العلم في الغاير مع العلم ان غاير من حاد عليه فكذا لا بد ان لا يخلط
على نفق الاستحقاق فحقا جابت اليقين في انما نكحنا نعم لغير العلم صرف ضمن فيه وفيها
نعلق بغيره صحيح بالعدول الى العلم ولو ان العلم لا يراه ولا يقين في حق الغالب حيا
والعلمي سكر فيمكن المدعى اليقين على ما الحق ولو حلف على نفق النكاح لا يكتفي
بغيره لان ما يات خلافه وان كان حاد وليس في هذه الدعوى يمكن البينة لولا ما
المدعى ولا لا يثبت على الاصل وفقا للمال **فتاوى** يتصل قوله في حق
ولا يبين من راضع كثيرة كالواحد في فصل الصدقة والقيام غرافا من الغزير او ادعى
ايضا في فصل المستاجر على ان كان له مال المشروط بالبيعة لا يستحق على المبيع
والصلوة او ادعى صاحب المصنوع ما يراه في شئ من المثل او ادعى بعد المثل في نقصان
الوادعي انما لا يسلط قبل المثل في غير ذلك ويصحبها بعضهم بكمال ما كان في اليد
وبما يقدّر تعالى ولا يعلم الا من قبله ولا ضرر في مثل هذا ما يعلق بالحداد المتعذر
وفقدوا بما يتقبل دعوى المهر في المهر اذا كان حادها ما كان من مدها من مدها
مضمون بلا بدنة دون دعوى وجهها ما يوجب **فتاوى** بالاملا صلاية تفتي على طاعة
من غير بدنة ولا اقرا له صلاية لا تفسد بطلان التهمة على المانع من طهارة ولو
على المثل على ان يثبت له وعلى المثل في ذلك وفي الاخبار واما غيره من الغفلة في المشرق
فلا بد من العلم في حقها حاد بغيره فيلزم يقتضي لان بغيره ونزكية لنفسه وقيل
بقتض في حقوق الناس ومن حقوق الله سبحانه في حقها ببينة على الخصم والمساعدة
فلا بد من سبها الغفلة بالعلم في قوله المهر والملاحة لو كانت لهما سبها ببينة
لوجهها ومنهم من يحس في بغيره مستند وعلى التناظر يقتضي حله بلا خلاف في نزكية
الشهود ومنهم من يقول في الدوا لفسد وقالوا في حذوه وان لم يرد بغيره وقيل في
ان يكون في حله الغفلة وفي العلم غفلة الشهود فيينا او لا يكونهم في تحرير من اساءة اذ

في حله وان لم يعلم غيره ولا من يثبتونه اقامته وانما الغفلة وفيما اذا اشهر
فان لا يقتصر على هذا **فتاوى** انما حكم الحاكم الا بالآخر اما بالكتاب والحد
عند اهلنا سوى الاستحسان في حقها انما سر لا يخلط بمثل التزوير وعدل العقيد
واما في القول بشا فبما والشهادة عليه وفي كل منهما خلاف ولا يصح جواز انما
بعضا للعلم على المصلحة لاجتباب البينة في ثبات الحقوق مع ثبوتها لغيره وقيل
الشهود من الملة لا يثبت احده او تعذر ما وندم ما حدة شهود الغفلة او يقتضي
المستقل والشهادة الشا لفة غير مسموعة واما الشهادة على الحكم في حقها لولا
فيكون مسموعة ولا تان لولا شيع لطلعت الحج مع نظام والملة ولا على الاستمرار
للمسيرة في اللفظة الواحدة ما ان يرافعه الحكم على المأخوذ ولا في العيون او تصان
او كما حكم عليها الزمها الحكم بالكتاب لا في انما اذا كانت البينة لانها تثبت
ما في حق الغريم بداهة او ادعى اليماع والمهر في منع الاول لا تفتي في حقها
بالكتاب بل في حق البينة نعم في حق الخصم في ذلك على حقوق الناس ومن المهور
وغيره من حقوق الله تعالى لانها مبينة على التفتيش في حقها في انما على
البينة ولا يرد من شرط الشئ الشهيد بغيره بل يرضح لهما لزمه وانما على الشئ
وقيل في الحكم حتى يتبين ولو تعذر الى الاول موت او غرلا وجوز لم يقدح ذلك في
العلمي وان تغيرت بفسق فخرج في حذوها لانشاء به بالحد الا ان يكون ذلك
بعد انشاد الشئ فلا اثر له وكذا في انما لغيره من الكتاب ليركنا بطلان
من قاست حذوه البينة بان لا يقر حكمه بداهة شهدهم عليه حله اذا التزم
لما حكم انما ما حكم بغيره من الحكم **القول** في الفراق **فتاوى** قد غفر
بالغير المستفيض للحج على البينة على المدعي واليمين على من انكره في حق
انما في المثل في قوله افقتته الظاهر البينة اقرب من اليمين بل انما في حله
المنع فطلعت البينة على المدعي لغيره في حقها لضعف كلام المدعي ومنع من المنكر
بالحد في المصلحة لقرعة حذوه واختلاف في تفسيرها فغير المدعي واليمين في لولا ترك

شهادة الشريك الا في شئ فيه مضبوط وما وضع من كتمان في العا حلة عي شئ
 للمنازة ولو قيل يخرج شهود المدعى على الموكلة اما عداوة دينية في سلب حد الحق
 زوال الغيرة من جميعها في سواء بلغت حد الشكامة لا ما للشهادة ولو لم يبلغ
 عداوة حد الحق قبلت وقيل شهادة الصديق لصديقه وانما كانت بينهما
 الصلابة والملاطفة لان العداوة تمنع التسامح وكذا الغيرة تمنع مبدح حق الاب
 والابن للصلابة والصبر منها الصحيح يجوز شهادة الولد لوالده والوالد لولده ولا
 لاخير واشتراط في الشهادة منية عدل اخر ويدخل في الاصل والحق والعدل والعدل
 لشهادة مثلهما يقبل في شهادة الواحد من غير شرط في الحد لثبوت
 للصحة يجوز شهادة الرجل لمرأته والمرأة لزوجها اذا كان معها في حال العمل
 الفرقة خصوصا من زوجة فروع مناج وسداد عقل مثلهما والحق في الزاوية منية
 على الغالب في الفرق من عدد شريتها بالمرأة الواحدة منفردة ولا منفعة الى اكون
 بل يشترط ان يكون معها غيرها الا نادرا كالمروسة لزوجها فلا بد ان يكون معها
 اشترطوا الصفة مطلقا ولكن ليس يقبل شهادة الغريم على قريبه مطلقا على الوجه
 وفاقا للشهد والشهدين لا صلوات العوا وتخلقا فلا كثر فيها اذا شهد
 على اهلها لانها ليس بها لغو وقا الما مربية قوله سبحانه وما جاء في الدنيا معرا
 ولا يغربا في زمان قواله وورده مما لها طلاقا في فقه من الحق بين المهر وفي كاتبة
 عليه حديث اخر ان طالما او معلوما وقا آخره ان شهدا على امره عطفه وقا ان
 كونوا قريبين بالتحس شهادة الله ولو على نفسك او اهل الدين لا قريبين وفي
 غير واحد من النصوص ان شهادة تعدد ولو على نفسك والوالدين والا قريبين
 ودعوى الاجماع ممنوعة كيف وقا في الحقيقة السيد وكثير من المتقدمين لم يقر
 له واخرون اظهروا خلافه في الشهادة لقولان وقيل شهادة الضيف بالضيف
 وعلى الموقر لا بأس بشهادة الشيف اذا كانا عطفيا صابنا وفي العجريا وامام الجيرا
 قوله في النسخ خبرا رجلا على الكراهة جمع بينهما وبينه الاخر كرهه شهادة الغير لثبات

وله بأس

وله بأس بشهادة من لا بأس به ولا بأس به بالبعد عما وقع له اذا كان هناك ثقة
 بطلبه في اودع من تركه لو شهد من استاجر على قصارة الشربا وخيا طوبه
 والمسترة بالحق اذ اقرت شهادته وتقرت باطلا في تلك الشهادة بعينها قيل لا يقبل
 لثبوت وضع عا لا كغيره في نفسه واعتباره حاله في القدر الا في القول مع ظهور
 صدق قريته وانما السائل بكفتم يقبل شهادته في القبرين وعلا في اسدها بان
 اذا اظهرت من ان منع محظ وحده ايماء الى قصته ولا في ذلك فريته بها ان النفس
 فلا يقبل من رجل للفرقة وقيد به جماعة بالذم لثبوت الضرورة لولا ذلك وسر سبابا لثبوت
 للمرجع في الشهادة بالكيادة لثباتها قيل استنفاد الحكم سواء كان بعد دعوى كذا
 ام قبل فلا يقبل في حقيقة الامر من غير وطيل حاله ووقف في ذلك كما ورد في حديث
 ثم يجوز في بعض الشهادته قبل ان يشلوها وفي لفظ آخر في طوبى لا كغيره في شهادته
 الواجب ان لا يستشهد بها ما في حقوق الله المحضه كالزنا او المشرك كزنا كزنا وفي
 الصالح العلة فقه لا اعلمها بالقبول كما يستنفاد من لا خيار لعدم التمسك لها فلم
 يشرع التبع لتعطلت ولا في دفع سر الحسبة ولهذا سميت بشهادة الحسبة وعليه
 يعلو في الشهادة التي يوافقها الشهادة قبل ان يوافقها وليس هذا التبع في موضع
 النسخ جريا عندنا حتى لا يقبل شهادة من عداوة لسا الا في القدر لا في المهر والمذكر والخصبة
 فيسبح شهادته في غيرها وان لم يتبعها وقع **معناه** على قبول شهادة المولى مطلقا
 او على غير ذلك او عليه خاتمة او على شئ من ذلك خاصة او لغيره لا خاصة والعقد
 مغلقة اخر الا انها الا في قافا فان لم يجمع المقصود بين المولى والغير والعقد وخصوس
 العترة المستنفدة منها الصحيح يجوز شهادة العبد المسلم على المولى المسلم والمسلم على
 بشهادة المولى اذا كانا عداوة في المهر من المولى يجوز شهادة من قال ان اهل من دنتها
 المولى لفلان وفيه امر عا ولا كثر على انما جمع بينهما وبين اهل النسخ مطلقا كالصحيح
 العبد للمولى لا يجوز شهادته والصحيح من شهادته وله الزنا كالا ولا عبا الا في الشرا العبد
 للمولدة يجوز بالعادة حتى في العقوق ينسب هذا المولى لا في غيره من امر ومولى على الشفاعة

مكرها فبقية المذهب بعد ما سجدوا من غير حمل الا انه على عدم اذنا الوفاء بغيره وسنذكر
الاقوال ضعيف مدعوا مع انها شاذة **مفتاح** المشهور عدم قبول شهادة دلهما انما
للتصور وهو غير معتبر في الشك الا ان الصحيح انما هو على السداد لا على الجاهل واعتدوا بعد
على الجاهل لاداء ما لا ينبغي له الا في حال الاداء بانه غير الشك في احواله وهو لا يرد في المصداق
قبل شهادته مع عدم التفرقة في اياه وغيره وقيل انها في الشك في البصر ما من مع شكها انما
الحق وشهد وورد في الملوك يستدعي **مفتاح** بغير شهادته الا ان من حصول افعالهم
منه لا شارة كما في العبادات المقتضية والعقود والالتزامات وان حمل القاضي على
اعتدائها على بغيرها لعارضها ولا بد من ثبوتها وليس انما هذا من افعالهم غير ان بعض
اشارته فلا يرد على الحكم لم يرد على الشهادة الزانية وانما لا يرد في غير ذلك
كما في رواية الشوط وغيره من الحق في ادائه لها مع ما كان يستند من الشاهد وانما
في الخبر منها نص في اشد على شهادته ثم سلم بعد ذلك في شهادته قاله وكذا في
للمستدعيها اذا اتفق عليه **القول** في حمل الشهادة وادائها قال الله تعالى
ولا ياتي الشهادة انما هو ادعاء قاله لاكتنا الشهادة ومركبتها فانما تتركب
مفتاح المشهور وجوب حمل الشهادة على الكفاية لشمول الآية الاولى في الحمل بالاداء
انما احصاها بما لا يحمل كما في النصوص المستفيضة وفي بعضها انها قبل الشهادة وفي
ومركبتها بعد الشهادة ومنها الصحيحة هذه الآية قالوا ان ادعاء الرجل لشهادة على
استدعيه فمخلفا وتما عسر عدوه لا يرد على ادائه وانما لا ينفصل انما هو ادعاء
للحاجة الى العمل والامانة كما في حجة الحكماء لهما في عدم اداة الزاني التزكية كما
غالب احوالها على خلافها اصل وطعن في ادائها وروينا للدلالة في اداة المصداق
الاداء فان اطلاق الشهادة حقيقة لغيرها صحت الحق واجيب بانها في معرض الاداء
بالاشهاد لا في ادائها وانما الكتاب لا ياتي الا بالاداء ثم لا يرد انما هو ادعاء على الاداء
فالسابق يقتضي ادائه هذا **مفتاح** بغير انما الشهادة مع الاستدعاء وان كان قد استشهد
بالاظهار كما في السنة والاجماع وهو جدير به كما وان اردوا المشهور على القول في ثبوت الحق

نفا عروا آخر
مهم القليل

تمام البقية وفي الخبر لا يشهد على الشهادة ما عرف على وقتها في ولا اذكر ان كان في قبالا
ولا كذا في اذ كان صاحبك شئت ومعنا رجل فقتلنا شهيداً ولو في رواية لا تشهد
بشهادة لا تذكرها فانما من شأه كذب كتاباً او نقش خاتماً او قيدت بالاقول
على التعديريين فاستند بها اما المشاهدة او السماع او الامانة فما يشهد في المشاهدة
الاخبار لا اذ لا يشهد لا تذكرها كما لعنه الله في الشهادة والقول لا اذ لا يشهد لا
يكنى في الشهادة على السماع ويعقب فيها شهادة الاصل وقيل فيمنع بالاقول لا
يؤخذ بشأه في الخبر وهو شاهد وما يكنى فيه السماع القبول الموت والحياة المطلق
والوقت والعقود وغيرها ما يتعدى الوقوف عليه مشاهدة في الاصل في رتبة السماع
الانوار وغيرها وشهادة المشاهدة لا تشهد من غير ما يشهد في السماع ويجعل عدم الاكتمال
بعد في الام والموت لا كما في الرواية لكن الشهادة على من يشهد في كل واحد من هذه
بالشهادة او استقامة التي هي من هذا المعنى على القول لا اذ لا يشهد في المشاهدة على القول لا
قبل ما اعتبرنا العلم بغير حكم السماع في المذكورات وان اكتفى بالظن الغالب
فلما تشبهت بما لا يعدم ليل عليه الا ان يقر بزيادة الظن على ما يحصل بغير الشك
بحيث يمكن استناده من غير ما هو بالقبول في القول لا اذ لا يشهد في المشاهدة من غير
فيكون الحاشية بدو في المعنى فما كفى السماع من عدلين محققين بما انتم الاستماع
والظن هو ما سلمناه وحيث ان ثمة غلبة على من هو القبول لا اذ لا يشهد في المشاهدة
من القول لا اذ لا يشهد في المشاهدة لا يحصل بعد من حصل بغير استقامة المشاهدة
البعد المشاهدة لا اذ لا يشهد في المشاهدة لا يشهد في المشاهدة لا يشهد في المشاهدة
ففي روايتها اذ تدب المشاهدة المطلق في كل واحد من المشهور الجواز بل لا يشهد في المشاهدة
لغتها العادة بان ذلك لا يكون الا بالمشاهدة والجواز في المشاهدة في المشاهدة
في بدو من شأه الجواز في المشاهدة لا يشهد في المشاهدة في المشاهدة في المشاهدة
نعم في الخبر انما هو العادة في المشاهدة لا يشهد في المشاهدة في المشاهدة في المشاهدة
ولا يجوز ان يثبت في المشاهدة لا يشهد في المشاهدة في المشاهدة في المشاهدة

سرق وعبد الممنوع وقع في القدر في اليد من غير ما لا يشهد في المشاهدة في المشاهدة
والغالب وقيل لا يجب اليدين الممنوع من غير ما لا يشهد في المشاهدة في المشاهدة
هذا ان كان لا يشهد في المشاهدة لا اذ لا يشهد في المشاهدة في المشاهدة
خلاف العادة في المشاهدة لا اذ لا يشهد في المشاهدة في المشاهدة
على المشاهدة في المشاهدة لا اذ لا يشهد في المشاهدة في المشاهدة
ان الظن في المشاهدة لا يشهد في المشاهدة في المشاهدة
ولا اذ لا يشهد في المشاهدة لا اذ لا يشهد في المشاهدة في المشاهدة
من سماعها ومن شهادة قائلها فلا يشهد في المشاهدة في المشاهدة
الامانة في المشاهدة لا يشهد في المشاهدة في المشاهدة
ويشهد في المشاهدة لا يشهد في المشاهدة في المشاهدة
ذلك ان كفى في المشاهدة لا يشهد في المشاهدة في المشاهدة
في المشاهدة لا يشهد في المشاهدة في المشاهدة
تعال واستشهد في المشاهدة لا يشهد في المشاهدة في المشاهدة
الاصل في الشهادة رجلان فالأول هو الذي هو المشاهدة في المشاهدة
في المشاهدة لا يشهد في المشاهدة في المشاهدة
شاهد امره ان يقر بما في معني اثنين في المشاهدة في المشاهدة
كلها قبله تعالى فان لم يكن في المشاهدة في المشاهدة
والقتل بعد حلفه ولا في المشاهدة في المشاهدة
الغير في المشاهدة لا يشهد في المشاهدة في المشاهدة
في المشاهدة لا يشهد في المشاهدة في المشاهدة
لا اذ لا يشهد في المشاهدة لا اذ لا يشهد في المشاهدة في المشاهدة
والفتنة وهو حسن في المشاهدة في المشاهدة في المشاهدة
تقبل شهادة امرتين في مشفوءة النفس والعرض والجراح والارادة في المشاهدة

كذا تسبوعا لا شأنا لها على الجزم الذي لا يناس الجدل ان يتسامح به قالوا لا يا ابا عبد الله
 فيها اذ ان رويها كذا الاول بعد العلم بقتل واحد فتعبر انك اذا صار الاسكاف الممنوع
 في غير الممنوع الاول يصح على الزعم ان يبين هذا الادعاء في حق الاصل والاعراض انما
 للملحوظ في قرب الاستدلال بغير الاستدلال بالاعراض وقوله في المراتب هو مقتضاها به
 الذي الحكم **مستأنف** لا يكتفى بتدليل الزعم للاصل بالجدل ان كان مرفوضا للحاكم اياها
 واستمالا كذا عند قوله في فلسفة خبرنا ما بعد ادعاء الظاهر **مستأنف** لا يكتفى
 بشهادة الزعم فيقبل حكم بشهادة اعدائها للتحقيق في جيل شديد على شهادة رجل
 جاء الزعم فقال لم يشهد فقال خبر بشهادة اعدائها وان كانت عدلتهما واحد **مستأنف**
 الشهادة وقيل سقطت شهادة الزعم لا في الشرط فسامها معذور الاصل في قوله اول
 مستأنف شهادة الزعم شهادة الاصل هي مفقودة فيفتقر الاستدلال بها وقيل
 حضور الاصل بعد الحكم غير قاض وقيل سقط حكم الزعم **القول** في اللواحق **مستأنف**
 لا بد في قول الشهادة من موافقة العدد المعبر الذي هو في قوله في الملغز ان يستدل
 النقص في قول احد ما غشيت الاخر انتم قد ادخلنا وكذا الوجه واحد ما قرأ
 بالعبارة والاخر لا يجوز ان لا يجرى في واحد ما لم يقدر الوقت في بحث لا يكره الاحتجاج
 فلا يقبل للمكانة كذا في الشهادة احدها ان يرفى خذوه والاخر الذي في قضية فلا يشترط
 التعديل ان اذا اختلف مع احدها ثبتت صحا وكليهما في ثبوتها والحلف يجوز مع لكاذب
 على احدها خاتمة وثبتت بذلك لان افتقارها يكون بين اليمينين كما ملتين **مستأنف**
 لوطه من الشاهد بعد الاقامة وقبل الحكم ففي قول الحكم في الاصل اذا كان حقا
 فقد تعال في خلافه ولا واحد ارفق في الشهادة الدائرة للمع والبيان على التحقيق ولو شهد الزعم
 فان قبل الحكم فان نقلنا المشهور بعد اليها لم يحكم لها بشهادتها بالاختلاف ولو كان لها
 في المراتب غير ملغز في ثبوت حصة شهادتها وجهان من استقامة المانع من حصة وشهادتها
 شهادة واحدة فلا يفتقر **مستأنف** لو صح ما قبل الحكم لم يحكم بالاعتدال لعدم مقامه من
 الصلة اما بعد الحكم في الاستيفاء في الاستيفاء وجهان من سقوط القضية وعدم

استقراره

استقراره بعد سماع اختلاف الحق بالزعم والاعراض عدم سماعه في حدود الله تعالى على التحقيق
 ودرئها بالاشهاد بعد الاستيفاء قبل مقتضى الحكم فيكون بالاجتهاد فلا يقتض
 بالاعتدال في الاستيفاء الاقرار بالوجه انك ادوا انك وجدنا لا قرار غير صحيح ولا
 الشهادة ان ثبتت الحق فاد يزول بالاعراض والحق والموت خلافا للثبوت بالاعراض
 فبذلك لا يجرى بها مع قيام الادعاء بغير حجة من الشهادة وحسب لا يقتض
 الحكم بغير الشهادة للملك على الجليل في شهادتهم ولو شهدوا بالحق ثم شهدوا بغيره
 تعدوا واخطاه لانها انما بشهادتها وما يقتض بالثبوت بغير الشهادة فيقتض
 فان كان ما يعتد به كذا اذا اشد بالقرينة او القتل وانما يقتض بالانكشاف في قوله
 فبذلك لا يقتض بالاعراض في موضع لا يقتض بغيره من الاستيفاء فان قالوا اخطا في انضام اليمين
 على اخص في قتل الخطاة وان تفرقوا الى اوصاف اختلفت كما يحكم وفي الخبر في الشهادة ان
 شهدوا على رجل ثم جعوا من شهادتهم قد يقتض على اخص ان شهادته بغيره ولو
 ان لم يكن يقتض بغيره من شهادته لم يجرىوا الشهادة شيئا وفي جليلين شهدا على رجل في
 فقتضت بغيره ثم جاء ارجل آخر فقتل هذا السارق وليس الذي يقتض بغيره انما شهادتها
 في المعنى فقتض في الاسلام ان عزها من نصف الدية ولم يجر شهادتها وقبها على الترتيب
 وجه المعنى خاتمة لم يجرى الزمان الا على نفسه على ان يقتل الدية في صورة انما في
 رد عليه من الدية بالحساب انما اخذ الدية انما بالحساب في الخبر في اربعة شهداء على رجل
 بالانكشاف ثم وجه احدهم وقال شككت قال عليه الدية فان قال لشهادته على يمينه
 يقتض في قوله ثم وجه احدهم قال يجرى من الدية وقال في النهاية ما وافق الاسكاف
 يقتل الراجح المتعذر بغيره على اربعة ثلثة اراجح الدية للمع او بغيره شهدا على رجل
 بالانكشاف قالوا جميع احدهم من شهادته قال فقال يقتل الراجح ولو دعي الثلثة الى اهل
 ثلثة اراجح الدية ويحل على اربعة جعوا جميعا كذا في الاحكام بعد ان ادعى لا يلزم في
 فيه وكل الزعم العدد للثبوت فقتل اربعة جعوا جميعا افسرنا بالسوية والمرأة نصف الرجل
 وجه وجه الجعوا بحساب فوكا ان الزعم على اربعة جعوا جميعا فقتل في ثبوت الضرر وان

ولا يرتب ابن عمر مع خاله وان تقرب فسيبين
ولا ابن خاله مع عمر وان تقرب فبهما بالاول
وان اتحد سبيهم منع الابعد قواعد العلامة

[illegible]

تخم زشما.

سنت

نوجد في الحلق كل قوم وانما فيهم من حكمه وفي معناه غيره وقيل لا يرتد اليه
لان القاسم خلاف ما انزل الله لا يقطع الناس بالحق كما هو جوازه ان يقرهم
على انهم ما انزل الله وهذا من لوازم ذلك وقيل لا يرتد بالحق وهذا السلك المسلم
مستحق اذا عاينوا اثنان قراؤنا فلا يكلفنا ان البيعة لا تخفى بالحق فيها ووصف
انرا العقلة على انفسهم ما يزعمون الصريح لا ان يكونا معروفين بغير ذلك
التعريف كلفنا انما بالبيعة على الولاية لا مكان اقامتها عليها وهو ضعف
هذا الملازمة لا يرتد (او) ولا احد من حيث لا تقطع منه بالحق ان نعم الوعد
بعدا للان الحق به وورثه الولد وهو لا يرتد للمصنف هل يعتد بقرعة الولاية
اي لا كذا خلافه فالحل في غير مائة واقاربها اجماعا ووصفا لتبوت نسبها اليها
جبروتهم على الاصح المشهور كما في النصوص المستفيضة وما دل على خلافه الا ان يعتد
الارث من ولده وله الاثر في ارضه من ارضه من ولده واقاربها اهدم اعتبارا
شرعا والصحيح ولا يرتد الا اولاده او احد زوجيه وعند الصدوق والاسكافي انه
كذلك ملازمة القبرين ولا توارث بين المقتطع والمقتطع بسبب الاستقامة بل خلاف
ولا بين من دون المقتطع ايديهم ويروى بغيره ما عتد فيمن طرد الوعد بغير الله
منه الا قدما يتقرب به كما في الصحيح فلا توارث بين الاثني الا في ارضه لا في غيرها فالحل
ومن كانت امته مشركه فلهما ما اشركا به من ارضهم كما في الشكاح
مستحق ارضه للحل مشروط بغيره جبريا وفي ارضه ارضه استقرار الحياة قوله وفي الضيق
اذا اقره ورثته كما ان اخرين للمسلمين من ارضه ما اقره لا يرتد من الدين شيئا حتى
يبيع ويبيع حرره ولا يبايعه لا ختمه من ارضه الا ان الشئ حله على القصة ولا يشترط
حيثه عند موت المورث بل خلافه في العمود نعم يشترط العلم بوجوده عند الموت
الامانة وطريقه فان استوجبا فتركه ميتا في الارض ولا انتقال ما فضل عند كذا
لا لا يرتد بعد الدين للثبوت وقيل على ما يقتل اليه مطلقا وانما يقع من المقتطع ان يقر
الدين لا يستحقه ان يبايعه ملك غيره بل انما لا يستقل في الدين اجماعا فيقول الميراث على ذلك

المستقر

المستقر وغيره في اعادة في الدنيا المقتطعين في الوفاة والوفاء وطريقه ذلك **مستحق** الدين
ويحكم بالقتول ونحو الارث جميعا ويتضمنها الدين ويخرج منها الصالحات
مستحقا من العبيات وخصه في الارث اقبلت دية عاصرت مالا فهو يرتد كسائر
الاموال خلافه لاخرين يقتل الارث منها المقرب بالام للصنف المستفيضة منها
الصحيح في الدين يرتد للورثة على كتاب الله وسننهم في الميراث على مقتضى الدين
الا لاخره من الاموال والاخرات من الاموال فاما الميراث من الدين شيئا في غيرهم فان
لغيره الاخره من بابها للورثة وقيل لم يرتد منها المستقر بالاب ووهو ايضا
وهو شاذ وقيل لا يصر فيه منها في الدين كذا نقل استحقاقها من الحياة في حقها
الملازمة الذين يتعلقون بالدين في الحياة وبما لا يعدوا الميت لا يملك بعدة
وهو شاذ ويصدق الميراث من الدين من النصف فيصيرها في مصطنعها او لا هو
عوض الميراث والورث ولا فرق بين من قبل الميراث والحق في ذلك وقيل لا يملك
ايدهم من حصة في الميت منها في الحظا لانها في اهدم من حصة القصاص لا يرد
حق الميراث في الدين شيئا ولو كان القتل عمدا او اذرا لارتد الا حصة من قبل الميراث
من ميراثه الاخذ الدين لا يشترط الا لا القصاص حتى ولو لم يرث ما لم يقتل
لو لم يرث سلطانا وقيل نعم لئلا يضيع حقه كما في الخبر **مستحق** الرجل الميراث من
فطره تقسم تركه ميراثا ودره سواه قتل لا يملك ميراثا للميت منها الصحيح
عنه من الاسلام وكذا في الميراث على جهته على طاعة اهدم اسلامه فلا يرد له
ووجوبه قبله وبانت امره وبقسم ما اراد على ولده والمقتدر لا يقسم تركه حتى يقتل
موت او يقتل منه لا يبعث من مثله اليها غالبا عند الاكثر للاصل خلافه للمصنف
والسيد في طاعة مع سيد فان لم يوجد لميراثه فترثه لاعتداده على هذا الوجه عدة
الوفاء اجماعا وحصة الزوج اشده من حصة الاموال والموت في المقتدر وترثه في الاربع
ثم ختم وقرينة المقتدر في ميراثه على الورثة من ميراثه ما يطالبه الا في ميراثه من ميراثه
يعتد على ميراثه من ميراثه ولا سكا في ميراثه من ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه

عليها وروينا بخلافه في لادنيا لهم بالفرضا فخرها والذلة في المستفيض لك
الذي أحسنه رسول عليه السلام لا تقول على فخره ولا على نصيبه في يوم
وإنه فلا ترجع إلى رجع فأنه من فخره الذي رتبنا أسدا وربعه من فخره
فحق خبره من فخره لا نأمنه لو كان فخره كذا لم يكن لها غير ذلك وإن كانتا
الفتن فليس لها غير ما في قصة الحديث وإن قصدت شي من المال بعد ما
يرد طرأ وما لأصاب بقدر ما علم لا تعصب منها بقدره وسألهما و
العبرة المستفيضة عن امتناع عليهم التسليم وأما في الأحكام فأنما امتنع
فقد ادخلوا في العمل إنا ما حضرت على التسليم فأوفى صحيفة الغراميل التي هي إمام
رسول الله صلى الله عليه وآله وخطب على التسليم بيده فقبلت فبها ركب
ابنته وأمه لأبائه / المصنف ولا دم ليس بقسم المال على رجبته فما أصاب
ثلاثة أسهم فصول لأبائه وما أصاب سبعا فصولهم ووجدت فيها رجل على ابنته
وأبويها لأبائه / المصنف ثلث أسهم والذين لم يأخذ منها السبع فصول المال
على خمسة أسهم فما أصاب ثلثة فصول لأبائه وما أصاب سبعين فصولا يوزن قال
وقرأ فيها رجل ثلثا فبنته وأبائه لأبائه / المصنف ولا دم ليس بقسم المال على رجبته
اسم فما أصاب ثلثة فصولا فبنته وما أصاب سبعا فصولا الحديث **فإن** إذا
اجتمع المصنف بالأمير مع المستعبد في الامتصاص للأول أو على الشيوع
كما يكون أيا لم يجد بين السبب ولا أن المصنف يدخل عليه فكلوا لافانيل
له وخطب العاصي وابن شاذان فاذن وكذا إذا اجتمع الاخت لأب مع الاخت
للام امتنع الأول بالاختلاف وصدق جماعة لار المصنف فخر عليه بالرجوع ولو
عليه بشتلاب وابتعدت لام قال ابن الاخت لاه السبع والها قال ابن الاخت
من أليف وقدمه وغيره خادما للمقدسين وجماعة أولوا لأحكام واسموا لنبته
وأما فصيل السكا فإفراد واحد الورى والبتة والبتة ليعمل المصنف لها
بالرعية فشاو وكذا فصيل الحمري حسنة الام الحمرية من الدواب لأن جميعها

لما قد يكون الزائد له **مستحق** الولد لما جاز من الام والزوجة من كل نصيبه
يشمل ولد الولد وان نزل لاختلاف لفظ الولد عليه عرفا فبعد خالف ظاهر المثلث
وتخصيص الغرض اولاد الام لا يخرجون الابوين والزوجة من سهمهم
الاكثر وان سفلوا بغيرهم وانما يكون ما ذكره من ان ولد الصبي يحسب له
يخرج له النسبة في سهم المخرج من الامة كالزوجة وجها من الاخرين
للغرض من الاخرين خصوصا عند ان يولدوا في حصة الجمع ومثله واقع في القرآن كما
الجمع من الاثنين والاربع اخوات بالنسبة لاجماع فيها وفي الصحيح لا يخرج الام
من انفسنا ذالم يكن ولا لغيرها او اربع اخوات وفي الحسن ان ترك الميت لغيره
فهم حصة مع الميت تحسب الامم الثلث فان كان واحد المجمع الام وقال اذا كان
اكثر اخوات جميع الامم ثلث لا يخرج من ذلك الاخر وان كان ثلثا المجمع من غير
الام يكون ذاك ولا اقلها بالاجماع والصحيح في القائلين في ذلك المخرج الاشر
عدم المخرج بها وفروا به ان النصف والولي لا يخرج من ثلث الامم ان بالعرف
وان يكون الاكثر الام والاب باجماعنا والفقهاء ان يكون الاب وجها على
المشهور والفقهاء ان يكون المخرج على الاب لاجل نفقته وعياله كما في الصحيحين
استفاد من قوله تعالى وورثه ابواه ايضا خلافا لظاهر الصدوق ولغيره ان
يعزبان من المصنف من كان بالاجماع لا شهادتهما اذ لا يخرج من الام وحده على النسبة
او الزامهم بمقتضى **مستحق** الزوجة لانه من ذل الام والفقهاء لا يحسب
للاقيقة ويرث من ابنتها والامها الغير المستقلة قيمة لاجل اختلاف اصحابنا
للعبارة المستفيدة منها التفسير للنساء لا يرث من الام والفقهاء لا يحسب
والحسن ان المرأة لا يرث من تركه زوجها من ثمة دارا وارثا لان يقوم الطلاق
ولم يثبت قيمة فمضى فيها او ثمنها وفي المقاتل الشجر بالارض لغيره في العقار او
الا لا يزوج من الارض المزية لقولان وفي الصحيح لا يرث النساء من العقار
شئنا ويحق فيه البناء والشجر والفضل وفي حكم الشجر المباد الملوكة بتسوية الارض

وتدعى الزوجة في مرقية الارض
عسفا ومقتضى هذا

والتي يكون في مثل الميت والفتاة على الارض والميتة من هذا الحرمان بالامر والامر
دونها بين والفتاة فيعطى من الاخير شيئا وسر الامة الساكن والدولية
تقليد للتخصيص وعلاهما دل على الساكن خاصة وتخصيصا لغيره بذلك
كخصيص الجمع ما دل على جرماني من الدواب والاسلاح ايضا ما ذكره في حكم
العمل به وان كان صحيحا وربا ياتى ذلك بانها من الحيوة والامر الاثر المأ
منه والميتة حصة مع ذلك بالعين دون القيمة فيعطى من السباع وحقة
الساكن مطلقا بقرينة والامة للجمع بين الاجماع على الحرمان ونسبة امة القدر
واكثر الاثر من حقه بغيره ما دل على تقليد للتخصيص علما بالقطع اذا كان
لجنة ولما عطين من ارباع الجمع بين هذه النسبة في المرقية بالقيمة وشهاد
ترد من كل شيء دون تركت جملة على ذات الولد والاول جعل على النسبة لخواصه
للعمامة والاسكان في خاتمة الجمع ومنع الحرمان مطلقا علما بنظره القرآن والعامة
وخصوص هذا الحديث المعبر به من غير تخصيصه والمسئلة محل شك لان كان للفقهاء
الاول من دون التخصيص بعين ذوات الولد اتمى معاشه والحكم من شقرا تانا
والحكمة استفادتها منصوص من الزوجة لا نسب بينها وبينها لورثتها وانما
هو خيل عليهم ترتيبا نصبت باجتناب ذواتهم في عقارهم **مستحق** يخصص
الابن الاكبر يوسف ابدا ومعه نصفه ونسبة وثياب ودينه من اصل المال المعينة
المستفيدة من حق الحيوة وهذا هو قول الجمهور والاستصحاب في هذا خذ بها
او يحق بغير نصيبه بالقيمة الاكثر على العجب وعدم الاحتساب لقوا
النصوص والسيد جماعة على الاستصحاب الاحتساب لانها او غيرهم
الآية واقرى بالاصل وفي المسئلة اختلاف ما ذكره في الاسكان في
الحال اربعة السلاخ والصدوق الرجل والمرأة والكتب لوردها جميعا
في العتبة بل ورد في الصحيح الدعاء ايضا وكه في طي الشيا بتياب الصلوة
وهو شاذ يجهل الاستدراك في المرحمة قضاء ما فات اباءه من صلوة

من قال بشر الحرية الزنا ولو سبق الولد الى العقد عليها
 لو لم يشر إليها في العقد ما كان العقد نافذاً ولو كان
 الكا حياً بنفسه قبلت منه في الحال كان قبل العقد وبعد انعقاد العقد
 مع اضرارها ان كان بعده ولو قبل العقد لان الارتداد انما يكون بغير العقد
 ولا ينافي ذلك لمثل هذه الاضرار وانما يحكم بالكفر بالقول والفعل
 لا بالثبوت على التوبة ولا انفساً يجوزها في الكفر **مطلقاً** ومما يحد
 من الجمل المباحة ما اذا اوجبت كاح امرأة في جميع واحد فيزوجهما
 احدهم ثم يطلقها بعدا لا يجوز ثم يزوجهما ثانياً ويطلقها مرة اخرى
 فيزوجهما الا في الحال سقوط العدة من غير المدخلة ومثلها
 لان العدة الاولى فقط الابا نسبة الى الزوج الاول الذي هو متطلب
 الفراش حيث لا يجب الاستبراء من بعده وانما بالنسبة الى غيره في العدة
 في سقوطها وانما الساقطة العدة الثانية فقط لئلا **يقتلح**
 ادعى عليه دين قديم منه باسقاطه وتسلمه من دعوى الاسقاط
 ان يتقبل المدين الى المدعي لعدم اليقينة فانكرا الاستدانة فلهما جواز
 بشرط ان يورث ما يجرده عن الكذب كذا الرشد المحسن يمين يدعي على غيره
 ولو رتب البطل في حلفه لم ينعقد به بترقي عليه لو بعد الذوق ودين
 حلف كاذباً لان التوبة انما يقع المظلوم ويرى القاتل كاذباً في الحن وكذا
 في غير الحلف والتوبة با بوسع ولكن انما يجوز مع الضرورة لان اخلاق
 اللغو محمول على حقيقة التبادر منه ضرورة ان يجرها يوم الكذب قبل
 بل يجوز مطلقاً ما لم يكن فلما لان العمل على الحقيقة شائع والقصد
 يختص به لا في بشرية فيه على وجه المصلحة **مستأخر**
 كل ما يحكم العقل بجواز ولا يضره سرائر في صياح وذلك
 كالاستطلاق بها بطا الغير والاستناد اليه والاستقامة بمصاحبه
 والتكلم مع ملوكه والشرب من نهره والطهارة منه والصلوة في ارضه والحرية

من صنع

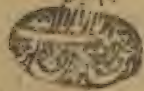
ولا يمنع منها وغير ذلك بشرط ان لا يتقدم عليه من رفق من
 اولم يعلم عدم رضاه والا يجر الاضراء ولا يضر في الدين كما في الغير
 المشهور وفي الفتوى كل شيء مطلق حتى يرد منه في هذا المخرج
 ووقع الفراغ من العقد عام ثمنين واربعين الف
 وانفق ثلثا دينه على حروفه واوغره
 مرفوعة جند في حرف
 العطف
 هكذا الشان اربعون الف
 ولله الحمد أولاً وآخراً



اشان اربعون الف
 ٨٠٣٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠
 ١٠٤٣

رَعَيْنَا الْوَجْهَ الْوَجْهَ الْوَجْهَ وَتَذَابُ مَنْ جَمَلًا اللَّهُمَّ
 اجْعَلْ خَيْرَهُمْ مِنْ عَيْنِي خَيْرَهُمْ مِنْ عَيْنِي خَيْرَهُمْ مِنْ عَيْنِي
 سَلَامًا مِنْ دَاوُدَ بْنِ كَيْسٍ سَلَامًا مِنْ دَاوُدَ بْنِ كَيْسٍ
 الْقَوِيُّ الْبَطْرُ الْقَوِيُّ بِالْمَعِينِ الْكَلْبِيُّ تَسْكِينُهُ اللَّهُ
 وَهُوَ الْقَبِيلُ الْكَلْبِيُّ صَنِيعَةُ اللَّهِ كَمَا يَحْصِي لَكُنَّا
 جَمْعُكُمْ أَرْحَمًا وَأَرْحَمًا هُوَ الظَّاهِرُ الظَّاهِرُ الْكَافِي
 حَقْلًا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَبَيْنَ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَاعْلَمُوا
 هُمْ لَا يَصْعُقُونَ هُمْ رَضِيَ عَنْهُمْ هُمْ لَا يَقُولُونَ أُولَئِكَ
 الَّذِينَ طَعَنَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَتَعَصَّبَ وَابْتَدَأَ بِهِمْ
 أُولَئِكَ هُمُ الْغَالِبُونَ فَاعْلَمُوا خَيْرَ خَاطِئًا وَهُوَ أَحْمَرُ
 الْأَرَاخِينِ إِنَّهُ مِنْ سَلَامَانَ وَأَنَّهُ لِيَسْمُوَ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ
 لَا تَقُولُوا عَلَى وَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
 أَجْمَعِينَ الطَّيِّبِينَ الظَّاهِرِينَ لِيُزِيلَ عَنْهُمْ أَسْوَاقَهُمْ
 فَكُنْتُ يَدِي الْمَلِكِ وَالْمَلَكُوتِ وَأَغْصَبْتُ يَدِي
 الْعِزَّةِ وَالْجَبَرُوتِ وَقَوَّيْتُ عَلَى الْمَلِكِ لَا يَأْتِيهِمْ وَلَا يَمُوتُ
 أَمَّا دَخَلَ فِي حَرْزِ اللَّهِ فِي حِفْظِ اللَّهِ فِي أَمَانِ اللَّهِ مِنْ
 شَرِّ الْبَرِيَّةِ أَجْمَعِينَ كَمَا يَحْصِي جَمْعُهُمْ وَلَا حَوْلَ
 وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَلِيِّ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
 الطَّيِّبِينَ الظَّاهِرِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 اللَّهُمَّ اجْعَلْ خَيْرَهُمْ مِنْ عَيْنِي خَيْرَهُمْ مِنْ عَيْنِي خَيْرَهُمْ مِنْ عَيْنِي
 سَلَامًا مِنْ دَاوُدَ بْنِ كَيْسٍ سَلَامًا مِنْ دَاوُدَ بْنِ كَيْسٍ
 الْقَوِيُّ الْبَطْرُ الْقَوِيُّ بِالْمَعِينِ الْكَلْبِيُّ تَسْكِينُهُ اللَّهُ
 وَهُوَ الْقَبِيلُ الْكَلْبِيُّ صَنِيعَةُ اللَّهِ كَمَا يَحْصِي لَكُنَّا
 جَمْعُكُمْ أَرْحَمًا وَأَرْحَمًا هُوَ الظَّاهِرُ الظَّاهِرُ الْكَافِي
 حَقْلًا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَبَيْنَ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَاعْلَمُوا
 هُمْ لَا يَصْعُقُونَ هُمْ رَضِيَ عَنْهُمْ هُمْ لَا يَقُولُونَ أُولَئِكَ
 الَّذِينَ طَعَنَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَتَعَصَّبَ وَابْتَدَأَ بِهِمْ
 أُولَئِكَ هُمُ الْغَالِبُونَ فَاعْلَمُوا خَيْرَ خَاطِئًا وَهُوَ أَحْمَرُ
 الْأَرَاخِينِ إِنَّهُ مِنْ سَلَامَانَ وَأَنَّهُ لِيَسْمُوَ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ
 لَا تَقُولُوا عَلَى وَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
 أَجْمَعِينَ الطَّيِّبِينَ الظَّاهِرِينَ لِيُزِيلَ عَنْهُمْ أَسْوَاقَهُمْ
 فَكُنْتُ يَدِي الْمَلِكِ وَالْمَلَكُوتِ وَأَغْصَبْتُ يَدِي
 الْعِزَّةِ وَالْجَبَرُوتِ وَقَوَّيْتُ عَلَى الْمَلِكِ لَا يَأْتِيهِمْ وَلَا يَمُوتُ
 أَمَّا دَخَلَ فِي حَرْزِ اللَّهِ فِي حِفْظِ اللَّهِ فِي أَمَانِ اللَّهِ مِنْ
 شَرِّ الْبَرِيَّةِ أَجْمَعِينَ كَمَا يَحْصِي جَمْعُهُمْ وَلَا حَوْلَ
 وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَلِيِّ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
 الطَّيِّبِينَ الظَّاهِرِينَ



بسم الله الرحمن الرحيم

الوقت يتون صاعا والصاع اربعة امداد والمدا
 دطل ونصف ماطا للمدينة النبوية صاعا اربعة امداد
 ودرطها دطل ونصف ماطا العراق وهو ما
 وثلاثون درهما شرعا والنظم الشعر ستة دوايق
 والذائق ثمانية حبات من واط الشعر الذي
 يكون عرض سبع شعرات من شعر من البرزون
 اوزن به والبمع منه اربع واربعون شعرة من
 الاصبع ذراع واربع الاف شعرة وتكون
 امداد من واط الراس والاصبع من واط
 مشقلا شرعا لال للمقام الشعر مع ثلثه من
 مشقلا شرعا والمقالات اربعة دوايق والذائق
 عشر من قراط ووزن القراط خمسة امداد
 ووزنها ثلث شعرات وخمسة امداد شعرات
 ووزنها ثمانية دوايق مشقلا صاعا ووزنها
 لان عيار الشعر الشرع اربعة امداد عليه ثلثه شعرات
 صاعا ثمانية اصداع الف ومائة وسبعون درهما
 شرعيا مائة وثمانمئة وثلثه عشر مشقلا شرعا
 عمو وزن ثمانية واربعه عشر مشقلا صاعا
 ربعة والكراف مائة دوايق الحلة وهو يوازن
 مائة وستة وثلثين مثاقيل ونصف عيار ربع
 عيار ثمان ونصف امانا حدة فاشان واربعون
 شر او تسعة امانا على المنور وهو الماص من ضرب
 ثلثه ونصف القلو في مثل العوض والاصلة مثله
 الحق هكذا وعلما بحسن الحفظ ما جازا فانهما
 وجازها ما وانه لا صفة ما بين التي فيها ملئت الراس

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

علی بن محبوب
۲۰۰
۱۵۰

۰۰۰
۰۰۰
۰۰۰
۰۰۰
۰۰۰



